المستقبل العربي

٢٠٥

٣ / ١٩٩٦

● العلاقات العربية ـ الخليجية / عبد الخالق عبد الله
● حول الهوية الجماعية للعرب في اسرائيل / عزيز حيدر
● المدينة العربية وفقراء الحضر / اسماعيل قيرة
● المرأة والتنمية في الإمارات العربية / موزة غباش

مستقبل العلاقات العربية ـ الأوروبية بين الشرق أوسطية والمتوسطية (حلقة نقاشية):

● ورقة العمل / ناصيف حتي
● الحلقة النقاشية:
ابراهيم عوض/بهجت قرني/جميل مطر/حسام عيسى
فتحي الشاذلي/محمد السيد سعيد/محمد سيد أحمد/ناصيف حتي

الاتصال والإعلام العربي (ملف):

● ثورة وسائل الاتصال وانعكاساتها على الإعلام العربي / عصام موسى
● وكالات الأنباء العربية ومعوقات التدفق الإخباري / خالد الهمداني
● الاتصال التلفزيوني الفضائي الدولي وتأثيره السياسي / هادي الهيتي

● التجربة المغربية: رهان المدينة بين الثقف والتفاعل السياسي / أحمد خروق
● كتب وقراءات ● مؤتمرات ● بيوميات ● بيبليوغرافيا

يصدرها "مركز دراسات الوحدة العربية"

المستقبل العربي

ISSN 1024 - 9834

مجلة فكرية شهرية تعنى بقضايا الوحدة العربية ومشكلات المجتمع العربي

يصدرها

مركز دراسات الوحدة العربية

(تأسس بموجب علم وخبر رقم ١/٨٧ د لعام ١٩٧٥)

- مركز متخصص في العمل الفكري المتجه رئيسياً نحو مسائل الوحدة العربية.
- يهدف إلى إيصال نداء الوحدة للجماهير العربية والأوساط الفكرية على تعدد اتجاهاتها.
- يعنى بدراسة الواقع العربي كخلفية للحالة الوحدوية المنشودة.
- لا يفرض شروطاً مسبقة على مساهمة المثقفين في نشاطاته سوى قناعتهم بالوحدة العربية.
- لا يتخذ أي مواقف سياسية مباشرة ولا يساهم في النشاط السياسي.
- لا يرتبط بأي حكومة ولا يتبنى أي نظام ولا يدخل في محاور أو تحالفات.

المراسلات:

باسم المستقبل العربي

بناية «سادات تاور» شارع ليون ص. ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣ ـ بيروت ـ لبنان
تلفون: ٨٦٩١٦٤ ـ ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧ برقياً: «مرعربي»
فاكس: ٨٦٥٥٤٨ (٩٦١١)

الاشتراك السنوي:

ـ **الأفراد:** في أقطار الوطن العربي (٦٠ دولار أمريكياً)، وفي البلدان الأوروبية (٨٠ دولاراً أمريكياً)، وفي أمريكا وجميع البلدان العالمية الأخرى (٩٠ دولاراً أمريكياً).
ـ **المؤسسات:** في أقطار الوطن العربي (١٠٠ دولار أمريكي)، وخارج الوطن العربي (١٢٠ دولاراً أمريكياً).

الاشتراك لمدى الحياة:

ـ **الافراد:** ٥٠٠ دولار أمريكي
ـ **المؤسسات:** ٧٥٠ دولار أمريكي
تدفع إشتراكات الأفراد مقدماً:
(١) إمّا بشيك لأمر المركز مباشرة مسحوب على أحد المصارف الأجنبية.
(٢) أو بتحويل إلى العنوان التالي: حساب مركز دراسات الوحدة العربية رقم (٠٨٠١٣٥١٣) بالدولار، بنك بيروت للتجارة (Banque Beyrouth pour le Commerce) - فرع الحمرا ـ ص. ب ١١٠٢١٦ بيروت ـ لبنان ـ تلكس Becoba 21457 LE فاكس: ٨٦٥٠٧٣ (١ ـ ٩٦١).

المستقبل العربي

وعي الوحدة العربية
وحدة الوعي العربي

السنة الثامنة عشرة | العدد مئتان وخمسة | آذار (مارس) ١٩٩٦

المحتويات

□ العلاقات العربية ـ الخليجية ..... عبد الخالق عبد الله ٤

□ دور المقاومة الثقافية في صياغة الهوية الجماعية:
دراسة في الهوية الجماعية للعرب في إسرائيل ..... عزيز حيدر ٢٥

□ من هم فقراء الحضر؟ قاع المدينة العربية نموذجاً ..... اسماعيل قيرة ٤٩

□ المرأة والتنمية في دولة الإمارات العربية المتحدة ..... موزة غبّاش ٧٣

مستقبل العلاقات العربية ـ الأوروبية (حلقة نقاشية):

■ مستقبل العلاقات العربية ـ الأوروبية بين الشرق أوسطية والمتوسطية (ورقة العمل) ..... ناصيف حتي ٨٨

■ الحلقة النقاشية:

ابراهيم عوض	فتحي الشاذلي
بهجت قرني	محمد السيد سعيد
جميل مطر	محمد سيد أحمد
حسام عيسى	ناصيف حتي

أدار الحوار: جميل مطر

حول الاتصال والإعلام العربي (ملف)

■ ثورة وسائل الاتصال وانعكاساتها على مراحل تطور الإعلام العربي القومي ..... عصام سليمان موسى ١١٨

■ وكالات الأنباء العربية ومعوقات التدفق الإخباري ..... خالد الهمداني ١٢٧

■ الاتصال التلفزيوني الفضائي الدولي الوافد واحتمالات تاثيره السياسي في الوطن العربي ..... هادي نعمان الهيتي ١٤٩

رئيس التحرير: خير الدين حسيب

آراء ومناقشات

□ في التجربة المغربية: رهان المدنية بين المثقف والفاعل السياسي ... أحمد جزولي ١٥٩

كتب وقراءات: تحرير نيفين عبد المنعم مسعد

□ هدر الطاقة: التنمية ومعضلة الطاقة في الوطن العربي (عبد الرزاق الفارس) ... راجية عابدين خير الله ١٦٦
□ على مشارف الألفية: مستقبل الديمقراطية في عصر اللاعقلانية (كونور كروز أوبراين) ... أحمد شوقي ١٧٠
□ تاملات في السياسة الدولية (جميل مطر) ... السيد يسين ١٧٧
□ كتب مختارة (موجز) ... ١٨١

مؤتمرات

□ ندوة إعادة الاعمار والتنمية في فلسطين القاهرة، ٧ ـ ١٩٩٥/١١/٩ ... سليمان المنذري ١٨٥
* موجز يوميات الوحدة العربية ... ١٨٨
* ببليوغرافيا الوحدة العربية ... ١٩٣

آراء الكتّاب لا تُعبّر بالضرورة عن اتجاهات يتبنّاها
«مركز دراسات الوحدة العربية» أو «المستقبل العربي»

المدير المسؤول: وديع عون

العلاقات العربية ـ الخليجية

عبد الخالق عبد الله

قسم العلوم السياسية ـ جامعة الامارات ـ العين.

مقدمة

إن ارتباط الخليج العربي بالوطن العربي هو ارتباط عضوي ومصيري. الخليج العربي هو بحكم التاريخ والجغرافيا، وهو بحكم الاقتصاد والسياسة، جزء لا يتجزأ من الوطن العربي، بكل طموحاته وتحدياته وإخفاقاته ونجاحاته. الانتماء العربي هو الإطار المرجعي الذي يشكل العمق الحضاري والبشري والاستراتيجي للخليج العربي والذي منه يستمد شخصيته وهويته. لا يمكن التفكير في الخليج العربي خارج إطار واقعه العربي. كما أنه لا يمكن فهم ما يجري في الخليج وما يجري من حوله بمعزل عن محيطه العربي العام. الخليج لم يكن ولا يمكن له الانعزال أو الانسلاخ عن النظام الاقليمي العربي مهما حاول بعض القوى الداخلية أو الخارجية عزل الخليج، ومهما كانت طبيعة العلاقات والأزمات والتوترات بين دول الخليج وبقية البلدان العربية. هذه التوترات الآنية والعابرة لن تتمكن من تغييب التاريخ المشترك والتراث الواحد والروابط اللغوية والدينية الراسخة أشد الرسوخ في الذاكرة العربية الجماعية[1].

لكن على رغم هذا الارتباط العضوي والمصيري بين الخليج العربي وعمقه العربي الحضاري، وعلى رغم بديهية القول بأن الخليج العربي هو، شعباً ومصيراً وواقعاً ومستقبلاً، جزء لا يتجزأ من الوطن العربي، فإن من المهم التذكير بأن للجزء دائماً همومه واهتماماته وانشغالاته، كما أن له أولوياته المحددة والمختلفة عن هموم الكل واهتماماته وأولوياته وانشغالاته. كذلك فإنه من المهم التذكير بأن للجزء أيضاً خصوصيته التاريخية والجغرافية والسياسية والاقتصادية والسكانية والحياتية العامة. فللخليج العربي خصوصيته التاريخية المتمثلة في استقلاله السياسي المتأخر، عن الاستعمار البريطاني الذي دام أكثر من

(١) يقول محمد غانم الرميحي: «إن الخليج العربي هو جزء من وطن أكبر هو الوطن العربي، وكثير من خصوصياته التاريخية والاجتماعية هي جزء من تلك الخصوصية الأكبر التي تشترك فيها الدول العربية الأخرى». انظر: محمد غانم الرميحي، **الخليج ليس نفطاً: دراسة في إشكالية التنمية والوحدة** (الكويت: شركة كاظمة للنشر، ١٩٨٧)، ص ٤٦.

١٥٠ سنة في المنطقة. كان الاستعمار البريطاني خلالها هو القوة الحاكمة التي تقرر شؤون الخليج وتحدد علاقاته الداخلية والخارجية بما يتوافق مع احتياجاتها ومصالحها الامبريالية. وللخليج العربي خصوصيته الجغرافية والمكانية حيث إنه يقع في أقصى امتداد الوطن العربي نحو الشرق وعلى مقربة شديدة من القارة الآسيوية ذات الحضور السكاني الكبير. لقد أثر المحيط الآسيوي تأثيراً واضحاً في المجتمعات العربية الخليجية، بما في ذلك تأثيره في العادات والأنماط الحياتية اليومية والتركيبة السكانية، التي تشكل في حد ذاتها خصوصية خليجية إضافية. إن للخليج العربي خصوصيته السكانية المزدوجة والمتمثلة من ناحية في قلة عدد سكانه وضعف تأهيلهم التقني والمهني، بالإضافة إلى الوجود الكبير وغير الطبيعي للعمالة الأجنبية، وخصوصاً الآسيوية التي تشكل الغالبية العظمى من السكان في بعض البلدان العربية الخليجية. لكن الخصوصية الخليجية الأكثر أهمية ووضوحاً هي الخصوصية الاقتصادية. ترتبط هذه الخصوصية أساساً بالنفط والثروة النفطية وتأثيراتها في اقتصادات دول الخليج العربي وخططها التنموية وبرامجها الاجتماعية وحتى علاقاتها وارتباطاتها العربية والدولية.

هناك خصوصية خليجية على كل صعيد من هذه الصعد. لكن من المهم التأكيد على أن هذه الخصوصية هي خصوصية نسبية وليست مطلقة[٢]، بل إن هذه الخصوصية هي خصوصية آيلة إلى الزوال وذلك بزوال معطياتها وظروفها الآنية والمرحلية وعواملها الحقيقية أو المفتعلة. بالإضافة إلى ذلك، فإن الخصوصية الخليجية النسبية هي، في العموم، خصوصية كل دولة من الدول الخليجية والتي هي بدورها شبيهة بخصوصية كل دولة من الدول العربية. إن كل دولة من الدول العربية تتمتع بظروفها ومعطياتها الجغرافية والسكانية والاقتصادية والسياسية المتميزة من بقية الدول العربية. إن هذه الخصوصية التي تتميز بها كل الدول العربية، بما في ذلك الدول العربية الخليجية، لا تتضمن أي إيحاء أو دعوة إلى الانسلاخ عن الانتماء العربي، بل إن هذه الخصوصية القطرية التي تتمتع بها كل دولة من الدول العربية وكل إقليم من أقاليم الوطن العربي هي من الحقائق السياسية التي لا يمكن تجاوزها. لقد ساهمت هذه الخصوصيات في التكوين السياسي للعرب[٣]، وهي بذلك إثراء وإغناء للحياة العربية ودليل صحة وعافية، وليس دليل انتقاص للواقع العربي المتنوع بتنوع دوله وأقاليمه وروافده وتياراته وفئاته الاجتماعية.

من ناحية أخرى، لا بد أيضاً من التذكير بأنه ليس فقط للجزء خصوصيته النسبية عن الكل، بل إن علاقة الجزء بالكل وبالأجزاء الأخرى القريبة والبعيدة ليست بالضرورة دائماً علاقة ود ومحبة وانسجام وخالية من التعقيدات والتوترات والأزمات. العلاقة الودية والانسجامية المطلقة والدائمة لا توجد سوى في الأحلام، إنما على أرض الواقع فإنه من الممكن ومن الطبيعي أن تكون علاقة الجزء بالكل متوترة وأحياناً أخرى شديدة التوتر والتأزم، وهو الأمر الذي يميز العلاقات العربية/الخليجية حالياً. إن المقولة الرئيسية التي تحاول هذه الورقة

---

(٢) يذكر تركي الحمد «أن هناك شخصية خليجية متميزة ومستقلة استقلالاً نسبياً، بمعنى انها جزء من شخصية أشمل هي الشخصية العربية التي هي بدورها جزء من الشخصية الإنسانية الشاملة، كما أنها، أي الشخصية الخليجية، إطار لشخصيات أصغر فأصغر وصولاً إلى الفرد ذاته وتمايزه عن الآخرين. هذه الشخصية التي وصفناها هنا «الخليجية» هي نتاج عوامل ومتغيرات الزمان والمكان في بقعة جغرافية محددة هي منطقة الخليج العربي، وبالتالي فإنها حصيلة تاريخية في المقام الأول». انظر: تركي الحمد، «هل هناك شخصية خليجية؟» شؤون اجتماعية، السنة ٩، العدد ٣٥ (خريف ١٩٩٢)، ص ١٧٧.

(٣) محمد جابر الأنصاري، **تكوين العرب السياسي ومغزى الدولة القطرية: مدخل إلى إعادة فهم الواقع العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٤).

تأكيدها هي أن العلاقات العربية/الخليجية كانت في مجملها علاقات مليئة بالتوترات والانقسامات السياسية والايديولوجية والاقتصادية. هذه العلاقات العربية/الخليجية المتوترة ازدادت توتراً وتعقيداً خلال السنوات الخمس الأخيرة، وخصوصاً بعد غزو العراق ـ غير المبرر ـ للكويت عام ١٩٩٠، **والذي شق الضمير العربي إلى نصفين: أحدهما انفطر حزناً على ما أصاب الشعب العربي في الكويت، والنصف الآخر تصدع قلقاً على ما جلبه الغزو من كوارث على الشعب العربي في العراق**[٤].

لقد بلغ التوتر في العلاقات العربية/الخليجية حد الانقسام والانشطار على أثر أزمة الخليج الأخيرة. ثم تحول الانقسام إلى قطيعة، وتطورت القطيعة خلال الأزمة وبعدها إلى عداوة أو ما يشبه العداوة. هذه العداوة لا زالت قائمة ولا زالت تداعياتها حية وفاعلة ليس في الخطاب العربي الرسمي، إنما في المشاعر والأحاسيس الشعبية، بل إنه وبعد مرور أكثر من خمس سنوات على أزمة الخليج، وعلى رغم كل الدعوات العربية والخليجية إلى المصالحة والتسامح، وعلى رغم كل المحاولات الرسمية والشعبية المخلصة لإعادة الانسجام والوئام إلى النظام الاقليمي العربي، فإن القلوب والمشاعر لا زالت محتقنة ومعبأة بعضها ضد بعض، ولا زالت العلاقات العربية/الخليجية متوترة ومتأزمة، ولا يمكن تجاوز هذا التأزم والتوتر أو تجاهلهما. الكل في الخليج وخارج الخليج يدرك أن أزمة الخليج الأخيرة أثرت تأثيراً حاسماً وملموساً في العلاقات العربية/الخليجية. هذه الأزمة أحدثت شرخاً عميقاً تجاوز كل ما هو معقول ومقبول، لأنه تجاوز الحكومات والأنظمة ليصل بعيداً إلى عواطف وأحاسيس قطاعات وفئات شعبية واسعة ومهمة من الشعوب والجماهير التي كانت دائماً بمنأى عن الخلافات العربية/العربية الرسمية التقليدية، والتي لم تعد تثير ردود فعل شعبية. لقد تجاوز التوتر العربي/الخليجي الراهن تلك الأبعاد التقليدية والآنية العابرة، وأصبح يلحّ نفسه في صيغة مجموعة من التساؤلات القلقة التي تمس ثوابت الهوية والانتماء والمصير العربي المشترك.

فهل الخليج العربي شيء والوطن العربي شيء آخر؟ هل هناك شك في عروبة الخليج؟ هل بإمكان الخليج إيجاد شخصيته المتميزة والمستقلة استقلالاً كاملاً عن الشخصية العربية؟ هل يمكن التمييز بين ما هو خليجي وما هو عربي، أم انه لا أساس ولا صحة لأن يشعر عرب الخليج بتمييز أنفسهم، كما أنه في المقابل لا صحة ولا أساس لأن يميز العرب الآخرون أنفسهم من أهل الخليج؟ لماذا يعتقد أهل الخليج بوجود اعداء للخليج خارج الخليج؟ كم هو عمر هذا العداء؟ هل هو عداء حقيقي وبنيوي أم هو عداء مصطنع وآني وآيل إلى الزوال؟ ما هو الخلل على صعيد إدراك الذات وإدراك الآخر؟ وما هو الخلل على صعيد العلاقات العربية/الخليجية؟ هل العلاقات العربية/الخليجية علاقات متكافئة، وهل تقوم على أسس ومبادئ ثابتة؟ هل هي في الأساس علاقات مبادئ أم مصالح؟ هل الخلل في العلاقات العربية/الخليجية هو مجرد انعكاس للخلل العام في العلاقات العربية/العربية وفي مجمل النظام الإقليمي العربي؟ ما هي عوامل التباعد، وما هي عوامل التقارب بين الخليج والوطن العربي؟ كيف أثرت أزمة الخليج الأخيرة في هذه العلاقات؟ إلى متى سيستمر الشرخ والانقسام بين دول الخليج والدول العربية الأخرى؟ من المستفيد من هذا الانقسام؟ كيف يمكن تجاوز هذا الخلل والانقسام؟ وهل يمكن تأسيس علاقات عربية/خليجية أكثر عقلانية وواقعية وبعيدة عن الانفعالات الظرفية في المستقبل؟

---

(٤) محمد السيد سعيد، **مستقبل النظام العربي بعد أزمة الخليج**، سلسلة عالم المعرفة؛ ١٥٨ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٩٢).

ستحاول هذه الدراسة الإجابة عن بعض هذه التساؤلات. كما ستحاول التأكيد على وجود مجموعة من القضايا الخلافية المعلقة، والتي جعلت العلاقات العربية/الخليجية علاقات متأزمة ومليئة بالتوترات حتى قبل اندلاع أزمة الخليج الأخيرة. لقد تلاقت مجموعة من القضايا السياسية والاقتصادية، بالإضافة إلى جملة من القناعات والتصورات الواهمة وتحت ظروف ومعطيات تاريخية محددة، لتؤثر سلباً في مسيرة العلاقات العربية/الخليجية خلال الـ ٢٥ سنة الأخيرة. إن العلاقات العربية/الخليجية تعاني **ثلاثة انقسامات رئيسية، هي: أولاً، الانقسام السياسي** الذي يتمحور حول طبيعة علاقات الدول الخليجية مع الدول الغربية، وخصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية التي تتسبب دائماً بتوتير العلاقات العربية/الخليجية. **ثانياً، الانقسام الايديولوجي** الذي مرده إلى النظرة العربية الاستعلائية تجاه الخليج والإنسان العربي في الخليج والمجتمعات والدول الخليجية التي توصف بأنها رجعية ومتخلفة وتقليدية، تقابلها نظرة خليجية استعلائية تجاه العرب مستندة أساساً إلى ما جلبه النفط إلى الخليج العربي من أهمية عالمية وحضور اقتصادي ومالي دولي، فضلاً عن الثروة والرفاهية والارتقاء المفاجئ في المستوى المعيشي والحياتي للإنسان العربي في الخليج. **ثالثاً، الانقسام الاقتصادي** الذي يرتبط أشد الارتباط بالنفط، والذي يُعتقد أنه قد برز كأهم عامل من العوامل الظرفية التي رسخت التباعد بدلاً من أن تحقق التقارب بين الجزء الخليجي والكل العربي. بالإضافة إلى هذه القضايا والانقسامات الاقتصادية والسياسية والايديولوجية، جاء الموقف من غزو العراق للكويت ليشكل لحظة تاريخية فاصلة في تاريخ العلاقات العربية/الخليجية. لقد أفرزت أزمة الخليج نتائج وتداعيات عنيفة هزت القناعات والثوابت والبديهيات لدى الجزء والكل معاً. وأدت هذه الأزمة إلى تصدع الأولويات، وأسست لاتجاهات وقناعات، ورسخت حقائق سياسية وحياتية كانت محصلتها الواضحة والملموسة أنها زادت من تباعد الجزء عن الكل وعمقت من رفض الكل للجزء، وأدخلتهما معاً في متاهات معقدة شملت الحكومات كما شملت قطاعات شعبية واسعة[٥].

هذه الانقسامات والقضايا جميعها، الآنية منها والبنيوية، تستحق المزيد من التوضيح والتأمل في دلالاتها الراهنة والمستقبلية بالنسبة إلى علاقات الخليج العربي بوطنه العربي.

أولاً: الانقسام السياسي

إن أول وأهم مصدر من مصادر الخلل والتوتر في العلاقات العربية/الخليجية هو ارتباط دول الخليج العربي بالغرب. لقد طورت دول الخليج العربي علاقات متميزة مع الدول الغربية، وخصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية. تنامت هذه العلاقات وتطورت خلال السنوات الأخيرة لدرجة أصبحت توحي بأن الخليج ربما يعتمد على الدول الغربية أكثر من اعتماده على الدول العربية، وأنه يرتبط بالغرب أكثر من ارتباطه بجذوره وأصالته وعروبته. هذه العلاقات هي من العمق والشمول بما يعزز الاعتقاد بأن دول الخليج هي دول ذات ميول غربية وأنها متحالفة مع الغرب تحالفاً استراتيجياً، الأمر الذي ربما يعطي المشروعية في نظر بعضهم باتهامها بالعمالة للقوى الأجنبية المعادية للعرب ولقضاياهم المصيرية.

لم تخف دول الخليج، في أي وقت من الأوقات، علاقاتها الخاصة والمتميزة بالدول الغربية. هذه العلاقات أصبحت الآن وعلى أثر أزمة الخليج أكثر وضوحاً من السابق، ولم تعد

---

(٥) انظر في هذا السياق مناقشات وجلسات ندوة «انعكاسات أزمة الخليج الثانية على العلاقات العربية ـ الخليجية»، في جريدة: الخليج (الشارقة): ٢٦ ـ ٢٩/١٠/١٩٩١.

تثير الانفعالات والردود الرافضة، خصوصاً في ظل التحولات الدولية والمستجدات العالمية التي ولّدت ما أخذ يعرف بالنظام العالمي الجديد. لكن ما ينبغي توضيحه هو أن الموقف العربي الناقد والرافض علاقات دول الخليج بالغرب تزامن بروزه تاريخياً مع بروز المدّين القومي والتقدمي في الوطن العربي وتطورهما خلال عقدي الخمسينيات والستينيات والجزء الأول من السبعينيات.

لقد حدث خلال تلك المرحلة الثورية من التاريخ العربي المعاصر اصطفاف سياسي عربي، حيث تم تقسيم الدول العربية سياسياً وايديولوجياً إلى دول تقدمية وأخرى رجعية. ارتبط هذا التقسيم أشد الارتباط بأجواء الحرب الباردة بين الشرق والغرب، كما استمد حيويته من الصراع الكوني بين الاتحاد السوفياتي الذي كان يقود المعسكر الاشتراكي الداعم القوى الوطنية والثورية، والولايات المتحدة الأمريكية التي كانت تتزعم الكتلة الرأسمالية المعادية لتحرر الشعوب[٦]. كان بعض الدول العربية القيادية، كمصر والعراق والجزائر وسوريا، وكذلك قطاعات واسعة من الشعب العربي في الخليج والوطن العربي عموماً، خلال تلك الفترة، في مزاج ثوري وراديكالي ووطني ومساند للاتحاد السوفياتي ومعادٍ سياسياً وايديولوجياً للاستعمار والاستعمار الجديد المتمثل في الولايات المتحدة الأمريكية وكل من يصطف معها. كان العداء للولايات المتحدة الأمريكية وللامبريالية عداء مبدئياً وعاطفياً ومنطلقاً من واقع المواقف والسياسات الأمريكية في تلك المرحلة، والتي كانت تظهر العداء الصريح الذي كان يصل أحياناً إلى حد العداء العنصري للعرب وللقضايا العربية المصيرية، في الوقت الذي كانت تبدي فيه كل أنواع التفهم والمساندة السياسية والدبلوماسية والعسكرية لأعداء العرب، وخصوصاً للكيان الصهيوني.

لذلك، وبحسب المنطق العربي العفوي، فإن صديق العدو اللدود هو أيضاً عدو لدود. من هنا برز في الإدراك والتصور العربي العداء للخليج وللدول الخليجية ذات العلاقات الاستراتيجية بالغرب والدول الامبريالية العالمية. وعلى رغم أن الخطاب الثوري والقومي العربي التقليدي قد انحسر تدريجياً خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات، كما أن الظروف والمعطيات الدولية شهدت تحولات جذرية بما في ذلك اختفاء الاتحاد السوفياتي وانتهاء الحرب الباردة، على رغم كل هذه التحولات المهمة، فإن العداء المكشوف والمبطن للخليج، وما يمثله الخليج في الحياة السياسية العربية، احتفظ، على ما يبدو، بحضوره وحيويته، وتفجر بشكل واضح، وربما تلقائي، خلال أزمة الخليج ونتيجة للمشاركة الأمريكية والغربية الواسعة في حرب تحرير الكويت[٧].

ولا شك في أن هناك بعضاً من الصحة، وليس بالضرورة كل الصحة، في القول بأن دول الخليج كانت دائماً حريصة، بل شديدة الحرص على تطوير علاقات اقتصادية وسياسية وعسكرية وثيقة مع الدول الغربية، وخصوصاً الولايات المتحدة. فتاريخياً، وخلال فترات المد القومي العربي كلها، لم تشارك دول الخليج العديد من الدول العربية في حماسها وتعاطفها الثوري مع الاتحاد السوفياتي وما كان يمثله سياسياً وايديولوجياً على الساحة الدولية، بل على العكس من ذلك، كانت دول الخليج تعتقد أن الاتحاد السوفياتي وامتداده في المنطقة العربية المتمثل في المد القومي والثوري والراديكالي، يشكل تهديداً استراتيجياً لها ولقناعاتها ولوجودها

---

(٦) عبد الخالق عبد الله، **العالم المعاصر والصراعات الدولية**، سلسلة عالم المعرفة؛ ١٣٣ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٩).

(٧) **أزمة الخليج وتداعياتها على الوطن العربي: أوراق عمل ومناقشات الندوة الفكرية التي نظّمها مركز دراسات الوحدة العربية** (بيروت: المركز، ١٩٩١).

كدول محافظة ومعتدلة. لم يكن بإمكان دول الخليج مواجهة التحدي السوفياتي والتعامل مع المد الراديكالي العربي معاً بالاعتماد على القدرات والامكانيات الخليجية الذاتية المحدودة. كان لا بد في ظل تلك الظروف الدولية الثنائية القطبية والمتوترة من اللجوء إلى صديق وحليف دولي هو بالضخامة نفسها لما كان يوصف بالعدو الشيوعي السوفياتي، ولديه القدرات والامكانيات السياسية والعسكرية نفسها. لقد وجدت هذه الدول أنه من الطبيعي التحالف مع الغرب وعدم إخفاء هذا التحالف وتطوير العلاقات مع الولايات المتحدة كقوة كبرى رادعة وراغبة في تقديم الحماية، بل إن ارتباط دول الخليج بالغرب جاء أساساً كارتباط بظروفها السكانية والجغرافية والأمنية المضطربة التي جعلتها موضوعياً من أكثر الدول العربية حاجة إلى الحماية العسكرية الغربية. هذه المعطيات العالمية والاعتبارات المحلية والاقليمية هي التي دفعت هذه الدول نحو تطوير شبكة واسعة من الروابط المالية والاقتصادية والاستراتيجية خلال الـ ٢٥ سنة الأخيرة، وهي التي تدفعها حالياً وربما أكثر من أي وقت آخر، إلى الإبقاء على علاقات متميزة، وخصوصاً مع الولايات المتحدة التي برزت الآن كالقوة العظمى الوحيدة في النظام العالمي الجديد الذي يبدو الآن أكثر أحادية من أي وقت آخر خلال الـ ٥٠ سنة الأخيرة[٨].

إلا أنه لا بد من التوضيح أن دول الخليج العربي لم تكن الوحيدة بين الدول العربية في انحيازها السياسي والايديولوجي إلى الغرب. كما أنها ليست الوحيدة في حرصها الشديد على الارتباط بعلاقات اقتصادية واستراتيجية وثيقة بالولايات المتحدة الأمريكية. فمعظم الدول العربية في المشرق والمغرب العربي، في ما عدا القلة التقدمية والثورية، كان يرتبط بالغرب وبالولايات المتحدة الأمريكية، بل إن بعضاً من هذه الدول، كالأردن ولبنان والمغرب وتونس ومصر لاحقاً، كان ولا يزال أكثر ارتباطاً وتبعية للغرب، بل أكثر حاجة واعتماداً على المساعدات المالية والعسكرية الأمريكية من دول الخليج.

فمصر، التي كانت خلال عقدي الخمسينيات والستينيات، تقود معسكر القوى التقدمية والوطنية المعادية للغرب، على الصعيد العربي والعالم الثالث، ارتأت، منذ عام ١٩٧٣، الانحياز إلى المعسكر الغربي واختارت طريق تعميق الروابط السياسية والايديولوجية بالولايات المتحدة الأمريكية. إن مصر هي ثاني أكبر دولة في العالم بعد الكيان الصهيوني، التي تتلقى هبات ومعونات أمريكية ثابتة تقدر بنحو ٢ مليار دولار سنوياً. وكذلك الحال بالنسبة إلى عدد آخر من الدول العربية كالأردن وتونس والمغرب ولبنان والصومال. إن هذه الدول، على رغم علاقاتها الاقتصادية والاستراتيجية التاريخية الوثيقة بالولايات المتحدة الأمريكية، لم تكن توصف كما تم وصف دول الخليج بالعمالة والخيانة. كما أنها لم تواجَه بالقدر نفسه من العداء بسبب ارتباطاتها بالغرب. ولا شك في أن هذا الأمر يثير تساؤلات مشروعة حول الأسباب الحقيقية لهذا التركيز الأحادي على علاقات دول الخليج بالغرب. لماذا يبدو بعضهم أكثر حدة في نقده الدول العربية الخليجية، في الوقت الذي يبدو فيه أكثر تساهلاً وتجاهلاً لارتباط دول عربية أخرى بالغرب؟ هل هذا التركيز مرتبط بإدراك واهم وخاطئ، أم انه يحمل في طياته ازدواجية وانتقائية في الخطاب السياسي القومي والاسلامي والتقدمي العربي؟ هل لهذا التركيز أسبابه الموضوعية والحقيقية ومعطياته الحقيقية، أم انه جزء من مؤامرة غربية، تتعمد عبر جهازها الدعائي والاعلامي الضخم، ونتيجة لعمق مصالحها الاقتصادية في منطقة الخليج العربي، إبراز علاقات دول الخليج بالغرب بشكل خاص بهدف تعميق العداء العربي للخليج ولشعوبه ولدوله، الأمر الذي يؤدي بالنتيجة إلى زيادة عزل الخليج عن عمقه العربي وزيادة حاجته إلى الحماية

(٨) عبد الخالق عبد الله، «النظام العالمي الجديد»، السياسة الدولية، عدد قادم.

الغربية والأمريكية واعتماده عليها؟

مهما كانت حقيقة الحال، فإن دول الخليج لم تكن في أية لحظة من اللحظات سعيدة بعلاقاتها الخاصة بالغرب، وهي ليست فرحة حالياً باعتمادها الراهن على الحماية العسكرية الأمريكية، بل إنه لو ترك الأمر للإرادة الحرة لدول الخليج، لما رغبت في الإبقاء على هذه العلاقات طويلاً. فعلاقة الخليج بالغرب هي علاقة مركبة، وهي في العموم ليست علاقة حرة واختيارية، بل هي إجبارية ومقيدة ومفروضة فرضاً. إن من الحقائق المهمة التي لا بد من إبرازها في هذا السياق، هي أن الخليج العربي لم يكن في أيٍّ من الأوقات، على الأقل خلال الـ ٢٠٠ سنة الأخيرة، مستقلاً بذاته ومسيراً شؤونه تسييراً ذاتياً. منطقة الخليج العربي هي منطقة فاقدة آليات إدارة شؤونها من الداخل، وبالتالي مسيرة وموجهة من الخارج. لقد كان الخليج، خلال تاريخه الحديث كله، خاضعاً للإرادة الخارجية والسيطرة الأجنبية التي كانت ولا زالت تستأثر بثرواته وتدير أموره. ففي القرن السادس عشر شهد الخليج التوغل العنيف للاستعمار البرتغالي. ثم شهد مجيء الاستعمار الهولندي والفرنسي لفترة قصيرة ومتقطعة. وأخيراً استطاع الاستعمار البريطاني فرض هيمنته بالعنف العسكري واحتكر السيطرة والسلطة السياسية في المنطقة لأكثر من ١٥٠ سنة متواصلة[٩]. كان التحكم البريطاني في الخليج تحكماً مطلقاً، بحيث بقي التأثير والنفوذ البريطاني قائماً وفاعلاً حتى بعد أن قررت بريطانيا الانسحاب عام ١٩٧١. جاء الانسحاب البريطاني متزامناً مع بروز وتطور الاهتمام الأمريكي بمنطقة الخليج العربي. واستطاعت الولايات المتحدة، وفي أقل من ٢٠ سنة، أن تصبح القوة السياسية والعسكرية الحاكمة، والتي تقرر أمن واستقرار مستقبل الخليج الذي لم يعد عربياً أو فارسياً، وإنما أصبح بحكم المعطيات السياسية والاستراتيجية الراهنة خليجاً أمريكياً[١٠].

إن علاقة الخليج العربي بالغرب ليست وليدة اللحظة. هذه العلاقة هي حصيلة لتاريخ طويل من الاهتمام والهيمنة الأجنبية المستمرة على شؤون هذه المنطقة الاستراتيجية والحيوية من الوطن العربي. بيد أن علاقة منطقة الخليج بالغرب ليست تاريخية وتتخطى الإرادة الحرة لدول الخليج فحسب، بل هي أيضاً علاقة مركبة ومتنوعة. علاقة الخليج بالغرب ليست دائماً علاقة أحادية وودية، كما أنها حتماً ليست علاقة الآمر بالمأمور، وهي في كل الأحوال مليئة بالتناقضات والتفصيلات التي تشكك في مصداقية التعميمات السائدة حول هذه العلاقات[١١]. فهناك اختلافات مهمة وجوهرية وليست فقط نسبية، في علاقة كل دولة من الدول الخليجية بالغرب. فالكويت، وربما بعكس العربية السعودية، لم تكن أحادية في علاقاتها مع الغرب. كانت الكويت، ومنذ حصولها على الاستقلال السياسي وحتى أزمة الخليج الأخيرة، تتّبع سياسة خارجية متوازنة وواقعية تجاه جميع الدول الكبرى. كما أن الكويت كانت الدولة الخليجية الوحيدة التي تقيم علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفياتي، بما في ذلك شراء الأسلحة السوفياتية، وبالتالي إلغاء الاحتكار الغربي في مجال بيع الأسلحة لدول الخليج، بل إن الكويت

---

(٩) بدر الدين عباس الخصوصي، **دراسات في تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر** (الكويت: منشورات ذات السلاسل، ١٩٨٧).

(١٠) عبد الخالق عبد الله، «النظام الإقليمي الخليجي،» **السياسة الدولية**، السنة ٢٩، العدد ١١٤ (تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣).

(١١) للمزيد حول طبيعة العلاقات الراهنة بين دول الخليج والدول الأوروبية، انظر: بشارة خضر، **أوروبا وبلدان الخليج العربية: الشركاء الأباعد** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٥)، وعبد الرحمن محمد النعيمي، **الصراع على الخليج العربي** (بيروت: المركز العربي الجديد للطباعة والنشر، ١٩٩٢).

كانت أول دولة عربية تطالب بطرد عُمان من جامعة الدول العربية بعد أن وقّعت عُمان اتفاقية أمنية مع الولايات المتحدة تسمح بموجبها ببناء قاعدة عسكرية، وذلك عام ١٩٨٠. كذلك استعانت الكويت من دون تردد سياسي أو ايديولوجي بالحماية العسكرية السوفياتية لسفنها النفطية من الغارات الجوية إبان الحرب العراقية ـ الإيرانية التي دامت نحو ثماني سنوات.

وللإمارات العربية المتحدة أيضاً تحفظاتها الواسعة تجاه العلاقات بالغرب، وخصوصاً الولايات المتحدة. لقد حرصت الإمارات العربية المتحدة في الفترة قبل غزو العراق للكويت على إبراز خلافاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية والإعلان عن نقدها سياساتها ومواقفها تجاه العديد من القضايا العربية والدولية، بل إن علاقة الإمارات بالولايات المتحدة لا زالت غير ودية، ولا سيما في ضوء دعوة حكومة الإمارات إلى رفع الحصار عن الشعب العربي في العراق. وتجدر الإشارة إلى أن الإمارات هي الدولة الخليجية والعربية الوحيدة التي حرصت منذ الحصول على الاستقلال وحتى الآن، على عدم قيام أي مسؤول من مسؤوليها (من درجة وزير وما فوق) بزيارة رسمية لواشنطن (باستثناء الزيارة الرسمية الوحيدة التي قام بها رئيس أركان القوات المسلحة في الإمارات لواشنطن خلال صيف ١٩٩٥). من ناحية أخرى، ظلت علاقات دول الخليج بالغرب، باستمرار، خارج إطار المعاهدات الأمنية والاتفاقيات العسكرية الرسمية. وكانت محاولات الدول الغربية وضغوطاتها كلها، وفي مقدمتها الضغوطات الأمريكية للحصول على قواعد عسكرية في منطقة الخليج العربي، تواجه بمقاومة دول الخليج، بما في ذلك العربية السعودية التي هي الآن الدولة الخليجية الوحيدة التي رفضت توقيع معاهدة أمنية مع الولايات المتحدة بعد انتهاء أزمة الخليج. كذلك من المهم الإشارة إلى القرار الشهير الذي اتخذته دول الخليج عام ١٩٧٣ بحظر النفط على الولايات المتحدة. كان هذا القرار، الذي اتُّخذ انسجاماً مع قناعات دول الخليج المبدئية تجاه القضايا العربية المصيرية، أهم قرار خليجي عربي في سياق المواجهة العربية للولايات المتحدة على أرض الواقع وفي تأثيراته الحاسمة في اقتصادات الغرب عموماً[١٢]. إن جميع هذه التفصيلات، وأخرى عديدة، مهمة في سياق الفهم المتكامل لطبيعة علاقات دول الخليج بالغرب، والتي ستظل على رأس قائمة العوامل التي تؤدي إلى توتر العلاقات العربية/الخليجية.

ثانياً: الانقسام الايديولوجي

إن علاقة الخليج الوثيقة بالغرب، بالإضافة إلى طبيعة المجتمعات الخليجية التي ظلت محافظة على الروابط والقيم القبلية والأسرية وثقافتها السياسية التقليدية، كل ذلك أدى بدوله إلى اتباع سياسات واتخاذ مواقف وتبنّي قناعات سياسية وايديولوجية معتدلة وتوفيقية تجاه التطورات الحياتية والمستجدات الاقليمية والعالمية. إن الاعتدال السياسي وعدم التطرف الايديولوجي هو أكثر ما يميز مواقف دول الخليج من بقية الدول العربية. كانت دول الخليج، وربما لا زالت، تقود الاتجاه المعتدل والمحافظ في السياسة العربية المعاصرة، وهي التي طبعت السياسات والمواقف العربية خلال الفترة منذ عام ١٩٧٣ بهذه المواقف والقناعات. كانت دول الخليج باستمرار رافضة التطرف السياسي والايديولوجي بكل أشكاله، ولم تكن تؤمن بالحلول الراديكالية للمشكلات الداخلية والخارجية، ولم تتبنَّ أو تؤمن في أي وقت من الأوقات بالشعارات والأطروحات التي تثير عواطف الجماهير ومشاعرها.

---

(١٢) محمد غانم الرميحي، **النفط والعلاقات الدولية: وجهة نظر عربية**، سلسلة عالم المعرفة؛ ٥٢ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٢).

بيد أن تأكيد هذه القناعات والمواقف المحافظة في الحياة السياسية المعاصرة، لم يكن بالضرورة موضع ترحيب من قبل العديد من الدول العربية ذات القناعات الثورية والتقدمية. كما جاءت هذه المواقف المحافظة معاكسة تماماً لتطلعات وتوقعات الحركات والتنظيمات السياسية العربية وقطاعات شعبية وجماهيرية عربية واسعة ومؤثرة، التي كانت تعرف في الخطاب القومي التقليدي بـ «الشارع العربي»، والتي أخذت بدورها تنعت دول الخليج دون غيرها بالرجعية. لقد دخل مفهوم الرجعية العربية في القاموس السياسي العربي وتم غرسه في الخيال الشعبي العربي المعاصر ليشير تحديداً إلى الدول العربية الخليجية، وفي مقدمتها العربية السعودية التي كانت تتزعم وتقود المواقف السياسية العربية المعتدلة والمحافظة. أصبح الخليج، وبحسب هذا المنطق، هو الخليج الرجعي الذي يسير عكس مسار التاريخ وضد إرادة الشارع العربي وطموحاته القومية والتحريرية.

وتم، بحسب مقولات وأطروحات هذا الشارع العربي الثوري والتقدمي التقليدي، ضم دول الخليج الرجعية إلى قائمة أعداء الأمة العربية. كانت قائمة أعداء الأمة العربية وحتى وقت قريب، قائمة ثلاثية ومكونة في الأساس من الامبريالية والصهيونية والرجعية. كانت **الامبريالية**، المتمثلة أساساً في الولايات المتحدة والدول الاستعمارية الأوروبية، هي مصدر كل العداء، وهي التي تعدّ كل المؤامرات ضد الأمة العربية. كانت الامبريالية تمثل الشر المطلق وتجسد أعلى مراحل النزعة العدوانية والاستغلالية ضد الشعوب التي تطمح في إنهاء هيمنة القوى الاستعمارية والاستغلالية في العالم. أما **الصهيونية**، المتمثلة في الكيان الاستيطاني الاسرائيلي، فهي أهم أداة من أدوات الامبريالية العالمية في المنطقة العربية. لقد تم غرس الكيان الاسرائيلي الاستيطاني غرساً في الجسم العربي من أجل ديمومة حالة التجزئة العربية ومنع قيام دولة الوحدة العربية التي هي مدخل العرب لتحقيق النهضة والتقدم واللحاق بالعصر كأمة فاعلة ومؤثرة على الساحة الدولية. أما **الرجعية العربية**، فقد كان الشارع العربي على يقين بأنها الأشد خطراً من الصهيونية، لأنها تمثل أولئك العرب المتحالفين تحالفاً استراتيجياً مع القوى الامبريالية ويعملون من الداخل لتحقيق أهدافها في استنزاف الثروات العربية. لذلك لا يمكن مواجهة الامبريالية، ولا يمكن هزيمة الكيان الصهيوني واستئصاله من الجسم العربي من دون محاربة الرجعية العربية، أولاً، المتمثلة أساساً في العربية السعودية والدول الخليجية الأخرى. هذه جميعها، ووفق منطق الشارع العربي، وطبقاً للخطاب القومي والتقدمي العربي التقليدي، تمثل الدّ أعداء الأمة العربية والدّ أعداء قواها التحريرية والحية. وهي وحدها تتحمل مسؤولية الاخفاقات العربية المعاصرة كافة: كالإخفاق في تحرير فلسطين، والإخفاق في تحقيق النهضة والتنمية العربية، والإخفاق الأكبر في تحقيق الوحدة العربية. هذه هي الإخفاقات الثلاثة الكبرى التي منيت بها الأمة العربية خلال الـ ٥٠ سنة الأخيرة، والتي يعتقد بأن للامبريالية والصهيونية والرجعية الدور الرئيسي في إحداثها.

هكذا، ومن دون وجه حق، تم وصف الخليج بالرجعية، وتم ضم دوله العربية إلى قائمة أعداء الأمة، ومن ثم عزله وفصله، على الأقل على صعيد الإدراك، عن الجسم العربي. لقد لعب الإدراك والادراك الواهم والبعيد كل البعد عن الحقائق والوقائع الموضوعية دوراً في خلق هذا العزل وفي خلق صورة مشوهة للإنسان العربي في الخليج وللمجتمع العربي الخليجي[١٣]. هذه

---

(١٣) للمزيد حول موضوع الصورة المشوهة للإنسان العربي الخليجي، انظر: أنور فرقاش [وآخرون]، «الصورة المشوهة للإنسان الخليجي: الإدراك والإدراك الخاطئ: الذات والآخر،» أدار الندوة عبد الخالق عبد الله؛ قام بتسجيلها مريم سالم وعائشة أحمد، **المستقبل العربي**، السنة ١٤، العدد ١٥٣ (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١).

الصورة النمطية والمشوهة برزت في الخيال الشعبي العربي مرة أخرى بسلبياتها وأوهامها كلها خلال أزمة الخليج الأخيرة التي أكدت بما لا يدع مجالاً للشك أن هذه الصورة هي أكثر سلبية بكثير مما كان يعتقد. واستُغلت هذه الصورة السلبية استغلالاً واسعاً لقلب الحقائق وترويج الشعارات ومحاصرة الدور القومي والوطني للإنسان العربي الخليجي. وتسبب الترويج الإعلامي الواسع لهذه الصورة النمطية بتأجيج العواطف وإثارة المشاعر في كل الاتجاهات ضد الخليج، وضد عروبته، وضد ما عاناه أهل الخليج، وخصوصاً الشعب العربي في الكويت نتيجة غزو العراق للكويت، غير المبرر، واحتلاله إياها، في الوقت الذي كانت فيه جميع الدول العربية بأمس الحاجة إلى التعاطف والتفهم العربي.

لقد كان من المتوقع أن تؤدي التحولات العربية والإقليمية المتلاحقة إلى انحسار مثل هذه التصورات الواهمة. كما كان من المتوقع أن تزيل المستجدات الدولية العميقة من الخطاب القومي والإسلامي السياسي ذلك التقسيم الايديولوجي التقليدي والعقيم للدول العربية إلى دول تقدمية وثورية، وأخرى رجعية ومحافظة، الذي لم يعد ينسجم مع الوقائع السياسية العربية والعالمية المعاصرة. فقد اختلطت الرجعية بالتقدمية والرأسمالية بالاشتراكية والشيوعية بالامبريالية وذابت إحداها في الأخرى، بل تداخلت قائمة الأعداء والأصدقاء والحلفاء أشد التداخل، ليس على الصعيد العربي فحسب، إنما أيضاً على الصعيد العالمي بعد أن ازداد الحديث عن بروز النظام العالمي الجديد وتطوره[١٤]. على الصعيد العربي، أصبحت الدول العربية جميعها إما تقدمية أو انها انضمت واصطفّت مع القوى والدول الرجعية وآثرت السلام والاستسلام للصهيونية والامبريالية، من دون أن يعني ذلك أي اختفاء للصراعات العربية/العربية المزمنة[١٥]. لكن على رغم هذا الخلط والتداخل، وعلى رغم ما شهده الخطاب القومي والتقدمي العربي التقليدي من انحسار ملموس، لا يزال الخيال السياسي العربي مصراً على أن ينظر إلى الخليج على أنه خليج محافظ، ويصف دوله بأنها دول رجعية، ويتصور أن الإنسان العربي في الخليج بدائي ومتخلف، ويعتقد أن المجتمعات الخليجية لا زالت في جوهرها مجتمعات تقليدية، أو أنها، على أحسن الأحوال، لا تمثل سوى البداوة العربية بكل سلبيات البداوة التي تختلف عن المدن العربية العريقة صاحبة الحضارة[١٦].

ربما هناك بعضٌ من الصحة في الاعتقاد بأن دول الخليج ومجتمعاته هي عموماً دول ومجتمعات تقليدية ومحافظة. فحتى وقت قريب، أي قبل تدفق النفط، كانت الحياة في دول الخليج ساكنة وبسيطة ببساطة الموارد والإمكانيات البشرية والطبيعية. لقد كانت دول الخليج التي تبدو غنية كل الغنى اليوم، تعيش حالة الكفاف الاقتصادي وتعاني الفقر وشحة الموارد التي كانت أساساً موارد موسمية. كما كانت وسائل الإنتاج بدائية ومحدودة بحدود النشاط

---

(١٤) عبد الله، «النظام العالمي الجديد».

(١٥) أحمد يوسف أحمد، **الصراعات العربية ـ العربية، ١٩٤٥ ـ ١٩٨١: دراسة استطلاعية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨).

(١٦) تبرز مثل هذه النظرة الاستعلائية تجاه دول الخليج بوضوح في كتابات محمد حسنين هيكل، أحد أهم من نظّر للخطاب القومي التقليدي، والذي ما زال يصف هذه الدول بالأطراف والقبائل العربية. يقول هيكل في هذا السياق: «والحقيقة أن الأوهام زادت في منطقة الخليج، وأدى ذلك إلى حساسيات لا مجال لإنكارها بين القبائل العربية والمدن العربية. فقد راحت أطراف العالم العربي تعيش في غنى لم يسبق له مثيل، بينما المراكز الحضارية الكبرى في نفس هذا العالم العربي تئن تحت وطأة الحاجة. ولم يكن مثل هذا الأمر قابلاً للاستمرار دون مشاكل بين شعوب تنتمي إلى أمة واحدة». انظر: محمد حسنين هيكل، **حرب الخليج: أوهام القوة والنصر** (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٢)، ص ٩٧.

الزراعي واليسير من النشاطات البحرية والتجارية[١٧]. كذلك كان الجهل سائداً والأمية شائعة والأوبئة مستوطنة ومزمنة. كما كانت القبيلة، وليس الدولة، هي المؤسسة والسلطة المركزية الحاكمة التي تدافع عن الأفراد وترعى مصالحهم وتحقق لهم الترابط والتضامن الذي كان يتخذ صيغة المفازعة الاجتماعية والسياسية. ظلت الاعتبارات القبلية والأسرية والتقليدية قائمة حتى بعد اكتشاف النفط، بل إنها ازدادت تأكيداً ومأسسة في الحياة السياسية والاجتماعية. هذه الاعتبارات القبلية والتقليدية استمرت حتى بعد اكتشاف النفط. لقد عملت دول الخليج بوعي وإصرار على الإبقاء عليها جميعاً من خلال التأكيد المستمر على الارتباط بالتراث وإبراز الروابط القبلية مهما بدت متعارضة مع الحداثة ومع المعطيات الحياتية المعاصرة. كذلك حرصت دول الخليج على الاعتزاز بالبداوة والقيم البدوية وكل ما هو إيجابي في هذه القيم، كالشجاعة والشرف والكرم والحمية، كما أنها أبقت على رموز البداوة، كالصحراء والخيام والجمل والعربي ذي العباءة والعقال[١٨]. بالإضافة إلى ذلك، فإن وقائع الحياة في دول الخليج ظلت محكومة بالقيم الأسرية والاعتبارات الوراثية، وظلت العقلية السياسية الحاكمة في الخليج، على الرغم من كل التحولات الحياتية السريعة، عقلية سياسية محافظة وتقليدية، بل إن المعايير الشخصية والفردية، وليس المؤسسات والتشريعات، ظلت هي القوة الحاكمة والفاعلة في الوقائع الاجتماعية والسياسية اليومية[١٩].

لكن الآن، وبعد مرور أكثر من ٢٠ عاماً على تدفق الثروة النفطية بغزارة، بدأت دول الخليج تتخطى تدريجياً شكلها ومضمونها القديم والتقليدي السابق للنفط. فالنفط تمكن من فك عقال التخلف والسكون والانغلاق الذي سيطر طويلاً على مجتمعات الخليج. النفط حرك السكون الاجتماعي، وأنهى التخلف الاقتصادي، وجلب الرفاهية والحياة الحديثة، وحقق الانفتاح الحضاري على الثقافات الحديثة والمعاصرة. وأحدث النفط طفرة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية السائدة، فجاءت الطفرة من دون مقدمات ومن دون استعدادات. وكانت الطفرة التي شهدتها مجتمعات الخليج عميقة وعاصفة، وأحياناً كثيرة عشوائية. وأخذت التحولات تتدفق عفوياً وبشكل سريع ومتلاحق خلال الـ ٢٠ سنة الأخيرة. وكانت التحولات تتم برغبة الأفراد والدول الخليجية أحياناً، وأحياناً أخرى كانت تتم من دون رغبتهم وإرادتهم الحرة. لم تكن تجدي المقاومة. فطوفان الطفرة النفطية لم يكن قوياً فحسب، وإنما كان أيضاً مغرياً وشديد الإغراء لمعظم الأفراد في دول الخليج التي أصبحت فجأة في مصاف أغنى الدول، وأصبح دخل الفرد فيها، الأعلى في العالم[٢٠].

لقد أحدثت هذه المستجدات العميقة كلها، التي شملت مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية كافة[٢١]، انقطاعاً مهماً عن الماضي، وأسست لحياة عصرية

---

(١٧) الرميحي، **الخليج ليس نفطاً: دراسة في إشكالية التنمية والوحدة**.

(١٨) محيي الدين صابر، «التنمية الاجتماعية في أقطار الخليج: تنمية البيئة البدوية،» ورقة قدّمت إلى: **التنمية الاجتماعية في أقطار الخليج العربية** (ندوة) (العين، الإمارات: جامعة الإمارات العربية المتحدة، ١٩٨٩)، ص ٢٣ ـ ٤٩.

(١٩) خلدون النقيب، **المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية (من منظور مختلف)**، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، محور المجتمع والدولة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧).

(٢٠) عبد الرحمن منيف، «مدخل لدراسة أثر النفط في المجتمع العربي،» **شؤون اجتماعية**، السنة ٧، العدد ٢٨ (شتاء ١٩٩٠). كما تمكن عبد الرحمن منيف من تجسيد أثر النفط في المجتمعات الخليجية تجسيداً فنياً وروائياً فذاً في ثلاثيته القيمة **مدن الملح**.

(٢١) محمد جواد رضا، **صراع الدولة والقبيلة في الخليج العربي: أزمات التنمية وتنمية الأزمات** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢).

وحديثة وجديدة. أصبحت مجتمعات الخليج أكثر حداثة وعصرية من أي وقت آخر، وتبدو الآن مختلفة كل الاختلاف عما كان سائداً قبل تدفق الثروة النفطية. فأخذت المؤسسات والقيم والفئات القديمة والتقليدية تنحسر تدريجياً، وأحياناً كلياً، وبدأت تصطدم بموجة الحداثة. أصبحت موجة الحداثة هي الصاعدة وبدأت تتغلل وتزحف بقوة، وتعيد تشكيل الإنسان والمجتمع والاقتصاد، وتؤسس لسلوكيات وقناعات وتطلعات جديدة ومختلفة عما كان سائداً في فترة ماقبل النفط. وأصبحت دول الخليج، وكما هو الحال بالنسبة إلى معظم الدول العربية والدول النامية عموماً، تعيش صراعاً حضارياً شمولياً بين كل ما هو قديم وتقليدي من ناحية، وكل ما هو جديد وحديث من ناحية أخرى. وعلى رغم أن هذا الصراع لم يُحسم بعد، ولا يُتوقع أن يحسم قريباً، بيد أن المعطيات كلها تؤكد أن الحداثة والحياة الحديثة والعصرية أخذت تتعمق وتزداد وضوحاً، بل إن الشواهد كلها تدلل على أن دول الخليج ربما قد أصبحت أكثر حداثة في الشكل والمضمون من العديد من الدول والمراكز الحضارية العربية التي سبقتها إلى التعليم والانفتاح والتمدن والاندماج في النظام العالمي. إن دول الخليج هي اليوم، وكما تؤكد البيانات والإحصاءات كلها، أكثر تقدماً في مجالات التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية، وفي استكمال البنية التحتية وإدخال الوسائل والتقنيات الحديثة، وبناء المؤسسات، وتبنّي القناعات والتطلعات الحديثة من الكثير من الدول العربية، وخصوصاً تلك التي تمسكت، وربما لا زالت تتمسك بالشعارات الثورية والاشتراكية والتقدمية، والتي يبدو أنها تتراجع إلى الخلف بدلاً من أن تتقدم إلى الأمام في كل مجال من المجالات الحياتية الحيوية. فتقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤ يشير إلى تقدم دول الخليج على بقية الدول العربية من حيث معدل دخل الفرد، وعدد سنوات الدراسة، ومتوسط عمر الفرد وحتى واقع العطاء العلمي وعدد العلماء والفنيين بالنسبة إلى عدد السكان وعدد كبير من مؤشرات دليل التنمية البشرية. لقد جاءت الكويت، بحسب دليل التنمية البشرية، في الترتيب الأول بين الدول العربية، تلاها كل من قطر، فالبحرين، ثم الإمارات العربية المتحدة[٢٢].

لكن مهما بدت دول الخليج ومجتمعاته متقدمة على سلم الحداثة، ومهما تطورت في مجالات التنمية البشرية والرفاهية والرعاية الاجتماعية، فإن هذه المجتمعات تظل في الإدراك العربي العام هي مجتمعات البداوة العربية، وتظل دولها هي دول تقليدية ومحافظة ورجعية. لذلك وعلى رغم التحولات العميقة كلها التي شهدتها الدول العربية الخليجية، سيظل الانقسام الايديولوجي قائماً بين الخليجي والعربي، وأن الخليجي شيء، والعربي شيء آخر، على الأقل على صعيد الإدراك والإدراك الخاطئ. هذه التصورات والإيحاءات حول ما هو الخليج، ومن هو الخليجي، وما هي طبيعة المجتمعات والدول الخليجية، والتي ليست لها علاقة بالحقائق والوقائع الموضوعية، تزيد الفجوة بين الخليج العربي والوطن العربي، خصوصاً إذا ما أضيفت إليها التطورات في الواقع الاقتصادي والمعيشي والفارق في مستوى دخل الفرد والمرتبط أساساً بالنفط الذي برز خلال الـ ٢٠ سنة الأخيرة كعامل له تأثيراته العميقة والحاسمة في مجمل العلاقات العربية/الخليجية.

ثالثاً: الانقسام الاقتصادي

يتمحور الانقسام الاقتصادي حول النفط الذي برز فجأة ليحتل موقع الصدارة بين العوامل الرئيسية المؤثرة في العلاقات العربية/الخليجية. لم تكن تأثيرات النفط، منذ أن أقحم

---

(٢٢) برنامج الأمم المتحدة الانمائي، **تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٤).

النفط نفسه كقوة مادية بارزة في الحياة السياسية والاقتصادية العربية المعاصرة، تأثيرات عادية أو عابرة أو أحادية. كانت تأثيرات النفط، ولا زالت، عميقة وبنيوية ومتداخلة أشد التداخل، وأحياناً كثيرة متناقضة أشد التناقض[٢٣]. إن للنفط حسناته الكثيرة والواضحة، كما أن له سيئاته العديدة والملموسة. عالم النفط هو باستمرار عالم يدغدغ المشاعر والأحاسيس في ضخامته (ضخامة عائداته وشركاته وصناعاته وقراراته وتأثيراته) وغموضه وأسراره ومؤامراته. حقائق النفط كثيرة وأوهامه أكثر. إنه موضع احترام وتقديس من قبل بعضهم، وهو موضع رفض ونفور شديد من قبل بعض آخر. بعضهم يراه كنعمة تجلب كل الحسنات والخيرات، وآخرون لا يرونه سوى كنقمة تجلب كل الصراعات والأزمات والسلوكيات الشاذة[٢٤]. لكن مهما كانت حقيقة النفط، نعمة أم نقمة، حسنة أم لعنة، فإن الكل يعترف بقوته وتأثيراته العميقة والمتنوعة بالنسبة إلى الواقع العربي، وبالنسبة إلى العلاقات العربية/الخليجية بشكل خاص.

فالنفط ساهم أحياناً في تحقيق التقارب العربي، وتم توظيف الثروة النفطية لزيادة حجم التفاعلات العربية والارتقاء بالواقع الاقتصادي والاجتماعي ليس في دول الخليج فحسب، إنما أيضاً في بقية الدول العربية، محققاً بذلك مستوى أعلى من القوة الاجمالية للعرب ككل[٢٥]. لقد خلقت الفوائض النفطية، خلال عقدَي السبعينيات والثمانينيات، فرصاً وخيارات لامتناهية، ولا سيما على الصعيد الاقتصادي، حيث أخذت تتدفق المساعدات المالية من الدول الخليجية، والتي بلغت أكثر من ٥٠ مليار دولار، إلى بقية الدول العربية. وبرزت فكرة المشاريع الاستثمارية العربية المشتركة التي سرعان ما تحولت إلى حيز الوجود على امتداد الوطن العربي. وانتقلت العمالة العربية الماهرة وغير الماهرة بحرية وبكثافة غير معهودة في كل التاريخ العربي الحديث والمعاصر[٢٦]. لقد رحل أكثر من ١٠ ملايين عربي إلى الدول الخليجية النفطية في ما بين عامي ١٩٧٤ و١٩٧٦، محققين بذلك أكبر قدر من التداخل الإنساني الذي لم يتم بعد إدراك كل تداعياته وأبعاده. كان بإمكان هذه الظروف والمعطيات الحياتية الجديدة أن تخلق مصالح عربية متداخلة ومتشابكة وتساهم بحق في إيجاد النظام الاجتماعي العربي الجديد[٢٧]، وكان بإمكانها أن تزيل التجزئة، وربما تزيد من فرص تحقيق وحدة الدول العربية.

كان النفط على كل مستوى من هذه المستويات الحياتية نعمة ربانية نادرة. لكن النفط

---

(٢٣) جامعة الأمم المتحدة، **تأثير الثروة النفطية على العلاقات السياسية العربية**، إعداد أحمد يوسف أحمد، إشراف وتقديم أحمد بهاء الدين، المستقبلات العربية البديلة، الآثار غير المدروسة للثروة النفطية؛ ٧ (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٥).

(٢٤) عبد الخالق عبد الله، «النفط والنظام الإقليمي الخليجي»، **المستقبل العربي**، السنة ١٦، العدد ١٨١ (آذار/مارس ١٩٩٤).

(٢٥) يقول محمد السيد سعيد: «إن الثورة في عائدات النفط لم تفد دول الخليج فحسب، بل أفادت أيضاً عدداً من الدول العربية ذات التوجهات القومية والراديكالية وعلى رأسها العراق وليبيا والجزائر. صحيح أن الفوائض المالية كانت لدى دول الخليج غير أن ذلك كله كان يمكن موازنته بالطاقة الاستيعابية الأكبر لمجموعة الدول العربية الأخيرة. وكان من شأن تلك الحقيقة أن تحافظ على التوازنات العامة في النظام العربي عند مستوى أعلى من القوة الإجمالية للعرب». السيد سعيد، **مستقبل النظام العربي بعد أزمة الخليج**، ص ٤٥.

(٢٦) نادر فرجاني، **الهجرة إلى النفط: أبعاد الهجرة للعمل في البلدان النفطية وأثرها على التنمية في الوطن العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣).

(٢٧) سعد الدين ابراهيم، **النظام الاجتماعي العربي الجديد: دراسة عن الآثار الاجتماعية للثروة النفطية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٢).

الذي كان بإمكانه أن يكون قوة من قوى الوحدة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية العربية، أصبح أيضاً وبأسلوبه الفريد قوة من قوى التجزئة العربية ومصدراً من المصادر الرئيسية لزيادة الصراعات والانتكاسات والإخفاقات العربية[٢٨]. كان النفط يزيد من الترابط العربي في الوقت الذي كان يزيد فيه أيضاً من الحواجز العربية كمًّا ونوعاً. النفط الذي قارب بين العرب، ساهم أيضاً في تباعد الجزء الخليجي عن الكل العربي. النفط جعل الخليج أكثر خليجيةً من أي وقت آخر، وجعل العرب أيضاً أكثر رفضاً للخليج من أي وقت آخر. النفط، وربما أكثر من أي عامل آخر، هو الذي رسّخ الانطباع بأن الخليج شيء والوطن العربي شيء آخر. وهو دون غيره الذي وضع الحواجز المادية والموضوعية التي تصعب إزالتها بين العرب الذين يملكون في الخليج، والعرب الذي لا يملكون، خارج الخليج.

فمنذ عام ١٩٧٣، لم يعد الخليج هو الخليج الرجعي والتقليدي، ولم تعد دول الخليج هي تلك الدول التي تفضل علاقاتها المصلحية بالغرب على ارتباطاتها المبدئية بالعرب، بل علاوة على كل ذلك، أصبح الخليج الآن غارقاً بكل ثقله وأحاسيسه في عالم النفط. فجأة أصبح الخليج في الخطاب والخيال السياسي العربي ظاهرة نفطية وغارقاً في عالم النفط الموحي بثرواته والغازه ومؤامراته[٢٩]. الخليج أصبح الآن كله نفطاً بنفط، والإنسان العربي في الخليج أصبح إنساناً استهلاكياً لا يعنيه سوى أن يأكل بشكل أفضل، ويلبس بشكل أفضل، ويستهلك أحدث السلع وأغلاها من دون أي اعتبار للأوضاع المعيشية لبقية العرب[٣٠]. لقد باعد النفط بين الخليج العربي والوطن العربي. لم يعد التباعد، كما كان في السابق، سياسياً وايديولوجياً فحسب، بل أصبح الآن اقتصادياً ومادياً وحياتياً ملموساً ومتجسداً في شكل خبرتين حياتيتين مختلفتين كل الاختلاف، الخبرة الحياتية للدول النفطية في الخليج والخبرة الحياتية لبقية الدول العربية. الخبرة الحياتية الجديدة للدول النفطية هي حالة نادرة وفريدة، ليس على الصعيد العربي، وإنما أيضاً على الصعيد العالمي. فلم يحدث في التاريخ المعاصر أن اجتمعت، في يد عدد قليل من الأفراد، ثروات مادية ضخمة، جاءت في شكل مال سائل يستطيع أصحابه إنفاقه على الفور. نزلت هذه الثروة النفطية بشكل مفاجئ وعلى غير انتظار، ومن دون أي جهد إنتاجي ملموس من قبل أصحابها. كانت هذه الثروة بمثابة كنز مالي شديد الإغراء لأصحابه ولغير أصحابه، ويجلب انتباه الأصدقاء والأعداء القريبين والبعيدين. وأحدثت هذه الثورة سلسلة من التحولات والتغيرات في موازين الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على مدى الـ ٢٥ سنة الأخيرة[٣١].

---

(٢٨) نادر فرجاني، **هدر الامكانية: بحث في مدى تقدم الشعب العربي نحو غاياته**، ط ٤ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥).

(٢٩) جاك دولونيه وجان ميشيل شارلييه، **التاريخ السري للنفط** (باريس: الصحافة العربية الاوروبية، ١٩٨٨).

(٣٠) النقيب، **المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية (من منظور مختلف)**.

(٣١) يقول أحمد الربعي: «إن المجتمع النفطي في بلدان الخليج العربي يمثل حالة خاصة وفريدة من نوعها في عالم اليوم. فلم يحدث في التاريخ البشري المكتوب أن اجتمعت ثروات مادية هائلة جداً في يد عدد قليل جداً من الناس، وهي ثروات نزلت على هذه المجتمعات بشكل مفاجئ ودون مقدمات، ولم تكن نتاج عمل اجتماعي لمجموع البشر في هذه المنطقة، بل لم تكن هناك علاقة من أي نوع بين المنتوج الاجتماعي والعمل الاجتماعي. إنها ثروة تشبه إلى حد كبير حصول رجل معدوم على ثروة مفاجئة بشرائه ورقة يانصيب، أو اكتشف كنزاً من الذهب. إنها ثروة مفاجئة جاءت دون أن يسكب الناس شيئاً من عرقهم في إيجادها، وأدت إلى تغييرات وانقلابات مفاجئة في موازين الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. إن منطقة الخليج كانت حتى ثلاثينات هذا القرن تقريباً تعيش تحت خط الفقر وتعاني بشكل واضح من شح الموارد ومن المجاعات والامراض الفتاكة وتستخدم اكثر الأدوات بدائية وتخلفاً في عملياتها الانتاجية المحدودة سواء في الزراعة أو الرعي أو النشاط البحري. وكانت في الجانب =

كانت النتيجة الفعلية لهذه التحولات أن النفط قسّم الوطن العربي مادياً، كما لم يتمكن أي عامل آخر من تقسيمه. النفط هو الذي خلق ظاهرة أغنياء العرب وفقرائهم، وهو الذي صنف الدول العربية إلى دول عربية غنية هي دول اليسر، وأخرى فقيرة هي دول العسر. دول الخليج التي كانت قبل النفط من أفقر الدول العربية من حيث الموارد والإمكانيات البشرية والطبيعية، أصبحت بفضل النفط ليس من أغنى الدول العربية فحسب، وإنما من أغنى الدول في العالم. وفي الوقت نفسه، أصبحت الدول العربية الغنية تقليدياً بمواردها الطبيعية والبشرية تبدو في حاجة ماسة إلى المساعدات والهبات والقروض من دول اليسر التي لم تبخل في تقديم التسهيلات، لكن بشروطها، وبحسب قناعاتها السياسية والايديولوجية الانتقائية. لذلك وفي أقل من عقد، اختلطت قائمة أغنياء العرب وفقرائهم، حيث أصبح فقراء العرب أغنياء وأغنياء العرب فقراء، بل إنه ومع تراكم الثروة النفطية، ازدادت الفجوة الاقتصادية والمعيشية بين الفقراء الجدد والأغنياء الجدد في الخليج الذين لم يكن ذنبهم أنهم وُجدوا صدفة في بقعة جغرافية مليئة بالنفط ومتخمة حالياً بالثروات النفطية.

والشاهد أن النفط هو الذي أعطى عرب الخليج هذه الفرصة التاريخية لامتلاك الثروة وأخْذ إجازة حياتية[٣٢]، ربما أنها كانت مستحَقة بعد طول انتظار، للاستمتاع قليلاً بحياة الرفاهية والترف الاستهلاكي. لم تكن المسألة مجرد رفاهية، وربما بذخ بعضهم من أهل الخليج، وإنما في الوقت الذي كان فيه هؤلاء يعيشون لحظة من لحظات الثراء الفاحش، كان العرب الباقون خارج الخليج يعانون تدهوراً نسبياً في الأوضاع الحياتية، ويعيشون معيشة صعبة وقاهرة، ويقفون في الصفوف الأمامية في جبهة الصمود والتصدي للعدو الصهيوني الذي كان يستهدف كل العرب. لقد أبرز النفط كم هي صعبة نسبياً الحياة خارج عالم النفط، خصوصاً أن الأغنياء كانوا يبدون وكأنهم يزدادون غنىً يوماً بعد يوم، والفقراء يبدون وكأنهم يزدادون فقراً مع مطلع شمس كل يوم. فالعائدات النفطية أخذت تتدفق وتتزايد بكميات أقرب إلى الأوهام مع ارتفاع أسعار النفط الذي تجاوز لأول مرة في التاريخ حاجز الـ ٤٠ دولاراً للبرميل بحلول عام ١٩٨٠. فدخْل الدول العربية النفطية في الخليج ارتفع من نحو ٢٠ مليار دولار عام ١٩٧٠ إلى نحو ١٥٠ مليار دولار عام ١٩٨٠، وتراجع إلى ٧٠ مليار دولار عام ١٩٩٠ ليعود إلى الإرتفاع إلى ١٠٠ مليار دولار عام ١٩٩٤. وبلغ إجمالي الإيرادات النفطية لهذه الدول خلال الفترة من عام ١٩٧٣ إلى عام ١٩٩٤ نحو ٢٥٠٠ مليار دولار[٣٣]. مثل هذه الثروة الضخمة لا تتكرر كثيراً في التاريخ البشري. لكن هذه الثروة هي التي جعلت الخليج أكثر غنىً من أي وقت آخر في كل تاريخه المدوّن، وهي المسؤولة عن الانقسام الاقتصادي العربي الراهن الذي لم يكن في أي وقت من الأوقات بهذه الحدة والوضوح. هذه الثروة النفطية المفاجئة هي أيضاً التي باعدت بين الخليج العربي والوطن العربي مادياً وحياتياً خلال الـ ٢٥ سنة

= الثقافي تعيش الحالة نفسها حيث كانت الأمية متفشية بشكل كبير، إذ يندر أن تجد مدرسة أو مكتبة أو وسيلة إعلام أو ثقافة بالمعنى الحديث للكلمة». أحمد الربعي، «مشكلات حول الثقافة النفطية»، **المستقبل العربي**، السنة ١٣، العدد ١٤٤ (شباط/فبراير ١٩٩٢)، ص ١٣٨.

(٣٢) بدأ بعضهم يتحدث مؤخراً عن انتهاء عصر النفط، وبالتالي انتهاء الإجازة والعطلة التي تمتعت بها الدول الخليجية. انظر في هذا السياق: Vahan Zanoyan, «After the Oil Boom: The Holiday Ends in the Gulf,» *Foreign Affairs*, vol. 74, no. 6 (November - December 1995).

(٣٣) تم صرف جزء مهم من هذه الثروة على الأسلحة والإنفاق العسكري الذي تزايد بشكل ملموس بعد غزو العراق للكويت. انظر: عبد الرزاق الفارس، **السلاح والخبز: الإنفاق العسكري في الوطن العربي، ١٩٧٠ - ١٩٩٠** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٣).

الماضية، وستظل تباعد بينهما ما دام النفط، الذي هو مصدر هذه الثروة، مؤثراً بقوته وأهميته في الواقع السياسي العربي والخليجي.

إن الخليج هو كله نفط بنفط. صحيح أن هناك إنساناً وأرضاً وحضارة وثقافة وتاريخاً[٣٤]، بيد أن النفط هو العنصر الحاكم، وهو الأكثر وضوحاً وتأثيراً في المرحلة التاريخية الراهنة. لا يوجد أي عامل موضوعي أو مادي آخر يضاهي النفط في شمولية تأثيره وأهميته بالنسبة إلى التطورات الحياتية اليومية في دول الخليج العربي، بل إن النفط هو من الحيوية، بحيث أصبح أمرُ بقاء هذه الدول وفنائها، كوحدات سياسية مستقلة ومتماسكة، مرتبطاً أشد الارتباط ببقاء النفط وفنائه. لذلك لا توجد أهمية معاصرة تذكر لهذه الدول خارج سياق الأهمية النفطية التي أضفت على الخليج العربي حضوره وحيويته الدولية والاستراتيجية المعاصرة. دول الخليج هي أغنى دول العالم بالنفط على الإطلاق. هذه الدول تملك أكبر الاحتياطيات النفطية التي تم اكتشافها حتى الآن، وتنتج أكبر كمية من النفط الخام المتداول تجارياً، وتصدر في ما بينها أكبر قدر من النفط في العالم. إن النفط موجود في العديد من الدول، بيد أنه موجود بغزارة وبكميات غير محدودة في دول الخليج العربي. هذه الدول، دون غيرها، مليئة بالنفط، بل تبدو وكأنها تفيض بالنفط. وستصبح قريباً المصدر الوحيد للنفط في العالم. إن دول الخليج التي لا تزيد مساحتها الإجمالية على ٣,٥ مليون كيلومتر مربع، أي نحو أقل من ٣ بالمئة من مساحة العالم، تضم في أراضيها ما يقارب ٧٠ بالمئة من كل النفط الذي تم اكتشافه في العالم حتى الآن. ولا توجد مجموعة أخرى من الدول في العالم تنافس دول الخليج من حيث حجم الاحتياطي النفطي، بل إن من الحقائق النفطية المدهشة أنه في الوقت الذي أخذ فيه الاحتياطي النفطي العالمي ينكمش ويتراجع، فإن الاحتياطي النفطي لدول الخليج يزداد يوماً بعد يوم. إن النفط في الخليج لا يقل، بل هو، على العكس من ذلك، يزداد يوماً بعد يوم وبشكل مستمر ومتواصل، بمعدل ٢٠ مليار برميل في كل سنة من السنوات العشر الأخيرة، وذلك على رغم كل الإنتاج والتصدير النفطي اليومي. إن هذه الكميات الضخمة من النفط تؤكد الموقع الفريد والمتميز لنفط دول الخليج وتحوله إلى قوة سياسية متعاظمة وجارفة عالمياً. النفط هو، بلا شك، كنز مالي شديد الإغراء لأصحابه ولغير أصحابه، ويجلب انتباه الأصدقاء والأعداء[٣٥].

هذه الحقائق النفطية، وأخرى عديدة، أدت إلى بروز حساسيات لا مجال لإنكارها بين دول الخليج التي راحت تعيش في غنى لا مثيل له، والدول العربية الأخرى التي أخذت تئن تحت وطأة الحاجة. ولا زالت هذه الحقائق النفطية هي التي تضاعف من الإحساس بالأهمية والتميز لدى الطرف الخليجي، في الوقت الذي يشعر فيه الطرف العربي الآخر بالإحباط والغيرة والحسد، وربما أيضاً الحقد. هذه الأحاسيس والمشاعر الإنسانية طبيعية، بيد أن ما لم يكن طبيعياً إطلاقاً هو تحولها إلى الشعور بالعداء العميق تجاه الخليج والشعب العربي في الخليج بسبب نفطه وثرواته النفطية. العداء للخليج كان أحياناً واضحاً ومعلناً، وأحياناً أخرى مستتراً ومخفياً.

بيد أن هذا العداء المعلن والمخفي كان يتغذى باستمرار على الاعتقاد الشعبي الواسع الانتشار بأن النفط في الخليج هو أصلاً نفط عربي، وأن أهل الخليج قد سمحوا لأنفسهم

---

(٣٤) يقول محمد غانم الرميحي: «الخليج ليس نفطاً، فهو إنسان وأرض قبل النفط وسيظل كذلك بعد النفط. والنفط في تاريخ الخليج العربي ما هو إلا مرحلة من المراحل التاريخية التي مر بها هذا الجزء من الوطن العربي، ويبدو انه من اقصر المراحل التاريخية». الرميحي، الخليج ليس نفطاً: دراسة في إشكالية التنمية والوحدة، ص ٧.

(٣٥) عبد الله، «النظام الإقليمي الخليجي».

الاستفراد بالثروة النفطية التي هي ثروة عربية ولم يقوموا باقتسامها اقتساماً عادلاً وتوزيع عائداتها عربياً، بل إنهم يعملوا حتى على الحفاظ عليها من التآكل والبذخ والهدر والتبذير غير المشروع الذي حدث ولا زال يحدث للثروة النفطية من قبل الدول الخليجية، بما في ذلك الإنفاق المسرف لهذه الثروة على صفقات الأسلحة الضخمة. إضافة إلى كل ذلك، فقد برز أيضاً الاعتقاد الآخر بأن أهل الخليج لم يستفردوا بالثروة النفطية لأنفسهم دون العرب الآخرين فحسب، بل إنهم علاوة على ذلك، سمحوا للشركات النفطية الاحتكارية العملاقة، التي كانت في مجملها شركات نفطية أمريكية، باحتكار النفط إنتاجاً وتكريراً وتسويقاً، وجني أرباح خيالية من هذه العمليات النفطية. كذلك سمحت دول الخليج للدول الغربية باستغلال النفط، الذي هو محور كل الإنتاج الصناعي والزراعي العالمي المعاصر، لتعميق التبعية العربية للنظام الرأسمالي العالمي وتوجيه ثرواتها ضد القضايا والمصالح العربية، وبالتالي تقوية أعداء العرب. لقد فرّطت الدول الخليجية بسلاح النفط، الذي كان بإمكانه أن يكون أكثر فاعلية من أي سلاح آخر، بما في ذلك السلاح النووي. كما أنها تخلت عن فكرة استخدامه كسلاح سياسي مقابل الحصول على الحماية السياسية والعسكرية الأمريكية، التي ضمنت أن النفط العربي لن يستخدم ضد الغرب، وأنه لن يوظف مطلقاً التوظيف السياسي والقومي، وذلك كما حدث عام ١٩٧٣.

هذه الاعتقادات والأحاسيس تجاه النفط وتوظيف الثروة النفطية اتخذت لاحقاً أبعاداً سياسية جديدة بعد أن اتضح أن النفط لم يجعل الخليج أكثر غنىً من بقية العرب فحسب، بل جعله أيضاً أكثر أهمية ونفوذاً وتأثيراً. لم يكن الخليج، في أي وقت من الأوقات، بهذا القدر من الأهمية، وبهذا القدر من الحضور والقوة الذي هو عليه الآن. النفط هو الذي أضفى على الخليج حيوية دولية استثنائية خلال الـ ٢٥ سنة الأخيرة. وهو الذي وضع الخليج في قلب العالم المعاصر، وفي مركز النظام العالمي الجديد الذي يعتقد بعضهم أنه برز إلى الوجود على أثر حرب الخليج الثانية[٣٦]. وهو أيضاً الذي جعله يستقطب اهتمام كل دول العالم، وفي مقدمتها الدول الصناعية التي تستهلك النفط بشراهة غير معقولة تصل حد الإدمان النفطي. لقد أخذت هذه الدول الصناعية تزداد اعتماداً على النفط، وخصوصاً نفط الخليج. وأصبحت الدول الصناعية، وكما أظهرت أزمة الخليج الأخيرة، تتعامل مع نفط الخليج بحساسية مفرطة وتعطيه أولوية تفوق كل ما كان يعتقد في السابق، بل إن أزمة الخليج أكدت أن هذه الدول هي على استعداد لخوض حروب عالمية من أجل نفط الخليج.

إن الأهمية العالمية لنفط الخليج ستزداد خلال السنوات القليلة القادمة. وسيظل الخليج، بفضل النفط والثروة النفطية، أكثر أهمية وأكثر تأثيراً في الشأن العربي. لقد جعل النفط الجزء الخليجي أهم سياسياً واستراتيجياً من الكل العربي. وأعطى النفط الخليج العربي عبر الـ ٢٥ سنة الأخيرة وزناً هائلاً واستثنائياً في النظام الإقليمي العربي[٣٧]. وانتقل مركز الثقل السياسي والاقتصادي العربي إلى الخليج العربي الذي أخذ يقرر مواقف وسياسات الكل العربي ويقود مساره العام، ويعيد ترتيب أولوياته وخياراته، وينشر قناعاته ومفاهيمه المعتدلة. ولا شك في أن انتقال مركز الثقل السياسي والاقتصادي العربي إلى الخليج العربي خلال فترة الحقبة النفطية قد خلق حالة من الرفض والاستياء العربي. فالتحكم والتأثير الخليجي المتعاظم في الشأن العربي لم يكن دائماً متوافقاً مع الآمال والطموحات، وخصوصاً الطموح في توظيف النفط

---

(٣٦) عبد المنعم سعيد، «حرب الخليج والنظام العالمي الجديد»، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد ١ (صيف ١٩٩١).

(٣٧) السيد سعيد، مستقبل النظام العربي بعد أزمة الخليج.

العربي كسلاح تنموي وسياسي وقومي، ما عدا خلال فترة زمنية وجيزة هي حرب تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٣. كل التوقعات والآمال المعقودة على النفط والثروة النفطية لم تتبلور، بل إنها ازدادت انتكاساً. فتحرير فلسطين أصبح أكثر صعوبة وتحول الكيان الصهيوني إلى واقع لا بد من القبول به والاستسلام له وعقد السلام معه. والوحدة العربية أصبحت أكثر استحالة وتحولت إلى شعار عقيم من شعارات الخمسينيات والستينيات التي لا تتناسب مع وقائع الثمانينيات والتسعينيات ومعطياتها، بعد أن اتضح أن الدولة القطرية لم تولد لتموت، إنما لتبقى وتنتعش وتعزز مكانتها الدولية وتصبح حقيقة من حقائق الحياة السياسية المعاصرة[٣٨]. أما التنمية العربية المستقلة والشاملة، فلا زالت مجرد نظرية من النظريات التي تناقش في الندوات المغلقة[٣٩]، في الوقت الذي تزداد فيه الديون الخارجية وتتعمق التبعية العربية وتزداد الهيمنة الأجنبية ويتفاقم احتواء الوطن العربي في النظام الاقتصادي العالمي. لذلك فإن الثروة العربية خلال السبعينيات والثمانينيات، كالثورة العربية خلال الخمسينيات والستينيات، زادت من الهزائم والإخفاقات والإحباطات والتناقضات العربية التي تفجرت بعفوية وعنف خلال غزو العراق للكويت.

خاتمة

إن غزو العراق - غير المبرر - للكويت وما تلاه من أحداث عربية وعالمية سريعة ومتلاحقة، كشف الانقسامات والتناقضات السياسية والايديولوجية والاقتصادية في العلاقات العربية/الخليجية وأبرزها إلى الوجود بكل وضوح. وأكد الغزو أن الخلل في العلاقات العربية/الخليجية أعمق مما كان يتوقع، وأن الانقسام هو أوسع مما كان يفترض. لكن إذا كان هناك في السابق انقسام سياسي وايديولوجي واقتصادي بين دول الخليج وبقية الدول العربية، فإن الغزو أضاف إلى كل ذلك انقساماً شعبياً ونفسياً ووجدانياً جديداً لم يكن قائماً سابقاً، وربما تصعب إزالته لاحقاً. لقد تسبب غزو العراق للكويت بشق الضمير والوجدان العربي إلى شقين[٤٠]: شق انفطر حزناً على ما أصاب الشعب العربي في الكويت من غزو وضم وتشريد وانهيار سياسي واجتماعي وإنساني كلي نتيجة للغزو والاحتلال العراقي الذي أظهر كأي احتلال آخر، كل أنواع الدموية والبطش ومارس أقصى درجات الاضطهاد والقهر والعبث؛ وشق آخر من الضمير العربي لم يكن موقفه بالضرورة موقف المؤيد للعراق في غزوه واحتلاله الكويت، وإنما قدّر للعراق صموده أمام الحشد الدولي في المنطقة وجرأته في الوقوف ضد الولايات المتحدة الأمريكية في الوقت الذي فقدت فيه كل دول العالم الشجاعة والجرأة على التحدي والوقوف مثل هذه الوقفة الصامدة. لقد أعطت هذه الجرأة العراق مصداقية وأكسبته هيبة، واستحوذت على عطف وإعجاب شريحة واسعة من الجماهير العربية، التي لا زالت قلقة على ما جلبه الغزو والحرب من كوارث على الشعب العربي في العراق[٤١].

---

(٣٨) تركي الحمد، «تكوين الدولة القطرية: المنظور الوحدوي،» **المستقبل العربي**، السنة ١٢، العدد ١٢٩ (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩)، **والوحدة العربية: تجاربها وتوقعاتها: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظّمها مركز دراسات الوحدة العربية** (بيروت: المركز، ١٩٨٩).

(٣٩) **التنمية المستقلة في الوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظّمها مركز دراسات الوحدة العربية** (بيروت: المركز، ١٩٨٧).

(٤٠) السيد سعيد، **مستقبل النظام العربي بعد أزمة الخليج**.

(٤١) للمزيد حول الأوضاع المعيشية للشعب العربي في العراق، انظر: «الاحتياجات الإنسانية في العراق: تقرير بعثة الأمم المتحدة برئاسة صدر الدين آغا خان، المندوب التنفيذي للأمين العام، عن الاحتياجات الإنسانية في العراق،» **المستقبل العربي**، السنة ١٤، العدد ١٥٣ (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١).

أدخل غزو العراق للكويت الوطن العربي في متاهات معقدة وجعله يواجه كارثة إنسانية وسياسية عميقة بعمق نكسة ١٩٤٨ وهزيمة ١٩٦٧. كل حدث من هذه الأحداث التاريخية الأليمة هز الوجدان العربي وأدخل الأمة العربية في دوامة من الانقسامات والانشقاقات المزمنة. فنكسة ١٩٤٨ أفرزت انقسام الدول العربية إلى دول تقدمية وأخرى رجعية، والتي ظلت في حالة حرب باردة وساخنة عقيمة في ما بينها على مدى أكثر من ربع قرن. ثم جاءت انتكاسة وهزيمة عام ١٩٦٧ التي خلقت الانقسام بين الشعوب العربية والأنظمة العربية (الرجعية منها والتقدمية) التي فقدت المصداقية أمام شعوبها. لقد أخذت الشعوب العربية منذ تلك الهزيمة المفجعة تنادي بإلغاء الحكم الفردي والسلطوي من الحياة السياسية العربية وتأكيد الديمقراطية وتحقيق المشاركة السياسية والالتزام بحقوق الإنسان، وخصوصاً حقوقه السياسية والمدنية. أما أزمة ١٩٩٠، فإنها أفرزت الانقسام الحاد بين الجزء الخليجي والكل العربي على الصعيدين الرسمي والشعبي، وزادت من تباعدهما، بحيث لم تجدِ نفعاً حتى الآن وبعد مرور نحو ست سنوات، كل الدعوات المخلصة إلى المصالحة العربية وتجاوز مرارات أزمة الخليج وتداعياتها التي لا زالت حية وفاعلة خليجياً وعربياً.

فعلى الصعيد الخليجي، وجد الخليج نفسه في حالة حرب حقيقية مع دولة عربية يقودها نظام سياسي لا يستخدم صانع القرار فيه سوى لغة العنف مع شعبه، كما مع جيرانه والعالم من حوله. ولم يكن صانع القرار في العراق وحيداً في عنفه غير المبرر ضد الخليج، بل إنه كان، في كل مرحلة من مراحل أزمة الخليج، مدعوماً ومسنوداً معنوياً ونفسياً وسياسياً بعدد مهم من الدول العربية وبقطاعات واسعة من الشارع العربي خارج الخليج الذي برز وانتعش فجأة خلال غزو العراق للكويت. لقد شعر الخليج بأنه في حالة صراع عسكري ودموي مع دولة عربية، وفي حالة صراع سياسي وإعلامي ونفسي مع جزء مهم من العرب الذين لا يرون في الخليج سوى النفط والاستهلاك والتبعية للغرب. واكتشف الخليج عمق الرفض العربي له واندهش لعدم تعاطف العرب مع محنته على رغم عدالة قضيته ووضوح حجم العدوان ضده. وبطبيعة الحال، أدى هذا الموقف العربي غير المتعاطف والمعادي إلى حدوث إحباط شعبي تم استغلاله لتعميق الإحساس بخليجية الخليج وتأكيد التمايز الخليجي، بما في ذلك تزايد الحديث عن الشخصية الخليجية[٤٢]. أما على الصعيد الرسمي، فقد اندفعت دول خليجية عديدة إلى تجميد علاقاتها مع تلك الدول العربية التي لم تظهر الحد الأدنى من التعاطف مع محنة الشعب العربي في الكويت. كما اعتقدت دول الخليج أن الوقت قد حان لتأسيس علاقات عربية/خليجية من منطلق المصالح بدلاً من المبادئ، وذلك على نسق علاقاتها مع بقية دول العالم، بل الأسوأ من ذلك أنه برزت اتجاهات رسمية وشعبية تشكك في فعالية النظام العربي والأمن القومي العربي والعلاقات الأخوية العربية، وحتى الانتماء العربي. بيد أن هذه الاتجاهات تم احتواؤها وبدأت تنحسر تدريجياً وتفقد الزخم بعد أن اتضح أن أطروحاتها وشعاراتها الانعزالية لا تلقى الاستحسان والتأييد.

أما عربياً، فقد استغل جزء كبير من العرب مقدمات وتداعيات غزو العراق للكويت ليعرب

---

(٤٢) الشخصية الخليجية ظاهرة من الظواهر التي تثير تساؤلات مشروعة، وتقابَل بانفعالات تتباين بين الحماس الشديد من ناحية، وبالقدر نفسه من الرفض والامتعاض من ناحية أخرى. لقد تحولت الشخصية الخليجية إلى قضية خلافية وأصبحت من الموضوعات الملحة التي تحتاج إلى مزيد من البحث والنقاش والتوضيح. من هذا المنطلق خصصت مجلة **شؤون اجتماعية** ملفاً خاصاً حول هذا الموضوع شارك في تحريره مجموعة من الكتّاب والأكاديميين من دول الخليج. انظر: **شؤون اجتماعية**، السنة ٩، العدد ٣٥ (خريف ١٩٩٢).

عن أحاسيس ومشاعر الرفض للدول الخليجية النفطية وتحكمها في الحياة السياسية العربية. لقد أعطت أزمة الخليج فرصة لمن كان يبحث عن الفرصة ليعلن تمرده وثورته ضد النفط والثروة النفطية. لم يحدث خلال الأزمة مجرد تأييد عربي للعراق في مواجهة التحالف الدولي، كما لم يحدث مجرد اصطفاف عربي تقليدي، بل إن ما حدث هو تمرد عربي بليغ تجاوز حتى تمرد الفقراء ضد الأغنياء العرب، وتمرد المدينة ضد القبيلة العربية[٤٢]. إن الأهم من كل ذلك هو أن دولاً عربية وقطاعات شعبية أعلنت ثورة واسعة ضد قرارات وسياسات تمثل في الأساس مصالح النفط والاعتبارات النفطية، وتتجاهل مصالح الأمة العربية. لقد قررت مجموعة من الدول العربية التمرد على هيمنة الثروة العربية، في حين ظلت مجموعة أخرى ملتزمة القرارات والسياسات التقليدية لما عرف بالحقبة السعودية في السياسة العربية. ولا شك في أن موقف قيادة منظمة التحرير الفلسطينية خلال الأزمة هو أبرز تجسيد لحالة الثورة على الثروة، خصوصاً أن قيادة المنظمة كانت قد استفادت أشد الفائدة من الثروة العربية، وانقادت خلال عقدي السبعينيات والثمانينيات لإرادة النفط، وتم احتواؤها سياسياً وفكرياً، وحتى تنظيمياً، في إطار الاعتدال العربي المسؤول عن الانتقال من حالة الحرب إلى حالة السلام مع إسرائيل.

لقد مرت الأمة العربية خلال تاريخها السياسي المعاصر **بثلاث فترات تاريخية** متميزة. كانت الفترة (١٩٥٠ ـ ١٩٧٠) **هي فترة الثورة العربية**. برزت خلال هذه الفترة مجموعة من الدول والمنظمات والقوى والحركات والتحالفات الوطنية والراديكالية والقومية، التي رفعت جميعاً شعارات الوحدة والحرية والاشتراكية. وكان الرئيس الراحل جمال عبد الناصر المتحدث باسم هذه المرحلة، وكان هو محركها الرئيسي والقادر على تعبئة الجماهير تعبئة نفسية وعاطفية للاستجابة لدعوات الإسراع في قيام دولة الوحدة العربية الاندماجية. شهدت هذه المرحلة الثورية أكبر هزيمة لها عام ١٩٦٧. وبدأت تنحسر تدريجياً كقوة سياسية فاعلة، ثم انتهت فعلياً مع تفجر **الثورة العربية عام ١٩٧٣**. لقد أسست أحداث عام ١٩٧٣ لمرحلة سياسية جديدة هي مرحلة الثروة العربية. لقد تمكنت الدول النفطية العربية من إعادة ترتيب الأولويات العربية خلال هذه المرحلة التي شهدت اختفاء شعارات الوحدة والحرية والاشتراكية. وسادت خلال مرحلة الثروة العربية، التي عرفت أيضاً بالحقبة السعودية، القيم والمفاهيم والسياسات المعتدلة التي أدخلت المقاومة الفلسطينية في عملية الاعتراف التدريجي، وربما النهائي، بالكيان الصهيوني ككيان شرعي وقانوني وله حق تاريخي في البقاء والاستمرار. وانتكس خلال هذه المرحلة الفكر الوحدوي والقومي وانتعش الفكر الديني والأصولي، كما تعزز الفكر الانعزالي وترسخت مكانة الدولة العربية القطرية. لكن ومع اندلاع **أزمة الخليج عام ١٩٩٠** أعلنت مجموعة من الدول العربية الثورة على الثروة وتمردها على الحقبة السعودية التي ربما أنها كانت أصلاً على وشك الانتهاء نتيجة للهبوط المستمر في العائدات النفطية منذ أواسط الثمانينيات، الذي أثر سلباً في النفوذ والموقع السياسي والدبلوماسي للدول النفطية الخليجية.

على رغم ذلك، فإن حالة الثورة على الثروة لم تدم طويلاً وانتهت مع انتهاء حرب تحرير الكويت. كانت الثورة على الثروة مجرد حالة موقتة وآنية وعاطفية، وكأنما ولدت لتموت، ذلك لأن العصر الراهن لم يعد عصراً يؤمن بالثورات. من ناحية أخرى، ظل النفط محتفظاً بقوته وفاعليته وخرج من أزمة الخليج كأكبر الرابحين استراتيجياً واقتصادياً. لقد اتضح أن عصر النفط لم ينتهِ بعد، لا خليجياً ولا عربياً ولا دولياً. وأعادت أزمة الخليج الاعتبار إلى النفط

---

(٤٢) هيكل، حرب الخليج: أوهام القوة والنصر.

وعززت قيمته السياسية، وأكدت أنه أكثر السلع حيوية بالنسبة إلى العالم المعاصر. كما أوضحت أزمة الخليج كيف أن دول العالم مستعدة اليوم للدفاع عن النفط وخوض الحروب من أجل نفط الخليج الذي أصبح أمنه وسلامته والدفاع عنه من القضايا التي تهم دول العالم كلها. لقد احتفظ النفط بقوته واستطاعت الثروة النفطية خلال أزمة الخليج أن تستميل إلى جانبها أهم الدول العربية كمصر وسوريا. إن مصر بكل قدراتها السياسية والفكرية تقف بجانب الثروة العربية. كذلك تقف سوريا التي تتمتع بحضور سياسي متميز في النظام العربي بجانب الحقبة السعودية أو ما تبقّى من هذه الحقبة. بالإضافة إلى ذلك كله، وجدت الثروة العربية أكبر دعم لها في التحولات الإقليمية والعالمية الأخيرة التي رسخت الانطباع بأن الولايات المتحدة الأمريكية هي الدولة العظمى الوحيدة في النظام العالمي الجديد. لقد أعطت أزمة الخليج فرصة للولايات المتحدة لكي تتحكم تحكماً مطلقاً في نفط الخليج، بل إن هذه الأزمة مكنت الولايات المتحدة من أن تدخل الواقع العربي من أوسع الأبواب، وتؤثر في القرارات والسياسات والأولويات العربية، وتدير مجمل النظام السياسي العربي، وتبقي على الانقسامات العربية الراهنة، بما في ذلك الانقسام بين الجزء الخليجي والكل العربي. إن الولايات المتحدة، وليست الدول الخليجية أو الدول العربية، هي التي تقرر الآن، وربما خلال المستقبل المنظور كله، الاتجاهات والمسارات القادمة للعلاقات العربية/الخليجية، وتجير كل ذلك بما يتوافق مع مخططاتها ومصالحها الخاصة □

صدر حديثاً

الدين والدولة وتطبيق الشريعة

سلسلة الثقافة القومية (٢٩)

(قضايا الفكر العربي؛ ٤)

د. محمد عابد الجابري

في هذا الكتاب، يتناول الجابري أمور الدين والدولة كما بحثتها المرجعية التراثية في الماضي وكما تبحثها المرجعية النهضوية في عصرنا الحاضر، مستعرضاً مسألة الخلافة وميزان القوى، ومسألة الطائفية والديمقراطية والعقلانية، ومسألة علاقة الدين بالسياسة بالإضافة إلى مواضيع رئيسية كالصحوة والتجديد والسلفية والتطرف، كل ذلك بمعالجة تحليلية مترابطة.

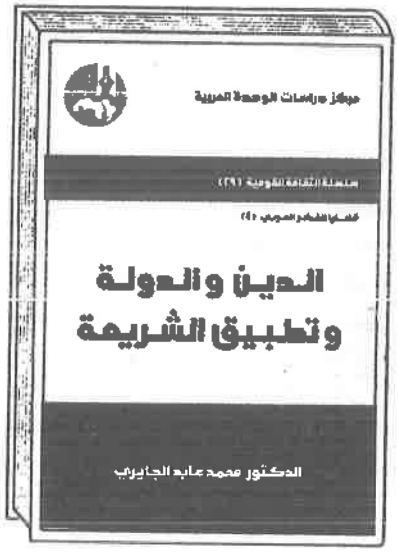

٢١٠ صفحات

الثمن: ٥ دولارات

دور المقاومة الثقافية في صياغة الهوية الجماعية: دراسة في الهوية الجماعية للعرب في إسرائيل(*)

عزيز حيدر

دائرة علم الاجتماع والانسان،
جامعة بيرزيت.

مقدمة

حازت قضية الهوية القومية للعرب في إسرائيل، منذ بداية الستينيات، اهتماماً كبيراً من جانب الباحثين، وخصوصاً المستشرقين الاسرائيليين. وبغض النظر عن سبب هذا الاهتمام، فقد انطلقت الغالبية الساحقة من الأبحاث، وما زالت، من الافتراض القائل إن العرب يعيشون تناقضات جوهرية ذات أثر كبير في هويتهم الجماعية، في ظل الصراع السياسي ـ القومي بين الدولة التي يعيشون فيها وبين شعبهم وأمتهم.

لقد عانت هذه الأبحاث أخطاءً وعيوباً أساسية ومهمة في البحث العلمي، كان أبرزها في جانبين: الجانب **الأول** هو عدم تمييز الباحثين بين أنواع مختلفة من الانتماءات والهويات، والافتراض أن الإنسان لا ينتمي إلا إلى الهوية القومية فقط. من هنا الفكرة الشائعة أن العرب يعانون مشكلة الانفصام في هويتهم. والجانب **الثاني** من الأخطاء والعيوب هو البحث في الهوية من خلال مؤشرات ظاهرة، مثل التنظيم السياسي والعصيان والسلوك الكلامي، أي الإجابة عن أسئلة الباحثين المباشرة حول الانتماء القومي، على الرغم من معرفة هؤلاء الباحثين الأكيدة بالظروف المحيطة بحياة العرب في إسرائيل، وبصعوبة تحويل الشعور بالانتماء إلى سلوك ظاهر.

في هذه الدراسة، سوف نحاول أن نطرق باباً تم تجاهله في الأبحاث، وهو المقاومة الثقافية ودورها في صياغة الهوية الجماعية، وقد ميزنا في بحثنا بين المقاومة الثقافية المعلنة والمقاومة الثقافية الخفية. ونحن نعتقد أن الشق الثاني، المقاومة الثقافية الخفية، الذي تجاهله جميع الباحثين حتى الآن، يجب أن يحوز اهتماماً خاصاً على الرغم من صعوبة البحث فيه. فهذا النوع من المقاومة ذو تأثير عميق في صياغة الهوية من خلال تأثيره في خلق الأجواء الخاصة، وتكوين الذهنية الخاصة، والخيال الخاص والمميز للجماعات الإنسانية، والوصل بين أعضائها، وخلق

(*) في الأصل ورقة قدّمت إلى: المؤتمر العلمي الأول في جامعة فيلادلفيا، الأردن، ١٧ ـ ١٩ تموز/يوليو ١٩٩٥.

التماثل بينهم، بحيث يشعرون بالانتماء إلى الذات الجماعية التي تشكل كياناً يتعدى الذات الفردية.

وجدير أن ننبه القارئ إلى أن الجزء الأخير، الخاص بالمقاومة الثقافية الخفية، يعتمد على عمل ميداني، هو الأول من نوعه في دراسة هذه الحالة، ولذلك فهو غير متكامل، ويحتاج إلى مجهود أكبر ودراسة أوسع وأشمل من أجل استكماله والتوصل إلى نتائج مقنعة، ومن ثم بلورة استنتاجات على المستوى النظري. كما أننا ننبه إلى أن هذه الدراسة اقتصرت على العقدين الأولين بعد قيام إسرائيل، وذلك لسببين: **الأول** هو أن هدف هذه الدراسة يقتصر على البحث في فكرة مساهمة المقاومة الثقافية في صياغة الهوية الجماعية من دون اعتبار لمضمون هذه الهوية، **والثاني** هو أن ظروف العرب في إسرائيل قد تغيرت بعد عام ١٩٦٧ تغيراً جذرياً، وكذلك مضمون هويتهم، كما أن البحث في هذه الفترة يحتاج إلى دراسة أوسع وأشمل، ولا يمكن أن نستوفيه حقه في هذه الدراسة المحدودة.

أولاً: دراسة الهوية الجماعية

تتعدد الآراء ووجهات النظر وتتباين في المسائل كلها المتعلقة بحياة الجماعة، وخصوصاً في قضية طبيعة انتماء الفرد إلى الجماعة، إلا أنها تتفق حول حقيقة واحدة، وهي حقيقة انتماء الفرد إلى الجماعة كشرط أساسي لوجوده. ويُعتبر الانتماء القومي والاثني أكثر الانتماءات بديهية بسبب تشكل العالم في العصر الحديث على أسس قومية/اثنية، وهيمنة فكرة كون هذا الانتماء حقيقة مفروغاً منها على الوعي الإنساني حالياً. وقد اثبتت التطورات التاريخية، ولا سيما بعد الحرب العالمية الثانية، أن الانتماء القومي والإثني والديني يعتبر من أقوى الانتماءات وأكثرها صموداً، ولذلك أثبتت فكرة انصهار هذه الجماعات في بوتقة واحدة وهوية واحدة فشلها في جميع أنواع الأنظمة السياسية ـ الاجتماعية المعاصرة. من هنا نلاحظ استمرار الكيانات الجماعية التي تقوم على هذه الأسس، مهما كان حجمها صغيراً، في المحافظة على وجودها وتميزها، على الرغم من تغيرها والضغوط التي تمارس عليها بقصد أو بغير قصد، وعلى الرغم من عدم استطاعتها، في كثير من الحالات، بناء كيان سياسي يعبر عن هذا التميز.

إن الانتماء إلى جماعة محددة يعني ضمناً وجود جماعات أخرى، أي انه لا يمكن أن توجد هوية جماعية معينة إلا بوجود هويات أخرى[١]. وهذه الحقيقة تؤكد أهمية الحدود بين الجماعات، وخصوصاً تلك التي تتشكل على الأسس نفسها (قومي، إثني، ديني، عرقي... الخ.). فالفرد يعرّف نفسه بطريقة تضعه داخل حدود جماعة معينة، وهو بذلك يعلن من «لا يكون»، أي إلى أية جماعة لا ينتمي. لهذا السبب تكتسب دراسة هذه الحدود (الأسس والعناصر التي تشكلها ومجالات تعزيزها وعوامل ضعفها وتغيرها) أهمية خاصة، ولا سيما في حالة تكوّن الجماعات على أسس وعناصر مكتسبة. لذلك فإن دراسة الهوية القومية والإثنية هي في جوهرها دراسة حدود الجماعة وتشكلها اجتماعياً وثقافياً.

١ ـ الهوية القومية والإثنية

على الرغم من كون الانتماء القومي أو الإثني تجربة حقيقية موضوعية وأساسية في حياة

---

(١) S. Wallman, «Identity Options,» in: C. Fried, ed., *Minorities: Community and Identity* (Berlin: Dahlem Konferenzen, 1983), pp. 69 - 78

الأفراد، إلى درجة استعدادهم للتضحية بحياتهم من أجله، إلا أن مفهوم الهوية القومية والإثنية ما زال مفهوماً غامضاً ومختلَفاً حوله. وعلى الرغم من اختلاف تعريف القومية عن تعريف الإثنية، إلا أن المشترك بينهما هو أكثر من المختلف حوله، وهما مرتبطان ارتباطاً وثيقاً ويعالجان الظاهرة نفسها، وهي تعيين الحدود الاجتماعية والثقافية لجماعة معينة[٢].

إن تعيين هذه الحدود هي المسألة الأساسية المختلف حولها، ويتنازعها اتجاهان متعارضان: فهناك وجهة نظر تعتبر أن تعريف الهوية القومية/الإثنية يجب أن يكون موضوعياً خاضعاً لمعايير معروفة: اللغة، والدين، والتاريخ، والإثنية، والثقافة، والوطن. أما وجهة النظر الأخرى، فترى أن تعريف الهوية هو تعريف ذاتي بحت، أي انه يكفي أن تنظر جماعة من الناس إلى نفسها على أنها تكوّن جماعة مميزة حتى نعترف لها بهذا التشكل الجماعي وتميزه[٣].

ونحن نعتقد أن هذا الفصل بين الذاتي والموضوعي في تعريف الهوية لم يعد ممكناً في الوقت الحاضر. فالتعريف الموضوعي الذي تعود أصوله إلى القومية الأوروبية أصبح الأساس الذي يستخدمه معظم الجماعات لتعريف ذاته الجماعية، وبذلك يتم تعريف المعايير الموضوعية وصياغتها وبلورة مضمونها ومعانيها ذاتياً. وهذا يعني أن الشعوب غير الأوروبية استجابت لهذا التعريف الموضوعي، وتمثلته ورسخته، وعملت جاهدة لإثبات تميزها بحسب معاييره.

يؤكد اندماج الموضوعي والذاتي في تعريف الجماعة أن المسألة الأساسية المطروحة للبحث ليست حقيقة التباين والاختلاف بين الجماعات بحد ذاتها، وإنما الأهم من ذلك هو المعنى الذي يعزوه الناس لها، وأهميتها في حياتهم وعلاقاتهم بالآخرين. لذلك، فإن تكوّن الجماعة، بصفتها جماعة مميزة وخاصة، له وجهان: **الأول** هو اعتراف الآخرين بتميزها في خواص معينة، مثل اللغة، والدين، والعرق، والوطن، والثقافة المرتبطة بهذه الخواص. أما الوجه **الثاني** فهو نظرة أفراد الجماعة إلى أنفسهم بالطريقة نفسها، أي الوعي بتميزهم بحسب هذه الخواص المذكورة[٤].

إن الاعتراف المتبادل بحقيقة التميز يعني تعيين الحدود الاجتماعية بين الجماعات، أي تحديد الفرق بين ما يعتبره المشاركون في كل جماعة أنه «طبيعي»، وما يعتبرونه «غير طبيعي». كما تحدد الجماعات الإنسانية بنفسها أهمية هذه الفروق والميزات، وتقرر معنى التميز وآثاره في علاقاتها بالجماعات الأخرى، ومن هنا فهي التي تحدد ما إذا كانت هذه الفروق تشكل حدوداً قومية أو إثنية أو غيرها. وهذا الخيار مرتبط بالسياق الاجتماعي ـ السياسي لكل جماعة.

٢ ـ ديناميات الهوية والانتماء

ينتج من تعريفنا الحدود الفاصلة بين الجماعات بأنها حدود اجتماعية، وربط معنى

---

(٢) Thomas Hylland Erikson, *Us and Them in Modern Societies: Ethnicity and Nationalism in Mauritius, Trinidad and Beyond*, with a foreword by Bruce Kapferer (Oslo, Norway: Scandinavian University Press, ℗1992).

(٣) Eric J. Hobsbawm, *Nations and Nationalism since 1780: Programme, Myth and Reality* (Cambridge: Cambridge University Press, 1991), pp. 7 ff.

(٤) M. Yinger, «Interesting Stands in the Theorisation of Race and Ethnic Relations,» in: J. Rex and D. Mason, eds., *Theories of Race and Ethnic Relations* (Cambridge: Cambridge University Press, 1986), pp. 20 - 41.

التميز وأهميته والفروق بينها بالعامل الإنساني، أي بالأفراد الذين يكوّنون الجماعات، أن الهوية والانتماء هما عمليتان ديناميتان، وأن هذه الحدود غير جامدة، وهي قابلة للتغير. فهذه الحدود قد تبرز أحياناً، وقد تهبط أو تخبو في أحيان أخرى، الأمر الذي يؤشر إلى أن الهوية يمكن أن تتغير بحسب السياق السياسي ـ الاجتماعي. ويذهب الذين يناصرون فكرة الخيار العقلاني أبعد من ذلك، فيرون أن الفرد يمكن أن يختار الانتماء أو عدم الانتماء إلى أية جماعة[٥]، لا بل هناك من يعتقد أن الفرد يمكن أن يغير هويته، أو يمكنه أن ينتمي إلى عدد من الهويات في الوقت نفسه، وذلك من منطلق أن الناس يكيفون أفعالهم بحسب السياق والظروف[٦]. لذلك فإن التركيز على إحداها، أو بروزها على حساب الهويات الأخرى، يمكن أن يتغير بحسب السياق والظروف. وهذا يعني أن الحدود بين الجماعات، وخصوصاً الحدود الثقافية، تتشكل، وتعاد صياغتها، وتتطور ويتغير موضعها[٧].

ونحن نعتقد أن هذه الآراء تبالغ في التأكيد على مرونة الحدود وإمكانية الخيار بين بدائل للاعتبارات التالية:

أ ـ إن التغير الثقافي ليس كافياً لتغيير الانتماءات، وخصوصاً على مستوى الجماعات، والتاريخ حافل بالأمثلة الكثيرة على التأثر الثقافي الذي لم يؤثر في الانتماءات السابقة للأفراد والجماعات. وهناك حالات كثيرة تثبت أن التأثر الثقافي يشكل سبباً في تعزيز الانتماءات، فضلاً عن حالات التثاقف العدائي[٨].

ب ـ يصطدم تحويل الانتماء القومي أو الإثني عادة بالقيود البنيوية التي تنتج من سياسة النظام السياسي، وتؤدي إلى قيام حدود اجتماعية صلبة، ثابتة أو شبه ثابتة، وخصوصاً في الحالات الصراعية[٩].

ج ـ إن تحويل انتماء الفرد لا يعتمد على رغبته وقراراته فقط، وإنما يعتمد أيضاً على «الآخر»، أي الجماعة التي يرغب في الانتماء إليها. ففي حالات كثيرة «تغلق» الجماعة نفسها أمام محاولات الانتقال والانتساب إليها، إما بسبب خوفها على ضياع هويتها الخاصة المميزة، وإما من أجل المحافظة على امتيازات خاصة في توزيع موارد المجتمع.

د ـ يثبت التاريخ أن الهوية القومية والهوية الإثنية قادرتان على المراوغة والتملص من الضغوط، وأنهما قابلتان للصمود والاستمرار على المدى البعيد.

تؤكد هذه الاعتبارات أهمية عدم المبالغة في إمكانيات تغير الهوية والانتماء، ولكن في الوقت نفسه يجب عدم المبالغة في التأكيد على ثبات الهوية إلى الأبد. ويمكن أن نوافق على رأي سميث[١٠] بأن للهوية وجهين: الثابت والمتغير، مع الأخذ بعين الاعتبار أن الحالة الأكثر شيوعاً وتكراراً هي الثبات والديمومة. كذلك نرى أن احتمال التغير في أهمية الانتماء والتأكيد عليه

---

(٥) Ernest Gellner, *Nations and Nationalism* (Oxford: Basil Blackwell, 1983), p. 7.

(٦) Benedict Anderson, *Imagined Communities: Reflexions on the Origin and Spread of Nationalism* (London: Verso, 1991).

(٧) F. Barth, *Ethnic Groups and Boundaries: The Social Organization of Culture Differences* (Oslo, Norway: Universitetsforlaget; London: George Allen and Unwin, 1969), p. 14

(٨) G. Devereux and E. M. Loeb, «Antagonistic Acculturation,» *ASR*, vol. 8 (1943), pp. 133 - 148.

(٩) J. Rex, «The Role of Class Analysis in the Study of Race Relations: A Verberian Perspective,» in: Rex and Mason, eds., *Theories of Race and Ethnic Relations.*

(١٠) Anthony D. Smith, *National Identity* (London: Penguin Books, 1991), p. 25.

بالنسبة إلى الأفراد أكثر من احتمال تغير الانتماء نفسه. وهذا يعني أننا يجب أن نعطي أهمية معينة لمصلحة الفرد في التأكيد على الانتماء أو التقليل من أهميته، ولكن لا يمكن اختزال هوية الجماعة ببساطة إلى المصالح والحوافز. فالجماعات التي تتشكل على أساس المصالح المشتركة لأفرادها (الطبقة) تكون حساسة لمصالح الأفراد الأنانية وحوافزهم، على اعتبار أن تشكلها هو عبارة عن تحالف المصالح، ولذلك فهي قابلة للتفكك والتحلل في حالة اختلاف هذه المصالح[١١].

أما الجماعات التي تتشكل على أسس إثنية أو قومية، أي على فكرة الأصل المشترك والقرابة، فإن عملية تشكلها وتبلورها بصفتها «طينة» من الناس، مختلفة عن الجماعات الأخرى ومتميزة منها، تحتاج إلى أجيال طويلة من التفاعل والتبادل والتزاوج، بحيث يتحول الخيال والوهم (الأصل المشترك) إلى حقيقة ثابتة وبديهية. في هذه الحالة، فإن الانتماء إلى الجماعة يكون انتماء عاطفياً وحقيقة مطلقة لا يطرح الفرد التساؤلات أو الشكوك حوله، مثله مثل العواطف الانسانية الأخرى. هذا النوع من الجماعات هو الأقدر على الثبات والدوام من النوع الأول القائم على المصالح. ولكن لا يمكن أن نتجاهل حقيقة أن الجماعات قد تتشكل على أساس واحد من الأساسين المذكورين (الطبقي أو الإثني)، وأن كل منهما مهم بحد ذاته، ولا يمكن اختزال الواحد للآخر، أو تفسير الواحد بالآخر، ولكن بين هذين الأساسين من الانتماء وتشكل الجماعات هناك علاقة وثيقة ومعقدة، لأنهما متداخلان.

٣ ـ الهوية الجماعية والثقافة

تشدد التعريفات المختلفة للقومية والإثنية على الأهمية الخاصة التي تحتلها الثقافة بسبب دورها في تبلور الهوية الجماعية، على الرغم من كونها أكثر عناصر الهوية عرضة وقابلية للتغير. وهناك بعض التعريفات الذي يعزو إلى الثقافة دوراً أساسياً، أو حتى الدور الأساسي في تشكل الهوية القومية والإثنية بالذات. فقد رأى غلنر[١٢] أن القومية هي نتاج اصطناعي للقناعات والولاءات والتضامن التي مصدرها الثقافة. ولا تختلف وجهة نظر اندرسون في جوهرها عن وجهة النظر السابقة. فقد عرّف الهوية القومية بأنها ناتجة من جماعية (collectivity) تشكلت وتبلورت في وجدان الفرد. إنها بناء أو تشكل أو تصور مجرد، فكرة تضامن مع كيان أو تشكل خارج إطار القرابة، وهي فكرة خيالية[١٣].

هذا التعريف بالذات يبرز أهمية الثقافة الناتجة من التجربة المشتركة، في ظروف معينة، في تشكل الفرد وتبلوره وتصوره، وقناعته بأنه ينتمي إلى الجماعية القومية. فهذا التصور، وهذه القناعة المشتركة من جانب أفراد لا يعرفون بعضهم بعضاً بشكل شخصي، لا يمكن أن ينتجا إلا بواسطة تكوين المعاني والرموز المشتركة للتجربة المشتركة التي بدورها تتحول إلى ذهنية ونمط تفكير ومعتقدات في الحياة، وخيال وشعور مشترك، وتترجم إلى أنماط سلوك واتصال مشتركة. من هنا يمكننا أن نفهم المشاركة الجماعية في تصور الأفراد بأنهم ينتمون إلى كيان واحد وجماعة واحدة بسبب ثقافتهم المشتركة. ويعتبر سميث هذه الثقافة العنصر الأساسي والمفتاح للهوية القومية[١٤].

---

(١١) Van den Berghe, *The Ethnic Phenomenon* (Elsevier, N. Y.: Oxford, 1981), p. 244.

(١٢) Gellner, *Nations and Nationalism*, p. 7.

(١٣) Anderson, *Imagined Communities: Reflexions on the Origin and Spread of Nationalism*, p. 6.

(١٤) Smith, *National Identity*, p. 17.

أما في ما يتعلق بهوية الجماعات الإثنية التي تعيش في مجتمعات واسعة، فقد وضع بينجر ثلاثة شروط لتعريفها كجماعات إثنية ترتبط جميعها بالثقافة المشتركة لأفراد الجماعة الناتجة من العيش في الموطن الأصلي المشترك[١٥]:

أ ـ الشرط **الأول**، هو أن ينظر الآخرون إلى هذه الجماعة على أنها متميزة بعناصر عدة، ومنها الثقافة.

ب ـ الشرط **الثاني**، هو أن ينظر أفراد الجماعة إلى أنفسهم على أنهم يتميزون بهذه العناصر.

ج ـ الشرط **الثالث**، هو أن تشكل الثقافة المشتركة محوراً تتمركز حوله نشاطات أفراد الجماعة وفعالياتهم.

إن الشرط الأخير هو الأهم في ما يتعلق بموضوع دراستنا، لأنه يشترط ألا تكون الثقافة المميزة للجماعة تراثاً جامداً، وإنما ممارستها عملياً من خلال التفاعل والتبادل والرموز والمعاني المألوفة لأفراد الجماعة، والتي تبلور نسيجاً متميزاً من الأفعال يساهم في إنتاج «الذات الجماعية» المتميزة في خيال الأفراد.

٤ ـ الهوية الجماعية للأقليات والثقافة

في حالة الأقليات بالذات، يبرز التداخل بين عنصري الهوية اللذين درسناهما سابقاً، وهما الإثني/القومي والطبقي. ففي معظم هذه الحالات، يتم تحديد المكانة الاجتماعية والطبقية للأقلية، من جانب الأكثرية، بسبب انتمائها الإثني أو القومي أو نتيجة له. وفي هذه الحالات، تقوم الفئة المسيطرة بتوزيع موارد المجتمع (السياسية والاقتصادية والاجتماعية) بصورة تجعل أبناء الأقلية الواحدة يشتركون في مصلحة واحدة، على الرغم من التباين الطبقي الواضح أحياناً بينهم. كما أن المصلحة المشتركة في توزيع الموارد توزيعاً أكثر عدلاً من الوضع القائم تجعل أبناء الأقلية يشتركون في هدف واحد، وهو مقاومة السياسة التي تمارس التمييز ضدهم وتمنعهم من الحراك الاقتصادي والاجتماعي. ومما يزيد من التداخل بين عنصري الهوية في هذه الحالة هو استخدام الإثنية، بشكل واع أو غير واع، في عملية التعبئة السياسية للدفاع عن المصالح المشتركة. ففي التعبئة يتمركز جزء كبير من النشاطات والفعاليات التي يقوم بها أبناء الأقلية حول الأصل المشترك والثقافة المشتركة.

تكتسب هذه النشاطات والفعاليات أهمية خاصة في وضع الأقليات، ولكن أهميتها أكثر وأعمق في حالة الاحتلال وسيطرة فئة غريبة على السكان الأصليين. ففي هذه الحالة، تحاول الفئة المسيطرة تجزئة السكان الأصليين وشرذمتهم، وإضعاف انتمائهم المشترك، وتشويه هويتهم بطرق عديدة، أهمها:

أ ـ تمزيق النسيج الاجتماعي والتشكيك في فائدة العمل المشترك.

ب ـ التشكيك في الانتماء إلى أصل واحد، والتأكيد على التجزئة.

ج ـ تشويه الملامح المميزة للهوية الجماعية المشتركة، وخصوصاً العنصر الثقافي.

---

(١٥) Yinger, «Interesting Stands in the Theorisation of Race and Ethnic Relations,» p. 22.

إن تركيز الفئة المسيطرة على العنصر الثقافي في هوية السكان الأصليين ناتج من كونه أكثر عناصر الهوية الجماعية حساسية وتأثراً بالضغوط الخارجية، وذلك لسببين:

أ ـ السهولة النسبية في نشر ثقافة جديدة من خلال وسائل التنشئة المختلفة التي تسيطر عليها الفئة المهيمنة.

ب ـ خضوع الفئة المسيطر عليها لعملية تثاقف اضطراري من أجل التكيف والتوافق.

تتضاعف أهمية العنصر الثقافي وحساسيته بالذات في حالة كون الفئة المسيطر عليها أقلية صغيرة العدد، ومن مصلحة الفئة المسيطرة غرس ثقافتها وترسيخها، أو تشويه الثقافة القائمة.

٥ ـ المقاومة الثقافية

نظراً إلى أهمية العنصر الثقافي في هوية الفئات المسيطر عليها وحساسيته، فإنه من الطبيعي أن تمارس هذه الفئات أساليب من المقاومة للدفاع عن ثقافتها، خوفاً عليها من التشويه أو الزوال بسبب ما يمكن أن يحدثه ذلك من تشويه الهوية الجماعية. فالأدبيات حول نضال الشعوب التي وقعت تحت الاحتلال والاستعمار تشير إلى أن المقاومة الايديولوجية ـ الثقافية تُتَبع بعد المرحلة الأولى من الكفاح، وهي مرحلة المقاومة المسلحة. وتهدف المقاومة الثقافية إلى إعادة بناء مجتمع ممزق، والحفاظ على الشعور بالمشاركة المجتمعية أو استعادته في وجه جميع الضغوط التي يمارسها النظام الكولونيالي[١٦].

ويشير إدوارد سعيد إلى أن جزءاً من مأساة المقاومة التي تمارسها الشعوب الواقعة تحت الاحتلال هو اضطرار هذه المقاومة إلى إصلاح المضامين الثقافية التي رسخها هذا الاحتلال، أو تلك التي تأثرت على الأقل بسبب غزو ثقافته إياها[١٧].

إن أهمية المقاومة الثقافية ليست في الحفاظ على العناصر الثقافية بحد ذاتها، وإنما بسبب كون هذه العناصر جزءاً من الهوية، أي جزءاً من «صورة الذات»، وأي تشويه فيها يلحق الأذى بهذه الهوية. لذلك، فإن أهم نتائج الغزو الثقافي الذي يمارسه الاحتلال، هي النتيجة التي تجب مقاومتها، وهي «صورة الذات» التي يسقطها المستعمِر على الشعب المستعمَر وايديولوجيته. فهذا الاحتلال (الاستعمار) يجهد في سبيل غرس وترسيخ صورة ذاتية سلبية وايديولوجية تبرر الاحتلال والاستعمار وتشكك في إمكانية الشعب المستعمَر وقدرته على التطور الذاتي. لذلك نجد لَمينغ (Laming) يؤكد أن بلورة هوية ذاتية مختلفة عن هوية المستعمِر ليست كافية على الرغم من الأهمية الحاسمة لهذه الهوية الجماعية. ولكن تبلور الهوية يجب أن يكون مقروناً بفكرة إيجابية عن الذات. أما مضمون هذه الفكرة، فهو أن تاريخ الجماعة ليس جامداً، بل هو تاريخ قادر على التطور والنضوج إلى الحد الذي كان من المفترض فيه أن يكون الأوروبيون وحدهم هم قادرون على الوصول إليه[١٨].

٦ ـ مسالك المقاومة الثقافية

بإمكاننا أن نميز بين وجهين للمقاومة الثقافية التي تهدف إلى صيانة الهوية الجماعية وبلورتها:

---

(١٦) Edward W. Said, *Culture and Imperialism* (New York: Alfred A. Knopf, 1993), p. 209.

(١٧) المصدر نفسه، ص ٢١٠.

(١٨) المصدر نفسه، ص ٢١٣.

أ ـ المقاومة الثقافية العلنية

تشمل هذه الثقافة مجمل النشاطات التي تهدف إلى صيانة العناصر الثقافية المختلفة، من تراث فكري وأدبي، وعادات وتقاليد ومناسبات، وتراث مادي، مثل الطعام وأدواته، والعادات المرتبطة به، واللباس وأدوات العمل والإنتاج والحرف... الخ. وتشكل اللغة عنصراً ثقافياً أساسياً، إن لم تكن أهم عناصر الثقافة على الإطلاق، بصفتها رمزاً للهوية الجماعية ووسيلة لحفظ العناصر الثقافية الأخرى ونقلها، ولذلك فهي من أهم أسس وحدة أية أمة. فاللغة هي مخزن تجارب الأمة، وبذلك فهي تنقل تراثها عبر الأجيال، والتراث يسهم في تحديد «النظرة إلى الكون والحق والخير والجمال»[١٩].

أما عناصر التراث التي تنقلها اللغة، فهي: الفكر، والشعور، والأخلاق السائدة في كل أمة[٢٠]. وتعتبر هذه العناصر الأسس المهمة في خلق التماثل بين أفراد الجماعة، ومن هنا فهي أساس تشكل الذات الجماعية في الخيال. ونظراً إلى هذه الأهمية البالغة للغة بسبب دورها في صياغة الهوية وبلورتها، فإن ادوارد سعيد ينبه إلى اهمية المحتوى الثقافي المنقول من خلال اللغة في الحياة اليومية. فهو يرى أنه على الرغم من كونها رمزاً قومياً مركزياً، فليس لها مفعول إلا في ممارسة الثقافة القومية بما تحتويه من شعارات وكتب وصحف وحكايات شعبية وبطولات وشعر البطولات، والروايات والمسرح. فبواسطة هذه الممارسة تنظم اللغة الذاكرة الجماعية وتعززها وتصيغ التعبير عن مشاعر الفخر والعزة[٢١].

بناء على ذلك، نستطيع ملاحظة الدور الكبير الذي يشغله الأدب بصورة عامة، والشعر بصورة خاصة، في المقاومة الثقافية العلنية، إلى جانب حركات إحياء التراث النظري والمادي، والتمسك بعادات وتقاليد وأدوات ومظاهر تعبر عن الانتماء القومي والإثني.

ب ـ المقاومة الثقافية الخفية

تشكل المقاومة الثقافية العلنية الوجه المكشوف للأساليب المستخدمة في الدفاع عن التراث للأقليات المسيطر عليها والمغلوبة على أمرها. ولكن نسبة المشاركين في هذه المقاومة تكون قليلة بالذات في حالات الضبط والقمع، بينما تلزم الأكثرية الصمت. وخلف صورة الخاضع القابل بالواقع والمقتنع بنصيبه الذي يبديه المغلوب على أمره، هناك وجه آخر يتمثل بالمقاومة الثقافية التي تمارسها هذه الأقليات، هو وجه الثقافة الشعبية التي ترفض الواقع.

يرى جيمس سكوت أن هذا الوجه من المقاومة يتميز بثلاث ميزات أساسية[٢٢]:

أ ـ إنها ثقافة خاصة بواقع اجتماعي محدد، مشتركة لمجموعة خاصة من الفاعلين، مقتصرة على أعضائها ولا تظهر للذين لا ينتمون إلى المجموعة نفسها.

---

(١٩) محمد عابد الجابري، **تكوين العقل العربي**، نقد العقل العربي؛ ١، ط ٤ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩)، ص ٧٧.

(٢٠) راي ماكس نورداو، نقله عن: ابراهيم أنيس، **اللغة بين القومية والعالمية** (القاهرة: دار المعارف، ١٩٧٠)، ص ١٠٧.

(٢١) Said, *Culture and Imperialism*, p. 215.

(٢٢) James C. Scott, *Domination and the Arts of Resistance: Hidden Transcripts* (New Haven, Conn.: Yale University Press, ©1990), p. 14.

ب ـ إن هذه الثقافة تشمل لغة وتعابير خاصة بالمشاركين فيها، ونسيجاً من الأفعال يبقى معروفاً فقط لأعضاء الجماعة ولا يظهر على السطح.

ج ـ إن هناك حداً فاصلاً بين الثقافتين، الخفية والمعلنة، يتصف بالمرونة ويشكل ساحة صراع بينهما. وتستخدم الجماعة الخاضعة تكتيكاً خاصاً لإخفاء الثقافة الخفية خلف هذا الحد، ولكنها في الوقت نفسه تنقل جزءاً من عناصرها إلى الجانب المعلن، خصوصاً في حالات الحوادث والصدامات الغامضة أو التي يشترك فيها جمهور كبير، بحيث يسهّل الغموض والكثرة إخفاء شخصية الفاعل.

يظهر من وصف المقاومة الثقافية الخفية أنها تستتر وراء أساليب من التنكر والخداع والتضليل واللامباشرة، ولكن أجزاء منها حاضرة باستمرار في الخطاب الشعبي للجماعات المحكومة. وتستخدم هذه الجماعات أساليب التورية والتمويه والتلميح، مثل الازدواجية في المعاني والتستر على هوية الفاعل وغيرها لإظهار هذه الأجزاء من دون جلب الأذى لأفرادها.

يتمثل هذا الجزء من المقاومة الثقافية بالقصص والحكايات الشعبية والأمثال والنكات والأغاني والطقوس والرموز والإشاعات والنميمة[٢٣]. ويظهر من هذا المضمون أن الثقافة الشعبية المقاومة هي على الأكثر ثقافة شفوية مجهولة الأصل ولحظة إنتاجها وهوية منتجها. لذلك فهذه الثقافة هي عبارة عن إنتاج شعبي جماعي تملكه الجماعة، وتكمن قوتها وتأثيرها في هويتها المجهولة بالذات.

تنبع أهمية المقاومة الثقافية الخفية من قدرتها على خلق جو من التكتل والتماسك الداخلي حول تراث شعبي مشترك مشحون بالكثير من المعاني العميقة غير المكشوفة لغير أفراد الجماعة أو الأقلية المسيطر عليها. لذلك فإن دراستها، إلى جانب البحث في الوجه المعلن للمقاومة الثقافية، ذات أهمية خاصة في فهم أثرها في تبلور الهوية الجماعية وصيانتها. إن دراسة هذه الثقافة هي من المهمات الصعبة بسبب اعتمادها التورية والتمويه، ولكن إهمالها يؤدي بالباحث إلى اختزال تاريخ الجماعة المسيطر عليها، بحيث يُفهم من خلال لحظات العصيان القليلة والوجه المعلن للنشاط السياسي فقط.

ثانياً: الهوية الجماعية للعرب في إسرائيل

تشكل الدراسة أعلاه قاعدة نظرية لدراستنا حول الهوية الجماعية للعرب في إسرائيل، وعلى أساسها نفترض أن الهوية كانت هدفاً رئيسياً للتشويه بسبب ما تحمله من معان مهمة في الصراع القومي بين إسرائيل والعرب الفلسطينيين. من هنا، فإن دراستنا الهوية الجماعية للعرب في إسرائيل تشمل ثلاثة أجزاء رئيسية، هي:

١ ـ السياسات الاسرائيلية نحو الأقلية العربية في إسرائيل.

٢ ـ أنماط ردود فعل الأقلية العربية وتبلور الهوية الجماعية.

٣ ـ النتائج التي ترتبت عن التفاعل بين السياسة وردود الفعل بالنسبة إلى الهوية الجماعية للأقلية العربية.

---

(٢٣) المصدر نفسه، ص ١٩.

١ ـ السياسات الاسرائيلية نحو الأقلية العربية في إسرائيل

ليس من الممكن، في هذه الدراسة المحدودة، أن نسهب في تفاصيل السياسة الاسرائيلية نحو العرب في إسرائيل[٢٤]. لذلك سوف نستعرض هذه السياسة بشكل مختصر ونركز على تاثيرها في صياغة الهوية الجماعية وبلورتها. ويمكننا، من أجل التحليل، أن نميز بين أربعة مجالات حياتية أساسية على النحو التالي:

أ ـ المجال السياسي

استخدمت إسرائيل ثلاثة أجهزة لمعالجة شؤون العرب وضبط التطورات بينهم، هي: الحكم العسكري، ومكتب مستشار رئيس الحكومة للشؤون العربية، وجهاز المخابرات.

لقد نسقت هذه الأجهزة الثلاثة في ما بينها في كل ما يختص بشؤون الأقلية العربية، ولكن جهاز الحكم العسكري كان يتمتع بالصلاحيات القانونية لتنفيذ السياسة التي يتم إقرارها.

وقد استغل الحكم العسكري الصلاحيات التي منحت له بموجب أنظمة الطوارئ إلى أقصى درجة وتعداها إلى التدخل في أمور العلاقات الاجتماعية والأمور الشخصية للأفراد في سبيل تحقيق خمسة أهداف رئيسية:

(١) تجزئة الأقلية العربية.

(٢) عزل الأقلية العربية عن الأكثرية اليهودية، وعن العالم الخارجي.

(٣) مصادرة الأملاك التي بحوزة العرب.

(٤) منع ظهور أي تنظيم سياسي عربي مستقل.

(٥) توجيه المشاركة العربية في الانتخابات إلى صالح الحزب الحاكم[٢٥].

ب ـ المجال الاقتصادي

يمكننا اختصار السياسة الاقتصادية الاسرائيلية نحو الأقلية العربية على النحو التالي:

(١) مصادرة الموارد الاقتصادية العربية، وخصوصاً الأرض والمياه.

(٢) استثناء القرى والمدن العربية من مناطق التطوير المفضلة.

(٣) التمييز في دعم المشاريع الاقتصادية ومشاريع تطوير البنية التحتية.

(٤) عدم المصادقة على الخرائط الهيكلية للمدن والقرى العربية، والمماطلة في ذلك سنوات طويلة.

(٥) التمييز في سوق العمل بواسطة استخدام معايير مختلفة فيها تمييز مسبق، مثل مكان السكن والخدمة في الجيش.

---

(٢٤) لمزيد من التفاصيل، انظر: عزيز حيدر، «التنظيم والعمل السياسي الفلسطيني في إسرائيل»، **دراسات عربية**، السنة ٣١، العددان ٣ ـ ٤ (كانون الثاني/يناير ـ شباط/فبراير ١٩٩٥)، ص ٣٩ ـ ٧١.

(٢٥) يغئال آلون، **غطاء من الرمل** (تل أبيب: الكيبوتس الموحد، ١٩٥٩)، ص ٣٢٧، ورعنان كوهين، «التنظيم السياسي وأنماط التصويت بين عرب إسرائيل، ١٩٧٣ ـ ١٩٨٤»، (رسالة ماجستير، جامعة تل أبيب، ١٩٨٥)، ص ١٢٩.

(٦) التمييز في ميزانيات السلطات المحلية المخصصة لتقديم الخدمات، مثل التعليم والصحة وغيرهما.

كانت نتيجة هذه السياسة منع العرب في إسرائيل من تطوير اقتصاد في مستوى اقتصاد القطاع اليهودي، وتبعية العرب لهذا القطاع واعتمادهم عليه في معيشتهم، واستمرار انتاج الفجوة بين الجانبين.

لقد تم توثيق الفجوة الكبيرة في مختلف نواحي الحياة في عدد من الأبحاث حول مكانة الأقلية الفلسطينية[٢٦]. واثبتت الأبحاث الأخيرة أنه على الرغم من التحسن النسبي في أوضاع هذه الأقلية نتيجة المجهود الذي بذله أفرادها خلال عشرات السنين في سوق العمل، إلا أن الفروق بينها وبين الأكثرية ما زالت كبيرة جداً، كمياً ونوعياً، في الخدمات التعليمية[٢٧]، والخدمات الاجتماعية[٢٨]، والخدمات الصحية[٢٩]. وهذه الفروق قد كبرت في مجال ملكية الأرض ووسائل الإنتاج والبنية التحتية اللازمة للنشاط الاقتصادي[٣٠].

تبين جميع المؤشرات أعلاه أنه تم دمج الأقلية العربية في الاقتصاد الاسرائيلي دمجاً مشوهاً، الأمر الذي أدى إلى بقائها على هامش العملية الاقتصادية، وعلى هامش المجتمع الاسرائيلي. وبهذا تم ضمان نتائج أي تطور في القطاع العربي، بحيث تخدم مصالح القطاع اليهودي المتطور الذي يتمتع بخضوع قوة العمل العربية في سوق العمل، وهو متحرر من مسؤولية إعادة إنتاج قوة العمل[٣١].

يتضح من مراجعة السياسة الاقتصادية ونتائجها أنها أدت إلى خلق طبقتين مغلقتين على أساس قومي، تعيشان في عالمين مختلفين من ناحية مستوى الحياة ونوع النشاط الاقتصادي. إن هذه الفجوة ذات أثر عميق في إنتاج نمط حياة، وتنظيم اجتماعي، ونشاط ثقافي مختلف، وفي صياغة قيم ومعايير سلوكية، وأفكار مختلفة، ومشاعر مختلفة، الأمر الذي يعني تعايش فئتين تفصل بينهما حواجز وحدود إثنية وقومية واجتماعية واضحة.

ج ـ المجال الاجتماعي

استغلت السلطات الاسرائيلية البنية الاجتماعية للقرية العربية الفلسطينية إلى أقصى درجة في سبيل تحقيق مصالحها السياسية، وخصوصاً تجزئة الأقلية إلى عدد كبير من الفئات والجماعات صغيرة العدد، متنافرة ومتصارعة. فقد تدخّل الحكم العسكري في كل صغيرة

---

(٢٦) Elia T. Zureik, *The Palestinians in Israel: A Study in Internal Colonialism*, International Library of Sociology (London: Routledge and Kegan Paul, 1979), and Rashid Ismail Khalidi, *The Arab Economy in Israel: Dynamics of a Region's Development* (London: Croom Helm, 1988).

(٢٧) إسرائيل، مكتب مراقب الدولة، «تقرير مراقبة الدولة رقم ٤٢» (١٩٩٢)، ص ٣٩٠ ـ ٤٢٩ (بالعبرية).

(٢٨) Aziz Haidar, *Social Welfare Services of Israel's Arab Population* (Boulder, Colo.: Westview, 1991).

(٢٩) N. Reiss, *Health Services to the Arab Population in Israel* (Tel-Aviv: International Center of Peace in the Middle East, 1988).

(٣٠) Aziz Haidar, *The Arab Population in Israeli Economy* (Tel-Aviv: International Center of Peace in the Middle East, 1990), chap. 1.

(٣١) Najwa Makhoul, «Changes in the Employment Structure of Arabs in Israel,» *Journal of Palestine Studies*, vol. 11, no. 3 (Spring 1982), pp. 77 - 102.

وكبيرة في حياة المواطن العربي، وكان يتصرف وكأنه «الأخ الأكبر»[٣٢]. هذا إضافة إلى تدخل جهاز المخابرات من وراء الكواليس في العلاقات الاجتماعية اليومية معززاً دور الحكم العسكري وأذرعة الحكم الأخرى.

كما «شارك» الحكم العسكري بشكل علني وخفي في الحياة الاجتماعية للقرية عن طريق التدخل في العلاقات العائلية والشخصية. وقد ساهم بهذه الطريقة في تصعيد الخلافات والشجارات في ما بين العائلات وفي ما بين الأفراد. كذلك تدخل في تقرير علاقات النسب والتزواج داخل العائلات وبينها، وشارك في جميع المناسبات الاجتماعية، وبهذا فقد لعب دوراً مهماً في تحديد الولاءات الاجتماعية والتحالفات العائلية والحمائلية.

لقد استطاع الحكم العسكري، نتيجة قيامه بهذا الدور، التغلغل في حياة القرية وتوجيه التطورات المحلية، وقد استغل علاقات التنافس والتنافر بين العائلات والحمائل والطوائف، التي ساهم في خلقها بنفسه، من أجل تجنيد المخبرين الذين زودوه بالمعلومات الدقيقة عن مواقف الأفراد وسلوكهم. وقام الحكم العسكري بدوره باستخدام هذه المعلومات في تعميق الخلافات وتوجيه العلاقات والتحالفات التي تخدم سياسة السلطة.

د ـ المجال الثقافي

يعتبر النظام الثقافي، في مجتمع استيطاني كالمجتمع الإسرائيلي، ركناً مهماً من أركان الحكم، ويحظى باهتمام خاص، ولا سيما في مسألة العلاقة مع السكان الأصليين وتحديد هويتهم الجماعية، وهو موضوع دراستنا.

إن وظيفة هذا النظام هي ترسيخ ايديولوجيا بين المستوطنين، وأخرى بين السكان الأصليين تبرر الواقع، وخصوصاً أوضاع هؤلاء السكان والسياسة المتبعة تجاههم.

ومن أجل ترسيخ هذه الأفكار لا بد من سيطرة السلطة المركزية في إسرائيل على أجهزة التنشئة الرئيسية: جهاز التعليم، ووسائل الإعلام والجيش، وكذلك وسائل الاتصال بين الأكثرية والأقلية، وبين الأخيرة والعالم الخارجي. فالسلطة تنتج منهاج التعليم وتشرف عليه مباشرة، وتحتكر وسائل الإعلام الجماهيرية الرئيسية (التلفزيون والراديو) التي تخضع لـ «سلطة البث» الحكومية وتفرض رقابة عسكرية على الصحافة بحسب أنظمة الطوارئ الانتدابية التي ما زالت سارية المفعول. كذلك تساهم في التنشئة السياسية، وبشكل أساسي في الأبحاث الأكاديمية التي تعتبر دعامة قوية للايديولوجيا الاستيطانية ووسيلة مهمة في بلورة المواقف من السكان الأصليين[٣٣].

بناء على ما أسلفنا، يمكن الاستنتاج أن الإسرائيلي يعيش عملية تنشئة قومية ـ سياسية يومية يتم من خلالها:

(١) التأكيد على كون الأقلية العربية ـ الفلسطينية تتمتع بالحقوق المدنية المتساوية مع حقوق الأكثرية.

---

(٣٢) W. Shwartz, *The Arabs in Israel* (London: Faber and Faber, 1958).

(٣٣) Aziz Haidar: *The Palestinians in Israeli Social Science Writings*, Occasional Paper; no. 9 (Ontario, Canada: Near East Cultural and Educational Foundation of Canada, ©1987), and Elia T. Zureik, «The Palestinians Seen Through the Israeli Cultural Paradigm,» *Journal of Palestine Studies*, vol. 16, no. 3 (1987).

(٢) تشخيص الفلسطينيين في إسرائيل بصفتهم جزءاً من «العدو العربي»، وأنهم «بدائيون ومتأخرون» و«غير متطورين» و«تقليديون» و«محافظون» و«مختلفون». وهذه المصطلحات تظهر بشكل خاص في الكتابات الأكاديمية[٣٤]. ويشيع في الشارع الإسرائيلي استعمال مصطلحات مثل «عقلية عربية» و«عمل عربي»، وهي مشحونة بمعانٍ وإيحاءات سلبية[٣٥].

وقد بدأت في العقد الأخير ظاهرة جديدة في الكتابات الإسرائيلية تحاول إبراز دور الفلسطينيين في الإجرام والجنوح وتضخيمه[٣٦]. وبذلك يتم دمغ المجتمع بأسره بهذه الصفات واتهامه بالتسبب بدونيته. كما أن هذه الكتابات تتجاهل كل التطورات التاريخية (السياسية والاقتصادية والاجتماعية) في تفسير الظواهر المختلفة في المجتمع الفلسطيني، ومنها الإجرام والجنوح[٣٧].

(٣) التأكيد على أن الفلسطينيين في إسرائيل لا يشكلون أقلية، وإنما هم عبارة عن «أقليات» و«طوائف» و«أديان» و«أوساط»، مثل «الوسط الدرزي» و«الوسط البدوي». ففي الكتب والصحف ووسائل الإعلام تستعمل عادة مصطلحات مثل «العرب» و«الدروز»، أو «العرب» و«المسيحيون» و«الدروز» و«البدو»، وفي كل الحالات تعني كلمة عربي «مسلم». أما أبرز الأمثلة على هذه السياسة في جهاز التعليم، وفي وسائل الإعلام، فهي المحاولة المستمرة لسلخ الطائفة الدرزية عن الأقلية العربية الفلسطينية. وقد تم تخصيص مناهج تعليم خاصة بالطلاب الدروز ودورات تحضير للخدمة العسكرية.

لقد ظهرت نتيجة استعمال هذه السياسة المتبعة في مناهج التعليم ووسائل الإعلام، مضافة إليها بالطبع البصمات التي تتركها الصدامات العسكرية والتطورات السياسية في المنطقة، في عدد كبير من الأبحاث الأكاديمية التي تبين شيوع الآراء والمواقف النمطية السلبية في الجمهور الاسرائيلي تجاه الأقلية[٣٨].

تؤكد مراجعة السياسة الاسرائيلية نحو الأقلية العربية أن هذه السياسة لم تهدف إلى «صهينة» أو «أسرلة» العرب من خلال دمجهم في حياة الدولة وإعادة تثقيفهم (acculturation). فكما أن الهوية العربية أو الفلسطينية تشكل خطراً على كيان الدولة، فإن دمج العرب كمواطنين متساوين في الحقوق يشكل خطراً على طابع الدولة كدولة يهودية ـ صهيونية ويلغي امتيازات الأكثرية[٣٩]. لذلك من الأصح أن نقول إن السلطة أرادت الأقلية العربية أن تكون من دون

---

(٣٤) Haidar, *The Palestinians in Israeli Social Science Writings.*

(٣٥) David K. Shipler, *Arab and Jew: Wounded Spirits in a Promised Land* (New York: Penguin Books, 1986), pp. 222 - 249.

(٣٦) شموئيل طوليدانو، «تقرير لجنة التحقيق حول جنوح الشبيبة في الوسط العربي» (القدس) (بالعبرية).

(٣٧) Stanley Cohen, *Crime, Justice and Social Control in the Israeli Arab Population* (Tel-Aviv: International Center for Peace in the Middle East, 1989), p. 221.

(٣٨) Vered Kruas and Robert W. Hodge, *Promises in the Promised Land: Mobility and Inequality in Israel*, foreword by Judah Matras, Contributions in Sociology; no. 89 (New York: Greenwood Press, 1990), pp. 31 - 32.

(٣٩) J. Oppenheimer, «The Druze in Israel as Arabs and Non-Arabs: Manipulation of Categories of Identity in a Non-Civil State,» in: Alex Weingrod, ed., *Studies in Israeli Ethnicity: After the Ingathering* (New York: Gordon and Breach Science Publishers, ©1985).

هوية. على هذا الأساس، يمكننا فهم السياسة التي منعت العرب من التعبير عن انتمائهم الوطني والقومي من جهة، ولم تطلب منهم التعبير عن الانتماء الصهيوني ـ اليهودي، وإنما أكدت الولاء للدولة «من بعيد»، من جهة أخرى. وتبرز هذه السياسة في مناهج التعليم التي تهدف إلى تشويه القومية العربية وتبخيسها نسبة إلى هوية الأكثرية[٤٠]، وتؤكد خصوصية العرب في إسرائيل وتميُّزهم من بقية العرب والفلسطينيين[٤١]. وقد ساهم الباحثون الاسرائيليون في التأكيد على «انفصام شخصية العربي في إسرائيل» في تعزيز فكرة عدم الانتماء القومي والوطني والحيرة أو التنازع بين العروبة والهوية الفلسطينية من جانب، والهوية الاسرائيلية من جانب آخر[٤٢].

٢ ـ أنماط ردود فعل الأقلية العربية وتبلور الهوية الجماعية

لقد حدد النظام الاسرائيلي، من خلال السياسات التي استعرضناها، الأطواق البنيوية لنشاط الأقلية العربية وفعاليتها كأفراد وجماعة، وبذلك حدد مساحة حرية الحركة داخلها. أما الحركة نفسها فقد حددها التركيب الداخلي للعرب الذي يشمل طرق التنظيم الاجتماعي والسياسي والموارد الاقتصادية التي يمكن الأقلية أن توظفها في التكيف مع الواقع الجديد أو في النشاط من أجل تغييره، ونوع الثقافة السائدة والوعي بالواقع والتراث التنظيمي والسياسي. إن هذه المتغيرات تحدد ماهية النظام الاجتماعي، وكيفية تفاعله ومدى قدرته على التكيف مع التحولات الجارية، والقدرة على استغلال هذه التحولات أو توظيفها لصالحه.

أنتج التفاعل بين هذه المتغيرات وبين الأطواق البنيوية ثلاثة أنماط رئيسية من ردود الفعل على الواقع الجديد، نستعرضها في ما يلي:

أ ـ ردود الفعل الفردية

شملت ردود الفعل الفردية ثلاثة مسارات رئيسية على النحو التالي:

المسار الأول: محاولة التخلي عن الانتماء إلى جماعة المنشأ والانتقال إلى الفئة المسيطرة (الأكثرية اليهودية) والانخراط فيها وإعادة تعريف الفرد نفسَه. لقد كانت هذه المحاولات، بشكل عام، عقيمة بسبب اصطدامها بحاجزين رئيسيين: الحاجز **الأول** هو أن الأكثرية اليهودية هي مجتمع مغلق على أساس إثني وديني والانتماء إليها وراثي، بحيث لا يمكن أن تدمج أفراداً من فئات أخرى، وخصوصاً من العرب المعدودين على الأعداء. أما الحاجز **الثاني** فهو ممارسة الضغوط الاجتماعية والنفسية من جانب الأقلية العربية ضد هؤلاء الأفراد ونبذهم. هذا بالإضافة إلى الحقيقة التي فرضها الواقع، وهي أن الانتماء إلى الأقلية العربية، على الرغم من تدني مكانتها، كان مقروناً بمنافع مادية واجتماعية ونفسية غير قليلة، وهو يعفي الأفراد من ثمن التكيف من جديد مع جماعة إثنية غريبة.

لقد عرفت الأقلية العربية ـ الفلسطينية في إسرائيل مثل هذه المحاولات، في العقدين الأولين

---

(٤٠) Yochanan Peres, «Modernization and Nationalism in the Identity of the Israeli Arab,» *Middle East Journal*, vol. 24, no. 4 (Autumn 1970), pp. 479 - 492.

(٤١) Khalil Nakhleh, «Anthropological and Sociological Studies on the Arabs in Israel: A Critique,» *Journal of Palestine Studies*, vol. 6, no. 4 (Summer 1977), pp. 41 - 70, and Sami Khalil Mar'i, *Arab Education in Israel* (Syracuse, N. Y.: Syracuse University Press, 1978).

(٤٢) Haidar and Zureik, «The Palestinians Seen Through the Israeli Cultural Paradigm».

من قيام الدولة، وقد تمثلت في محاولات الشباب الذين عملوا في مدينة تل ابيب وتسمّوا باسماء عبرية وانقطعوا عن مجتمعهم سنوات طويلة، حتى اضطروا إلى العود إليه بعد حرب ١٩٦٧. كذلك كانت هناك محاولات للانخراط في المجتمع اليهودي قام بها عدد من الشباب الذين انضموا إلى حزب مبام، ولكن الحزب رفض قبولهم أعضاءً متساوي الحقوق في الكيبوتسات التي عملوا فيها. ويمكن القول إن أقصى درجات الانخراط حققها بعض الشباب في فئات «العالم السفلي» من تجار المخدرات والمدمنين، أي على هامش المجتمع المدني اليهودي.

المسار الثاني: محاولة مراكمة الموارد وتعزيز القدرات الشخصية من خلال الوساطة بين الفئتين أو المجتمعين. وأبرز هذه المحاولات هي الانضمام إلى الأحزاب السياسية في الفئة الحاكمة أو دعمها، أو القيام بوظائف مثل المخترة، أو رئاسة السلطات المحلية أو النشاط من خلال مؤسسات مختلفة، وبشكل خاص الهستدروت. إن هذا المسار هو الأكثر استعمالاً بين الفلسطينيين في إسرائيل، وقد تمثل في دعم الأحزاب الصهيونية من خلال القوائم العربية التي أقامها حزب مباي لخوض انتخابات الكنيست، أو الانضمام إلى الحزب بعد أن سمح بذلك (عام ١٩٧٤)، وكذلك دعم حزب مبام بشكل خاص. كما برز نوع آخر من الوساطة في المجال الاقتصادي من خلال ظاهرة مقاولي العمل، أو كما أطلق عليهم «الرؤساء»، الذين تخصصوا بتجنيد أعداد كبيرة من العمال للعمل في الزراعة والصناعة، وبعد ذلك في مجال الخدمات[٤٣].

المسار الثالث: محاولة مراكمة الموارد وتعزيز القدرات الشخصية بالاعتماد على الذات أو على جهات خارجية. وتشمل هذه المحاولات الحصول على الدرجات العلمية والمهارات المهنية في البلاد أو خارجها، واستغلال الفرص للنشاط الاقتصادي الفردي، أو الحصول على مساعدات ودعم من جهات خارجية، وهناك أحياناً فرص للنشاط السياسي من دون الارتباط بالأحزاب والمؤسسات القائمة في الفئة الحاكمة.

ب - ردود الفعل الجماعية

لم تتوفر للأقلية العربية في إسرائيل الموارد الضرورية والشروط الأساسية للقيام بنشاط جماعي في مواجهة السياسة الاسرائيلية تجاهها للأسباب التالية:

(١) عانت الغالبية العظمى من العرب الفقر الاقتصادي ومصادرة المصدر الرئيسي لمعيشتهم، وهو الأرض. لذلك كانت الفرصة الوحيدة المتاحة هي البحث عن مصادر عيش خارج القطاع العربي، الأمر الذي عزز تبعيتهم وحاجتهم إلى نيل رضا المسؤولين عن منح تصاريح التنقل. كما أن هذه الأوضاع لم تتح توفير الموارد اللازمة للتنظيم السياسي والاجتماعي والنشاط الجماعي.

(٢) كان مستوى تعليم الغالبية العظمى متدنياً، ونسبة الأمية عالية، ولم توجد بين العرب شريحة من المتعلمين والمثقفين الذين بإمكانهم قيادة العمل الجماعي وتنظيمه.

(٣) لم تتوفر للغالبية العظمى من العرب أية تجربة في العمل الجماعي السياسي والاجتماعي، وكانت الطريقة شبه الوحيدة للتنظيم الجماعي هي العائلة والحمولة.

كانت هذه الأسباب الداخلية التي منعت إمكانية التنظيم السياسي على أساس قومي، مع

---

(٤٣) انظر: عزيز حيدر، «أنماط المبادرة الاقتصادية في القرى العربية في إسرائيل» (أطروحة دكتوراه، القدس، الجامعة العبرية، ١٩٨٦).

الأخذ بعين الاعتبار أن السلطة الإسرائيلية وضعت العراقيل وفرضت العقاب على الذين بادروا إلى محاولات التنظيم. في خضم هذه الأوضاع ظهر مساران للعمل الجماعي، هما:

المسار الأول: إقامة تنظيمات سياسية تركز على النشاط السياسي الديمقراطي للمطالبة بتقسيم عادل للموارد الاقتصادية من خلال اللجوء إلى القيم الإنسانية مثل الديمقراطية والعدل والمساواة. وقد شارك في هذا النوع من النشاط تجمعان سياسيان: القيادات المرتبطة بالأحزاب الصهيونية، والحزب الشيوعي.

كان الحزب الشيوعي هو الحزب غير الصهيوني الوحيد الذي سُمح له بالعمل في إسرائيل، وبصفته هذه، ومواقفه المعارضة سياسة السلطة الاسرائيلية، وتوليه موقف الدفاع عن حقوق الفلسطينيين، وكذلك وجود عدد منهم في مراكز القيادة، أصبح العنوان الرئيسي لقيادة نضالهم. لذلك كوفئ الحزب بمزيد من الأصوات المحتجة على السياسة المتبعة. ولكن تأييد الفلسطينيين الحزب لم يكن غير مشروط، بل كان يعتمد على مواقف الحركة الشيوعية بصورة عامة، وموقف الحزب، خصوصاً من القضايا العربية القومية. وقد انقسم الحزب على نفسه عام ١٩٦٥ بين أكثرية فلسطينية أسست القائمة الشيوعية الجديدة (راكاح) وأقلية صغيرة (ماكي) اختفت عن الحلبة السياسية بعد سنوات. وكان سبب الانقسام موقف الحزب من الحركة القومية العربية[٤٤].

المسار الثاني: يتمثل هذا النشاط في تأكيد الفئة المحكومة وتركيزها على هويتها الثقافية والقومية، أو أية خصائص تميزها، على اعتبار أنها مختلفة عن ثقافة الفئة الحاكمة وقوميتها، ويتمثل أحياناً في التركيز على أنها أسمى وأفضل، والاستناد إلى هذا الاختلاف في المطالبة بالانفصال عن النظام[٤٥].

وقد ظهرت محاولتان في العقدين الأولين من قيام الدولة شكلتا علامات خاصة في التاريخ السياسي للعرب في إسرائيل، هما:

(١) **الجبهة الشعبية:** أقيمت في السادس من أيار/مايو ١٩٥٨ «الجبهة العربية» في أول مؤتمر قطري للفلسطينيين عقد في أعقاب قمع الشرطة بشراسة مظاهرة في أول أيار/مايو، وتحول اسمها في ما بعد إلى «الجبهة الشعبية». وقد واجهت الجبهة سياسة قمع شديدة، ولم يمنح قادتها تصاريح تنقل، وتم اعتقال بعضهم، وجرى التحقيق مع الآخرين. من جانب آخر، حدث تنازع داخل الجبهة بين مؤيدي التعاون مع الحزب الشيوعي «ماكي» والمعارضين. وعلى هذا الأساس، انقسمت الجبهة إلى تيارين، وكان التيار القومي فيها المبادر إلى تأسيس «حركة الأرض».

(٢) **حركة الأرض:** تأسست حركة الأرض كحركة قومية ناصرية بروح التيار القومي الذي ساد في تلك الفترة في الشرق العربي. وقد سيطرت فكرة الوحدة العربية على ايديولوجية الحركة، وكانت ترى أن القضية الفلسطينية هي أيضاً قضية قومية عربية. ودعت الحركة إلى حق تقرير المصير للفلسطينيين في إطار «الأماني العليا للأمة العربية»[٤٦].

---

(٤٤) انظر: عزيز حيدر، «أشكال التعبير السياسي بين الفلسطينيين العرب في إسرائيل،» **مجلة العلوم الاجتماعية**، السنة ١٨، العدد ١ (ربيع ١٩٩٠)، ص ٧ ـ ٥٧.

(٤٥) Michael Hechter, *Internal Colonialism: The Celtic Fringe in British National Development*, International Library of Sociology (London: Routledge and Kegan Paul, 1975), pp. 40 - 41.

(٤٦) حبيب قهوجي، **القصة الكاملة لحركة الأرض** (القدس: منشورات العربي، ١٩٧٨)، ص ٣٣.

حاولت الحركة نشر فكرها وتعبئة الفلسطينيين بواسطة النشرات التي أصدرتها خلال ثلاثة عشر أسبوعاً، إلى أن توقفت بأمر عسكري وقدم ناشروها إلى المحكمة. وفي عام ١٩٦٠، أسس أعضاؤها شركة للنشر والخدمات الصحفية، إلى حين أصدر وزير الدفاع أمراً باعتبارها غير قانونية عام ١٩٦٤. وقبيل الانتخابات السادسة للكنيست عام ١٩٦٥، قدم زعماء الأرض قائمة باسم «القائمة الاشتراكية العربية»، ولكن لجنة الانتخابات المركزية ألغتها بدعوى أنها غير قانونية، لأنها تشكل خطراً على أمن الدولة. بهذا تكون جميع المحاولات لإقامة حزب عربي على المستوى القطري قد باءت بالفشل. لقد نجحت السلطة بمنع نشوء حركة سياسية وطنية بسبب ضعف الفلسطينيين وعدم قدرتهم على مواجهة الضغوط الموجهة ضدهم. وكان عجز التيارات الوطنية نابعاً من ضعف الفئات الشابة والمثقفة وعجزها. فهذه الفئات كانت بحاجة إلى دعم عائلاتها المادي والاجتماعي. فالعمل المأجور في القطاع اليهودي لم يوفر للعمال الشباب الاستقلال عن الآباء التقليديين والمحافظين الذين فضلوا التكيف بصمت ومسايرة السلطة. أما المثقفون، فكانوا بحاجة ماسة إلى «وساطة» عائلاتهم والمتعاونين مع السلطة في قراهم للحصول على وظيفة، ولم تكن الآفاق مفتوحة أمامهم سوى في مجال التعليم. لذلك فقد تميزوا بالإحساس بالغربة والعجز، واتسم سلوكهم بالانكماش على مستوى النشاط الاجتماعي والسياسي، إلا في حالات قليلة، كما رأينا في «حركة الأرض».

ج - ردود الفعل الأخرى

يتميز هذا النمط من ردود فعل الأقلية العربية بأنه خليط من السلوكيات الفردية والجماعية التي انصهرت في نسيج مميز من الفعاليات الحياتية غير المبرمجة. هذا النسيج هو مزيج من الفعاليات والعلاقات التي تراكمت كمياً ونوعياً، فصاغت نمط حياة خاصاً يتشكل من عادات وتقاليد وأعراف سلوكية وأفعال وأفكار، وهو نتاج تفاعل الخواص والصفات الاجتماعية - الثقافية، التي كانت قائمة قبل التعرض للوضع الجديد، مع الضغوط الخارجية المتمثلة بالسياسات الرسمية والمعاملة اليومية من جانب الأكثرية اليهودية.

٣ - النتائج التي ترتبت عن التفاعل بين السياسة وردود الفعل بالنسبة إلى الهوية الجماعية للأقلية العربية

شكل نسيج الأفعال والعلاقات منظومة اجتماعية - ثقافية خاصة ومتميزة مصبوغة بمواقف ومشاعر، هي نتاج التجربة الخاصة بالعرب في إسرائيل، التي تميزت بالقهر والغربة والتهميش، وتلاحمت الأفعال بالعواطف مشكلة كياناً يتعدى الذوات الفردية إلى ذات جماعية تعكس مضمون هوية اجتماعية - ثقافية - سياسية مميزة.

وعلى الرغم من هذه الظروف والاعتبارات، فقد اختار معظم الباحثين الذين درسوا هوية العرب في إسرائيل أسلوب الدراسات الإحصائية التي تستمد بياناتها من الاستطلاعات[٤٧]، باستثناء القليلين الذين تعمقوا في دراسة مضمون الانتماء ومؤشراته عن طريق دراسة الأدب

---

(٤٧) Sammy Smooha, «The Arab Minority in Israel: Radicalization or Politicization?» *Studies in Contemporary Jewry*, vol. 5 (1989), and Peres, «Modernization and Nationalism in the Identity of the Israeli Arab,»;

محمود ميعاري، «هوية الفلسطينيين في إسرائيل: هل هي فلسطينية - إسرائيلية»، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ١٠ (ربيع ١٩٩٢)، ص ٤٠ - ٦٠.

ورموزه وتعبيراته[٤٨]، أو دراسة السلوكيات التلقائية والعفوية غير المبرمجة ذات الدلالات الواضحة على الانتماء[٤٩].

في الجزء التالي، سنقوم بالبحث في عوامل صياغة الهوية الجماعية للعرب في إسرائيل، مع التركيز على دور المقاومة الثقافية.

ثالثاً: عوامل صياغة الهوية الجماعية وبلورتها

تشكلت هوية العرب في إسرائيل من عدد من الأبعاد والعناصر التي اندمجت لتنتج ذات جماعية واحدة، ولكن درجة بروز هذه الأبعاد والعناصر اختلفت من فترة إلى أخرى. فالهوية الاجتماعية التي تعكس **البعد الاجتماعي** والتفاعل على مدى أجيال كانت هي الأقوى من الهويات الأخرى. وكان هناك بعد **ديني ـ طائفي** اختلفت قوته من فئة إلى أخرى، ومن منطقة إلى أخرى. أما البعد **الثالث** في الهوية، فكان الفلسطيني الذي عكس البعد السياسي ـ الوطني، ولكنه لم يكن قوياً بالذات في الأقلية العربية التي كان معظمها بعيداً عن المركز السياسي ـ الاجتماعي الفلسطيني في المدن الرئيسية. والبعد **الرابع** كان الانتماء العربي الذي ينعكس على الثقافة العربية المشتركة مع الشعوب العربية، والذي يبرز فيه عنصر اللغة.

بعد إقامة إسرائيل، بدأت مرحلة جديدة من صياغة الهوية الجماعية وشحنها بمضامين جديدة ومعان جديدة. وقد تضافرت العوامل الموضوعية المتمثلة بالضغوط الخارجية مع العوامل الذاتية لتساهم في بلورة هوية مميزة، فالسياسات التي مارستها دولة إسرائيل تجاه العرب، في المجالات الأربعة المذكورة في الجزء السابق، أسهمت إسهاماً كبيراً في إبراز تميز العرب من الأكثرية اليهودية لأنها حددت مكانة الأقلية العربية كجماعة مرفوضة وهامشية على المستوى الرسمي والشعبي.

كانت هذه السياسات التي أبرزت الاختلاف والتميز وهامشية الأقلية العربية ودونيتها أسباباً كافية بحد ذاتها لإنتاج هوية متميزة مختلفة عن هوية الأكثرية في أي وضع. لكن في الأوضاع الخاصة بالعرب في إسرائيل، فقد اندمج الشعور بالتمييز والحرمان بالاختلاف الثقافي والاجتماعي، وبالصراع السياسي في بلورة هويتهم الجماعية. فهذه الهوية كانت لها جذور قوية مشتركة تتمثل في التاريخ واللغة والعلاقات الاجتماعية والاقتصادية مع الوطن العربي. كما أن العرب في إسرائيل هم جزء من شعب تم تشريده، ولذلك فإن علاقاتهم بهذا الشعب خارج الحدود كانت علاقات بين أبناء العائلة الواحدة، والحمولة الواحدة، والقرية أو المدينة الواحدة. لذلك فإن تعزيز الهوية العربية لم يكن نتيجة اختيار بين بدائل، وإنما كان استمراراً طبيعياً لوضع كان قائماً قبل عام ١٩٤٨.

إذاً، ليس هناك في الحالة المدروسة مجال لإثارة السؤال حول اختيار الهوية. فمن ناحية، لم يمنح العرب في إسرائيل فرصة للاختيار، وإنما فرض عليهم الانتماء الجماعي فرضاً من جانب الأكثرية اليهودية التي تتمتع بالقوة وتسيطر على توزيع الموارد، بما فيه إطلاق التسميات والمصطلحات وتحديد الحواجز الفاصلة والفجوات بين الجماعتين. ومن ناحية أخرى، كان الانتماء العربي موجوداً يمارسه العرب عن طريق الثقافة واللغة والتفاعل العاطفي ونمط الحياة

---

(٤٨) Zureik, *The Palestinians in Israel: A Study in Internal Colonialism.*

(٤٩) Nadim Rouhana, «Accentuated Identities in Protracted Conflicts: The Collective Identity of the Palestinian Citizens in Israel,» *Asian and African Studies*, vol. 27 (1993), pp. 97 - 127.

والفكر. من هنا فليس هناك مجال للحديث عن هوية جديدة، ولكن عملية صياغة الهوية وبلورتها كانت عبارة عن تعزيز الانتماء الذي كان قائماً وتتم ممارسته بشكل طبيعي وتلقائي وعفوي من جانب الأفراد. ولذلك فتعزيز الهوية يعني بالدرجة الأولى تقوية «اللحمة» التي تجمع الأفراد من خلال شعورهم بـ «الذات الجماعية» وممارسة الانتماء بالفعل الجماعي المنظم والفعل الفردي المقصود والهادف.

لقد تمثلت عملية صياغة الهوية الجماعية، إذاً، في تعزيز البعد العربي في هوية العرب في إسرائيل في العقدين الأولين من قيام دولة إسرائيل، على حساب الأبعاد الأخرى. وكانت هذه العملية طبيعية، كما أسلفنا، إضافة إلى أن ظروف مواجهة التحدي الذي فرضته الأكثرية اليهودية ساهمت في رفع أهمية التأكيد على هذا البعد وشحنه بمضمون سياسي وثقافي وسلوكي. ولكن، بما أن هذه الظروف لم تتح فرصة التعبير عن البعد العربي في الهوية بواسطة التنظيم السياسي، فقد اكتسب التحدي الثقافي أهمية خاصة، ولا سيما في العقدين الأولين. ومن هنا جاءت أهمية تخصيص دراستنا بموضوع المقاومة الثقافية ودورها في صياغة الهوية الجماعية.

١ ـ المقاومة الثقافية بين العرب في إسرائيل

بناء على تحليلنا النظري، فإن للمقاومة الثقافية وجهين: المعلن والخفي. فالمقاومة الثقافية المعلنة تتضمن بشكل أساسي الإنتاج الأدبي والفكري المنشور، وخصوصاً الشعر. أما المقاومة الثقافية الخفية فتشمل الأنواع المختلفة من التراث الثقافي الشفوي. وليس بإمكاننا أن نستعرض وجهي المقاومة الثقافية وعناصرها المختلفة في دراستنا الحالية، ولذلك سوف نقتصر البحث على الوجه الثاني، وهو المقاومة الثقافية الخفية فقط.

المقاومة الثقافية الخفية

مهما كان أثر الأدب كبيراً وعميقاً في صياغة الهوية الجماعية وبلورتها، فإنه بقي محدوداً في الفئات القادرة على قراءته وتمثله، وهذه لم تكن واسعة. فقد كانت نسبة الأمية بين العرب في إسرائيل عالية، والمستوى التعليمي والثقافي بشكل عام متدنياً، وخصوصاً بين النساء وكبار السن. كذلك فإن بعض ميزات هذا الأدب، وخصوصاً أدب القصة وجزءاً من الشعر، حدَّ من قدرة كثير من القراء على استيعاب محتواه الحقيقي. ففي جزء كبير من هذا الأدب ساد التعبير الرمزي لتجنب الرقابة والعقاب والمطاردة. كذلك فإن التعبئة السياسية على أساس قومي لم تكن متوفرة؛ فكما أشرنا لم تظهر تنظيمات قومية، ولم تنشأ تنظيمات جماعية تطوعية ولا حركات أو مؤسسات لإحياء التراث وحفظه. وكان نشاط المثقفين في السياسة مباشراً، وهو ما أدى إلى استثناء الغالبية العظمى من العرب الذين لم تسمح ظروفهم، وخصوصاً في ظل أساليب القمع، بالتعبير عن انتماءاتهم ومواقفهم.

في هذه الظروف، كان من الطبيعي أن تحتل المقاومة الثقافية الخفية أو غير المعلنة حيزاً كبيراً في التعبير عن المشاعر المختلفة الناتجة من الأحداث والأوضاع المعيشية والسياسية. وقد ساهم هذا التعبير بحد ذاته في تعزيز الشعور بالمصلحة المشتركة والظروف المشتركة وتأكيد الاختلاف الجماعي عن الأكثرية والتميز منها.

لم تكن الأساليب التي استخدمت في هذا النوع من المقاومة الثقافية مختلفة عن الأساليب المتعارف عليها والشائعة في الحالات المشابهة. فهذه الأساليب هي وسيلة الضعيف العاجز عن

المواجهة المباشرة. وهي تتميز بأنها غير منظمة وغير مبرمجة، بل هي أساليب تعبير تلقائية وعفوية وغير واعية، ولكنها محسوبة جيداً على المستوى الجماعي والفردي كأسلوب توافق وتكيف، يتم من خلاله التعبير عن المشاعر تجاه الحاضر وبناء المستقبل الأفضل في الخيال.

ويمكننا أن نميز بين نوعين من المقاومة الثقافية بناء على دراستنا النظرية:

(١) السلوك الكلامي والعملي الخاص بأفراد الأقلية، والذي يبقى محصوراً في التفاعل بينهم ومقنعاً بغلاف قوي من السرية والخوف من تسربه إلى خارج الجماعة.

(٢) السلوك الكلامي والعملي الذي يشكل مجالاً للاحتكاك مع الفئة المسيطرة، وهو يغطي المساحة بين المقاومة العلنية والمقاومة الخفية، ويحتاج إلى تكتيك خاص في التورية والتمويه.

(١) النوع الأول من المقاومة الثقافية الخفية

نستعرض في ما يلي بعض السلوكيات التي تدخل في هذا النوع، والتي ساهمت في صنع الأجواء والمشاعر المميزة لحياة الأقلية العربية في إسرائيل والتعبير عنها داخل الجماعة نفسها:

(أ) منعت السلطات الإسرائيلية حتى العام ١٩٥٧ استيراد الكتب من البلدان العربية. وبغضّ النظر عن هدف هذه السياسة، فقد فسر العرب أنفسهم الحصول على هذه الكتب وقراءتها نوعاً من مقاومة النظام السياسي والتصرف ضد رغبته وإرادته. لذلك فقد بدأت عملية تهريب الكتب ونشرها وقراءتها بشكل سري، وهي عملية اقتصرت على عدد قليل من المثقفين والمتعلمين الذين كانوا باغلبيتهم الساحقة طلاب مدارس ثانوية. كانت ممارسة القراءة ونقل الكتب من يد إلى أخرى بسرية تامة تضفي، بحد ذاتها، جوًّا خاصاً بالطلاب وأفراد الأقلية العربية والشعور بالتميز والجماعية، وأنها نوع من المقاومة بغض النظر عن مضمون الكتب. وقد يكون من الطريف بمفاهيمنا اليوم، أن نسوق مثلاً عن هذه الكتب «السرية»، وهو رواية أنا حرة للكاتب إحسان عبد القدوس الذي كان أول كتاب تم تهريبه واعتبرت قراءته عملاً مقاوماً في تلك الظروف والأجواء.

(ب) الاستماع إلى الإذاعات العربية، وخصوصاً «صوت العرب»، وكان الاستماع إلى خطابات جمال عبد الناصر بالذات حدثاً مميزاً وذا أهمية كبيرة ومحاطاً بالسرية التامة.

(ج) **الإشاعات:** أدت الإشاعات دوراً خاصاً في التهويل من حجم الأحداث وتفسيرها وشحنها بالمعاني الجماعية القومية وبيان مدى الظلم والاضطهاد في سياسة السلطة. وقد ارتبطت الإشاعات بأحداث عامة وأحداث خاصة. فالأحداث العامة المعروفة، مثل نكبة ١٩٤٨، والمجازر المختلفة (دير ياسين وكفر قاسم والسموع)، وأوضاع اللاجئين في البلدان العربية، والأعمال الفدائية، وأخبار المتسللين من النازحين إلى البلدان العربية عبر الحدود، ومصادرة الأراضي، والقوانين والأنظمة والأوامر العسكرية وغيرها، هذه الأحداث جميعها كانت موضوعاً للإشاعات والتهويل لفضح سياسة السلطة، وكانت لها أصداء وآثار عميقة في تعبئة الجمهور العربي ووقوفه ضد هذه السياسة. أما الأحداث الخاصة، فكانت تتعلق بالتطورات على المستوى المحلي ويدور معظمها حول الاعتقالات والتحقيقات، وأخبار المتعاونين والصدامات مع الشرطة، وما شابه من الأحداث التي تحولت إلى قصص يتناقلها الناس ويطلقون حولها الإشاعات المعبرة عن المواقف والأجواء السائدة وتَعززها من جديد.

(د) **الأغاني الشعبية والزجل:** لم يختلف مضمون هذا اللون من التراث الشعبي عن مضمون الشعر، الذي سبق أن تحدثنا عنه، ولكنه كان أكثر عمومية وتلميحاً واستعمالاً للرموز

للدلالة على أوضاع العرب السياسية والاجتماعية، وقد شملت موضوعاته ما يلي:

- التعبير عن مشاعر الحزن والغضب والمهانة والمرارة والإحساس بالظلم والاضطهاد.

- تقديس الأرض والبيت والوطن.

- تمجيد القيم العربية الأصيلة، مثل الكرم والمروءة والشهامة.

- وصف مهانة اللجوء وفقدان الوطن.

- الحنين إلى الأقارب وأبناء العائلة وأبناء الوطن في الخارج.

- تمجيد العادات والتقاليد الاجتماعية واللباس العربي الأصيل والطعام والعمل في الأرض... الخ.

- الافتخار والتباهي بأمجاد العرب وتاريخهم وحضارتهم.

- الحنين إلى الحياة الهادئة وراحة البال والمناسبات والعادات في الماضي القريب.

- التأكيد على حتمية انتصار الحق والعدل على الظلم والاضطهاد.

لقد أدى هذا اللون من التراث دوراً مميزاً ومهماً في صياغة الهوية الجماعية بطريقتين: **أولاً**، أن موضوعاته اتسمت بالتأكيد على التميز الإيجابي للإنسان العربي، وعلى إيجابية الانتماء، وشدت الناس إلى القيم والعادات الإيجابية في مجتمعهم، وساهمت في توثيق العلاقة بالوطن وتأكيد ضرورة التشبث به، وكذلك في توثيق العلاقات الاجتماعية مع الأقارب في الخارج، وفي الوقت نفسه أكدت سلبيات «الآخر» ونبذ سلوكياته وأخلاقياته. من هنا أيضاً نبذ محاولات التقرب منه وتحويل الانتماء. **ثانياً**، أبرز هذا اللون جمال اللغة العربية وعظمتها وقدرتها على التعبير للجمهور الذي لا يجيد القراءة بشكل خاص، ومن هنا التباهي بها وبالانتماء إلى الجماعة الذين يتكلمونها.

(هـ) **النكات**: عكست النكات التي سادت في العقدين الأولين الواقع السياسي والاجتماعي والعلاقات بين الأكثرية والأقلية، وقد تركزت حول المواضيع التالية:

- الواقع السياسي والاجتماعي الصعب، ولا سيما حالات التفاعل بين القوي والضعيف في أماكن العمل ومواجهة الشرطة والجيش. وكانت هذه النكات بالذات تعبّر عن عمق المرارة التي يحس بها العاجز في المواجهة.

- الوصف السلبي لأخلاقيات «الآخر» وقيمه وسلوكياته التي تعبّر عن الاختلاف ودونية هذا «الآخر» في هذه المجالات.

- وصف كثير من النكات الشائعة درجةَ جهل الموظفين المتعاونين مع السلطة وعدم كفاءتهم، وكذلك دونية النشيطين السياسيين ومدى احتقار الأكثرية اليهودية إياهم في معاملتهم.

- إنشاء نكات كثيرة مجالها القوانين والأنظمة والأوامر الظالمة وكيفية التفاعل والتعامل معها من منطلق العجز والضعف.

- كان المحور الرئيسي في معظم أنواع النكات السابقة وكثير غيرها هو مشكلة التكيف مع اللغة العبرية وترجمة المصطلحات والكلمات القريبة في لفظها إلى مصطلحات عربية ولكنها مختلفة عنها في المعنى.

كان لهذا النوع من التراث، النكات، دور في إشاعة جو يعبّر عن مرارة الواقع وصعوبة التكيف معه، ولكن بطريقة تساعد هي نفسها على عملية التكيف وتحمّل هذا الواقع. وكان هذا الأسلوب أكثر أنواع المقاومة الثقافية استعمالاً بالذات في قضية نعت «الآخر» بالصفات السلبية ودونية أخلاقياته، وبطريقة غير مباشرة مديح أخلاقيات المجتمع العربي وقيمه. وساهمت النكات بشكل خاص كأسلوب في نبذ محاولات الانتقال من جماعة المنشأ إلى الأكثرية، والتأكيد بالذات على معاملتهم السيئة واحتقارهم في المجتمع الآخر.

(و) **القصص والخرافات:** أشغل هذا النوع من التراث حيزاً مهماً جداً في الثقافة الشعبية بسبب نسبة الأمية العالية بين العرب في إسرائيل في المرحلة الأولى بعد قيام إسرائيل، وبسبب نمط الحياة وبساطتها والدور الكبير الذي قام به كبار السن في نقل التراث الشعبي الشفوي. وقد تمحور معظم القصص والخرافات التي راجت في تلك الفترة حول الصراع الأبدي بين الخير والشر، بين القوي الظالم والضعيف المظلوم. وكان مصدر بعض هذه القصص والخرافات كتاب **ألف ليلة وليلة**، ولكنها نُقلت من دون معرفة المصدر، وتم تجديدها والتغيير فيها بما يلائم الواقع الحاضر. كما أن عدداً كبيراً منها كان مصدره الكتب الدينية والتاريخ الإسلامي والعربي. وقد نقلت خرافات كثيرة تدور أحداثها في المستقبل ونسبت إلى كتاب اعتبر سرياً يدعى **الجفر** الذي نسب إلى الخليفة علي بن أبي طالب. ومن الطبيعي أن مضمون هذه الخرافات يبشر بالنصر والمستقبل الزاهر. وكان جزء كبير من القصص والخرافات من نسيج الخيال الشعبي، ويتعلق بالصراع السياسي القومي مباشرة، وقد ارتبط معظمها بشخصية الرئيس المصري عبد الناصر الذي نسبت إليه بطولات خرافية دارت أحداثها في القرى العربية الفلسطينية.

لعبت القصص والخرافات التراثية دوراً مهماً في تخليد الرموز الوطنية والدينية والبطولات والقيم الاجتماعية الانسانية، وكان لها دور أساسي في خلق الأمل بالتحرر من الاضطهاد والظلم وحتمية انتصار الخير.

(ز) **ألعاب الأطفال:** عبرت ألعاب الأطفال التي سادت عن الواقع السياسي، وخصوصاً المواجهة بين العرب وإسرائيل، فقد كانت أكثر أنواع اللعب انتشاراً هي «الحرب» بين فريقين من الأطفال والصبية، يمثل أحدهما الجانب العربي، وهو الأقوى، ويمثل الثاني الجانب الإسرائيلي، وهو الأضعف. وقد أطلق اسم «عبد الناصر» على «المحارب» الذي يبلي بلاءً حسناً في «القتال»، بينما أطلق اسم دافيد بن غوريون على «المحارب» الضعيف. وقد صورت هذه الألعاب وغيرها الأجواء السائدة وعالم الكبار وساهمت في نشر الرموز والبطولات العربية.

(٢) النوع الثاني من المقاومة الثقافية الخفية

يتعلق هذا النوع، كما أشرنا، بمجال الاحتكاك بين الأقلية والأكثرية، وخصوصاً الاحتكاك مع ممثلي السلطة، وهو يحتاج إلى قدر كبير من الحرص والحذر وإبداع أساليب التمويه. وهو يشمل أنواعاً مختلفة من السلوكيات يمكننا أن نورد جزءاً منها:

(أ) سلوكيات عدائية في الحالات التي يجتمع فيها جمهور كبير، بحيث يمكن التستر على هوية الأفراد وتخليصهم من العقاب. كانت أكثر مجالات الاحتكاك من هذا النوع هي مباريات كرة القدم. وفي كثير من الحالات تحولت هذه المباريات إلى مشاجرات عنيفة جداً اختفت فيها الدوافع القومية مع أنها كانت حاضرة بالذات في هذه المناسبات. ومن الجدير بالإشارة أن نظرة الجانبين إلى هذه المباريات، وخصوصاً الجانب العربي، هي أنها تشكل جزءاً لا يتجزأ من الصراع القومي، وأن نتائجها تحمل معاني عميقة.

(ب) من الأمور التي كانت معروفة وبديهية ومقبولة بشكل ضمني، هي الموافقة الشعبية و«الفتاوي» التي تتيح الاعتداء على أملاك المستوطنات، وخصوصاً تلك التي أقيمت على أنقاض القرى العربية المهدومة أو على أراضٍ عربية مصادرة. في هذه الحالات، لم يكن هناك تأثير للقيم العربية التي لا تتيح هذه السلوكيات التي اعتبرت عملاً وطنياً ولا تدخل ضمن الأخلاقيات الاجتماعية المتعارف عليها.

(ج) استخدم في الحياة اليومية الكثير من المصطلحات والتسميات والتعابير التي تعكس موقفاً شعبياً في المواجهة اليومية مع السلطات والأكثرية. فقد كان التعبير الشائع عن المتعاونين مع السلطة هو «أذناب». وراجت تسميات معينة ذات معان مزدوجة، مثل كلمة «شمال» بدل لبنان في حالة الحديث عن أخبار الأقارب الذين لجأوا إلى ذلك البلد، وتعبير «أولاد العم» في الحديث عن اليهود، وكثير من التعابير المشحونة بالتلميحات حول الحاكم العسكري والقوانين الظالمة والحكم الإسرائيلي، الذي وصف بـ «قرن الخروب» الذي يفهم منه أنه «أسود وأعوج». كما شاع في تلك الفترة كثير من الأسماء والتعابير والمصطلحات التي تعكس كثيراً من العلاقات والأحاسيس «الممنوعة» والمتعلقة بحب الوطن والتعلق بالأرض وعدم التسامح في القضايا القومية والوعيد بالثار وغيرها، وكانت أكثر استخداماً في الأغاني الشعبية والزجل. ومن أكثر التسميات التي شاعت تلك المتعلقة بشخصية عبد الناصر، ولذلك استخدمت في معظم الحالات كنية «أبو خالد»، مع الأخذ بعين الاعتبار أن هذه الكنية منتشرة وتطلق على كثير من الناس من كل قرية.

لقد استخدمت أساليب كثيرة للتستر على شخصيات ارتكبت «مخالفات»، ولا سيما في حالات الصدام مع الشرطة والجيش. وشاعت طريقة توجيه التهم إلى النساء والأولاد للتستر على الكبار، وذلك كجزء من عملية التملص والتمويه.

كانت جميع الأساليب السابقة جزءاً من جو اجتماعي ـ ثقافي يميز واقعاً اجتماعياً وسياسياً واقتصادياً خاصاً بالعرب في إسرائيل. مثل هذا الجو عنى أسلوباً مركباً ومعقداً للتكيف مع الواقع، وفي الوقت نفسه رفض هذا الواقع، وأضفى خصوصية على الوجود العربي في إسرائيل، وعلى علاقة الفرد بالجماعة، الأمر الذي ساهم في صياغة هوية جماعية خاصة. فالمقاومة الثقافية، العلنية والخفية، أدت دوراً مهماً في ربط الفرد بالأحداث، وتفسير هذه الأحداث، والتأكيد على العلاقة الوثيقة بين الواقع السلبي للفرد والواقع الجماعي الناتج من السياسة المتبعة ضدها. ومن هنا ربط مصالح الفرد بمصالح الجماعة من جهة، وخلق المشاعر والميول المشتركة.

ربطت هذه الثقافة بين كل عناصر الهوية: الشعور بالتميز الجماعي السلبي في الواقع الإسرائيلي، والحنين إلى الماضي، والارتباط بالثقافة العربية وأنماط الحياة العربية. ولكن دور المقاومة الثقافية الشعبية الخفية يبقى مميزاً في تكثيف التبادل والتفاعل بين أفراد الجماعة، وفي إنتاج لغة خاصة في التخاطب بواسطة مصطلحات ورموز ومعان خاصة أضفت على التفاعل معنى خاصاً وأجواءً مميزة. وقد ساهمت هذه الخصوصية والتميز في أسلوب التفاعل ومضمونه في صنع الـ «نحن» المتميزة، المشحونة بأفكار ومعتقدات ونظرة إلى الحياة ومواقف مشتركة، والشعور بانتماء إلى الجماعة والارتباط بها، والمصلحة المشتركة في تغيير الواقع، والأمل في مستقبل أفضل.

خلاصة

عرضنا في هذه الدراسة محاولة للبحث في دور المقاومة الثقافية في صياغة الهوية الجماعية للعرب في إسرائيل. لقد انطلقنا في دراستنا من الافتراض النظري بأن الثقافة تشكل عنصراً أساسياً في الهوية، ولكنه أكثر هذه العناصر حساسية، ولذلك فهي تشكل عنصراً أساسياً أيضاً في المقاومة للدفاع عن هذه الهوية. وقد أولينا اهتماماً خاصاً لدراسة المقاومة الثقافية الخفية التي لم تحظ بأي اهتمام في الحالة المدروسة، ونادراً ما أعيرت الاهتمام الكافي في دراسة حالات مشابهة أخرى.

لقد كان للثقافة الشعبية دور مهم ومركزي في إبراز العناصر الإيجابية في تاريخ الجماعة وحاضرها ومستقبلها، من خلال سرد التاريخ وتفسيره، ووصف الحاضر وتحليله، وتصور المستقبل الأفضل، بواسطة استخدام رموز وتعابير وأساليب اتصال مميزة أضفت على الحياة لوناً ونكهة وطعماً مميزاً ساهمت في رسم الحدود الاجتماعية والثقافية للجماعة وإنتاج الذات الجماعية المتميزة.

لقد كان تعيين هذه الحدود هو المعيار الذي يميز بين من ينتمي إلى الـ «نحن»، ومن ينتمي إلى «الآخر». ومن هنا تبرز أهمية المقاومة الثقافية في صنع الجماعة وصياغة هويتها وتميزها من الجماعات الأخرى.

تشير نتائج دراستنا، من دون شك، إلى الاهتمام الخاص الذي يجب أن نعيره لدراسة الثقافة الشعبية بصفتها نوعاً من المقاومة الثقافية، خصوصاً في حالات السيطرة والاضطهاد. فالجماعات التي تعجز عن ممارسة النضال والمقاومة العلنية وتفتقر إلى الموارد الحيوية للتنظيم السياسي تميل أكثر من غيرها إلى اللجوء إلى هذه المقاومة. ويثبت تاريخ العرب في إسرائيل أن ممارسة النضال عن طريق التنظيمات السياسية الشرعية، بعد عام ١٩٦٧، قد قلل من أهمية المقاومة الثقافية الخفية بشكل بارز. وقد تعاظم، في هذه الفترة، دور المقاومة الثقافية العلنية بجميع أنواعها، ولا سيما أننا بدأنا نلاحظ ظهور حركات منظمة للدفاع عن الثقافة والتراث وصيانتهما. ولكن دور الوسائل التي بحثنا فيها، بصفتها نوعاً من المقاومة الثقافية الخفية، يبرز من جديد في حالة الأزمات بالذات.

تؤكد هذه النتائج أن الدراسات الاحصائية في مثل الحالة المدروسة، أو غيرها، واختزال الدراسة إلى لحظات العصيان والتعبير السياسي المباشر، لا يمكن أن تزودنا بالصورة الحقيقية عن الواقع، وخصوصاً في ما يتعلق بالانتماء والهوية الجماعية. ولذلك فإن أية دراسة جدية يجب أن تبحث في التفاعلات اليومية وأساليب الاتصال، ومعنى الأفعال والتعابير في سياقها الاجتماعي ـ السياسي وضمن القيود البنيوية الموضوعية.

لقد كانت دراستنا محاولة أولية وجديدة من نوعها، خصوصاً في الحالة المدروسة، وهي تحتاج إلى تطوير حالات عديدة مشابهة ومتابعتها وبلورتها ومقارنتها، من أجل التوصل إلى استنتاجات نظرية قابلة للتعميم □

من هم فقراء الحضر؟

قاع المدينة العربية نموذجاً

اسماعيل قيـرة
استـاذ محـاضر في مـعـهـد علـم الاجتماع، جامعـة قسنطينة، الجـزائر.

يكاد يتركز معظم الجدل الدائر في النظـرية الحضريـة المعاصرة عـلى واقع الفئـات المدينيـة الدنيا التي تشغل مساحات ومناطق واسعة ضمن الخريطة الطبقية لمدن البلدان النامية المعاصرة، وتتعرض لشتى صور المحاصرة والتهميش والاستغلال.

وقد كانت الانثروبولوجيا الاجتماعية سبّاقة إلى تشخيص الواقع الفعـلي للفقراء في البلـدان النامية، ليس فقط من خلال دراسة المجتمعات الفلاحيـة، لكن ايضاً من خـلال تركيـز جديـد على العلاقات الاجتمـاعية في المجـاورات الحضرية المنخفضـة الدخـل. وفي إطار هـذه المحاولات تبـرز كتابات هلمان (Helman) ولويس (Lewis) ومـانجين (Mangin) وتـارنر (Turner) ومـاير (Mayer) التي تؤكـد في مجملها عـلى محدوديـة الدراسـات الحضرية المبكـرة التي تنـاولت ظـاهـرة الفقـر الحضري، وضيق نطاقها. ولذا يسهل الحـديث عن محتوى هـذه الدراسات الذي يدور في عمـومه حول شبكة العلاقات الاجتماعية التي تربط فقراء الحضر، واستيعاب المهاجرين الريفيـين في البيئة الحضرية، والاعتماد على النفس في توفير الإسكان غير المخطط.

ومن ناحية اخرى، يشير غاري (Gerry) إلى انحياز الانثروبولـوجيا نحـو دراسة «الثقـافات غير الغربية» (Non-Western Cultures) و «القيم التقليدية» (Traditional Values) وتركيـزها عـلى علاقات الجماعات الصغيرة والعناصر والمكونات المحليـة. ولقد أوضـح غاري بعـد ذلك فشـل هذه الدراسات في ربط مشاكل الفقر المحدودة (انحلال بناء الأسرة، القيم الأخلاقية، البطالة، المرض... الخ) بالظواهر الكلية الواسعة الانتشار، خصـوصاً تلـك المرتبطـة بالمشـاكل الاقتصـادية للعمـالة والتراكم. ومن ثم يبدو جلياً أن تجسد الارتباط الواقعي لمظاهر الفقر الناجمة عن مشاكل العمالـة، ومظـاهر العمـالة المـرتبطة بمشـاكل الفقـر قد تم من خـلال الانتقال التـدريجي فقط من مستوى الدراسات الميكروسكوبية لأكواخ مـدن أمريكـا اللاتينيـة إلى مستوى التحليـلات الماكـروسكوبيـة للهـامشية. ولكي يـدلّل غـاري على ذلـك، أوضح أن مـا حققه البـاحثون الأوائـل أمثال: مـاهيـو (Mayhew) وماركس (Marx) وبوث (Both)، يشبه ما حققتـه مدرسـة الهامشيـة. فالأولـون حلّلوا ظاهرة الفقر في نطاق البروليتاريا الأوروبية التي كانت في طور التشكل خلال القرن الماضي، في حـين

حوّلت الثانية اهتمامات العلم الاجتماعي المعاصر من التناول الضيق النطاق والبحث الميكرو - امبريقي لظاهرة الفقر إلى تناولها من منظور شمولي للإجابة عن مشاكل الجماهير الفقيرة وتطلعاتها[1].

وبهذا الخصوص تشير الدراسات الحديثة إلى ظهور بدائل نظرية جديدة تركز على توسع العمالة، وإعادة توزيع الدخل والثروة، واتساع نطاق المشاركة والاعتماد على النفس، إلى جانب القضاء على الفقر في سياق التحضر السريع الذي تخبره أغلبية البلاد النامية. ولو أردنا التأريخ الدقيق لهذه البدائل لقلنا إن الحوار الأكاديمي قد ازداد حولها ابتداء من سنة ١٩٧١ حينما ابتكر كايث هارت (Keith Hart) مفهوماً جديداً، جذب اهتمام الدارسين أكثر من سواه، وكان له تأثير استثنائي، إذ قدم أملاً جديداً لوكالات دولية تصارع دون نجاح لتنمية العالم الثالث. ويرتبط هذا الأمل باكتشاف الوزن الحقيقي لأنشطة جديدة تولّد دخلاً يساعد الفقير على العيش دون أي تهديد للغني، فضلاً عن اقتناعها بأن اثر سياسات التنمية لم ينفذ إلى الفئات الأكثر فقراً، الأمر الذي يتطلب تحديد جماعة القطاع الحضري غير الرسمي (The Urban Informal Sector) كجماعة مستهدفة: نظراً إلى ما يحققه هذا الاجراء من تحوّلات كبيرة في الحياة الحضرية كترقية العمالة، وتطوير الانتاج، وتحقيق نوع من المساواة والتوزيع الملائم للموارد.

على أن أهم الجهود النظرية والامبريقية التي جاءت بعد منتصف السبعينيات وأخطرها كانت تلك التي قدّمها أصحاب النظرية الثنائية المحدثة والمنظّرين الراديكاليين. ونظراً إلى أهمية هذا الحوار في إثارة قضايا الفقر الحضري ومدى ارتباطه بالبناء الاجتماعي، سوف أخصص بقية هذه الدراسة لمناقشة هذا المفهوم وتحليل مختلف المداخل الأكاديمية التي تناولته، ومواقف الجماعات المسيطرة وسياساتها، فضلاً عن معاناة الفئات المدينية الدنيا وتشخيص الأوضاع الواقعية لفقراء المدينة العربية.

أولاً: حول مفهوم الفقر الحضري في الفكر السوسيو ـ اقتصادي الحديث

يثير الجدل الذي ما زال مستمراً في الدراسات الحضرية حول مفهوم الفقر الحضري قضيتين أساسيتين، **الأولى** تتعلق بأهمية المفهوم، **والثانية** بغموضه: نظراً إلى استخدامه في سياقات متباينة وتحديد نطاقه بكيفيات مختلفة. فما نعتبره نحن فقراً يعتبره غيرنا شيئاً آخر. لذلك نجد تنوعاً في استخدام المؤشرات لتحديد هذه الظاهرة التي لخّص ميلر (Miller) مضامينها في الفقر الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والسياسي في آن واحد، وحدّد ورسلي (Worsley) أشكالها المتعددة في الأصناف المهنية التالية:

١ ـ الفقراء الحضريون الذين يعملون في صناعة السلع.

٢ ـ عمال الورشات المعرّقة التي لا تستطيع التنافس إلا بدفع أجور منخفضة لعمالها.

٣ ـ بيع الانتاج المنزلي.

---

(١) C. Gerry, «Petty Producers and Capitalist Production in Dakar: The Crisis of the Self-Employed,» *World Development*, vol. 6, nos. 9-10 (1978), pp. 1147-1148.

٤ ـ الحرفيون المستخدمون ذاتياً.

٥ ـ المشاريع المنزلية التي تستخدم عمل العائلة.

٦ ـ الباعة الجوالون (باعة الأرصفة والشوارع).

٧ ـ الخدمة الشخصية (الخدمات، البوابون... الخ).

٨ ـ عمّال الأجر العرضيون (الحمالون، غاسلو السيارات... الخ).

٩ ـ المجرمون وأصحاب المهن المنحرفة الأخرى.

١٠ ـ الشحاذون والعاطلون عن العمل وجامعو القاذورات[٢].

وليس هناك من شك في أن مئات الملايين من الناس في هذه الأنواع من المهن فقراء حقاً. فما يزيد على ٧٦ بالمئة من سكان آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية يوسمون بأنهم فقراء جدّياً و٣٩ بالمئة كمشرّدين[٣]. وعلى الرغم من أن فقراء الحضر يمثلون نسبة ضئيلة إذا ما قورنوا بفقراء الريف، إلا أنهم يتزايدون بوتيرة عالية تحت ضربات الرأسمالية المتخلفة. ففي عام ١٩٧٥ قدر البنك الدولي عدد الفقراء الذين يقل دخلهم عن ٣٠ سنتاً في اليوم بحوالى ٩٠٠ مليون (٧٠٠ مليون في المناطق الريفية و٢٠٠ مليون في المناطق الحضرية)، كما وضع تنبؤات تتعلق بتزايدهم وتزايد تدنّي أوضاعهم خلال الخمس والعشرين سنة القادمة[٤]. ولذا يتعيّن علينا تحديد بعض المحكات التي استخدمها الباحثون لتحديد مضمون الفقر الحضري ونطاقه، على النحو التالي:

أ ـ المحكات المالية[٥].

ب ـ الحرمان.

ج ـ نقص البناء السوسيو ـ اقتصادي الحضري وعدم الاندماج فيه.

د ـ ضعف قوة المساومة وتعدّد أنماط الاستغلال.

هـ ـ الخصائص النموذجية لثقافة الفقر.

---

(٢) بيتر ورسلي، **العوالم الثلاثة: الثقافة والتنمية العالمية**، ترجمة صلاح الدين محمد سعد الله (بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٨٧)، ج ٢، ص ٥٧ ـ ٥٨.

(٣) المصدر نفسه، ص ٦٩.

(٤) T.G. McGee, «The Poverty Syndrome: Making out in the Southeast Asian City,» in: G. Bromley and C. Gerry, eds., *Casual Work and Poverty in Third World City* (Chichester: John Wiley, 1979), p. 45.

(٥) رغم أهمية طريقة استخدام المحكات المالية (الدخل، تحديد خط الفقر) في تحديد نطاق الفقر، إلا أنها تنطوي على مزالق متعددة وتخضع للتغير المستمر. وبهذا الخصوص يؤكد بعض الدارسين على أن المواد غير العُملية (المالية) التي تساهم في تحسين ظروف الأسرة الفقيرة غالباً ما تستبعد عند التكميم. كما أن ميزانية بعض الأسر المنخفضة (خاصة مصاريف الأكل) تعتمد على مساعدات الأقارب القاطنين بالمناطق الريفية من ناحية، وعلى ما ينتج ذاتياً من ناحية اخرى.

ومهما يكن من أمر الاختلاف بين الدارسين حول أهمية هذا المؤشر إلا أنه (خط الفقر) يبقى يشكل جزءاً ضرورياً لتحديد نطاق الفقر. بيد أن المسألة التي ينبغي أخذها بعين الاعتبار، هي أن هذا المؤشر سريع التغير ومرتبط بالظروف والأحوال المجتمعية. فالتضخم السريع الذي يشهده العديد من مدن البلدان النامية يؤدي بالضرورة إلى التغير المستمر في تعريف خط الفقر، فضلاً عن الصعوبات التي يطرحها هذا المحك عند إجراء المقارنات بين هذه المدن.

و ـ الظروف غير الملائمة.
ز ـ الأحياء المتخلفة.

وهنا تبرز أهمية التفرقة بين محددات الفقر ومؤشراته. فالأولى تشير إلى ربط الفقر بنمط انتاجي محدّد هو النمط الرأسمالي، بينما تعبّر الثانية عن التواكل، والقدرية، وكثرة النسل... الخ. وينعكس هذا التمييز في بعض التحليلات السوسيولوجية التي استندت في تعريفها الفقر إلى بعض المؤشرات الكمية أو الكيفية. هناك من نظر إليه في ضوء عيش الكفاف (الدخل والحاجات المطلوبة اجتماعياً...) أو الحرمان النسبي (النقص في بعض موارد العيش مثل الغذاء، وظروف المعيشة، وأسباب الراحة المتعارف عليها... الخ)[٦]، وهناك من عرّفه على أنه إحباط وظيفي للبناء الاجتماعي، أو ظاهرة معتلة ترتبط في غالب الأحيان بالمناطق المتخلفة في المدينة. ولقد شكّلت هذه المناطق محور اهتمام الدارسين من ناحية النسق القيمي لسكانها وأنماط سلوكهم وأوضاعهم الطبقية في ضوء المؤشرات الديمغرافية (تركيب السكان) والاقتصادية (الدخل) والاجتماعية ـ الثقافية (التنشئة الاجتماعية)، أو من ناحية القضايا العامة التي تهمّ هذه المناطق[٧].

ويكاد لا ينفصل التصور السّوسيو ـ اقتصادي التقليدي لمفهوم الفقر الحضري عن الاستخدامات الحديثة. فعبد الباسط عبد المعطي عرّف الفقر على أنه حالة بنائية، ملازمة لأسلوب إنتاجي من طابعه وجود التمايزات الخاصة التي تأتي من الملكية الخاصة والتمييز بين أنماط العمل إلى يدوي وعقلي، وتحديد الأمور بناء على ذلك. ويفسر الفقر بما يستتبع ذلك من تناقض في العلاقات الانتاجية والتوزيعية المرتبطة باستغلال طبقة لبقية الطبقات التي لا تملك والتي تكون مجبرة على بيع عملها الذي تتحكم فيه الطبقات التي تحوز وسائل الانتاج في المجتمع[٨].

أما بروملي (Bromley) وغاري فيقرّان أن الفقر حالة نسبية تعبّر عن التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية الصارخة، في حين يرجع وايد(Wade) هذه الحالة إلى عملية تفقير راهنة و/أو ماضية يتمّ بموجبها نقل الموارد، والفرص، وفائض القيمة من الأفراد الذين هم حالياً فقراء، و/أو من أسلافهم. ورغم أهمية التصور المتعلق بإمكانية انتقال الفقر، إلا أنه لا يشكل تبريراً كافياً لأطروحة لويس حول ثقافة الفقر؛ على اعتبار أن الفقراء ليسوا مجتمعاً أو ثقافة منفصلة، وكذلك ليسوا مجتمعاً فرعياً أو ثقافة فرعية، بل إن فقرهم هو نتيجة عمليات مجتمعية وليس من صنعهم. ولهذا فنحن نضع في اعتبارنا حقيقة هامة هي أن فهم الوضع المتدني لفقراء المدن يتطلب النظر إليه في ضوء العلاقة غير المتكافئة بين الفقراء والأغنياء من ناحية، وفي ضوء ارتباطه بالنظام المجتمعي الأشمل من ناحية أخرى.

وهناك بعض التحليلات السوسيولوجية تعزو الفقر في أسوأ حالاته إلى الحرمان المطلق الذي يتجلى في نقص و/أو سوء التغذية. فالفرد الذي يعاني نقص التغذية أو سوءها غالباً ما يستهلك مأكولات ملوّثة ويعاني أمراضاً وطفيليات يصعب علاجها، وفي غالب الأحيان لا يستطيع توفير المال اللازم لذلك، كما أنه يعيش في ظروف طبيعية صعبة تؤثر سلباً في صحته وأمنه وطاقته. وهذا ما

---

(٦) اندرو ويبستر، **مدخل لسوسيولوجية التنمية**، ترجمة حمدي حميد يوسف؛ مراجعة قيس النوري، سلسلة المائة كتاب (بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٨٦)، ص ٢٦.

(٧) محمود الكردي، **التحضر: دراسة اجتماعية** (القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٦)، الكتاب الثاني: **الأنماط والمشكلات**، ص ٢٢٦ ـ ٢٢٨.

(٨) عبد الباسط عبد المعطي، **توزيع الفقر في القرية المصرية** (القاهرة: دار الثقافة الجديدة، ١٩٧٩)، ص ٢٠.

تؤكده أغلب التعاريف التقليدية للحاجات الأساسية والمستوى الأدنى الضروري. وهذا يعني أن الأفراد الأكثر فقراً هم الأفراد الذين يعيشون ظروفاً سكنية متردّية، ويعانون سوء الأحوال الصحية والمعيشية... الخ. وبطبيعة الحال، تؤدي هذه الأنماط من الحرمان إلى تقليل مردودية العمل ومدة الحياة، وتساعد في الوقت نفسه على إدامة الفقر واللامساواة وخلق الحلقة المفرغة للفقر.

وفي المقابل، يؤكد بعض الباحثين على أن الفقر ليس حالة مادية فقط، لكنه أيضاً مركب من المواقف التبعوية ونقص الاعتماد على النفس، وحتى فقدان الاحترام الذاتي[٩]. وفي هذا السياق، يردّ لومنيتز (Lomnitz) الفقر إلى الوضع غير المناسب للفقراء على مستوى سوق العمل، سواء من حيث فرص التعليم والتدريب المهني السيّىء، أو الوضع الاجتماعي المتدني، وقنوات التعامل الصعبة التي لا تتيح لهم الحصول على فرص دخل أكثر استقرارية وربحية. وترتبط هذه المناقشة بنقطة بالغة الأهمية، وهي أن الفقراء غالباً ما يشكل فقرهم الشديد معوّقاً يحول دون تدعيم دخولهم عن طريق الاستثمار أو الإرث أو الكسب السريع. ومن هنا يتضح أن الفقراء يميلون إلى أخذ الأعمال الأقل ربحية والأكثر تقلباً، آخذين بعين الاعتبار أهمية ميكانزمات القرابة والجيرة في توفير بعض الضمانات ضد البطالة والفقر المدقع. بيد أن هذه المخاطر تستمر في التهديد، الأمر الذي يجعل الحصول على دخل قضية مصيرية ترتبط باستمرارهم وبقائهم على قيد الحياة[١٠].

ولقد خطا بعض الباحثين بعد ذلك خطوة إلى الأمام حينما حلّلوا ظاهرة الفقر في ضوء ضعف قوة مساومة الفقير، وتعدد أنماط الاستغلال[١١] التي يتعرض لها، وتبعيته للمستخدمين، والمزوّدين، والمستلمين (Receivers)، والمتعاقدين، والمقرضين والرسميين، واندماجه في النظام السوسيو ـ اقتصادي في ظل معايير غير محبّذة. وبهذا الخصوص أشير إلى أن هذا الإدماج المفروض يجعل الفقراء يشكلون جزءاً من النظام الكلي، لكنهم في الواقع لا يملكون أية رقابة عليه، ولا يقدرون على تغييره، فهم منشغلون في صنع حياتهم وليس لديهم الوقت للتنظيم والتجنيد. إنهم ضحايا الاستغلال واللامساواة. والأدهى من ذلك، هو أن السعي وراء النمو الاقتصادي وتشجيع الاستهلاك الجماهيري في سياق التفاوتات الاجتماعية الصارخة قد يزيد تبعية الفقراء للمستويات العليا من النظام السوسيو ـ اقتصادي، وخصوصاً للقيم المادية ووسائل اتصال ذلك النظام. وهنا يقر غاري صراحة أن ظاهرة الفقر في فنزويلا لا تختلف عما هو شائع في البلاد النامية، رغم أن العديد من فقراء حضرها يملكون الهوائيات التلفزيونية فوق سقوف أكواخهم. والشيء اللافت للانتباه أكثر في هذا البلد هو أن بعضهم يعطي الأولوية لملكية تلفزيون وسيارة على حساب التغذية أو التعليم أو الصحة. ولقد منح غاري هذه الظواهر أهمية خاصة في تحليلات أخرى له، فأوضح

---

(٩) ولتشخيص هذه الظاهرة أوضح غاري وبروملي أنه لا يمكننا تصنيف أحد أفراد قبيلة أمازونية ليس له احتكاك بالحضارة الغربية ضمن الفئات الفقيرة رغم أنه مصاب بالأمراض وليس له دخل نقدي وجاهل بالتقدم التقاني. أما إذا احتك هذا الفرد بالحضارة الغربية وتعرض للاستغلال وحرم من كثير من حقوقه السياسية والشرعية فإنه في هذه الحالة يمكن إدراجه ضمن الفقراء.

(١٠) Bromley and Gerry, eds., *Casual Work and Poverty in Third World City*, p. 11.

(١١) يحتاج الفقير إلى بعض الدخل لكي يعيش. وبما أن معدل ادخاره ضعيف أو معدوم في غالب الأحيان ونطاق اعتماده على الغير محدود جداً (أفراد العائلة، القبيلة، الجيران، الأصدقاء)، فإن مسألة الحصول على دخل تصبح قضية موت أو حياة. وبالنظر إلى بساطة مهاراته ومحدوديتها وانعدام رأس المال والأصدقاء المؤثرين لديه، فإن قوة مساومته تصبح ضعيفة جداً، مما يحتم عليه قبول الأعمال البسيطة غير المؤمنة غالباً. ولذا فنقص الفرص المتاحة له وعجزه عن المساومة يجعلانه عرضة لعدد كبير من أشكال الاستغلال.

ان سوء التغذية كثيراً ما يتزايد عندما تستجيب الأسر الفقيرة لضغط وسائل الاعلام لاستهلاك المواد المصنعة وتعويض النمط الريفي للغذاء بالنمط الحضري[١٢].

وبناء على ما تقدم، يبدو جلياً أن فقراء الحضر هم جماعة اجتماعية تحتل المواقع الدنيا في النظام الانتاجي الاجتماعي للمدينة، وتعمل على هوامش الاقتصاد الحضري، وتتعرض لشتى صور المحاصرة والتهميش. ويرتبط بهذا الوضع المتدني عدد من المؤشرات كانخفاض مستوى المعيشة وانتشار الأمية وكثرة النسل والقدرية والإستسلام... الخ.

ثانياً: الرؤى المتعددة لظاهرة الفقر الحضري

أصبح التركيز على النظام الكلي تقليداً شائعاً في الدراسات الحضرية، كما أصبح تناول المناطق الحضرية يتم في سياق العلاقات مع المناطق الريفية والأنظمة الاقتصادية الوطنية والدولية. ورغم أن لمدن البلاد النامية خصائص مميزة تستأهل اهتماماً خاصاً، إلا أن هذه المدن لا توجد في عزلة عن بقية النظام، بل ترتبط به في علاقات غير متكافئة.

والملاحظ ان كثيراً من الدراسات التي عالجت موضوع الفقر على المستوى الفردي (كيف يتصرف الفقراء ليستمروا على قيد الحياة؟) لم تهمل هي الأخرى دور العمليات التي تحدث على المستوى الوطني أو العالمي؛ على اعتبار أن هذه العمليات تشكل المحددات الأساسية للفقر في البلدان النامية التي طبقت في مجملها سياسات تنموية تركز على مسألة التحول نحو تقليد المستهلك في مجتمع الوفرة في البلدان المتطورة. ولقد ترتّب على هذا التوجه العديد من المشكلات المرتبطة بالبطالة والعمالة الناقصة والفقر، كما تغيّرت النماذج النظرية التي حاولت تفسير هذه العمليات ونتائجها بالنسبة إلى تحضر البلدان النامية تغيّراً كبيراً خلال العقدين الماضيين.

وعلى العموم، يمكن القول إن هذه البلدان قد سارت عبر المنظور التطوري الذي يصف عملية تحضّرها كعملية تكرارية للتجربة الأوروبية. وهذا يعني أن أبنية مدنها تمرّ هي الأخرى بالتجربة نفسها. بيد أن استمرار مشاكل الإسكان والبطالة والفقر قد أدى إلى تطبيق النماذج الثنائية التي طورت في الخمسينيات من طرف عدد من الكتّاب أمثال لويس (Lewis) لتفسير استمرار فقر الريف، وفي الستينيات ظهرت نماذج أخرى مثل نموذج غيرتز (Geertz) الثنائي الذي يقابل بين اقتصاد البازار والاقتصاد المتطور[١٣]. أما في السبعينيات فقد صكّ هارت (Hart) ثنائية: «رسمي ـ غير رسمي»، كما طور سانتوس (Santos) وويكس (Weeks) وستيرامان (Sethuraman) ومزيمدار (Mazumdar) ثنائيات أخرى تركز على دراسات الارتباطات المعقّدة بين قطاعي المدينة.

ونظراً إلى فشل الثنائيات كأدوات وصفية وليست تفسيرية لقضايا استمرار الفقر في مدن البلدان النامية واغفالها مسألة ارتباط هذه المدن بالنظام الأوسع، فضلاً عن نظرتها الضيّقة إلى الثنائية على أنها نتيجة العمليات الداخلية، وليست نتيجة وضع هذه المدن في النظام الرأسمالي العالمي، ظهر العديد من البدائل التي حاولت تطوير الكثير من التصورات الشائعة. فأنصار نظرية التبعية نظروا إلى بناء مجتمعات العالم الثالث ومدنها على أنها نتاج للطريقة التي أدمجت بها في

---

(١٢) المصدر نفسه، ص ١٢.

(١٣) McGee, «The Poverty Syndrome: Making out in the Southeast Asian City,» pp. 49-50.

النظام الرأسمالي العالمي، وفسّروا استمرار الأنشطة الصغيرة في ضوء هذا النظام، كما وصفوا البناء الاقتصادي لمدنها على أنه أسلوب إنتاجي متميز.

وفي حدود هذا التصور العام للفقر يمكننا إلقاء نظرة على الجهود النظرية التي بذلت لاكتشاف جوانبه وأبعاده. وبرغم تنوع إسهامات الباحثين وتعدّدها، إلا أنه من اليسير التمييز بين خمسة اتجاهات رئيسية هي:

١ ـ ثقافة الفقر (Culture of Poverty).

٢ ـ الهامشية (Marginality).

٣ ـ المدخل الراديكالي (Radical Approach).

٤ ـ المدخل الانثروبولوجي (Anthropological Approach).

٥ ـ القطاع الحضري غير الرسمي (The Urban Informal Sector).

١ ـ ثقافة الفقر

تندرج صياغة لويس للثقافة الفرعية للفقر في إطار الحوار الدائر اليوم حول الفقر وارتباطه بالبناء الاجتماعي. ولم يتخذ هذا الحوار شكلاً تقليدياً، وإنما أثار مجموعة من القضايا الجديدة، مثل امتداد الظلم عبر الأبنية الاجتماعية، الخصوصية الحضرية. ولقد أقام لويس تصوره على أساس من دراسات امبريقية لعدد من مدن الأكواخ في بورتوريكو ومكسيكو.

وتعتبر كتابات لويس: **الحياة في قرية مكسيكية، خمس عائلات: دراسة حالة عن ثقافة الفقر بالمكسيك، لافيدا، أطفال سانخيز، دراسة ثقافات الأكواخ**، من أهم أعماله التي نشر فيها نتائج دراساته الميدانية، وعرض فيها إطاره التصوري الذي حدّد فكرة ثقافة الفقر التي انتشرت على نطاق واسع. ورغم أن النقاش كان محصوراً في غالبه في أمريكا اللاتينية، إلا أن لويس كان يطمح إلى وضع نظرية تتسم بالعمومية والقابلية للتطبيق على مختلف المجتمعات.

ترتكز نظرية لويس على فكرة أساسية مؤداها أن الفقر يخلق ثقافة خاصة به ذات عناصر مشتركة بين الفقراء أينما وجدوا. ومن سمات هذه الثقافة أنها تخلق نفسها بنفسها، أي أن خصائصها تنتقل من جيل إلى الجيل التالي. وهي تمثّل أسلوباً مستقلاً في الحياة ذا خصائص مشتركة نصادفها أينما وجدت، ولكنها تمثل في الوقت نفسه ثقافة فرعية داخل الاطار الثقافي الكبير الذي توجد فيه أينما كانت[١٤]. ويؤكد لويس هذا بقوله: «إن ثقافة الفقر ليست مجرد تكيّف لمجموعة من الظروف الموضوعية للمجتمع الأوسع.. فما إن تظهر إلى الوجود حتى تميل إلى إدامة نفسها والانتقال من جيل إلى جيل بسبب تأثيرها في الأطفال. ومع مرور الوقت، يصبح أطفال الأكواخ البالغين من العمر السادسة أو السابعة مستوعبين القيم والمواقف الأساسية لثقافتهم الفرعية وغير معدين نفسياً للاستفادة الكلية من الظروف المتغيّرة أو الفرص التي تتاح لهم في حياتهم»[١٥].

---

(١٤) محمد الجوهري وعلياء شكري، **علم الاجتماع الريفي والحضري** (القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٠)، ص ٤٧٧ ـ ٤٧٨.

(١٥) Peter Lloyd, *Slums of Hope? Shanty Towns of the Third World* (Middlesex, Eng.: Penguin Books, 1979), p. 58.

ولقد أولى لويس خصائص ثقافة الفقر أهمية خاصة في دراساته، حيث أوضح أن هذه الثقافة تتألف من مجموعة من العناصر الشائعة في الأحياء المتخلفة، وهي:

أ ـ نقص المشاركة الفعالة وصعوبة اندماج الفقراء في أهم مؤسسات المجتمع:

(١) لا يساهمون في النظام الاقتصادي الأوسع.

(٢) لا يشاركون في المنظمات الموجودة في المجتمع كالنقابات أو الأحزاب السياسية.

(٣) لا يشاركون في برامج الرعاية الطبية أو في غيرها من برامج الخدمات الاجتماعية.

(٤) قلة الانتفاع بالتسهيلات والمرافق التي تقدمها المدينة.

(٥) انخفاض مستوى المهارة والتعليم.

(٦) عدم توافر مخزون منزلي من المواد الغذائية وكثرة الاقتراض.

ب ـ هناك حد أدنى من التنظيم خارج نطاق العائلة النووية أو الممتدة، الأمر الذي يضفي على ثقافة الفقر طابع الهامشية ـ المنطوي على مفارقة تاريخية تتجلى بـ:

(١) قلة الجمعيات الطوعية التي تقام في نطاق الأحياء المتخلفة.

(٢) عدم تنظيم العائلة:

(أ) الافتقار إلى الخصوصية.

(ب) كثرة اللجوء إلى العنف بما في ذلك ضرب الأطفال.

(ج) شيوع الزواج الرضائي، أي أنه يتم بالرضى المتبادل دون تدوين.

(د) كثرة حالات هجرة الزوج للزوجة والأطفال.

(هـ) تمركز الأسرة حول الأم.

(و) شيوع التسلطية داخل الأسرة.

ج ـ على مستوى الفرد تتجلى الخصائص الأساسية في الشعور القوي بالهامشية والبؤس والتبعية والدونية:

(١) معدلات الوفاة عالية نسبياً.

(٢) انخفاض متوسط الأعمار.

(٣) الشعور بالاستسلام والقدرية.

(٤) عقدة الاعتزاز المفرط بالذكورة عند الرجال، وعقدة التضحية والاستشهاد عند النساء.

(٥) تحمل الأمراض النفسية.

(٦) معرفة ضئيلة بالأماكن والتنويعات التاريخية.

(٧) عدم النظر إلى المشاركة الفردية على أنها جزء من القضايا المجتمعية العامة.

د ـ غياب الوعي الطبقي وارتفاع درجة الحساسية نحو تمايز المراكز.

هـ ـ عندما يصبح الفقراء مدركين أوضاعهم الاجتماعية ومندمجين في الحركات السياسية المجتمعية، فإنهم يكفون عن إظهار ثقافة الفقر.

وبالإضافة إلى ما تقدم، يستنبط لويس مجموعة أخرى من القضايا مؤداها، انه ليس كل الفقراء يظهرون الخصائص المشار إليها أعلاه. ولقد جسّد لويس هذا الموقف عندما أعطى تقديرات تخمينية تتعلق بفقراء الولايات المتحدة، حيث أوضح أن خُمس أولئك الذين يقعون تحت خط الفقر هم الذين قد يشتركون فقط في السمات التي تشملها ثقافة الفقر. وفضلاً عن ذلك كله توصّل لويس في تحليل آخر له إلى أنه بعد الثورة الكوبية، ورغم التحسن الطفيف في الظروف المادية إلا أن الكوبيين كانوا أقل يأساً ولامبالاة، كما أبدوا ثقة كبيرة في قادتهم وفي مستقبل أفضل[١٦].

والحقيقة، لقد قدم لويس تحليلاً متقناً ومفصلاً لخصائص ثقافة الفقر وللطرق التي تتجسد من خلالها، الأمر الذي دفعه إلى وضع جملة من التوقعات نحصرها على النحو التالي:

أ ـ يرتبط الانتشار الواسع لثقافة الفقر بالانتقال من نظام إلى آخر (كالتحول من النظام الاقطاعي إلى النظام الرأسمالي):

(١) الفقر نتاج بلازم الأنماط الانتاجية التي تسودها علاقات انتاجية قوامها الملكية الخاصة.

(٢) يحطم النظام الكولونيالي الأنظمة المحلية.

(٣) يفتّت الوحدة القبلية.

ب ـ أغلب الأحياء المتخلفة في البلدان النامية هي نتاج للعمليات المشار إليها أعلاه (١) و (٢) و (٣)[١٧].

ج ـ استمرار فعالية الجماعات القرابية في المجتمع الحضري.

والجدير بالذكر أن لويس قد اتبع منهجاً محدداً لإبراز نسق القيم السائد في الأحياء المتخلفة ومعالجة أنماط السلوك المميزة بهذه الأحياء. ويتجلى ذلك واضحاً في تبنيه المنهج الامبريقي بمجاله الضيق والمحدود، من خلال أسلوب دراسة الحالة، واعتماده على استراتيجيا منهجية تقوم على:

(١) إقامة علاقات وثيقة مع الأسر.

(٢) جمع تواريخ الحياة (قدم الجانب الأكبر من المعلومات بألفاظ المبحوث نفسه):

(أ) إعطاء نظرة عامة واسعة عن استمرار السلوك الثقافي.

(ب) تحليل حياة الأسرة من خلال دورات الحياة في أشكالها المختلفة.

---

(١٦) المصدر نفسه، ص ٥٨ ـ ٥٩.
(١٧) المصدر نفسه، ص ٥٨.

(ج) المقابلات المركزة.

(د) الملاحظة بالمشاركة.

(هـ) تسجيل المحادثات والمناقشات التي تتم بين أفراد الأسرة.

(و) تكليف المبحوث بكتابة تقرير عن حياته وأبرز الأحداث التي وقعت له.

وفضلاً عما سبق، تشير النظرة العابرة للدراسات والبحوث التي أجريت حول فقراء المدن إلى عدم مطابقة كثير من خصائص ثقافة الفقر للواقع، وما يستتبع ذلك من ضرورة تعديل وتنقيح هذه النظرية لكي تتلاءم مع هذا الواقع الذي يشهد تحولات سريعة على مختلف الصعد. فتوماس غلادوين (Gladwin) يتخذ موقفاً مختلفاً عن لويس. فقد ذهب إلى أن العناصر التي تضمنتها نظرية لويس لا توجد جميعها لدى فقراء المدن، وإن كانت هناك عناصر معينة شائعة. ويرتب غلادوين على ذلك ثلاث نتائج هامة هي:

الأولى: الفقر = انخفاض الدخل + تعرض الانسان للاحتقار + إحساسه بالافتقار إلى المهارات + إحساسه بالضعف.

الثانية: هذه السمات ليست نتاج ثقافة، أو ثقافة فرعية، تخلد نفسها بنفسها، وإنما هي انعكاسات لبعض جوانب الثقافة السائدة أو المسيطرة.

الثالثة: لا يختلف الفقراء في أهدافهم، ولا في قيمهم، ولا في اتجاهاتهم عن أبناء الثقافة الرئيسية. كل ما في الأمر أنهم يشعرون بالإحباط ويمنعون من تحقيق أهدافهم. ومن ثم فإنهم يسعون إلى تحقيق أهداف بديلة قد لا يفهمها، أو لا يقرّها، أبناء الثقافة المسيطرة.

أما فالنتين (Valentine) فقد اتخذ موقفاً أقل تشدداً إزاء وجهة نظر لويس. فقد ذهب إلى أن الفقراء في الولايات المتحدة يمثلون مجموعة من المجتمعات الفرعية غير المتجانسة التي تتميز ببعض الثقافات الفرعية المتباينة والمتكيفة والتي تتميز جزئياً فقط وبشكل نسبي عن الثقافة القومية المسيطرة. بيد أن فالنتين، أوضح بعد ذلك، أنه برغم أهمية مفهوم الثقافة الفرعية إلا أن أوجه الحرمان الرئيسية التي يعانيها الفقراء، وكذلك وضعهم البنائي داخل النسق الاجتماعي ناتجة جميعاً من سلوك واتجاهات غير الفقراء[١٨].

ونستطيع أن نجد تأييداً لهذا الموقف في بعض الدراسات الحديثة. فلقد أشار بيناك (Papaneck) في دراسته التي أجراها حول فقراء جاكرتا إلى شيوع بعض الخصائص التي ذكرها لويس (انخفاض درجة الحراك المهني والخوف من الحكومة). على أن أخطر ما قدمته هذه الدراسة هو تنقيح نظرية لويس، لأن الباحث أقرّ وجود خصائص لا تتلاءم مع مكونات ثقافة الفقر مثل: ارتفاع دخل المهاجرين الفقراء وتباينهم، وتمتع أغلبيتهم بمستوى تعليمي متوسط وثانوي، وأن المجاورات التي يقطنها هؤلاء الفقراء تبدو مستقرة ومنظمة، وأنه رغم بقاء ارتباطاتهم بالمناطق الريفية قوية وإقامتهم في المجاورات الحضرية نفسها، إلا أنهم غير منعزلين عن البيئة الحضرية[١٩].

---

(١٨) الجوهري وشكري، المصدر نفسه، ص ٤٨١ ـ ٤٨٢.

(١٩) G.F.Papaneck, «The Poor of Jakarta,» *Economic Development and Cultural Change*, vol. 24 (1975), pp. 24-26.

ولقد صاحب هذا التنقيح الامبريقي لنظرية لويس انتقادات لاذعة أخرى. ولعل من أهم الانتقادات التي وجهت إلى هذه النظرية، كأداة لفهم كثير من الظواهر الحضرية في مدن البلدان النامية، تلك التي قدمها بورتس (Portes) ولويد (Lioyd) وغيرهما. ولقد ركّزت هذه الانتقادات على النقاط التالية:

أ ـ جاء عرض لويس الأحداث وفقاً لتسلسلها الزمني اختيارياً، الأمر الذي يحول دون إجراء أي تحليل يبرر استخدام مفهوم ثقافة الفقر.

ب ـ تقوم انثروبولوجيا التجمعات الحضرية الفقيرة بدراسة سكان الأقليات والثقافات الفرعية العرقية وعمليات التكيف الاجتماعي الحضري. لذلك نجد بعض العلماء داخل هذا الاتجاه وخارجه يطرحون القضايا التالية:

(١) يتناقض مفهوم ثقافة الفقر مع الفكرة الانثروبولوجية عن الثقافة، وبالتالي يناقض العديد من مظاهر أو سمات حياة الأقليات.

(٢) ينظر إلى التكيف الانتقالي أو الموقت مع الظروف الصعبة التي تكتنف الحياة الحضرية القاسية على أنه سلوك مقنّن.

ج ـ يصبح مفهوم ثقافة الفقر في أسوأ الأحوال مجرد عبارة ليس لها ما يبررها، وتعمل على زيادة السلبية السياسية نحو الفقراء.

د ـ تؤكد الأبحاث التي قام بها بعض الانثروبولوجيين في عدد من مدن البلدان النامية على:

(١) ارتباط الفقراء ببيئتهم وتمتعهم بنظرة شمولية عن المجتمع.

(٢) طموحهم وتطلعهم إلى حياة أفضل.

(٣) إصرارهم على الانجاز ونبذ اليأس واللامبالاة.

هـ ـ يقول بورتس: «تتحدد سلوكات وتصرفات سكان الأحياء المتخلفة بنائياً، فهم يبحثون دائماً عن الطريقة الأكثر فعالية لتحسين أوضاعهم في نطاق الحدود والقيود التي يفرضها التنظيم الاجتماعي والاقتصادي القائم، وبالتالي يعتمد الفرد في تصرفاته على المدخل النفعي العقلاني، أي أن استجاباته للفقر ليست عاطفية وليست نتاج القيم التي استوعبها عن طريق التنشئة الاجتماعية في المنطقة الريفية أو في المنطقة الحضرية المتخلفة»[٢٠].

و ـ يضيف بيتر لويد نقداً آخر مؤداه أن خصائص ثقافة الفقر تنطوي هي نفسها على مستويات متعددة من التجريد.

ز ـ يقول عبد الباسط عبد المعطي: «يبدو أن أخبث محاولات تحديد الفقر، هي تلك التي حاولت أن تربطه بعناصر ثقافية، لتزييف واقع الفقراء، والحيلولة دون اكتشاف العوامل والتناقضات البنائية الحقيقية التي تحدث الفقر وتحيط الفقراء بأطر وقوالب يستعصي عليهم تجاوزها: لأن أنصار هذه النزعات الثقافية يكادون يطبعون الفقراء بسمات حتمية لا يمكن تعديلها وتغييرها، لأنهم كسالى مسؤولون عن فقرهم»[٢١].

---

(٢٠) A. Portes, «Rationality in the Slum: An Essay on Interpretive Sociology,» *Comparative Studies in Society and History*, vol. 14, no. 3, (1972), p. 286.

(٢١) عبد المعطي، **توزيع الفقر في القرية المصرية**، ص ١٩.

٢ ـ الهامشية[٢٢]

تشكل الهامشية كظاهرة أحد أبرز الأعراض المتصلة ببنية اجتماعية اقتصادية متخلفة، إذ إنها ظاهرة تفجر في الأساس من قضية اللامساواة الاجتماعية والاقتصادية بمعناها المتسع[٢٣]. وتزداد هذه الصورة وضوحاً إذا ما أدركنا ارتباط الهامشية كظاهرة ملموسة وواقع اجتماعي واقتصادي وسياسي بالفقراء؛ على اعتبار أن إنتاج عملهم يضيف قليلاً إلى الانتاج الوطني الاجمالي متى قورن بما تقدمه المؤسسات الصناعية الكبيرة. ولقد دفع هذا الكثير من الباحثين إلى طرح جملة من التساؤلات، أهمها:

أ ـ لو يتوقف الفقراء عن العمل، هل تصبح الأمة أقل ثراء؟

ب ـ ما هي المساهمة الايجابية التي يقدمها الأفراد الذين يعيشون على هوامش الاقتصاد؟

ج ـ من إذاً من بين العاطلين يعتبر هامشياً؟

للإجابة عن مثل هذه التساؤلات وغيرها لا بد من وضعها في سياقها التاريخي، الاجتماعي. وبادىء ذي بدء لا بد من الاشارة إلى أن هناك خلافاً بين الدارسين حول إعطاء اجابات محددة حول هذه القضايا التي ما زالت تثير الكثير من النقاش. فماركس استخدم مفهوم «البروليتاريا الطفيلية»، وانغلز «الحثالة الاجتماعية» لوصف فقراء الحضر، بينما أطلق عليهم ماوتسي تونغ «عناصر طبقية ـ تحتية»، هذه العناصر يمكن أن تقوم بدور طلائعي إذا ما زودت بالإرشادات المناسبة وأعيد صبّها ايديولوجياً. وهذا ما يؤكده كل من كابرال وفانون، فالأول يعتقد أنهم في حالة انتقالية من الوجود الفلاحي إلى الوجود الحضري، ويمتلكون قوة ثورية كامنة بقدر الطبقة العاملة «الصحيحة»، بينما ينظر إليهم الثاني على أنهم حملة روح الثورة[٢١].

ومما لا شك فيه أن المعالجة الأكثر جذرية حول الفقراء الحضريين هي تشخيص ماركس لهم كجزء من الجيش الاحتياطي. وإذا كان يعتقد أن الرأسمالية تحتاج إلى جيش من العمل الاحتياطي لضمان بقاء الأجور منخفضة، فإن الشواهد المختلفة تؤكد أن نسبة منخفضة من العاطلين يمكنها القيام بهذه الوظيفة. وهذا ما دفع البعض إلى القول إن جزءاً فقط من معدلات البطالة العالية التي خبرتها وما زالت تخبرها بلدان العالم النامي، لا يساهم في تدعيم البناء الاقتصادي للمجتمع وليست له أية وظيفة، الشيء الذي يضفي عليه طابع الهامشية، ولقد حظيت هذه القضية باهتمام كبير داخل الفكر الاجتماعي. فجوزي نن (Nun)، الذي اهتم بتحليل فائض قوة العمل ودراسته، قسّم علاقة هذا الفائض بالنظام إلى ثلاثة أصناف: (١) علاقة وظيفية، (٢) علاقة وظيفية ـ اختلالية، (٣) علاقة لا ـ وظيفية.

وفي تحليله قوة العمل التي تتميز علاقتها بالنظام «باللا ـ وظيفية»، يرى نن أن هذه الفئة لم تعد تتنافس للحصول على عمل، وبالتالي لم تعد تمارس ضغطاً تنازلياً على الأجور، فهي لا تتمتع

---

(٢٢) للتوسع في نظرية الهامشية، انظر: اسماعيل قيرة، «الهامشية الحضرية بين الخرافة والواقع»، **المستقبل العربي**، السنة ١٤، العدد ١٥٣ (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩١)، ص ٢٧ ـ ٣٩.

(٢٣) ثروت اسحق، «ابعاد الهامشية: حالة مصر»، **جدل، كتاب العلوم الاجتماعية**، العدد ٤ (١٩٩٣)، ص ١٤٠.

(٢٤) C. Moser, «The Dual Economy and Marginality Debate and the Contribution of Micro-Analysis», *Development and Change*, no. 8 (1977), pp. 465-489.

بأي دور وظيفي، لذلك لا تشكل احتياطاً، وليست جزءاً من الطبقة العاملة، بل إنها كتلة هامشية ـ ونامية. ولقد زاد كويجانو (Quijano) هذا المفهوم توضيحاً، حينما نظر إلى القطاع الهامشي على أنه جزء من الاقتصاد الرأسمالي والمجتمع، أي أنه صفة دائمة لاقتصادات الرأسمالية التابعة، ويتركز هذا القطاع في قطاعات الاقتصاد الوطني المتميز بأمرين: انخفاض الانتاجية، وبساطة التقنيات المستخدمة.

واستناداً إلى ذلك يرى كويجانو أن قوة عمل غير ماهرة من هذا النوع لا تنتج سوى نسب ضئيلة من فائض القيمة، لذلك لا تهتم بها البرجوازية الكبيرة التي تترك هؤلاء العمال لتشغلهم البرجوازية الصغيرة.

ومن اللافت للنظر أن الوصف الماركسي للبروليتاريا الطفيلية هو من أشد الأصناف ضرراً كما يقول ورسلي (Worsley) لأنه ضلّل أجيالاً كاملة من الماركسيين اللاحقين ليس بالتنديد بهم سياسياً لافتقارهم إلى الوعي الطبقي والجهد الثوري، بل بفصلهم بلغة اقتصادية عن الطبقة العاملة[٣٥].

ويبدو أن هناك اتفاقاً ملحوظاً بين المهتمين بمجتمع المدينة حول وصف مئات الملايين من الناس الذين يحصلون على عيشهم من القطاع الحضري غير الرسمي بالفقراء، لكنهم يدركون جيداً أن هؤلاء يعملون لكي لا يموتوا، وإذا كانوا يشكلون احتياطاً ـ كما يقول ورسلي ـ فإنهم ليسوا جالسين على خط الساحة، بل يلعبون في مراكز يكونون أول من يسقط منها. ومن ثم يستنتج ورسلي أن العاطل لا يعني أنه لا يعمل، فلو لم يعمل ـ بغياب المساعدة من الآخرين ـ لمات. وهذا يعني أن العاطلين ما هم في الواقع إلا أفراد يمارسون مهناً تحذف غالباً من الاحصاءات الرسمية، على اعتبار أن مفهوم العاطل ما هو إلا تصنيف إداري ابتكر لأغراض بيروقراطية بموجب مقاييس بيروقراطية، وهنا يقرّ صراحة أن النعت الهامشي بمعنى الـ «لا ـ وظيفي» عبر الاقتصاد مضلل أيضاً مثل العاطل.

وإلى جانب هذا، اثار ورسلي عدداً من القضايا التي تؤكد أن الهامشية خرافة وليست حقيقة. فهو يرى أن علاقات الانتاج بالنسبة إلى الانتاج غير المحمي هي جميعها علاقات رأسمالية، فالباعة في الشوارع باعتبارهم نقطة التقاطع بين البائع النهائي والمستهلك يندرجون ضمن هذا النطاق ويمثلون الحلقة الأخيرة في سلسلة التوزيع أو المتاجرة الرأسمالية. ويستثني ورسلي من شبكة العلاقات الرأسمالية هذه فئة اجتماعية هم الشحاذون ويصفهم بالهامشية الكلية للرأسمالية، لأنهم لا يخلقون قيمة ولا تدفع لهم أجور[٣٦].

٣ ـ المدخل الراديكالي

يمثل هذا المدخل أعمال مجموعة من علماء الاقتصاد والاجتماع ممن اهتموا بدراسة واقع الفقراء الذين يمتهنون الأنشطة التي توجد على هوامش الاقتصاد الحضري. ويأتي في مقدمتهم: غاري (Gerry)، غرين (Green)، بروملي (Bromley)، بينفلد (Bienefeld)، بورتس (Portes)، وموزر (Moser).

وإذا كانت المعالجة الأكثر جدية حول الفقراء الحضريين هي تشخيص ماركس لهم كجزء من الجيش الاحتياطي، فإن لويد يؤكد أن أغلبية الأكاديميين الذين عملوا مع الفئات الدنيا في

---

(٣٥) ورسلي، **العوالم الثلاثة: الثقافة والتنمية العالمية**، ص ٦٩.

(٣٦) المصدر نفسه، ص ٦٩ ـ ٧١.

أكواخ المدن قد يكونون راديكاليين سياسياً، لكنهم لا يشعرون بأن هناك إطاراً تصورياً ماركسياً مناسباً لعرض معطياتهم. ومن ثم ليس هناك مدخل ماركسي واضح لدراسة مدن الأكواخ، خاصة أن الماركسيين المهتمين بالعالم الثالث يميلون نحو المداخل البنائية لتوضيح التناقضات الموروثة في النظام الرأسمالي. فأنصار نظرية المتصل الحضري يتخذون من العلاقات الجدلية بين مختلف مكونات البناء الاجتماعي اطاراً تصورياً لتفسير مختلف الظواهر الحضرية. وفي هذا الإطار، ركزوا على تحديد متصل للأنشطة الانتاجية في مدن البلدان النامية والوصف الامبريقي للترابطات المعقدة وعلاقات التبعية بين أنظمة الانتاج والتوزيع. أما أنصار نظرية التبعية فيفسرون استمرار فقر البلدان النامية وتخلفها في ضوء التوسع والنهب الاستعماري والهيمنة الامبريالية المعاصرة[٢٧].

ورغم تعددية المدخل الراديكالي، فإن الماركسية تبقى المفتاح الحقيقي لفهم التطورات التي طرأت وتطرأ على مختلف التشكيلات، كما تساعد على التشخيص الحي لتداخل وتفاعل أنماط الانتاج[٢٨] وفهم الأوضاع الواقعية لفقراء المدن الذين يخضعون لمكانزمات القهر والاستغلال التي تنطوي عليها البنى الاجتماعية.

٤ ـ المدخل الانثروبولوجي

اهتمت الانثروبولوجيا بدراسة الجماعات التي تعيش في البيئة الحضرية كجماعات الجيرة السكنية والجماعات الإثنية وجماعات العمل. وتعتبر مشكلة الفقر واحدة من بين المشكلات التي حظيت باهتمامها، سواء من ناحية النسق القيمي ووصف سلوك الفقراء أو من ناحية تكيفهم وعلاقتهم بالبناء السوسيو ـ اقتصادي الحضري.

والجدير بالاشارة في هذا الصدد أن الانثروبولوجيا الحضرية قد اتخذت مسارات متعددة نحو فهم الواقع الحضري. فأنصار المدخل التقليدي يركزون على الهجرة، والتكيف، ودراسة الفلاحين المقيمين في المدينة، في حين يركز أنصار مدخل المشكلة الرئيسية على الأحياء المتخلفة، والتدهور الحضري، والأقليات العرقية، وأنماط السلوك الانحرافي... الخ. ومن ناحية أخرى، يعطي مؤيدو المدخل التحليلي التقليدي اهمية للبناء الاجتماعي والنظرية الانثروبولوجية[٢٩].

وفي هذا السياق، حاول بعض الدارسين تناول فقراء المدن في ضوء تصرفاتهم الفردية لحل مشاكلهم، مركزين على الوحدات الاجتماعية الصغرى، ومتجاهلين دور العمليات التي تحدث على المستويين الوطني والعالمي في تشكيل ظاهرة الفقر الحضري. ولا نستطيع أن نغفل في هذا المجال مناقشة راينواتر (Rainwater) وغيره من علماء الانثروبولوجيا والاجتماع مسألة استخدام المنظور الطبقي في دراسة الثقافة الفرعية. ومن النتائج الهامة التي كشف عنها أن الطبقات الاجتماعية هي التي تحدد وتنمط السلوك الذي يتعلمه الفرد في بيئته (انظر الشكل رقم (١)).

---

(٢٧) اسماعيل قيرة، «نحو رؤية جديدة لدراسة فقراء المدن،» **جدل، كتاب العلوم الاجتماعية**، العدد ٤ (١٩٩٣)، ص ٢٥.

(٢٨) محمود عبد الفضيل، **التشكيلات الاجتماعية والتكوينات الطبقية في الوطن العربي: دراسة تحليلية لأهم التطورات والاتجاهات خلال الفترة ١٩٤٥ ـ ١٩٨٥** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨)، ص ٥٠.

(٢٩) محمد حسن غامري، **الانثروبولوجيا الحضرية مع دراسة عن النحضر في مدينة العين، ابو ظبي** (الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٣)، ص ١٢ ـ ٢١.

الشكل رقم (١): البيئة والسلوك

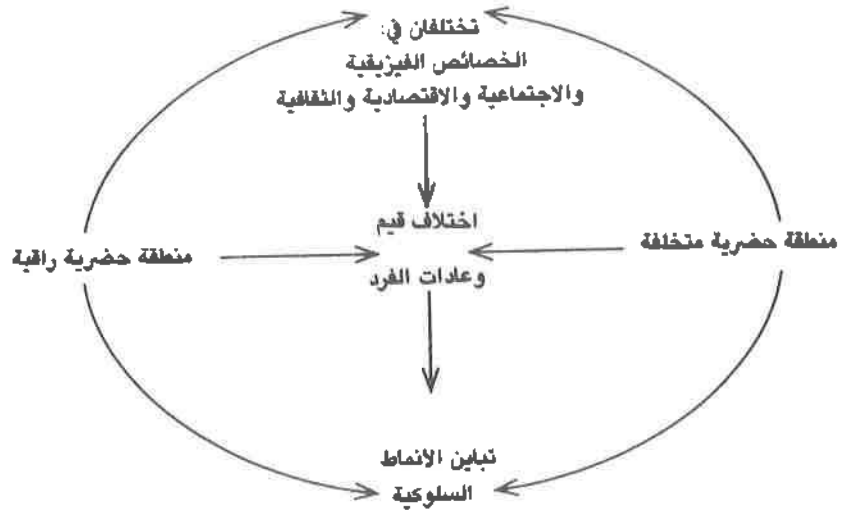

وفضلاً عما سبق ترجع بعض الدراسات الواقع «المزري» للفقراء إلى وضعهم البنائي في النسق الكلي للمجتمع، في حين تركز أخرى على السمات النموذجية لثقافة الفقر والسمات المشتركة بينها وبين الثقافة المجتمعية (انظر الشكل رقم (٢)).

الشكل رقم (٢): واقع الفقراء

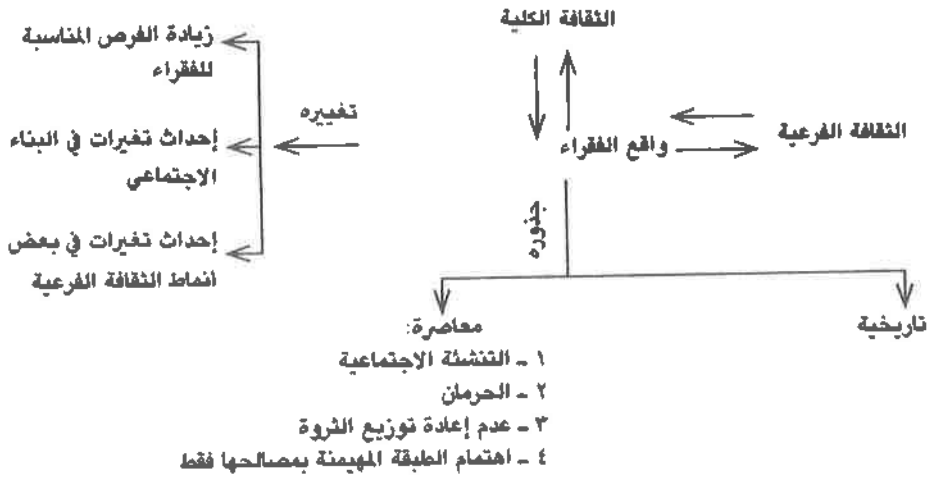

ومهما يكن من أمر الاختلاف بين دارسي ظاهرة الفقر الحضري إلا أن المتأمل في التراث السوسيولوجي والانثروبولوجي المعني بالجماعات الأكثر فقراً في مدن البلدان النامية، يجده لا يخلو من بعض المحاولات الجادة التي تحاول إبراز ميكانزمات التحكم والاستغلال الكامنة في البناء الاجتماعي. وأعتقد أن هذا الموقف قد قلل من شعبية الدراسات المتمحورة حول «ثقافة الفقر ـ الأحياء المتخلفة» والمشتقة من النظرية الاجتماعية المحافظة، وفتح المجال واسعاً أمام

الدارسين للنفاذ إلى قلب الواقع الاجتماعي، وتحديد الأسباب الفعلية لظاهرة الفقر الحضري وما يرتبط بها من مشكلات.

٥ ـ القطاع الحضري غير الرسمي

ظهر العديد من التيارات النظرية التي حاولت فهم واقع الفئات الاجتماعية التي تمتهن أنشطة اقتصادية ارتبطت بفقراء المدن وتوجد على هوامش الاقتصاد الحضري. فالتيار الثنائي الاصلاحي الذي شاع استخدامه في مختلف المحاولات النظرية التي تنظر إلى المدينة على أنها نسق اجتماعي تتساند متغيراته وظيفياً، ويتكون من قطاعين يترابطان مع بعضهما البعض، ولكل منهما ديناميّاته الخاصة وأبعاده ومتغيراته، أحدهما يمارس نشاطه بطريقة رسمية ـ محمية ـ نظامية، والآخر يقوم بتأدية عمله بطريقة غير رسمية ـ غير محمية ـ غير منظمة، وينظر أصحاب هذا التيار إلى هذه الأنشطة التي تشكل القطاع الحضري غير الرسمي على أنها تشكّل هي الأخرى نسقاً اجتماعياً فرعياً يقوم بوظيفة أساسية في المجتمع، فهي أداة التغير الاقتصادي والاجتماعي والحل الملائم لمشكلة البطالة في مدن البلدان النامية[٢٠].

والواقع، لقد ترجم هذا المدخل في صياغات وعبارات مختلفة، أكدت كلها قضيتين أساسيتين، **الأولى**، هي أن البلدان النامية غير قادرة على استيعاب سكانها في قطاعاتها الرسمية، الأمر الذي يزيد من أهمية القطاع الحضري غير الرسمي كنظام فرعي ـ دينامي. أما **الثانية** فتشير إلى أن وجود أنشطة هذا القطاع ووظيفتها يتوقف على الممارسات النظامية للدولة.

وضمن هذا المنظور، يعتقد أصحاب المدخل الثنائي الاصلاحي أن النمو في قطاع الأنشطة غير الرسمية تطوري، والعلاقة بين القطاعين: «الرسمي ـ غير الرسمي» هي علاقة مفيدة وغير خطرة. ولقد دعاهم هذا الموقف إلى طرح جملة من الاجراءات السياسية تتعلق بضرورة تشجيع وتوسيع نطاق الأنشطة الحضرية غير الرسمية وتطوير الارتباطات بين هذين القطاعين.

وعلى الرغم من أن هذه النظرية تعتبر امتداداً للنظريات الثنائية التي انتشرت انتشاراً واسع النطاق خلال الخمسينيات، إلا أنها تعتبر في الوقت نفسه تجديداً وابتكاراً لها من حيث:

أ ـ رفضها الاستخدامات الشائعة لبعض المفاهيم كالقطاع التقليدي، القطاع الهامشي، الحثالة الاجتماعية... الخ.

ب ـ طرحها بدائل نظرية ومنهجية مثل ثنائية «رسمي ـ غير رسمي» بدلاً من «تقليدي ـ حديث».

ج ـ إعطاء أنشطة القطاع الحضري غير الرسمي الدور القيادي في عملية التنمية الحضرية؛ نظراً إلى ما تقوم به من دور انتاجي ـ استيعابي ـ خدمي.

د ـ نظرتها إلى ما هو تقليدي على أنه جزء من الثقافة الوطنية ودافع قوي لعملية التنمية.

هـ ـ التركيز على مسألة العمالة بدلاً من مشكلة البطالة.

أما أصحاب التيار الراديكالي فيستندون في دراستهم القطاع غير الرسمي استناداً أساسياً إلى التنظير الماركسي حول أساليب الانتاج وتفصلها التبادلي، وإلى تحديد متصل للأنشطة

(٢٠) M.J. Brutton, «Employment Growth as an Indicator of Poverty Alleviation,» in: MacGeevy, ed., *Third World Poverty* (Lexington, Mass.: Lexington Books, 1980), pp. 83-86.

الانتاجية في مدن البلدان النامية، والوصف الامبريقي للترابطات المعقدة والعلاقات التابعة بين أنظمة الانتاج والتوزيع[٣١].

الشكل رقم (٣): فئات القطاع الحضري غير الرسمي (حسب متغير المهارة)

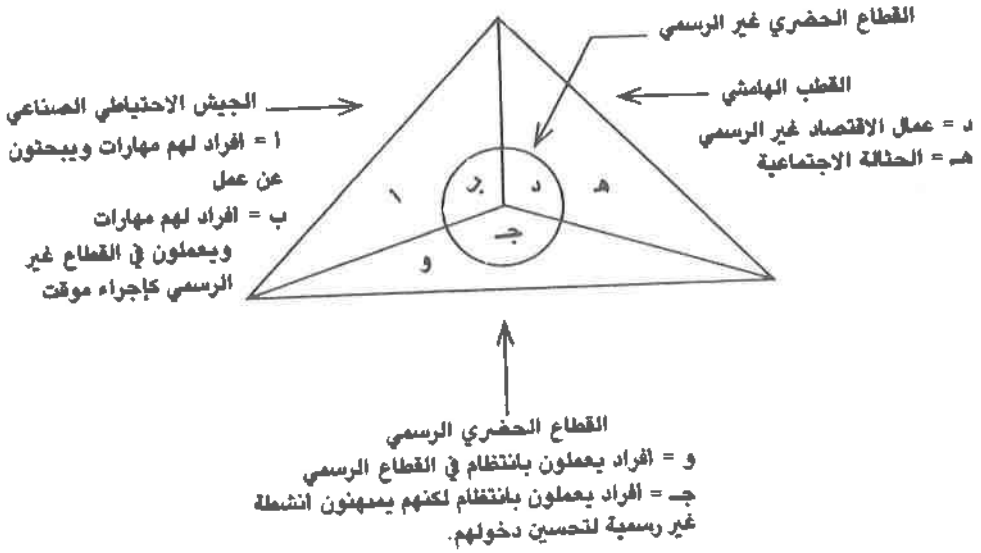

وفي هذا الصدد، يقرّ أصحاب هذا التيار أن القطاع غير الرسمي يشكل نمطاً انتاجياً تابعاً ومستغلاً يتعايش مع أنظمة اقتصادية متباينة. وسيظل هذا القطاع على ما هو عليه، طالما أن ابنية التبعية ما زالت قائمة. ونظروا إلى العلاقة بين القطاعين: «الرسمي ـ غير الرسمي»، على أنها علاقة استغلالية والنمو في القطاع غير الرسمي «انكماشي ـ لاتطوري»[٣٢].

ومع أننا نستطيع أن نتلمس في أعمال بعض الدارسين سواء من علماء الاجتماع أو الاقتصاد اتفاقاً على مدى أهمية الدور الذي يلعبه هذا القطاع في الحياة الحضرية، إلا اننا نتلمس أيضاً مدى اختلافهم حول ما إذا كان هذا القطاع ضرورياً ويسهل عملية التحول نحو بناء مجتمع أكثر تطوراً وعدلاً، أم أنه يعوق هذه العملية ويدعم الأوضاع القائمة المرتبطة بالبنى الاجتماعية المتأخرة والمندرجة في إطار علاقات التبعية والسيطرة والخضوع منذ سنين طويلة بين البلدان النامية والمتقدمة.

وإذا كان ذلك هو موقف الاتجاهات النظرية من ظاهرة الأنشطة التي يمتهنها الفقراء، فإن المتتبع للدراسات الامبريقية التي اهتمت بهذه الظاهرة، يلاحظ أن نتائجها جاءت تعبيراً صادقاً عن طبيعة الاسهامات النظرية. فثمة دراسات حاولت تقديم تفسيرات امبريقية لظاهرة طالما شكّلت خلافاً نظرياً ومنهجياً، وهي كيف يتدبّر الفقراء أمرهم حتى يستمروا في الوجود على هوامش الاقتصاد الحديث، وما هي الأنشطة التي تمتص أكثر طوفان الهجرة الريفية ـ الحضرية في غياب

---

(٣١) V.E. Tokman, «An Exploration into the Nature of Informal-Formal Sector Relationships,» *World Development*, vol. 6, nos. 9-10 (1978), pp. 1065-1067.

(٣٢) J.D. Uzzel, «Mixed Strategies and the Informal Sector: Three Cases of Reserve Labour,» *Human Organisation*, vol. 39, no. 1 (1983), pp. 40-42.

النمو الصناعي السريع؟ وتوصلت إلى نتائج لافتة للانتباه، خاصة ما تعلق منها بالدور الايجابي لقطاع الأنشطة الحضرية غير الرسمية وبنائه الداخلي وعلاقته ببقية الأنماط الانتاجية المختلفة. وهناك دراسات أخرى ذهبت أبعد من ذلك، حينما ركزت على علاقات الانتاج، والظروف المتدهورة للمنتج الصغير، وعلاقات التبعية وأشكال المحاصرة.

ثالثاً: مواقف وسياسات الجماعات المهيمنة

استخدم الدارسون عدداً من المفاهيم للتمييز بين الجماعات المهيمنة. فهناك من أطلق عليه «طبقة» أو «نخبة» سياسية، وهناك من ربطها بالطبقة البيروقراطية أو الحاكمة. وعلى الرغم من تعدد الآراء والمواقف واختلاف وجهات النظر حول مضمون هذه المفاهيم ومدى اقترابها من مضمون الجماعة المهيمنة، فهناك أمر لا جدال فيه وهو أن هذه الجماعة تسيطر على مراكز القوة وتلعب دوراً أساسياً في حجب أو إثارة المسائل التي تريد إثارتها. وإلى هذه النتيجة تقريباً انتهت مغنية الأزرق في دراستها عن «الطبقة» المهيمنة في المجتمع الجزائري، حيث صاغت جملة من المؤشرات للتعبير عن الوجود الموضوعي لهذه الطبقة. ومن هذه المؤشرات:

١ ـ السيطرة على ملكية وسائل الانتاج.

٢ ـ الدور المهيمن في التشذيب الايديولوجي.

٣ ـ الدور المهيمن في التنظيم والتوزيع الاقتصاديين لفائض القيمة.

٤ ـ الدور المهيمن في صنع القرار[٣٣].

ونستطيع أن نجد تأييداً لهذا الموقف في بعض الدراسات الحديثة التي اهتمت بالبلدان النامية. فلقد أوضح لويد في دراسته عن أكواخ الأمل (Slums of Hope) أن الجماعات المهيمنة تراقب بناء القوة وتتحالف مع الرأسمالية العالمية، وغالباً ما تملك وتراقب المؤسسات المحلية الصغيرة. تتم عملية المراقبة هذه من خلال الاتحادات والسيطرة على أجهزة الدولة. ولعل أهم ما قدمه لويد في دراسته هو تفسير مواقف الجماعات المهيمنة نحو الفقراء، حيث أوضح أنه مهما كان ايمانها وولاؤها السياسي أو الايديولوجي، فإن مواقفها تميل إلى أن تكون سلبية وازدرائية[٣٤].

وفي هذا السياق، أثار الانتقال من الحكم الاستعماري إلى الاستقلال السياسي آمالاً عريضة لدى الفئات الاجتماعية الدنيا لتحقيق مزيد من الرقي والتقدم، لكن ظروف الاستقلال الاقتصادية والاجتماعية، وتولّي السلطة السياسية نخبة محلية متسلطة زادا من حدة تراكم المشاكل وتدهور أوضاع الفئات التي تشغل قاع السلم المهني وتعيش على هوامش الاقتصاد وتتعرض لشتى صور المحاصرة و التهميش. ولقد ذهب غاري أبعد من ذلك حينما أقرّ حقيقة استقاها من عدد من دراساته الامبريقية مفادها أن السياسات التي توجه إلى تحسين أوضاع الفقراء تميل إلى أن تختطف وهي في الطريق، كما أن الاهتمام المتزايد بظاهرة الفقر الحضري لا ينبع فقط من الاعتبارات الانسانية، لكن أيضاً من عدم استقرار التنظيمات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وضعفها، وسعي الأنظمة الحاكمة إلى لفت الانتباه لمنجزاته التنموية، وخوف بعضها من إشعال

---

(٣٣) مغنية الأزرق، **نشوء الطبقات في الجزائر: دراسة في الاستعمار والتغيير الاجتماعي ـ السياسي**، ترجمة سمير كرم (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٠)، ص ٢٨.

(٣٤) Lioyd, *Slums of Hope? Shanty Towns of the Third World*, pp. 53-56.

الفقراء فتيل الثورة. فمنذ سنوات قليلة أدى الخوف من الراديكالية إلى العناية بمشاكل الطبقة الوسطى من الشباب الذين يجدون أنفسهم بعدما يتخرجون أعضاء جدداً في سوق العمل غير المحمي. وبالطريقة نفسها، هناك اليوم وعي متزايد بأن جماهير الفقراء يمكن أن تثور ضد تلك القوى التي تتحمل مسؤولية فقرها. ويبدو أن الاضطرابات السياسية التي تشهدها بعض مدن البلدان النامية، ومواقف الجماعات الفقيرة منها قد دفعت بعض الدارسين إلى تحليل المضمون السياسي للفقر الحضري.

هذا، وقد زاد بروملي وجهة نظر غاري وضوحاً حينما كشف في دراسة حديثة له عن أنه من دون التغيير الراديكالي للاقتصاد ككل، فإنه يصعب الحديث عن تحسين ظروف الفئات المدينية الدنيا التي كشفت بعض الدراسات عن تزايد الاتجاه نحو تهميشها وكبحها بوسائل خفية أو معلنة، فضلاً عن عرقلة أي برنامج ثوري يهدف إلى تغيير أوضاعهم.

وبهذا الخصوص نكاد نلمح إجماعاً بين الدارسين المهتمين بالفقر الحضري، على أن هناك طريقتين أساسيتين لتفسير هذه الظاهرة: تتضمن **أولاهما** فكرة محورية مؤداها أن الفرص متاحة للفقراء ليحسنوا ظروفهم، لكنهم لا يستطيعون، أو بالأحرى لا يدركونها إدراكاً تاماً، بسبب المواقف والقيم التي يؤمنون بها والمشتقة أساساً من فقرهم الراهن أو من موروثهم الثقافي. إنهم يعتقدون عدم قدرتهم على تحقيق الأهداف المتاحة. وتتضمن **الأخرى** اعتقاد وجود الارادة وغياب الفرص المتاحة لهم. ففي الحالة الأولى يكمن الحل في تعليم الفقراء وتغيير مواقفهم، في حين تتطلب الطريقة الثانية إعادة هيكلة المجتمع لكي يتحقق التوزيع العادل للفرص.

وبالرغم مما قد يبدو من الأهمية النسبية لهاتين الطريقتين، فإن لويد يعتقد أن الحل الأول يفضله أعضاء الجماعات المهيمنة، على اعتبار أن الحل الثاني يهدد مكانتهم «المحظوظة». وهذا يتماشى مع التصور الغربي الذي يميز بين الفقراء الذين يستحقون المساعدة أو العقاب. فالفئة الأولى تقبل القيم المسيطرة في مجتمعها وتتطلع إلى تحسين أوضاعها في ظل النظام السائد، اما الفئة الثانية فترفض النسق القيمي المسيطر، وتعمل على تغيير واقعها «المتردي».

وعلى أية حال ينطوي مفهوم «موقف» الجماعات المهيمنة على الأسلوب المتبع لتصنيف الفقراء، وتفسير أسباب فقرهم، والعملية التي من خلالها ينشأ الفقر أو يتدعم، آخذين بعين الاعتبار الأصول الاجتماعية للجماعات المهيمنة، واهتماماتها الاقتصادية، وفهمها احتياجاتها واحتياجات الأمة وطبيعة الظروف المحيطة.

في ضوء هذه المتغيرات تتشكل المواقف وتتباين سياسات الدول نحو الفقراء الذين ما زالوا يحتلون المواقع الدنيا منذ العصور القديمة، وما زالوا يتعرضون للقهر والاستغلال والمحاصرة. إنهم ضحايا الاستغلال واللامساواة، وتعبير عن الظلم الاجتماعي وامتداداته عبر البنى الاجتماعية.

رابعاً: الأوضاع الواقعية لفقراء المدينة العربية

يشغل قاع المدينة العربية المعاصرة شريحتان اجتماعيتان مختلفتان متباينتان داخلياً، **أولاهما** تمارس نشاطها بطريقة غير شرعية تتعارض والنسق القيمي السائد، **وثانيهما** أصبحت حياة البؤس بالنسبة إليها هي القاعدة العامة في معيشتها، لكنها تحاول على هوامش الاقتصاد الحضري أن تمتهن أنشطة «هامشية» لمواجهة مختلف الضغوط الحياتية والنظامية.

تشكل الشريحة الأولى المرحلة العميقة للانفصال الطبقي وتتكون من عصابات وزمر لصوصية مثل ممارسة الدعارة، والاحتيال، والقمار، والسرقة، والتبطّل، والاتجار بالمخدرات والسلع المسروقة والمستوردة بطريقة غير قانونية... الخ. أما الشريحة الثانية فهي آخذة في النمو المحسوس في الحجم المطلق والوزن النسبي بسبب النمو الحضري غير المخطط والتصنيع البطيء. وثمة أدلة وافية توحي بتزايدها في مختلف مدن البلدان العربية، ومنها الجزائر التي تشغل فيها هذه الفئة مساحات ومناطق واسعة ضمن الخريطة الطبقية. وهناك شواهد عديدة تشير إلى اتساع نطاق المهن الهامشية والمسماة حديثاً «المهن غير الرسمية» وتغلغلها في قطاعات الاقتصاد الحضري كافة.

ونظراً إلى تعدد الأنشطة «الهامشية» وتنوعها التي تمتهنها هذه الفئات التي تعيش على هامش تقسيم العمل المنظم، فقد ركز الباحثون العرب على أكثرها ظهوراً وأهمية في حياة المدينة مثل البيع المتجول والحرف والمؤسسات الصغيرة التي تجنّبت «العدّ» على انها مؤسسات، دون أن يغفلوا توصيف واقع الحثالة الاجتماعية المتكونة من اللصوص والمنحرفين ومن لفّ لفهم.

وبالنسبة إلى الاهتمام بهذه الفئة الأخيرة، نجد سهير لطفي التل في دراستها عن المجتمع الأردني تشير إلى أن قاع المدينة عالم واسع، يمتد عبر الشرائح الاجتماعية المختلفة، وينتشر في اماكن متعددة، عالم له علاقاته ولغته ونمطه المعرفي والقيمي. ثم ذهبت الباحثة إلى أبعد من ذلك حين كشفت عن أن السمة العامة للفئات الهامشية المبحوثة هي اختراق منظومة القيم السائدة من جهة، واستغلالها هذه المنظومة من جهة اخرى. وهنا نجد التل تقرّ بناء على معطياتها الامبريقية أن هذه الفئات تكوّن لذاتها منظومتها القيمية ولغتها ونمطها المعرفي وثقافتها. وكل ذلك ينعكس على جملة من مواقفها من المجتمع المدني بمؤسساته السياسية والدينية والاجتماعية، بحيث تصبح في النهاية خارج هذا المجتمع ورافضة إياه. ويتجلى هذا الرفض بوضوح لدى أولئك الذين ينتشرون في الخرابات والأزقة والأحياء الشعبية[٣٥].

ولا شك أن أساليب الضبط والقهر التي يمارسها النظام العاجز عن توفير العمل لمواطنيه والتسهيلات الضرورية لتحسين أوضاعهم الاجتماعية، قد جعلت بعض الدراسات العربية تكشف عن وجود نمط من الرقابة المتصلة للتحكم في مسار الفقراء العاملين الذين يمارسون أنشطة توجد على هامش تقسيم العمل الرسمي. ولقد دفعهم هذا إلى القول بأن أغلبية الفئات المدينية الدنيا تزداد أوضاعها سوءاً في ظل التفاوت الذي يزداد هو الآخر يوماً بعد يوم. وإلى جانب هذا، أوضحت هذه الدراسات أن أسباب اقتصار عمل المرأة في القاهرة وتونس والرباط على الأعمال الدنيا يرتبط بصعوبات السوق، والاتصالات التجارية، والنقل، والحراك الجغرافي الخاضع للتقاليد والحواجز الاجتماعية.

وهناك محاولات اخرى وصلت إلى نتائج مشابهة مثل دراسات عادل عازر واسحق ثروت حول الفئات المهمشة في المجتمع المصري، حيث أوضحا أن الباعة الجوالين وعمال التراحيل ما زالوا يتعرضون لظروف اجتماعية واقتصادية متدنية، وتتعدد مستويات القوى المسيطرة على مقدراتهم من تجار الجملة ذوي النفوذ الاقتصادي والسياسي، وأجهزة الدولة الأمنية والتنظيمية، والسماسرة الذين يتدخلون في الصفقات. و «تتلقى القوى المسيطرة ـ المستغلة، أفراد الفئة الدنيا المهمشة،

---

(٣٥) سهير لطفي التل، «قاع المدينة: بحث ميداني حي في بعض نماذج الفئات الهامشية في الأردن،» **جدل، كتاب العلوم الاجتماعية**، العدد ٤ (١٩٩٣)، ص ١٦٩.

بعد أن أعدوا لاحتلال أوضاع متدنية في سلم التدرج الاجتماعي، وبعد أن انهكهم الحرمان وجردهم من القدرة على المقاومة. ويتم توظيف المهمشين لخدمة القوى المسيطرة اقتصادياً واجتماعياً. ويجدر في هذا المجال التنويه بأن استغلال المهمشين هكذا يؤدي دوراً وظيفياً يدعم أوضاع القوى المسيطرة في كثير من الدول النامية»[٣٦].

ومما يدعم هذا الطرح دراسة اسحق ثروت عن مجتمع الزبالين في بعض أحياء القاهرة. وعندما حلّل هذه الظاهرة أوضح أن الزبالين يتعرضون لاستغلال عمال البلدية، كما يضطرون لتشغيل أولادهم معهم في المهنة نفسها في سن مبكرة. وفي ظل غياب التأمين المادي والانضمام إلى نقابات تتولى الدفاع عن حقوقهم، تتمكن الشرائح البرجوازية المستغلة إياهم والمحتكرة قوة عملهم والمكونة من السماسرة وكبار تجار الخردة من التكسب من عرقهم وقوتهم الانتاجية. ويكشف إسحق ثروت بعد ذلك عن أن فئة الزبالين هي فئة اجتماعية تعيش أوضاعاً اجتماعية متذبذبة وقاسية، إذ تولّى المجتمع تهميشها ظروف عملها وطبيعة المهنة التي تقوم بها، فازداد تقوقعها على ذاتها واستغلها كبار المعلمين الذين يتاجرون بالسلع (قطع الغيار لإعادة إنتاجها مرة أخرى) مما زاد من ضراوة أوضاعها المعيشية في المدينة وظروفها الحياتية[٣٧].

على أن عبد المعطي قد كشف عن جانب آخر من هذا الموضوع، حينما أشار إلى التناقض الكمي للفقر في بعض المحافظات المصرية التي توجد فيها الصناعة والتجارة والزراعة. وفضلاً عن ذلك أوضح أن المسألة السكانية تفضي إلى المزيد من الزيادة في أعداد الفقراء وتدني أحوالهم[٣٨]. وفي هذا السياق لفت بيترسن (Petersen) الأنظار في دراسته عن الفلاحين في القاهرة إلى أن حوالى ٢٥ بالمئة من المهاجرين الريفيين يعملون في النشاطات الخاصة، وعلى الأخص البيع المتجول، كما أشار مكي عزيز إلى أن نسبة عالية من المهاجرين الريفيين إلى مدينة بغداد يعملون في أعمال البناء والتشييد والمهن الهامشية كتنظيف الشوارع وحمل البضائع وتوصيل السلع[٣٩].

ولا نستطيع أن نغفل في هذا المجال مناقشة بعض الدراسات مسألة الطبقة الحضرية الدنيا في مجتمعات الشرق الأوسط. وبرغم اختلاف الدارسين حول نشأتها، ومكوناتها، وحدودها، وعلاقاتها ببقية طبقات المجتمع، إلا أنهم حينما يستخدمون هذا المفهوم يقصدون الاشارة إلى خصائص بنائية معينة بالذات، مثل الارتفاع الملحوظ في معدلات المواليد والوفيات، والانخفاض الشديد في معدلات الدخول وارتفاع نسبة الأمية. وضمن هذا الإطار، يرى الحسيني أن هذه الطبقة لا تتألف فقط من العمال غير المهرة والخدم والبائعين الجوالين. إنها تتألف أيضاً من فئات أدنى مكانة تضم في ما تضم: الذباحين وغاسلات الملابس، وفقراء الحلاقين، وخدم المساجد والأماكن العامة، واللحادين، ودباغي الجلود، والزبالين، وناقلي آبار المجاري والغجر[٤٠].

هذا وقد اهتم الباحث الروسي لاندا بإيديولوجية الفئات الهامشية في المدينة الشرقية وبنيتها،

---

(٣٦) ثروت اسحق وعادل عازر، المهمشون بين الفئات الدنيا في القوى العاملة (القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، ١٩٨٧)، ص ١٥٦.

(٣٧) ثروت اسحق، «أبعاد الهامشية: حالة مصر»، جدل، كتاب العلوم الاجتماعية، العدد ٤ (١٩٩٣)، ص ١٢٨.

(٣٨) عبد المعطي، توزيع الفقر في القرية المصرية، ص ١٠٨.

(٣٩) السيد الحسيني، المدينة: دراسة في علم الاجتماع الحضري، ط ٢ (القاهرة: دار المعارف، ١٩٨١)، ص ٣٠٣.

(٤٠) المصدر نفسه، ص ٣١٩.

حيث أوضح أن المعدمين يمتازون عن الفقراء بأنهم يعيشون تحت خط الفقر ويقتربون بمستوى دخلهم ونمط حياتهم من العناصر الرثة التي لا يفصلهم عنها إلا احتفاظهم بالقدرة على العمل والأمل بالخروج من قاع المدينة والسعي إلى تحقيق هذا الأمل[٤١].

وتأييداً لذلك، تشير بعض الدراسات الحضرية التي أجريت في السودان والصومال إلى أن أفراد الأسرة الفقيرة، صغاراً وكباراً، يعملون للحصول على بعض الدخل، ويمارسون أنشطة متنوعة. والجدير بالذكر أن بعض العائلات ترتفع لديها درجة الإعالة، وتلجأ في بعض الظروف إلى سحب أطفالها من المدارس واستيعابهم في الأنشطة غير الرسمية، كما يحاول بعض الأفراد القيام بعملين أو ثلاثة لتدعيم دخولهم. وفضلاً عن ذلك، أقرّت هذه الدراسات لجوء بعض الفقراء إلى الاقتراض لتلبية الاحتياجات الأساسية، على أن أفقر الفقراء قلّما يلجأون إلى مثل هذا العمل «لأن لا أحد يثق بهم».

وفي السودان ظهر في السنوات الأخيرة ما يعرف بقرى الكرتون يسكنها المهاجرون إلى المدن ويشيدونها على أطرافها خاصة في بورسودان، بعد أن وصل عدد الأحياء السكنية المتخلفة إلى نصف مساكن المدينة[٤٢]. إن نسبة الاستخدام في هذه الأحياء مرتفعة خاصة في القطاع الحضري غير الرسمي الذي يضم أكثر من ٤٠ بالمئة. ورغم أن دخولهم، كجميع الفقراء، تصرف على الطعام إلا أنهم يملكون بعض النقد في متناول اليد.

على أن عدداً من الدراسات التي أجريت في بعض بلدان المغرب العربي قد كشف عن جوانب أخرى من الموضوع، حينما أشار إلى الدعم الذي تلقاه بعض الأسر من أقربائها العاملين في فرنسا. بيد أن الدراسات اللاحقة التي شملت فقراء الأحياء القصديرية في مراكش، والجزائر، وتونس، وقسنطينة، وسكيكدة، تؤكد جميعها تزايد درجة البؤس والظلم وانتشار ظاهرة القلق والتذمر. ففي تونس تشير بعض الاحصاءات إلى أن أكثر من ٢٥ بالمئة من سكانها يعيشون في الأكواخ ظروفاً اجتماعية واقتصادية متقلبة شديدة البؤس. ورغم انسحاب هذه النتيجة على أغلبية المدن المغاربية، إلا أن حدة الفقر والحرمان وطبيعة الضغوط النظامية تختلف من مرحلة إلى أخرى ومن نظام إلى آخر.

خامساً: الفقر الحضري والعمل المؤقت

توصلت في دراستي التي أجريتها في نهاية الثمانينيات عن واقع الباعة الجوالين وإسكافيي الأرصفة في المدينة الجزائرية المعاصرة، إلى جملة من النتائج تدور في مجملها حول المعاناة اليومية والظلم الاجتماعي، والتبعية والاستقلالية. وبهذا الخصوص أكدت هذه الدراسة أنه رغم تنوع وتعدد احتكاك الباعة الجوالين وإسكافيي الأرصفة بمختلف فئات المجتمع الحضري، إلا أن علاقاتهم على العموم تشغل حيزاً ضيقاً، نظراً إلى طبيعة عملهم وخوفهم من دخول بيئات اجتماعية، الأمر الذي جعل أغلبهم يحافظون على استمرار العلاقات السابقة في المجال الحضري. ويتجلى هذا في الأفراح والأتراح، وتبادل الزيارات وطلب المساعدات. فما يزيد عن ٢١,٤ بالمئة من

---

(٤١) لاندا، «ايديولوجيا وبنية الفئات الهامشية في المدينة الشرقية»، جدل، **كتاب العلوم الاجتماعية**، العدد ٤ (١٩٩٣)، ص ٣٠٣.

(٤٢) السيد حنفي عوض، **علم الاجتماع الحضري** (القاهرة: شركة الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٨٧)، ص ٦٨.

اجمالي العينة (٥٠٠) استلفوا من اقاربهم لبدء عملهم الحالي، ونحو ١٧,٥ بالمئة حلوا بعض مشاكلهم بتدخل اقاربهم. وهذا يدل دلالة واضحة على أن ميكانزم القرابة ما زال يقوم بدوره في حماية الفرد سواء في حياته اليومية أو ضد أشكال الانحدار الاجتماعي الناجمة عن المرض والشيخوخة وتقلبات الزمن. وضمن هذا المنظور، تبين أن أفراد هاتين الفئتين لا يشكلون قوة عمل حضرية سلبية، فهم على دراية بما يجري حولهم ويساهمون في الحياة الحضرية. مع ذلك، فهم يشكلون من ناحية ثانية فئة اجتماعية مظلومة ومهانة ويتعرضون لأبشع استغلال من طرف المزودين بالسلع والمواد الأولية والوسطاء[٤٣].

ولقد حاولت في فترة لاحقة استكمال ما افتقدته دراستي الأولى، فاهتممت بشكل مباشر بدراسة العمال المؤقتين (اللانظاميين) القاطنين بالأحياء المتخلفة لمدينة سكيكدة الصناعية التي عرفت مع بداية السبعينيات نزوحاً كبيراً من سكان القرى والأرياف من أجل البحث عن عمل، وكان أول عائق في وجه هؤلاء النازحين إلى المدينة هو إيجاد مأوى لهم. فاستنجد البعض بالحمامات والآخر بأقاربه، وبذلك تضاعف عددهم. وأمام قلة السكنات وانعدامها شرع هؤلاء في بناء بيوت من الطين في الأحياء الشعبية المترامية على حافات المدينة، مثل حي بوعباز، وحسين لوزاط، وبرج حمام، والزفزاف، وصالح بو الكروة وعلي الحداد[٤٤].

ولقد انطلقت الدراسة في تناولها ظاهرة العمل العرضي باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من قاع المدينة الجزائرية التي تعتمد بعض مؤسساتها على العمال العرضيين، ضحايا الاختلال في وتائر النمو والفشل المتزايد للمؤسسات الجزائرية في استيعاب الزيادة السنوية في عدد السكان القادرين على العمل. وغير خاف أن العمل العرضي لا يتسنى أن يتكامل فهمه وتفسيره ما لم يدرك باعتباره نمطاً يجسد اشكالية الفقر والتخلف من ناحية، ويطرح قضية نكاد نلمح إجماعاً حولها بين المشتغلين في الدراسات الحضرية، وهي أن فهم عمل النظام السوسيو ـ اقتصادي الحضري يتطلب تناول جماهير العمال المؤقتين الذين يوظفون على أسس مؤقتة ومتقطعة من ناحية، وغير منظمة من ناحية أخرى.

ولا جدال أن البحث الحضري للعمل العرضي الذي يجسد حالة الفقر، يسهم بما لا يدع مجالاً للشك في إنجاز مزيد من الفهم العلمي ويسلط الضوء على كثير من قضايانا وإشكالياتنا الحضرية المتعلقة بالفرد والمجتمع معاً. ولا يقف الأمر عند هذه الحدود، إذ يمكّن هذا الفهم من تطوير بعض التصورات النظرية حول واقعنا والاقتراب أكثر من واقع الفقراء الذين يعيشون على هوامش الاقتصاد.

فمن الحقائق التي أخذت تتشكل لدى دارسي أشكال الفقر الحضري هي أن استجابة العمال المؤقتين لقبول عمل ما، هي استجابة دفاعية ـ فردية، لأنهم يحتلون مواقع لا تسمح لهم القيام بأي فعل جماعي أو إدراك المشكلة العامة التي يشكلون جزءاً صغيراً منها. فهم ينتقلون بين العمالة المؤجرة، والتشغيل الذاتي، والانتاج الصغير، والخدمات والتجارة المحدودة النطاق. ففي ما يتعلق بالنمطين الأخيرين، مثلاً، يمكن القول إنها نتاج العلاقات التبادلية المعقدة بين مثل هذه الأنشطة «الصغيرة» وتلك الأنماط من الانتاج والتوزيع التي تسيطر على الاقتصاد المتخلف.

---

(٤٣) قيرة، «الهامشية الحضرية بين الخرافة والواقع،» ص ٣٧.

(٤٤) حي قصديري هدم واعطيت لسكانه شقق في عمارات. اعيد بناؤه مع الانتخابات التعددية، واصبح اليوم من أكبر الأحياء المتخلفة القريبة من وسط المدينة.

ومن اللافت للنظر أن أكثر الارتباطات أهمية بين الصناعة والتجارة الرأسمالية والانتاج الصغير، والخدمات، والعمل المؤقت، هو الدور الذي يلعبه هذا الأخير كاحتياطي لا ينضب وسوق للعمل الرخيص، وكذلك دور الأنشطة غير المحمية في استيعاب الفقراء العاملين الذين يشكلون فائضاً بالنسبة إلى متطلبات القطاع المحمي الذي يستخدم على نحو منتج. ومن الأمور التي تستحق الذكر هنا أن العامل المؤقت ووضعه المعاش وحالته الراهنة هي نتاج الاقتصاد الذي يحاول في نطاقه توفير وسائل عيشه والمجتمع الذي يعيش فيه. إنه ليس هامشياً وليس عضواً في تشكيلة اقتصادية غير رسمية، إنه مندمج في النظام الحضري والوطني، لكن هذا الاندماج يتم على أسس مؤقتة ومتقطعة واستغلالية.

والظاهرة اللافتة، انه على الرغم مما يبدو من إجابات المبحوثين من تركز اهتمامهم حول فقرهم وتقلب ظروفهم، إلا أن التطلع للحصول على عمل دائم أصبح، هو الآخر، مركزاً لاهتمام العمال المؤقتين الذين أبدوا موقفاً عدائياً من السلطات المحلية التي تعتبر في نظرهم المسؤول الأول عن «تشردهم»، و «بحثهم» المستمر عن «أيام» لإعالة أسر كثيرة العدد.

وغني عن البيان، أن السمة العامة المميزة لمجتمع العمال المؤقتين أن مجتمع عديم الاستقرار من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية:

١ ـ اظهرت الدراسة أن ٣٧ بالمئة من إجمالي العينة يمكن تصنيفهم كمهاجرين جدد.

٢ ـ انتهت الدراسة إلى أن ٤٨ بالمئة اميون ويعيلون ما بين ٤ و٩ أفراد.

٣ ـ يعيش ٧٤ بالمئة بمفردهم أو مع عائلاتهم.

٤ ـ أقر ٤٧,٥ بالمئة من اجمالي العينة عدم قدرتهم على تلبية الاحتياجات الأسرية المتزايدة.

٥ ـ يعمل أفراد العينة في المتوسط ١٩ يوماً في الشهر، خاصة في العمالة غير المحمية.

٦ ـ أوضح ٢١ بالمئة ان حصولهم على عمل يتم من خلال الأقرباء، والجيران، والأصدقاء، كما بيّن ٣٢ بالمئة عدم تسجيل أسمائهم في مكاتب اليد العاملة.

٧ ـ ابدى ٤٣ بالمئة عدم رضاهم عن الوضع الراهن[٤٥].

وبناء على ما تقدم، فإن إدماج قوة العمل التي تعيش على هامش تقسيم العمل الرسمي في سياق عملية التنمية الشاملة يمثل مطلباً ضرورياً لتحقيق التقدم والمساواة. وينطوي هذا المطلب على ضرورة مسّ النظام الاجتماعي ككل، وليس الجزء الأسفل من الهرم التسلسلي فقط. وبهذا الخصوص تشير موزر (Moser) إلى أن التركيز على جوانب النظام والانتظام والتناغم بين عناصر الواقع، يزيد من طمس الانسان وقهره؛ الأمر الذي يتطلب ضرورة الاهتمام بمسألة الصراع لإعادة توزيع السلطة وخلق النظام الذي يلائم الواقع الجديد. وهذا ما يؤكده غاري بقوله إن تشخيص الأوضاع الواقعية للفئات المدينية وتغييرها يكمن في إطار الصراع الطبقي وليس التنظير الأكاديمي وسنّ السياسات المختلفة □

---

(٤٥) اسماعيل قيرة، **العمل اللانظامي: الواقع والآفاق** (الجزائر: جامعة قسنطينة، معهد علم الاجتماع، ١٩٩٣)، ص ١٧ ـ ٢٣.

المرأة والتنمية
في دولة الإمارات العربية المتحدة(*)

موزة غباش

مدرّسة علم الاجتماع
في جامعة الإمارات العربية المتحدة.

أولاً: مشكلة الدراسة وأهدافها

شاركت المرأة منذ القدم في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في مجتمع الإمارات العربية المتحدة، واليوم تعاود الظهور على خريطة العمل التنموي، ولكن بصور جديدة وبمعدلات إنتاج مختلفة، فهل تُعَد هذه الأدوار وهذه المشاركات استكمالاً لأدوارها التاريخية، أم استحداثاً لأدوار لم تخضها من قبل؟

تتوجه هذه الدراسة نحو البحث عن الأدوار المتاحة للمرأة في التنمية في مجتمع الإمارات، متلمسة الصورة الحقيقية لهذه الأدوار على المستويات كافة، حيث إن تناول قضية التنمية ونحن في عقد التسعينيات يختلف تماماً عما كان يقال في السبعينيات عقب ولادة الدولة، وإرهاصة التشكل الجديد للمجتمع الإنساني فيه. ففي السبعينيات، كنا جميعاً نعيش حالة الميلاد بكل متاعبها ومحاذيرها، وكنا نولد في ظل متغيرات دولية وعربية جديدة، منها مرحلة انحسار الاستعمار، وبناء الدولة الحديثة، فكنا في ذلك الوقت نبحث عن مكان لنا على خارطة عالم جديد يتشكل. لقد كانت تلك المرحلة حقبة تحول تمثلت على الصعيد السياسي بإعلان دولة الاتحاد للإمارات السبع: أبو ظبي، دبي، الشارقة، عجمان، أم القيوين، رأس الخيمة، والفجيرة. أما على الصعيد الاقتصادي، فلقد سبقت التحولات التحول السياسي بعشر سنوات، وذلك بظهور النفط في أبو ظبي ودبي في الستينيات من هذا القرن. ويعد ظهور النفط المؤشر الاقتصادي الجديد الذي غيّر من معالم مجتمع الإمارات العربية المتحدة.

ثانياً: مجتمع الإمارات: نظرة عامة

نستطيع، بدايةً، أن نقول إن ظهور النفط غيّر من وجه تاريخ دولة الامارات، واستطاع

(*) في الأصل ورقة قدّمت إلى: الندوة الثالثة لحقوق الإنسان تحت شعار «حقوق المرأة»، التي نظّمتها جمعية الحقوقيين والاتحاد النسائي العام في الإمارات العربية المتحدة بتاريخ ٧ ـ ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤.

أن يترك أثرين متضادين في المجتمع: الأثر الأول أنه بجانب عوامل أخرى، استطاع أن يعجل في حركة التغيير في النظام الاقتصادي، أما الأثر الثاني فهو تعطيل التغير في الأنساق الأخرى، كالنسق الاجتماعي/الأسري على وجه الخصوص، والنسق الثقافي. وبعبارة أخرى، إن التغيير لم يحدث للإنسان بشكل منتظم ومتزامن، الأمر الذي خلّف وراءه العديد من الظواهر والمشكلات، كان أبرزها زعزعة موقف المرأة من عملية التنمية، وهذا ما سيتضح من خلال هذه الدراسة.

إن تعجيل النفط في تغيير النسق الاقتصادي وتحويله من نسق تقليدي إلى نسق حديث، يعني التحول من اقتصاد بسيط يبلغ دخل الفرد فيه مستوى شديد الانخفاض (نسبةً إلى معدل الدخل حالياً، إذ لم يكن يتجاوز ٢١ دولاراً سنوياً طبقاً لتقديرات تمت في الستينيات)، إلى حركة إقلاع نحو تشكل جديد ونظام اقتصادي حديث ودولة ذات ثراء، ومكانة دولية متميزة.

إن خطة التنمية التي بادرت إلى تنفيذها دولة الإمارات ارتكزت على مصدر وحيد للدخل هو النفط، وهو ما خلق جوًّا من عدم الاستقرار، وبالتالي أصبح التفكير الجديد نتيجة ذلك هو تنويع المصادر وتنمية الصناعة والزراعة والحرف التقليدية، والتجارة والسياحة، مع ارتكاز ذلك كله على نظام السوق المفتوحة.

أسهم النفط إذاً في تعجيل النمو الاقتصادي، لكنه في الوقت نفسه استطاع تعطيل الأنساق الأخرى عن مسايرة التغير بالسرعة نفسها. فماذا نعني بالدور التعطيلي هذا؟ إنه إعاقة نمو الإنسان وتطوره في المجالات الأخرى المرتبطة بالنسق الاقتصادي. فلقد واجه النفط قوة النسق القرابي والقيمي المتجذر في بناء مجتمع الخليج العربي بشكل عام، والإمارات على وجه الخصوص، فلم يستطع اختراق هذا النسق أو الالتفاف حوله أو إخضاعه له، لذلك أدى دوره في تحديث الحياة العامة للمجتمع، لكنه لم يُخضع النسق الاجتماعي للدرجة ذاتها في التغير الاقتصادي. وعلى العموم، فإن مؤشرات التحديث التي نلاحظها في مجتمع الدراسة تتمثل بما يلي:

١ ـ تحول البنية الاجتماعية من الوحدة القبلية إلى الوحدة المحلية (الجيرة).

٢ ـ تعايش النظام البيروقراطي مع النظام القبلي في إدارة المؤسسات الرسمية.

٣ ـ خروج المرأة للعمل خارج الدار في مؤسسات رسمية.

٤ ـ الانتقال من السلطة المغلقة إلى المشاركة في السلطة عبر الوظائف الحكومية العليا.

٥ ـ نظام تعليمي حديث، ووسائل إعلام متطورة.

٦ ـ اهتمام الصحافة بقضايا المرأة وترويج القيم الاستهلاكية.

٧ ـ اختزال نمط الأسرة من الأسرة الممتدة إلى الأسرة النووية.

٨ ـ تحول نمط الزواج من الداخل (من الأقارب) إلى الخارج (الأباعد والغرباء).

٩ ـ تزايد عدد منظمات العمل التطوعي.

١٠ ـ التعددية السكانية.

ثالثاً: الأدوار المتاحة ومشاركة المرأة في التنمية في دولة الإمارات

تتحدد الأدوار المتاحة للمرأة في التنمية في مجالات عديدة، نستطيع إلقاء الضوء على أهمها، وهي: الانخراط في سوق العمل، والمشاركة الأسرية، والمشاركة الثقافية، ثم المشاركة المجتمعية في المساهمة في صياغة السياسات التنموية.

١ ـ مشاركة المرأة في سوق العمل: المحددات والمؤشرات

لا شك في أن الواقع السكاني يعكس مدى الضرورة الملحة لمشاركة الإناث في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومن ثم حتمية وجودها في سوق العمل. ومن ناحية أخرى، تنعكس هذه المشاركة على المرأة في معدلات دخول الإناث في سوق العمل التي تتوقف بدورها على عوامل عدة، لعل أهمها حجم السكان الإناث في المجتمع، والسياسات التعليمية والتدريبية، والعادات والتقاليد الاجتماعية. ونعرض في الفقرات القادمة لهذه العوامل، على أن نقدم في ما بعد عرضاً مفصلاً لحجم المشاركة الفعلية في سوق العمل مدعمين عرضنا بالإحصاءات المتاحة.

بالنسبة إلى **حجم السكان** تشير البيانات السكانية إلى أن المرأة في مجتمع الإمارات شكلت من الناحية العددية نسبة ٣١ بالمئة، زادت إلى ٣٥ بالمئة، ثم إلى نحو ٤٠ بالمئة من جملة السكان في الأعوام ١٩٨٠، و١٩٨٥، و١٩٩٠ على التوالي، وعلى الرغم من تزايد هذه النسبة، لا زالت مشاركتهن ضئيلة، كما سنوضح في ما بعد.

أما عن **السياسات التعليمية**، فإن الدولة أتاحت الفرصة كاملةً ومتكافئةً في مجالات التعليم والتدريب لكل من الذكور والإناث، كما كان للطفرة الاجتماعية والاقتصادية أثر كبير في تغيير المناخ الاجتماعي في البلاد، والتخلص من كثير من الممارسات القديمة، ومن أهمها الإحجام عن تعليم البنات. فقد أظهرت النتائج الإحصائية عام ١٩٦٨ أن نسبة الأمية في صفوف المرأة في دولة الإمارات بلغ ٩١,١ بالمئة، وبين النساء في الفئة العمرية ٦١ سنة فاكثر ٩٩,٤ بالمئة، إلا أن هذه النسبة قد انخفضت إلى ٣٦,٩٧ بالمئة عام ١٩٨٠، وإلى أقل من ٣٠ بالمئة عام ١٩٨٥. ولقد فتحت المدارس أبوابها لتستقبل آلاف الطلاب من الجنسين، ويلاحظ أن نسبة الإناث الطالبات في تزايد مستمر، فكانت تلك النسبة ٣٩,٢ بالمئة في العام الدراسي ١٩٧٢ ـ ١٩٧٣، وارتفعت إلى ٤٦,٨ بالمئة في العام الدراسي ١٩٨٣ ـ ١٩٨٤، وإلى ٤٨,٩ بالمئة في العام الدراسي ١٩٨٥ ـ ١٩٨٦، وقد وصلت هذه النسبة إلى أقصى معدلاتها، وهي ٥١,٥ بالمئة في العام الدراسي ١٩٩٢ ـ ١٩٩٣. كذلك فقد أظهرت الإحصاءات أن هناك زيادة في نسبة فصول الإناث المختلفة من ٣٦,٣ بالمئة عام ١٩٧٠ ـ ١٩٧١ إلى ٤٨,٨ بالمئة عام ١٩٩٢ ـ ١٩٩٣، وزيادة في نسبة الفصول المختلطة من ٣,٦ إلى ٦,٩ بالمئة بين العامين المذكورين، وزيادة في نسبة مساهمة المرأة (مواطنة ووافدة) في الهيئة التعليمية من ٢ بالمئة إلى ٥٩ بالمئة في العامين المذكورين ١٩٩٢ ـ ١٩٩٣.

هذا وقد شكل افتتاح الجامعة في دولة الإمارات قفزة نوعية بالنسبة إلى تعليم المرأة، حيث كانت العادات والتقاليد تحول أحياناً دون إرسال الفتيات للتعلم في الجامعات العربية والأجنبية، وقد شهد عام ١٩٨٠ ـ ١٩٨١ تخرج أول دفعة من طالبات الجامعة، إذ بلغ عدد الخريجات ١٩٤ خريجة يمثلن ٤١,١ بالمئة من إجمالي خريجي تلك السنة، ولقد وصل عدد الخريجات إلى ٦٧٠ خريجة في العام الدراسي ١٩٨٨ ـ ١٩٨٩، أي بنسبة ٦٤,٣ بالمئة من مجموع الخريجين.

وفي العام الدراسي ١٩٨٩ ـ ١٩٩٠ بلغ عدد الملتحقين بالجامعة ١٥٠٠، منهم ٤٥٠ طالباً، أي بنسبة ٣٠ بالمئة، و١٠٥٠ طالبة، أي بنسبة ٧٠ بالمئة. والسؤال هنا إلى أي مدى أثر التعليم في مشاركة المرأة في سوق العمل؟ نؤجل الإجابة عن ذلك حتى نستكمل بقية العوامل الاجتماعية المؤثرة في مشاركة المرأة في سوق العمل[١].

تُعَد **العوامل الاجتماعية والثقافية** من أهم العوامل المحددة لانخراط المرأة في سوق

---

(١) قارن في ذلك: **النشرة الاحصائية السنوية للتعليم** (منطقة العين التعليمية، قسم التخطيط والتقويم، ١٩٩٢)، و Linda Usra Soffan, *The Women of the United Arab Emirates* (London: Croom Helm, ©1980), p. 62.

العمل، وتتمثل أهم هذه العوامل في الرغبة في الاستقلال وتأكيد الذات واكتساب الخبرات، والتأكيد على الحق في العمل، والإيمان بعدم وجود التفرقة في العمل بين الذكور والإناث، وقناعة المرأة العاملة بانه لا يقع أي ضرر من العمل على المستوى الفردي أو الأسري أو الاجتماعي.

أ ـ حجم قوة العمل النسائية

يُعتبر مجال الاستخدام وقوة العمل من أهم المجالات المتصلة بتنمية الموارد البشرية لارتباطها الوثيق بعملية الإنتاج والتقدم الاقتصادي والاجتماعي. وتتم معرفة مساهمة المرأة في قوة العمل من خلال دراسة خصائص قوة العمل وتوزيعاتها المختلفة، ويتضمن ذلك رصد نسبة عدد المشتغلات في كل قوة العمل، وتوزيعهن بحسب النشاطات الاقتصادية والمهنية التي يساهمن فيها. ومع بداية الثورة التعليمية عام ١٩٧٥ في مجتمع الإمارات، كان متوقعاً إمكان تزايد أعداد النساء في القوى العاملة بشكل ملحوظ، إلا أن البيانات الاقتصادية تكشف وتوضح عكس هذه التوقعات. فعلى الرغم من أن الإناث يشكلن ٤٠ بالمئة من جملة السكان في عامي ١٩٨٠ و١٩٩٠، فهن لم يشكلن سوى ٢,٤ بالمئة من جملة قوة العمل عام ١٩٨٠، ارتفعت إلى ٥,٩ بالمئة عام ١٩٨٥، ثم وصلت إلى ١١,٤ بالمئة عام ١٩٩٠ بين العاملات في النشاط الاقتصادي، وهي نسبة متدنية جداً، وظلت النسبة الباقية من الإناث متفرغة للأعمال المنزلية (أي ربات بيوت)، ونسبة قدرها ٢٠,٥ بالمئة ما زالت في التعليم. وهناك فرق معنوي بين نسبة المواطنات وغير المواطنات داخل قوة العمل، حيث وصلت نسبة غير المواطنات داخل قوة العمل إلى ٢٤,٤ بالمئة زادت إلى ٣٥,٣ بالمئة ما بين عامي ١٩٨٠ و١٩٨٥، ويمكننا أن نلاحظ ذلك من الجدول رقم (١).

لكن ما هي أنواع الأنشطة الاقتصادية التي تمارسها الإناث؟

الجدول رقم (١)

توزيع القوة البشرية الوطنية من الإناث

(١٥ إلى ٦٥) بحسب موقعهن داخل قوة العمل او خارجها

الجنسية	السنة	داخل قوة العمل			خارج قوة العمل			مجموع
		مشتغلات	متعطلات	جملة قوة العمل	متفرغات للأعمال المنزلية	طالبات	جملة خارج قوة العمل	القوة البشرية للإناث
مواطنات	١٩٨٠	١٨٢٤	٥٢	١٨٧٦	٥٤١٠٣	٧٩٤٨	١٥٠٢٦	٧٢٩٣٦
(النسبة المئوية)				٢,٩			٩٧,١	١٠٠,٠
مواطنات	١٩٨٥	٣٨٥٤	١٤٣	٣٩٧٧	٥٦٤٩٩	٧١٩٥١	٨٣٤٥٠	٧٨٤٤٧
(النسبة المئوية)				٤,٦			٩٥,٤	١٠٠,٠
غير مواطنات	١٩٨٠	٢٥٥١٣	٨٧٨	٢٦٣٩١	٧٦٨٨٠	٤٧٩٧	٨١٦٤٧	١٠٨٠٣٨
(النسبة المئوية)				٢٤,٤			٧٥,٦	١٠٠,٠
غير مواطنات	١٩٨٥	٦٠٢٢٢	١١٩٦	٦١٤١٨	١٠٢٧١٠	٩٨٠٥	١١٢٥١٥	١٧٣٩٣٢
(النسبة المئوية)				٣٥,٣			٦٤,٧	١٠٠,٠
جملة الإناث	١٩٨٠	٢٧٢٣٧	٩٣٠	٢٨٢٦٧	١٣٠٩٨٣	١٢٧١٥	١٤٣٦٩٨	١٧١٩٦٥
(النسبة المئوية)				١٦,٤			٨٣,٦	١٠٠,٠
جملة الإناث	١٩٨٥	٦٤٠٧٦	١٣٣٩	٦٥٤١٥	١٦٨٢٠٩	٢٧٧٥٦	١٩٥٩٦٥	٢٦١٣٨٠
(النسبة المئوية)	١٩٨٥			٢٥,٠			٧٥	١٠٠,٠

المصدر: الامارات العربية المتحدة، وزارة التخطيط، المجموعة الاحصائية السنوية، ١٩٩٢.

ب ـ النشاط الاقتصادي للإناث

من الملاحظ أن الأنشطة الاقتصادية في مجتمع الإمارات تتنوع وتختلف بسبب التغييرات الاقتصادية والاجتماعية التي سبقت الإشارة إليها، وتختلف المساهمة في تلك الأنشطة بحسب المستوى التعليمي والتركيبة العمرية والحالة المهنية للأفراد. هذا وتتضح قطاعات الأنشطة الاقتصادية التي تساهم فيها المرأة من الجدول رقم (٢)، إذ يلاحظ أن الإناث يعملن في جميع الأنشطة الاقتصادية تقريباً، ولكن بنسب متفاوتة أقلها في قطاع الزراعة، حيث بلغ عددهن ٢٣، زاد إلى ٣٨، ثم إلى ٤٨ أنثى في السنوات ١٩٨٠، و١٩٨٥، و١٩٩٠ على التوالي، كما تتركز أعلى نسبة منهن في قطاع خدمات المجتمع العامة والخدمات الاجتماعية والشخصية، حيث تصل نسبة العاملات في هذا القطاع إلى ٧٦ بالمئة، زادت إلى ٨٤ بالمئة، ثم إلى ٨٨ بالمئة في السنوات ١٩٨٠، و١٩٨٥، و١٩٩٠ على التوالي، وهذه النسبة بين الإناث المواطنات أعلى من مثيلتها الخاصة بغير المواطنات، حيث تصل إلى ٩٤ بالمئة مقابل ٨٨ بالمئة على التوالي.

أما باقي الإناث، فتتوزع على الأنشطة الأخرى، إذ تبلغ ٢ بالمئة في قطاع الصناعة والكهرباء، كما تبلغ ١٠ بالمئة في قطاع خدمات البيئة الأساسية (التشييد ـ النقل ـ المواصلات ـ التجارة ـ البنوك والتمويل). ويلاحظ أن هناك تركيزاً شديداً بين الإناث في قطاع الخدمات، يأتي من قبل المواطنات بسبب عدم القدرة على مواجهة التحديث، إما بسبب العادات والتقاليد التي تفضل عدم الاختلاط بين الجنسين، أو بسبب عدم القدرة على مواجهة متطلبات التحديث نفسه، ومن ثم يتجهن إلى ممارسة الأنشطة الحكومية التقليدية التي لا تحتاج إلى مهارات عالية. أما زيادة نسبة الإناث الوافدات في قطاع الخدمات، فهي نتيجة كون عدد كبير منهن يعمل في قطاع الخدمات العائلية كمربيات وخادمات لدى الأسر الخاصة.

الجدول رقم (٢)

توزيع قوة عمل الإناث على القطاعين الحكومي والخاص

في السنوات ١٩٨٠، ١٩٨٥، ١٩٩٠

السنوات / القطاع	مواطنات			غير مواطنات			الجملة		
	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠
حكومة أو قطاع عام	٨٦,٢	٩١,٤	٩٤,١	٤٥,٠	٢٦,٩	١٦,٥	٤٧,٧	٣٠,٩	٢١,٤
منشآت خاصة	٤,٣	٥,٦	٥,٠	٢٦,٣	١٩,٣	١٤,٩	٢٤,٨	١٨,٥	١٤,٢
من دون منشأة	٩,٣	٣,٠	٠,٩	٢٨,٧	٥٣,٨	٦٨,٦	٢٧,٥	٥٠,٦	٦٤,٤
الجملة	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
قوة العمل (الإناث)	١٨٣٥	٣٨٨٥	٨٧٩٨	٢٦٠٢٣	٦٠٩٦٧	١٣١٨٢٤	٢٧٨٥٨	٦٤٨٥٢	١٤٠٦٢٢

المصدر: المصدر نفسه.

نلاحظ من الجدول رقم (٢) أن الإناث ينتشرن في جميع قطاعات العمل الحكومية وغير الحكومية، ونستخلص من هذا الجدول بالنسبة إلى مجموع قوة العمل أن الغالبية تعمل في قطاع الخدمات من دون منشأة، وأن نسبة العاملات منهن في هذا القطاع في زيادة مستمرة، حيث زادت من ٢٧,٥ بالمئة إلى ٥٠,٦ بالمئة، ثم إلى ٦٤,٤ بالمئة خلال السنوات ١٩٨٠، و١٩٨٥، و١٩٩٠ على التوالي، تليها نسبة المشتغلات في قطاع الحكومة والقطاع الخاص، والتي شهدت انخفاضاً معاكساً من ٤٧,٧ بالمئة إلى ٣٠,٩ بالمئة، ثم إلى ٢١,٤ بالمئة خلال الفترة نفسها، كما انخفضت نسبة العاملات في القطاع الخاص من ٢٤,٨ بالمئة إلى ١٤,٢ بالمئة. وهذا الانخفاض في

النسبة لا يعني بالضرورة انخفاضاً في حجم قوة العمل من الإناث في هذا القطاع أو ذاك، وإنما هو انخفاض نسبي صاحَب الزيادة الكبيرة في قوة العمل، ومن ثم فهو تغيير في هيكل توزيع الإناث على قطاعات العمل. أما حجم قوة العمل، فقد شهد زيادة كبيرة خلال السنوات العشر السابقة. نلاحظ أيضاً من الجدول وجود اختلاف في هيكل توزيع الإناث المواطنات عن مثيله الخاص بغير المواطنات، حيث نجد أن الغالبية العظمى من الإناث المواطنات تعمل في القطاع الحكومي، وأن نسبة العاملات منهن في هذا القطاع قد زادت من ٨٦,٢ بالمئة إلى ٩٤,١ بالمئة، وأن نسبة قدرها من ٤,٣ بالمئة إلى ٥ بالمئة تعمل في المنشآت الخاصة، وأن نسبة قليلة جداً تعمل من دون منشآت.

إن الجدولين رقمَي (١) و(٢) أوضحا لنا مساهمة القوة العاملة النسائية في قوة العمل وتوزعها على القطاعات، وأوضحا كذلك مدى تواضع نسبة مساهمة الإناث المواطنات في قوة العمل، وذلك على الرغم من زيادة هذه النسبة إلى ثلاثة أضعاف ما كانت عليه خلال الفترة من عام ١٩٨٠ حتى عام ١٩٩٠، وهذا نتيجة انخفاض نسبة المتعلمات، وتأثير العادات والتقاليد الاجتماعية التي لا تشجع انخراط المرأة في سوق العمل، الأمر الذي أدى إلى تواجدها بنسبة ١١,٤ بالمئة فقط من جملة قوة العمل البالغة ٧٨٢٨٢ في عام ١٩٩٠[٢].

إن هذه الزيادة في حد ذاتها توضح الجهود التي تبذلها الدولة، كما يؤكدها تطور ميزانية التنمية خلال الأعوام ١٩٨٥ حتى ١٩٨٩، وكذلك في التسعينيات، كما سبق أن أوضحنا في الجزء السابق من هذه الدراسة. فقد وصلت هذه الميزانية إلى ٤٩٠٤ ملايين درهم في عام ١٩٨٩ موزعة على القطاعات التالية: الإدارة العامة والدفاع والتعليم والصحة. كما يلاحظ كذلك مساهمة لا باس بها من جانب المرأة في عديد من الأعمال المهنية، ويأتي على رأسها مهن الطب والتدريس والهندسة، وشكلت نسبهن نحو ٢٤ بالمئة من جملة العاملين عام ١٩٧٥، ثم ٤٥,٩ بالمئة عام ١٩٧٨، وانخفضت إلى نحو ٤٠,٨ بالمئة عام ١٩٨٠.

كما يلاحظ أن عدداً قليلاً يمثل نسبة ٢ بالمئة منهن، يشغل مهناً من مواقع اتخاذ القرار، في فئة المديرين ومديري الأعمال، وهذه النسبة ارتفعت من ١ بالمئة إلى ٢ بالمئة خلال السنوات العشر السابقة (١٩٨٠ ـ ١٩٩٠). كما يلاحظ أيضاً تركز الموظفات والعاملات في هذا القطاع العام ـ في الوزارات الاتحادية بنسبة ١١ بالمئة من مجموع الموظفين في القطاع. كما تتركز أيضاً المرأة العاملة في الوظائف المهنية والفنية التي زادت من ٥٠ بالمئة في سنة ١٩٨٠ إلى نحو ٨٠ بالمئة في سنة ١٩٩٠. أما العاملات المواطنات في الدولة فتصل نسبتهن إلى ١١,٤ بالمئة فقط وعددهن ١٠٠٤٩ امرأة، ويتركزن في مجال الخدمات العامة، إذ تشكل نسبة العاملات في هذا المجال ٨٩,٥ بالمئة من إجمالي الإناث المواطنات العاملات، أما الإناث العاملات في هذا المجال، من غير المواطنات، فتصل نسبتهن إلى ٧٨,٨ بالمئة من إجمالي العاملات غير المواطنات. يلي نسبة الإناث في قطاع الخدمات العامة نسبتهن في قطاع البنوك التي تبلغ ٦٣ بالمئة، ثم في قطاع التجارة التي تبلغ ٤,٩ بالمئة، ثم في قطاع النقل والمواصلات التي تبلغ ٣,٤ بالمئة[٣].

---

(٢) شمة محمد بن خالد، «الرضا الوظيفي والمرأة العاملة بدولة الإمارات العربية المتحدة،» (رسالة ماجستير، ١٩٩٤)، ص ٧٩.

(٣) المصدر نفسه، ص ٩٣.

الجدول رقم (٣)

قوة العمل النسائية بحسب القطاعات الرئيسية للنشاط الاقتصادي

(نسبة مئوية)

السنوات / النشاط الاقتصادي	مواطنات			غير مواطنات			الجملة		
	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠
الزراعة والصيد	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الصناعة التحويلية	٢,٠	٢,٠	٣,٠	٤,٠	٢,٠	٢,٠	٣,٠	٢,٠	٢,٠
الكهرباء/الماء	٤,٠	٤,٠	٣,٠	٢١,٠	١٤,٠	١٠,٠	٢١,٠	١٤٠	١٠,٠
خدمات البيئة الأساسية	٩٤,٠	٩٤,٠	٩٤,٠	٧٥,٠	٨٤,٠	٨٨,٠	٧٦,٠	٨٤,٠	٨٨,٠
خدمات المجتمع العامة والخدمات الاجتماعية والشخصية									
الجملة	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
قوة العمل	١٨٣٥	٣٨٨٥	٨٧٩٨	٢٦٠٢٣	٦٩٩٧	١٣١٨٢٤	٢٧٨٥٨	٦٤٨٥٢	١٤٠٦٢٢

المصدر: المصدر نفسه.

ج ـ مشاركة المرأة في أعمال الشرطة والأمن العام

تشارك المرأة في دولة الإمارات العربية المتحدة في أعمال الشرطة والأمن العام، وتُعتبر الشرطة النسائية من أهم تنظيمات وزارة الداخلية في الدولة، كما أنها تمارس أعمالها في مجالات الأمن التي تخص المرأة.

وتتدرج المرأة في وظائف الشرطة وتصل إلى رتب عسكرية متقدمة. ويبين الجدول رقم (٤) عدد النساء ورتبهن في هذا المجال للعام ١٩٩٣:

الجدول رقم (٤)

توزيع الشرطة النسائية بحسب الرتبة العسكرية

الرتبة	العدد	الرتبة	العدد	الرتبة	العدد
رائد	١	مساعد أول	٥	عريف	٤٧
نقيب	٧	مساعد	٦	شرطي اول	٧٢
ملازم أول	٩	رقيب أول	١٣	شرطي	٦٧
ملازم	١٢	رقيب	٨٤	المجموع	٣٢٣

المصدر: الإمارات العربية المتحدة، وزارة الداخلية، **التقرير السنوي**، ١٩٩٣.

وتجدر الإشارة إلى أن المرأة في ممارستها عملها في مجال الشرطة قد وفرت لها كل العوامل التي تساعدها على أداء دورها بكفاءة، فهي تجد الأمن والحماية وجهات الشكوى التي يمكن اللجوء إليها عند الحاجة، بالإضافة إلى حرية اختيار المرأة الجنسَ الذي ترغب في التعامل معه لوجود التفاهم المشترك، خصوصاً في بعض الأمور الحساسة الخاصة بالنساء[٤].

بناء على ما تقدم من عرض لمساهمة المرأة في مجتمع الإمارات في سوق العمل، يمكننا أن

---

(٤) الإمارات العربية المتحدة، وزارة الداخلية، **التقرير السنوي**، ١٩٩٣.

نورد الحقائق التالية:

- إن عمل المرأة يُعَد هامشياً، وإن نسبة المساهمة تعد ضئيلة جداً بالقياس إلى جملة القوى العاملة الوطنية.

- إن عمل المرأة يدخل في الأعمال الوظيفية كالتدريس والطب وأعمال السكرتارية والأمن، ويبعد عن القطاعات الانتاجية.

- إن حجم النساء العاملات لا يتناسب مع عدد النساء القادرات على العمل (١٥ سنة فاكثر).

- إن هناك مجموعة من العقبات تواجه المرأة في أدائها مهامها أو عند الارتقاء إلى وظائف ذات مسؤولية في المجتمع، من بينها أن كثيرات منهن لسن في المستوى الثقافي المطلوب ولم يحصلن على التدريب الكافي المستمر، ويكتفين بما وصلن إليه من تعليم، يضاف إلى ذلك الأوضاع التقليدية التي تؤثر في العلاقة بين كل من الرجل والمرأة في المجتمع، وكذلك الأوضاع السائدة في الوسط العائلي التي تجعل دور المرأة يقتصر على ممارسة مسؤوليتها كأم ومعلمة لأولادها.

٢ - أدوار المرأة الحضرية

أ - الأدوار الأسرية والمشاركة الاجتماعية

لقد أُجريت مجموعة من الدراسات لدولة الإمارات اهتمت بقضايا متعددة عن المرأة العاملة، ولكن ندرت الدراسات الخاصة بالمرأة، ربة المنزل، أو المرأة التي تجمع بين الدورين كموظفة أو عاملة ومديرة للمنزل كذلك.

من نتائج هذه الدراسات سنحاول تقصي هذا البعد الجديد لدراستنا لنستوفي الأدوار كافة التي تقوم أو تساهم بها المرأة في الإمارات. ومن أحدث هذه الدراسات الميدانية دراسة وزارة العمل التي أجريت بهدف التعرف إلى الأوضاع المعيشية للأسر التي تستخدم خدماً، التعرف إلى الأدوار التي يقوم بها الخدم داخل الأسرة، إلى جانب مجموعة أخرى من الأهداف أهمها التعرف إلى العلاقة بين عمل المرأة وعمل الخدم. وما يهمنا من هذه الدراسة أن نخرج بمؤشرات لدواعي استخدام الخدم، والتبدل والتغير الذي يحدث في أدوار جميع أفراد الأسرة وليس الأم فقط. إن وجود الخدم من فئات المربيات، والسائقين، والمزارعين، والخدم، يؤدي بالضرورة إلى هذا التحول في الأدوار. لكن كيف يتم هذا التحول؟

إذا أخذنا في الاعتبار أن عدد الأسر المواطنة في الدولة يكاد يبلغ ٨٠ ألف أسرة، فإن عدد الخدم قد وصل إلى ما يقرب من ١٤٦٤٠٠ خادم وخادمة لدى الأسر المواطنة فقط.

وتشير الإحصاءات إلى أن عدد تأشيرات الخدم يبلغ ما يقرب من ٦٥ ألف تأشيرة سنوياً، أي ان أعداد الخدم في تزايد مستمر، وان الخدم من الإناث هن من الجنسيات السري لانكية والفيليبينية والهندية، ويقمن بالخدمة المنزلية والطبخ، وقيادة السيارات. وأظهرت نتائج تلك الدراسة أن هناك استقراراً في عمل بعض الخدم لدى الأسر، إذ إن هناك خدماً بلغت سنوات خدمتهم لدى الأسرة ما يزيد على عشر سنوات، وهذا مؤشر على أن العلاقة قد تعمقت بين الخدم وأفراد الأسرة، ولا سيما الصغار منهم، من جراء المعايشة الطويلة، إذ انتقلت العلاقة

بين الخادمة والطفل من علاقة الخادمة إلى علاقة العاطفة والارتباط النفسي، ومثل هذه العلاقة تتم على حساب علاقة الطفل بأمه، حيث إن فترة بقاء الطفل مع الخادمة تفوق المدة التي يقضيها مع الأم والآخرين من افراد الأسرة[٥].

فماذا تعني كل تلك الحقائق الواقعية؟ إنها، ببساطة، تعني اختلال الأدوار الأسرية، ليس الخاصة بالمرأة فقط، بل الخاصة بأدوار الرجل كذلك، سواء كان الزوج أو الأب، وكذلك أدوار الأبناء، وهو ما يؤكد حقيقة أن الكثافة العالية للعمالة داخل الأسرة الإماراتية أدت إلى الإخلال في بنية هذه الأسر، والتغير الشامل في الأدوار الأسرية للمرأة والرجل على السواء.

وفي دراسة ميدانية أجريت حول موضوع «الوعي الاجتماعي ودور المرأة»[٦] في التنمية في دولة الإمارات، كان من بين استجابات المبحوثات في هذه الدراسة ما جاء فيه أن التعليم له أهمية كبيرة في إنجاح الحياة الأسرية والمشاركة في القرارات الأسرية، ولكن من حيث درجة الموافقة على هذا الرأي، تحفظ الرجال «من العيّنة». إلا أن النساء يرين أن لتعليم المرأة آثاراً إيجابية في كل من المرأة والرجل والأسرة والمجتمع، فالمرأة المتعلمة تشارك زوجها وتتعاون معه في تنظيم الإنفاق على الأسرة وفي تربية الأبناء وتنشئتهم التنشئة الاجتماعية التي تتفق مع مبادئ المجتمع وثقافته، ومع استراتيجية الدولة في التنمية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية.

وهناك اتجاهات متعددة نحو عمل المرأة ودورها الأسري. وثمة كثير من الباحثين من ربط بين صفة الأداء في الدور الأسري للمرأة بعمل المرأة، غير أن دراسات أخرى أثبتت عدم صحة هذه النتيجة، إذ رأت دراسة خلفان مصبح حول مساهمة المرأة في سوق العمل أن العينة التي أُخذ رأيها في عمل المرأة، ٣٥ بالمئة منها وجدت أن أثر العمل في الأبناء مفيد، في حين رأت نسبة ١٤ بالمئة أن أثر العمل ضار في الأبناء، أما ٥١ بالمئة من العينة فقد رأت أنه لا يوجد أثر لعمل المرأة في الأبناء[٧].

أما مصاحَبات تخلي المرأة والرجل عن أدوارهما الأسرية، وتركها لعمال المنازل والمربيات، فهي كثيرة، ففي دراسة سابقة للباحثة[٨] حول آثار العمالة الوافدة في مجتمع الإمارات، جاءت أهم هذه النتائج كما يلي:

- تضعف علاقة الطفل بأمه بنسبة ٩١,٤ بالمئة.
- يضعف اكتساب الطفل اللغة العربية بنسبة ٨٩,٥ بالمئة.
- يكسب الطفل لغة المربية بنسبة ٧٧,١ بالمئة.
- تُغرس في الطفل قيم المربية وعاداتها بنسبة ٧٢,٣ بالمئة.

---

(٥) محمد عيسى السويدي، عبد الله بوشهاب وطه حسين، **خدم المنازل في الإمارات: دراسة ميدانية** (الإمارات: وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، ١٩٩٤).

(٦) إجلال اسماعيل حلمي، «الوعي الاجتماعي ودور المرأة في التنمية في الإمارات: بحث ميداني،» **شؤون اجتماعية**، السنة ٩، العدد ٣٥ (خريف ١٩٩٢).

(٧) خلفان علي مصبح، «المرأة المواطنة العاملة في الحكومة الاتحادية: دراسة تحليلية،» ورقة قدّمت إلى: ندوة مساهمة المرأة الإماراتية في سوق العمل التي نظّمها الاتحاد النسائي بالتعاون مع معهد التنمية الإدارية، ١٩٩١، ص ٣٣.

(٨) موزة عبيد غباش، **الهجرة الخارجية والتنمية بدولة الإمارات العربية المتحدة: دراسة للآثار الاجتماعية والثقافية والاقتصادية للعمالة الأجنبية** (دبي: دار القراءة للجميع للنشر والتوزيع، ١٩٨٥).

- تُسبِّب اضطرابات في جو الأسرة بنسبة ٧٦,٣ بالمئة.
- سلب الأسرة فضيلة الاعتماد على النفس بنسبة ٨٤,٨ بالمئة.
- إدخال قيم وعادات غريبة على الأسرة بنسبة ٧١,٤ بالمئة.
- خلق اضطرابات في جو الأسرة بنسبة ٦٦,٧ بالمئة.
- الحد من استخدام اللغة العربية في إطار الأسرة بنسبة ٦٢,٩ بالمئة.
- إفقاد أعضاء الأسرة وجود تعاون متبادل بينهم بنسبة ٥٩,١ بالمئة.

ب ـ المشاركة والأدوار الثقافية والمجتمعية

يمكن القول بأن انخراط النساء الحضريات في التنظيمات الثقافية والاجتماعية يعد في حد ذاته دوراً ثقافياً واجتماعياً مهماً، إذ تُمنح النساء فرصة مناسبة للحصول على مكاسب متعددة، أولها اكتساب الخبرة في مجال المشاركة واكتساب القدرة على إدارة الأعمال، وقيادة التنظيمات، وتحقيق النجاح، ومن ثم إثبات الذات وفرص الانطباع بأن المشاركة والمساواة وضع طبيعي بين الرجل والمرأة، كما يعطي للأجيال الجديدة القدرة على تفهم ماهية المشاركة في مجالات الحياة المختلفة.

من المعروف أن هناك في دولة الإمارات العربية المتحدة نمواً لحركة تعاونية نفعية وخيرية، تبرز في أشكال الجمعيات القائمة حالياً، وقد قمنا بدراسة لهذه الجمعيات، فاتضح لنا أن العمل المهني هو الذي أدى إلى زيادة الجمعيات المهنية والنفعية، كما لاحظنا أن عدد الجمعيات بلغ الآن ٩١ جمعية بأنواع مختلفة، فهناك الجمعيات غير الحكومية، والحكومية، والجمعيات التي تمثل الجاليات الأجنبية، والجمعيات ذات الأهداف الدينية والخدمية والمهنية والتعاونية، وكذلك جمعيات الوعي العام، والجمعيات ذات الأهداف البحثية كجمعية الدراسات الإنسانية.

تقدم هذه المنظمات ٢٢ نوعاً من الإنجازات الأساسية، كما يتضح من الجدول رقم (٥)، إذ يحتل «نشر الوعي الثقافي» المرتبة الأولى بين هذه الانجازات، وقد تحقق ذلك في ٢٤ مؤسسة تمثل ٤٦ بالمئة، كما مثلت «المشاركة في المناسبات الوطنية والمهرجانات» العنصر الثاني من الإنجازات الأساسية، حيث كان من أهم إنجازات ١٠ مؤسسات تمثل نسبة قدرها ١٩ بالمئة، ويأتي عنصرا «تنمية المواهب» و«المساعدات في النكبات والكوارث» بعد ذلك، حيث كان كل واحد من هذين العنصرين من أهم إنجازات ٩ مؤسسات.

تتعدد بعد ذلك الإنجازات الأساسية لهذه الجمعيات، الأمر الذي يعطي انطباعاً عن تعدد النشاط في الجمعية الواحدة والإنجاز الواحد المشترك بين عدد من أنواع الجمعيات.

الجدول رقم (٥)
الإنجازات الأساسية للمؤسسة

الإنجازات	العدد	النسبة المئوية
١ ـ نشر الوعي الثقافي	٢٤	٤٦
٢ ـ المشاركة في المناسبات الوطنية والمهرجانات	١٠	١٩
٣ ـ تنمية المواهب	٩	١٧
٤ ـ مراكز صيفية للشباب	١	٢
٥ ـ تحفيظ القرآن	٥	١٠
٦ ـ دورات رياضية	٥	١٠
٧ ـ مراكز محو الأمية	٦	١٢
٨ ـ مراكز تعليم الأطفال	٣	٦
٩ ـ نشر الوعي المهني	٤	٨
١٠ ـ نشرات دورية وبحوث علمية	٣	٦
١١ ـ الدفاع عن حقوق الأعضاء	٢	٤
١٢ ـ دورات متخصصة	٢	٤
١٣ ـ إحياء حفلات الزواج	٤	٨
١٤ ـ صرف الزكاة والمعونات للمستحقين	٢	٤
١٥ ـ المساعدة في النكبات والكوارث	٩	١٧
١٦ ـ جمع شمل أبناء الجالية وتعاونهم	٣	٦
١٧ ـ إقامة أسواق خيرية	٤	٨
١٨ ـ إقامة مؤتمرات عالمية	٢	٤
١٩ ـ رعاية المعوقين	٣	٦
٢٠ ـ نشر الوعي الصحي	٢	٤
٢١ ـ تأهيل الشباب	١	٢
٢٢ ـ كفالة الأيتام	١	٢
المجموع	١٠٥	

المصـــدر: Mouza Ghubash, *Non Governmental Organization in the United Arab Emirates* ([n. p.]: UNDP, 1994).

الجدول رقم (٦)
العقبات التي تعترض تحقيق الهدف

نوع المعوقات	العدد	النسبة المئوية
١ ـ معوقات مالية	٢٨	٤٥
٢ ـ قلة المتطوعين	١٣	٢٣
٣ ـ عدم توفر المقر أو ضيق المقر الخاص بالنشاط	٦	١٠
٤ ـ عدم توفر الوعي الكافي باهمية جمعيات النفع العام	٥	٨
٥ ـ عدم مساهمة الجانب الحكومي في عمليات التوعية الجماهيرية	٢	٤
٦ ـ عدم كفاية المنشآت اللازمة للانشطة المختلفة	١	٢
٧ ـ قلة الأموال المخصصة للمصاريف الإدارية	١	٢
٨ ـ غياب التشريعات	١	٢
٩ ـ عدم وجود قضاة متخصصين	١	٢
١٠ ـ ارتفاع الإيجارات	١	٢
المجموع	٥٩	١٠٠

المصدر: المصدر نفسه.

وقد كشفت الدراسة أن مثل هذه الجمعيات تقوم ببعض الأنشطة المتعددة ومن بينها أنشطة ثقافية، وتعلم كبار، وتوظيف، وتعليم حرف يدوية، وتقديم بعض المساعدات القانونية. إلا أن هذه الأنشطة لا تتفق مع حجم هذه الجمعيات أو مع الهدف المنشود من وراء جهود هذه الجمعيات عموماً، وأهداف التنمية خصوصاً. ولعل هذا يرجع إلى وجود العديد من العقبات التي توصلت الدراسة إليها، والتي وصلت حسبما يوضح الجدول رقم (٦) إلى عشر معوقات أهمها: المعوقات المالية (٤٥ بالمئة)، قلة المتطوعين (٢٣ بالمئة)، عدم توفر أو ضيق المقر الخاص بالنشاط (١٠ بالمئة)، عدم توفر الوعي العام باهمية جمعيات النفع العام (٨ بالمئة)، وعدم توفر مساهمة الجانب الحكومي في عملية التوعية الجماهيرية (٤ بالمئة)[٩].

أما بالنسبة إلى الجمعيات النسائية فهي الأكثر نشاطاً وعدداً من بين تلك الجمعيات، وتقوم بادوار تنمية المرأة وتطويرها، والمساهمة في حل مشكلاتها الأسرية والمادية والتعليمية. وفي دراسة خصصت للبحث في مساهمة المرأة في هذه الجمعيات وجدنا العديد من المفارقات في تادية هذه الأدوار.

وتعكس نتائج الدراستين موقفاً سلبياً بشان المشاركة الفعلية للمرأة الحضرية في

(٩) Mouza Ghubash, *Non Governmental Organization in the United Arab Emirates* ([n. p.]: UNDP, 1994).

الجمعيات وفي العمل التطوعي، وهذا يدل بوضوح على تقاعس الأدوار النسائية في مجالات مجتمعية أخرى، إلى جانب المجالات التي أشرنا إليها بما فيها الأدوار المنزلية.

٣ - المرأة الريفية وأدوارها الأسرية والمجتمعية

تكتمل جوانب هذه الدراسة بإلقاء بعض الضوء على الأدوار المتاحة للمرأة الريفية للمساهمة في عملية التنمية في مجتمع الإمارات، باعتبار أن نساء الريف يشكلن قطاعاً كبيراً في دولة الإمارات، إذ يصل عددهن إلى ١٠٢٠٠٠ امرأة، وبالتالي نتوقع أن تكون لهن مشاركة كبيرة على مستوى التنمية في المناطق الريفية لهذه الدولة.

ففي دراسة حديثة عن أثر التقانة في تغيير أدوار المرأة الريفية وجدنا نتائج لا تختلف كثيراً عن تلك النتائج التي استعرضناها لأدوار المرأة الحضرية، فدور المرأة الريفية الزراعي والإنتاجي ضئيل جداً، وكذلك الحال بالنسبة إلى أدوارها الأسرية والمجتمعية[١٠]. فالأسرة الريفية أسرة أبوية، ويبرز ذلك في تنظيم ميزانية الأسرة أو في شراء الأجهزة المنزلية واحتياجات الأسرة كافة، الخ.

لكن إذا كان الأزواج يمارسون عملهم للحصول على دخل، كما أنهم مسؤولون عن ميزانية الأسرة، فماذا تفعل الزوجات؟ وما هي الأدوار التي يقمن بها؟ توضح البيانات أن معظم السيدات يشاركن في أنشطة الأسرة اليومية، إذ أجابت نسبة ٦٩,٩ بالمئة من أفراد العينة أنهن مسؤولات عن إعداد الطعام، وفي بعض الأحيان يساعدهن الطباخون، وفي أحيان أخرى يؤدي الطباخون تلك المهمة (بنسبة ٢٣ بالمئة)، وفي حالات أخرى نادرة، تقوم البنات (بنسبة ٢,١ بالمئة) بهذه المهمة، كمعدات للطعام أو مساعدات في إعداده، وهذه هي الأدوار التقليدية التي لم تستطع أدوات التحديث تغييرها، بل عززت من استمراريتها.

من أهم المؤشرات الدالة على تغير مكانة المرأة في مجتمع ما، هو مدى مشاركتها في الأنشطة المختلفة، اقتصادية أكانت أم اجتماعية أم ثقافية، وتعد هذه المشاركة، في الوقت نفسه، انعكاساً لمستوى المرأة التعليمي، وزيادة وعيها وتأكيداً لأدوارها الرسمية في المجتمع الذي تنتمي إليه. ولقد توجهنا بسؤال أفراد العينة في مجتمعات الدراسة عن مدى مشاركتهن في الجمعيات المتاحة، فجاءت إجابتهن أن ١٦ بالمئة منهن يشاركن في جمعية القرية، بينما لا تشارك نسبة تصل إلى أكثر من ٥١,٥ بالمئة في هذه الجمعية، وفي الوقت نفسه، أدلت ١١,٦ بالمئة من أفراد العينة أنها لا تعرف شيئاً عن تلك الجمعية، وبالتالي فإن مشاركتها معدومة تماماً[١١].

أيًا كانت نسبة المشاركات في الجمعيات، ضئيلة أو كبيرة، فإن الحقيقة التي لا جدال حولها هي أن معظم هذه الجمعيات يقدم العديد من الأنشطة. وتوضح البيانات أنواع الأنشطة التي تقدمها الجمعيات في القرى المدروسة، فقد أعلنت نسبة ١٣,٩ بالمئة من أفراد العينة أن الجمعيات تقدم أنشطة للمرأة، بينما أوضحت نسبة ٧ بالمئة منهن أنها تقدم نشاطاً خيرياً، ونسبة ١,٥ بالمئة أوضحت أنها تقدم نشاطاً ثقافياً، ونسبة ١,٦ بالمئة أوضحت أنها تقدم

---

(١٠) موزة عبيد غباش، **أثر التكنولوجيا الحديثة على أدوار المرأة الريفية بدولة الإمارات العربية المتحدة** (دراسة تحت الطبع، ١٩٩٥)، الفصل ١٢. قمنا بدراسة عشر قرى من قرى الإمارات، وطبقنا استمارة من ١٠٥ اسئلة لعيّنة مكونة من ١١٠٠ إمرأة ريفية، وكانت الدراسة الأولى التي تتوجه إلى القطاع الريفي في دولة الإمارات.

(١١) المصدر نفسه، ص ٢٧٠.

نشاطاً اقتصادياً، أما نسبة قليلة منهن (٠,٢ بالمئة) أوضحت أنها تقدم نشاطاً سياسياً، بينما أكدت نسبة ١٢,٣ بالمئة أن هناك أنشطة أخرى، لكنها لم تحدد نوعيتها.

وليس هناك جدال في أن تعدد الأدوار قد يخلق نوعاً من الصراع، لكن المسألة تنطوي على مدى الاستعداد لأداء هذه الأدوار، الذي من شأن المساندة الحقيقية من قبل المجتمع بشتى الطرق أن تدعمه، والذي ينبغي فيه على المؤسسات الرسمية أن تلعب دوراً مهما لتغيير الصور النمطية المتعلقة بالمرأة، وعدم قدرتها على أداء هذه الأدوار، فهذه من أهم الخطوات التي ستعطي المرأة دفعة قوية للمساهمة ليس فقط في الجمعيات العامة، بل في مجالات التنمية بشكل عام.

ذكرنا في بداية هذه الدراسة أن هناك معوقات حالت دون أن تساهم المرأة مساهمة متساوية مع الرجل في التنمية في دولة الإمارات. فما هي هذه المعوقات؟ نجزم، منذ البداية، أن هذه المعوقات هي أيضاً من نواتج ظهور النفط وآثاره في مجتمع الإمارات، ففي حين كان لهذا النفط أثر إيجابي، إلا أنه في تغييره الأنساق الاجتماعية والثقافية وقف حائلاً دون التنمية المنشودة. ومما يوضح هذا الأمر، تنافر دور الفرد مع موقعه التنظيمي وتغريب أدوار المرأة في التنمية التنظيمية والإدارية التي تطلبتها التنظيمات الرسمية كالوزارات والدوائر لتشغل المناصب فيها، حيث لم تكن بالكفاءة العلمية والتدريبية المطلوبة، وبالتالي سادت العلاقة القرابية والقبلية في مجالات التوظيف. ولقد دخلت المرأة سوق العمل في هذه التنظيمات الرسمية الحديثة، خصوصاً تلك التي بحاجة إلى نساء متدربات على الأعمال التقنية والإدارية والفنية والتربوية والصحية والعلاجية والقضائية والعلمية، وكان دخول المرأة الإماراتية إلى هذه القطاعات من دون خبرة ودراية، وما كان لديها فقط هو الرغبة في العمل والاستعداد الفطري لاكتساب الخبرات، وبالتالي نجد أن غربة النظام الاقتصادي وعدم ملاءمته النظام الاجتماعي في دولة الإمارات ساهم في الوقت نفسه في خلق دور مغترب للمرأة في عملية التنمية، في حين كان دورها نشطاً وفاعلاً في الحياة الاقتصادية والتجارية والزراعية والأسرية قبل ظهور النفط في مجتمع الإمارات، وهذا التعطيل في أدوار المرأة يعني تعويق نصف المجتمع عن المساهمة في التنمية الحديثة، أي ان نصف التنمية الوطنية جمّد دور المرأة ومسؤوليتها، فأصبح دورها هامشياً.

ولعل التزاوج بين النظامين، أي النظام الاقتصادي القديم، والنظام الحديث الذي انفتح بكل مجالاته على النظام الغربي، ترك بصماته على أدوار المرأة في التنمية، فلم تكن إنتاجيتها بالقدر المطلوب نظراً إلى الصراع ما بين الثقافة التقليدية ومحدداتها بالنسبة إلى المرأة والثقافة الحديثة، وعدم اتساق معاييرها مع النسق الثقافي التقليدي، ولم يستطع النسق الاقتصادي كذلك زحزحة النسق الاجتماعي في ما يخص دور المرأة، ويخرجها من عاملة في المنزل إلى سوق العمل خارج المنزل. وعلى رغم أن عدد المنخرطات في سوق العمل قد وصل إلى ٨٧٩٨ امرأة، كما أشرنا إلى ذلك في الجدول رقم (٢)، فهذا العدد لا يمثل سوى ١١ بالمئة من القوى العاملة المواطنة، وبالتالي لا يعكس مساهمة عالية في العمل بالنسبة إلى المرأة. فالأدوار المتاحة للمرأة في تنمية مجتمع الإمارات قد تكون عديدة ومتنوعة، ولكن مساهمة المرأة فيها تتراجع باستمرار، وتعيش المرأة الإماراتية حالة من الصراع بين الرغبة في تحقيق أدوار عالية، وبين عدد من المعوقات الثقافية والاجتماعية التي تحول دون تحقيقها أدوارها، أو تأكيدها ذاتها، الأمر الذي يؤثر، في نهاية الأمر، في مكتسباتها ووضعها على خريطة المكانة الاجتماعية لمجتمع الإمارات العربية المتحدة، فتعود لتعيش في دائرة الظل، ما عدا بعض الرائدات من فتيات ونساء الإمارات اللاتي استطعن المواءمة بين الحلم والواقع، بين الطموح ومصداقية التحقيق □

مستقبل العلاقات العربية ـ الاوروبية
بين الشرق أوسطية والمتوسطية

عُقدت هذه الحلقة النقاشية بتكليف من مركز دراسات الوحدة العربية في مقر المركز العربي لبحوث التنمية والمستقبل في القاهرة بتاريخ ١٩٩٥/١٢/٢٧، وقد شارك فيها (بحسب الترتيب الهجائي) كل من السادة:

ابراهيم عوض
خبير في الأمم المتحدة.

بهجت قرني
أستاذ العلاقات الدولية ـ
جامعة مونتريال ـ كندا.

جميل مطر
مدير المركز العربي
لبحوث التنمية والمستقبل.

حسام عيسى
أستاذ في كلية الحقوق ـ
جامعة عين شمس ـ القاهرة.

فتحي الشاذلي
مساعد وزير الخارجية المصرية.

محمد السيد سعيد
نائب مدير مركز الدراسات
السياسية والاستراتيجية ـ
مؤسسة الأهرام.

محمد سيد أحمد
كاتب صحفي ـ الأهرام.

ناصيف حتي
أستاذ العلاقات الدولية ـ
الجامعة الأمريكية بالقاهرة.

أدار الحوار: **جميل مطر**

ورقة العمل

ناصيف حتي

استاذ العلاقات الدولية ـ
الجامعة الأمريكية بالقاهرة.

أولاً: بين اليوم والبارحة

تذكرنا العام الماضي مرور عشريتين على انطلاق الحوار العربي ـ الاوروبي، وهو الاطار المؤسسي للعلاقات العربية ـ الاوروبية، ولم تستدع تلك الذكرى أية احتفالات خاصة، فالحوار متوقف رسمياً منذ ربيع ١٩٩٢، علماً أنه كان قد دخل مرحلة الركود قبل ذلك التاريخ لضعف الموقف العربي حيناً، ولفقدانه أحياناً. وقد شكل الحوار تجربة غنية في التعاون الاقليمي وذات مردود لكل من طرفيه مهما اختلفنا في تقييم حجم هذا المردود والمنافع التي جاء بها. والحوار كان التجربة الأولى لكل من الجماعة الأوروبية حينذاك وجامعة الدول العربية في إقامة علاقات خارجية متعددة الأطراف.

ومن الضروري قراءة هذه التجربة واستخلاص بعض الدروس والملاحظات العامة التي قد تفيد العلاقات العربية ـ الاوروبية مستقبلاً، أيًا كانت المستجدات التي ستحكم هذه العلاقات، وأيًا كان الشكل الذي ستتخذه.

ويمكننا إيجاز هذه الملاحظات كما يلي:

ـ أدى إبقاء النفط خارج الحوار بسبب الضغط الامريكي على أوروبا وتجاوب هذه الأخيرة مع هذا الضغط، وبهدف منع العرب من امتلاك ورقة قوية في المفاوضات، إلى منع عقد صفقة شاملة عربية ـ أوروبية كانت ستأتي بمكاسب لكل من الطرفين.

ـ برزت معادلة مفادها أنه كلما حصل توتر عربي ـ أمريكي، نشطت الدبلوماسية الاوروبية لملء الفراغ الحاصل من جهة، ولمحاولة إبقاء قناة اتصال مفتوحة عربية ـ غربية من جهة أخرى. وكلما نشطت الولايات المتحدة في إطار دبلوماسية الصراع العربي ـ الاسرائيلي، اعتبرت الدور الاوروبي معرقلاً وحاولت احتواءه أو إيقافه.

ـ محاولة أوروبا إقامة توازن دقيق بين علاقاتها الجديدة مع العرب وعلاقاتها الاستراتيجية مع الولايات المتحدة، من منطلق ألا تسمح سياسة أوروبا تجاه العرب بالإضرار بالتزاماتها الاطلسية.

ـ اتسم الدور الاوروبي على صعيد الصراع العربي ـ الاسرائيلي بمحدودية كبرى لجملة من الأسباب، منها رفض إسرائيل هذا الدور، وعدم ترحيب الولايات المتحدة به، وكذلك عدم ارتياح الاتحاد السوفياتي إليه، إلا في حالات استثنائية، وكذلك عدم وجود دور عربي داعم ومصرّ على الدور الاوروبي، إذ بقي الاول في حدود التمني بقيام الثاني.

ـ اتسمت الدبلوماسية الاوروبية بالتحرك تحت عنوان البحث عن مبادرة، وقد أدى ذلك

إلى سياسة الاعلانات ومهمات استقصاء المعلومات، ولم ترَ المبادرة الموعودة النور أبداً.

- تراجعت الأحلام الأولى التي طبعت بدايات الحوار بإقامة علاقات تعاون شاملة واستراتيجية، وانتهت إلى حوار مختزل، قوامه دبلوماسية المقايضة بين السياسة والاقتصاد؛ العرب يبحثون عن موقف أوروبي متقدم في ما يتعلق بالصراع العربي - الاسرائيلي، والأوروبيون يبحثون عن أسواق وعقود تجارية. كان التركيز العربي، كليًّا، على السياسة من دون أن توظف الامكانات في ذلك المنحى، في حين حاولت أوروبا قدر الامكان تلافي السياسة والتركيز على الاقتصاد.

- شكّل بيان البندقية (حزيران/يونيو ١٩٨٠) محطة سياسية مهمة في الحوار، نظراً إلى النقلة النوعية التي قام بها الطرف الأوروبي تجاه الصراع العربي - الاسرائيلي، كما شكّل المؤتمر الوزاري العربي - الأوروبي الأول (كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩) محطة سياسية مهمة أيضاً عندما رفع شعار تحريك الحوار وإعادة هيكلته لإعطائه المرونة الضرورية للتحرك.

لم ينجح الطرف العربي في إحداث ربط مباشر بين أهداف محددة ومعقولة سياسيًا تكون بمثابة مطالب من أوروبا، وبين «حوافز» أو «روادع» اقتصادية لأوروبا، بحيث بقيت المطالب العربية عامة أو غير مدعومة بإمكانات واضحة.

- شكلت الثمانينيات مرحلة تراجع القدرات العربية، وهو ما أضعف الطرف العربي في الحوار وسمح لأوروبا بالتملص من بعض مواقفها وتجاهل بعضها الآخر.

- حاول الأوروبيون في اجتماع لشبونة لمسؤولي لجان العمل الثلاث في شهر كانون الثاني/يناير ١٩٩٢، استعمال حق النقض ضد مشاركة العراق وليبيا في اجتماعات فنية وعلى مستوى الخبراء من خلال محاولة الالتفاف على هذا التمثيل واقتراح اقتصار اجتماعات اللجان الثلاث على عدد قليل من الخبراء يُختارون على أساس شخصي، وهو ما رفضته جامعة الدول العربية، إذ من غير الممكن والمقبول من طرف الأخيرة ممارسة «فيتو» داخلي ضد بعض أعضائها فيما لو قبلت بالمقترح الأوروبي، علماً أن هذا المقترح ايضاً يشكل تعارضاً مع القرارات الخاصة بتشكيل اللجان الفنية.

- اقترح الأوروبيون العمل بـ «صيغة لشبونة» كبديل من اللجان الكاملة، وهو أيضاً ما رفضته جامعة الدول العربية.

- تم الاتفاق بعد ذلك على استمرار المشاورات والاتصالات على مستوى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية والمفوضية الأوروبية والرئاسة الأوروبية، وهذه الصيغة لا تملك سلطة تقريرية، إذ إنها لا تشكل هيكلاً رسمياً من هياكل الحوار.

وفي يقيني ان التطورات التي حصلت في أوائل التسعينيات، وقبل ذلك أيضاً، قد أنهت الحوار بالمفهوم العملي كما كان قائماً قبل أن يتم إيقافه رسمياً. فكل من طرفي الحوار، وكذلك المحيط المباشر لأوروبا وللنظام العربي، يعيش تحولات بنيوية أساسية تفرض على كل من الاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية بلورة جداول عمل جديدة، ومن ثم البحث في بلورة جداول عمل مشتركة، فلم يكن من الممكن الاستمرار في سيناريو التواصل من دون أن يؤدي ذلك إلى إفراغ الحوار من أي مضمون.

إن مقارنة بسيطة بين النظامين الأوروبي والعربي تؤدي بنا إلى أربع ملاحظات:

- تعيش أوروبا مرحلة إعادة البناء، وهي أشبه بالقطب المغنطيسي في محيطها، في حين

يعيش النظام العربي مرحلة التفكك والانجذاب إلى الخارج باتجاهات مختلفة.

- تشهد أوروبا ورشة تفكير تشارك فيها الدولة والمجتمع والمؤسسات الاقليمية، في حين يعيش النظام العربي مرحلة ركود وضياع وتشتت، من دون أن يعني ذلك غياب بعض المحاولات المحدودة وغير الرسمية للبحث في صياغة الغد.

- تبدو أوروبا في صدد بلورة جداول عمل جديدة، على رغم تزاحم عناصر عديدة على هذه الجداول، وهو شيء غير حاصل على الصعيد العربي، إذ إن بلورة جداول عمل مشتركة تتطلب حداً أدنى من التوافق العربي الفعلي، وبالتالي الفعال.

- ذلك كله يجعل أوروبا بمثابة لاعب ناشط يبحث عن دور عالمي، في حين يجعل العرب بمثابة ملعب متلقٍّ لكل من يبحث عن دور عالمي ويمتلك القدرات لذلك الدور.

من هنا يصبح الحديث عن علاقات عربية - أوروبية، حتى ولو اتخذت منحى غير متوازن، بعيداً عن الحقيقة طالما لا يوجد الطرف العربي الذي يمتلك الامكانات لهذه الصفة (actor's capabilities)، ويصحّ الحديث بعد ذلك عن سياسة عربية أو غير عربية لأوروبا.

فإذا كانت حرب الخليج وتداعياتها قد عجلت بإطلاق رصاصة الرحمة لتفكيك النظام العربي الذي دخل مرحلة فقدان التوازن، فإن عملية السلام العربية - الاسرائيلية تتحرك نحو تأسيس نظام إقليمي لم تتضح بعد ملامحه النهائية، ولكنه، بالطبع، وبحسب كل المؤشرات، لن يتأسس في إطار الهوية العربية.

وفي هذا الاطار تبدو الشرق أوسطية، وكذلك المتوسطية، على رغم التداخل بينهما، كمحاولتين لصياغة نظام إقليمي جديد في منطقة عاشت زلزال الحرب على شاطئ الخليج وتعيش زلزال السلام على شاطئ المتوسط.

ثانياً: الشرق أوسطية

كما كان مفهوم «القضية» كثير الترداد في أدبيات الصراع العربي - الاسرائيلي، التصقت عملية السلام بمفهوم الشرق أوسطية الذي كثر تداوله مؤخراً. وتبدو الشرق أوسطية أحياناً، التي تستعمل كعنوان لنظام إقليمي جديد قيد الانشاء أو يفترض أن يتبلور عن عملية السلام، في نظر مريديها ومعارضيها، وكأنها ثوب جاهز تجري عملية إسقاطه على المنطقة، ويحمل هذا الفهم العقائدي كثيراً من التبسيط الذي يزيد من تفاؤل المؤيدين ومن تشاؤم الخائفين، بحيث يصبح بمثابة قدر إقليمي لا مفر منه.

وفي تقديري ان الجدل النظري والسياسي حول حدود الشرق الأوسط هو من قبيل مضيعة الوقت، وقد سبق إليه أهلَ المنطقة أكاديميون واستراتيجيون، منذ أوائل هذا القرن ولم يتفقوا على تعريف، وذلك لسبب بسيط وهو أنه لا يمكن تعريف مخلوق اصطناعي بالمطلق إذا لم نلجأ إلى المعايير ذاتها، وطالما اختلفت المعايير باختلاف المواقع والأهداف صار لكل طرف شرق أوسط خاص به، لا بل أحياناً يصبح لكل طرف أكثر من شرق أوسط بحسب القضية المطروحة. وعلى سبيل المثال، الشرق الأوسط الأمني بالنسبة إلى إسرائيل يضم قطعاً إيران والعراق، وقد يضم باكستان إذا أثير الموضوع النووي بإصرار في وجه إسرائيل، في حين أن الشرق الأوسط الاقتصادي والشرق الأوسط السياحي مختلفان كليًّا عن هذا التوصيف الجغرافي النسبي.

فالشرق أوسطية هي مجموعة من الترتيبات والمنظومات والانساق الاقليمية ذات المساحات الجغرافية المختلفة من حيث عدد المنضوين في كل إطار، وهي أيضاً، كونها المحرك الرئيسي والمحفز المهم في عملية السلام، بحسب المنظور الاسرائيلي أساساً، والدولي بدرجات متفاوتة بين أطرافه، تمثل عملية بناء نظام انطلقت من مؤتمر مدريد مروراً بالدار البيضاء وعمّان. وبحسب هذا التصور تصبح عملية السلام بمثابة جسر العبور من وضع إقليمي يتسم بالفوضى والصراعات إلى نظام إقليمي تعاوني ومنتظم.

وفي إطار المقاربات التاريخية يصبح مؤتمر مدريد والعملية التي أطلقها شبيهاً بمؤتمر فيينا عام ١٨١٥، ومؤتمر فرساي عام ١٩١٩، ومؤتمر مالطا عام ١٩٤٥، من حيث كونه نقطة تحول من نظام بائد يُعقد المؤتمر على حطامه، إلى صياغة نظام جديد له بنيته وقواعده وقيمه وأنماطه المختلفة. فعملية السلام، بحسب الشرق أوسطية، تتخطى إقامة سلام محدود كتوقيع اتفاقية دبلوماسية قانونية بين طرفين، فهذا جزء من العملية وليس من الضروري أن يسبق، بحسب هذا الفهم، الهدف الأعلى، وهو تحقيق السلام الشامل بما يرمي إليه مفهوم المفاوضات المتعددة الأطراف الذي يعني القضايا التعاونية كافة، لا بما يرمي إليه مفهوم المفاوضات الثنائية الذي يعني كل المسارات.

ويعرض شمعون بيريس في هذا الخصوص رؤيته كما يلي:

- على المنطقة أن تصبح خلال عشر سنوات أو خمس عشرة سنة سوقاً مشتركة مثل أوروبا، أو منطقة تجارة حرة مثل شمال أمريكا(١).

- كما بدأت أوروبا بالصلب والحديد، علينا نحن أن نبدأ بالسياحة والزراعة(٢).

- الفقر والجهل هما مصدر الأصولية، ومن الضروري التغلب عليهما.

- التنمية الاقتصادية والاجتماعية معيار لدمقرطة الشرق الأوسط.

- اعتماد السياسة المرحلية للوصول إلى التعاون الاقليمي.

- إن الهدف الأسمى هو خلق جماعة إقليمية عندها سوق مشتركة وهياكل مركزية منتجة مشابهة للجماعة الأوروبية.

- إن إقامة السلام والأمن تتطلب ثورة مفاهيمية.

- المطلوب إنشاء إطار جديد للمنطقة، ولا مفر مستقبلاً من منظمة إقليمية(٣).

تلاقي هذه الرؤية ترحيباً ودعماً كبيراً على الصعيد الدولي لجملة من الأسباب: **أولها** أنها تحمل مفاهيم جذابة مثل الديمقراطية ومحاربة الفقر ودعم التنمية؛ **وثانيها** أنها تندرج في الفكر السائد عالمياً حول اقتصاد السوق وانفتاح الدول والتعاون الاقليمي؛ **وثالثها** أنها تندرج أيضاً في مدرسة فلسفية غربية مهمة في التعامل مع النزاعات، وهي مدرسة الوظيفية الجديدة التي تقوم على التعاطي مع القضايا اللينة وتلافي العوامل المتفجرة بغية تحقيق نجاحات تساهم في

---

(١) *International Herald Tribune*, 29/11/[1995], p. 2.

(٢) Shimon Peres, «The Middle East Peace Process and the Mediterranean Basin,» *Malta Review of International Affairs*, no. 6 (January 1995), p. 14.

(٣) Shimon Peres and Arye Noar, *The New Middle East* (New York: Henry Holt and Company; Longmead, Eng.: Element Books, 1993).

تكوين حوافز للتقدم في حل المنازعات؛ ورابعها أن هذا الخطاب يَعِد بإيجاد فرص ذهبية للمصالح الاقتصادية الدولية، من خلال خلق أسواق كبيرة وزيادة القدرات الشرائية، فالخطاب الاقتصادي له صداه الايجابي البراق أكثر من الخطاب الذي يركز على حل القضايا العالقة من وطن وأرض وأمن.

فالولايات المتحدة الأمريكية هي أكثر الأطراف حماسة وقناعة بالشرق أوسطية، وهنالك تطابق شبه كلّي بين القراءة الأمريكية وقراءة بيريس الشرقَ أوسطية، وهو ما يعطي هذا المفهوم قوة دفع كبيرة. وفي هذا الصدد يصف دان كيرتزر، نائب مساعد وزير الخارجية الأمريكي لشؤون الشرق الأوسط والمسؤول عن ملف المفاوضات المتعددة الأطراف التي تشكل آلية الاندماج الاقليمي، هذه المفاوضات بأنها عملية سلام الستيلث[٤]، وهو اسم الطائرة الخفية التي اشتهرت في حرب الخليج الثانية. فهذه المفاوضات، إذاً، هي بمثابة عملية السلام الخفية التي تُحدث التغيير المطلوب، في حين أنها تجري بعيداً عن الطاولة الرسمية.

وفي حين تتناول المفاوضات الثنائية القضايا الخلافية القائمة، تقوم المتعددة الأطراف بإجراء التحول المطلوب في البيئة السياسية الاقليمية من وضع الحرب إلى وضع السلام والتعاون. ويرى كيرتزر ثلاث وظائف رئيسية لهذه المفاوضات: **أولاً**: إسقاط الحواجز النفسية بين المشاركين العرب والاسرائيليين. **ثانياً**: إحداث نشاطات فعلية من خلال مجموعات العمل المختلفة. **ثالثاً**: التوجه نحو إقامة مؤسسات إقليمية كوسيلة لدفع عملية المصالحة الاقليمية. ويتابع كيرتزر قائلاً: إننا نحاول بلورة تصور مستقبلي للشرق الأوسط يسمح للأطراف الاقليمية بالتغلب على مشاكل ستكون قائمة بغض النظر عن وجود نزاع عربي - إسرائيلي. ويدعو كيرتزر إلى الاستفادة من تجارب التجمعات الاقليمية الأخرى، مثل الاتحاد الأوروبي، لصياغة المشروع الشرق أوسطي.

وبقدر ما تشكل إسرائيل، وتحديداً تيار شمعون بيريس في حزب العمل، المصدر الفكري للشرق أوسطية، تشاركها في ذلك بشكل خاص المؤسسة الأكاديمية في الولايات المتحدة والغرب، تمثل الإدارة الأمريكية قوة الدفع الأساسية في ترجمة الشرق أوسطية إلى واقع قائم من خلال صيغ ثلاث: **أولاً**، الضغط باتجاه إلغاء المقاطعة العربية لإسرائيل من الدرجتين الثانية والثالثة، وقد حصل ذلك مع أكثرية الدول العربية، وحصلت بالتالي فجوة بين الموقف الرسمي الجماعي والواقع الفعلي، وكذلك الضغط من أجل إلغاء المقاطعة من الدرجة الأولى. وبقيت النتائج على هذا المستوى محدودة على رغم اختراقات مهمة حصلت، إلى جانب وجود حالات ضعفت فيها هذه المقاطعة ولو لم ترفع رسمياً، فتجري، مثلاً، اتصالات رسمية على مستوى عالٍ وعلني بين إسرائيل ودول عربية، ويحصل تعاون في القطاع الخاص من دون أن تلغي هذه الدول العربية رسمياً المقاطعة. **ثانياً**، فرضت واشنطن من خلال الموقع الخاص الذي تحتله في العلاقات العربية ـ العربية ما بعد حرب الخليج، معادلة جديدة مفادها أن إقامة علاقات جيدة معها أو تحسين العلاقات معها يتم عن طريق التطبيع، ولو الخجول أو المحدود، مع إسرائيل، بحيث صار التطبيع أحياناً بمثابة بطاقة الضمان الأمني التي تلعبها الولايات المتحدة مع بعضهم، أو بمثابة كلمة السر لتقديم المساعدات الاقتصادية إلى بعضهم الآخر. فالولايات المتحدة صارت جزءاً من النسيج السياسي العربي، تعجّل بالمصالحات العربية لتوفير الدعم لطرف معين،

---

(٤) Dan Kurtizer, «Multilaterals are Transforming the Mideast Region,» *The Wireless File* (U.S.A.), 18/7/1994.

وتمنع المصالحات تخوفاً من دور طرف آخر. ومعيار ذلك كله موقف ذلك الطرف من عملية السلام، وتحديداً من العلاقات الثنائية مع إسرائيل. ثالث هذه الصيغ إقامة نوع من الربط المعكوس بين عملية السلام من جهة، والخليج والمغرب العربي من جهة أخرى. ففي حين جهدت الولايات المتحدة في الماضي لمنع حصول تداعيات سلبية من طرف الصراع العربي ـ الاسرائيلي، خصوصاً في ما يتعلق بالعلاقات الأمريكية ـ العربية، على العلاقات الأمريكية ـ الخليجية والعلاقات الأمريكية ـ المغاربية، صارت الآن تحاول أن تقيم علاقات تأثير مصدرها الخليج والمغرب العربي، وفحواها درجات مختلفة من التطبيع مع إسرائيل، وموجهة نحو عملية السلام، بحيث تؤثر علاقات التطبيع هذه في الضغط على الأطراف العربية المشاركة في عملية السلام.

وهكذا جاءت قمة الدار البيضاء لتشهد نقلة نوعية جديدة في عملية السلام من خلال ترجمة بعض أفكار مجموعات العمل في المفاوضات المتعددة الأطراف إلى واقع عملي. فالدار البيضاء التي يمكن عن حق وصفها بمدريد الاقتصادية، كانت بمثابة رسالة سياسية واضحة عن هذا التحول المهم في عملية السلام حتى ولو كانت نتائجها الملموسة أو المادية متواضعة. لقد حضر ممثلو ٦١ دولة و١١١٤ من رجال الأعمال ليشهدوا أن قطار الشرق أوسطية قد انطلق على رغم ما حصل من تباين حول سرعة القطار أو توزيع المقاعد بين الركاب، أو حول من يملك أحقية الجلوس في غرفة القيادة، فالقمة أكدت شراكة جديدة بين الحكومات ورجال الأعمال، قوتها في ترابط المصالح ووحدة الأهداف بين الطرفين. ومن أجل هيكلة الشراكة الجديدة تقرر إقامة مؤسسات إقليمية لهذه الغاية، منها مصرف التنمية للشرق الأوسط وشمال افريقيا، وكذلك بناء الأسس لمجموعة اقتصادية للشرق الأوسط وشمال افريقيا، وإقامة مكتب إقليمي لتشجيع السياحة وتشجيع إقامة غرفة تجارية إقليمية ومجلس للأعمال، كما تقرر أيضاً إنشاء لجنة تنفيذية للمتابعة والتنسيق مع الهياكل المتعددة الأطراف وإنشاء أمانة تنفيذية لهذا الغرض(٥).

وجاءت قمة عمان لتشكل خطوة متقدمة على الصعيد المؤسسي بالنسبة إلى قمة الدار البيضاء، وكذلك على الصعيد العملي، إذ تم الاتفاق على إنشاء المؤسسات والمجالس التي دعت إليها قمة الدار البيضاء.

وتجدر الملاحظة أن توصيف المؤتمر بأنه قمة، يهدف إلى التدليل على الأهمية الرسمية الكبرى التي تُعلَّق على انعقاده، كذلك الأمر بالنسبة إلى دورية انعقاد هذه القمة والتنافس على استضافتها واستضافة مؤسساتها، فإنه دليل آخر على الأهمية التي تعلقها أطرافها على هذه العملية.

فمقياس تقدم الشرق أوسطية لا يقوم على حجم المشاريع الملموسة التي تم التوصل إليها أو الاتفاقات الاقتصادية وغيرها التي تم إنشاؤها، بل يعبّر عنه المناخ السائد في عملية السلام على الصعيد الإقليمي، وكذلك الاختراقات التي تتحقق في هذا المناخ ويجري تعزيزها وتثبيتها لاحقاً. فإسرائيل ترفع الشعار الاقتصادي في سياسة الشرق أوسطية لجاذبيته، لكن يبقى هدفها الرئيسي سياسياً وهو إعادة صياغة العلاقات الإقليمية من حولها، بحيث تصبح هي المحور الأساسي أو قطب الرحى في هذه العلاقات وتحصل على شرعية الانتماء إلى نظام إقليمي يؤسس لهذا الهدف وتجد فيه إسرائيل أمنها، وبعد ذلك يأتي الهدف الاقتصادي، بحيث تكون فلسطين بمثابة ضاحيتها الاقتصادية وجسرها في الوقت ذاته إلى الإطار العربي الأوسع. فإقامة نظام

(٥) انظر إعلان الدار البيضاء بتاريخ ٣١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٤.

إقليمي تعاوني هي منطق الشرق أوسطية، كما أن منطلقاتها تقوم على تخطي ثنائية عرب وإسرائيل منذ هذه المرحلة المبكرة نسبياً في إدارة التسوية، فيجري القفز فوق المسافة السياسية التي تفصل بين طرفي هذه الثنائية، باعتبار أن الشراكة والتعاون قادران على اختصار المسافة، ومن ثم إلغائها.

أمام ذلك كله يصبح الشعار الفعلي، كما المرجعية الحقيقية لعملية السلام، مبدأ الأرض مقابل الاندماج الإقليمي، ويظهر التنافس والتسابق بين المفاوضات الثنائية التي يدفع بها العرب والمفاوضات المتعددة الأطراف التي يدفع بها الاسرائيليون، حتى ليبدو أحياناً وكأن عملية السلام هي بمثابة آلية تفاوض بين الثنائي والمتعدد.

ثالثاً: المتوسطية

أول ما يتبادر إلى الذهن عند الحديث عن مؤتمر برشلونة للشراكة الأوروبية المتوسطية، موقع المؤتمر والعملية التي أطلقها من الشرق أوسطية. فهذه الأخيرة والمتوسطية تلتقيان حول جملة من المفاهيم، منها شمولية مفهوم الأمن، والمدخل التعاوني لحل النزاعات، وأهمية إنشاء نظام إقليمي جديد له مؤسساته وقواعد سلوكه، إلى جانب وجود عدد من الدول الأعضاء معنية بالمشروعين. إلا أن هذين المشروعين يختلفان جذرياً عندما نقارن على أرض الواقع، إذ لكل منهما منطلقاته وهويته وآفاقه. فالشرق أوسطية، كما أشرنا سابقاً، هي الجزء الأهم من عملية السلام في المفهوم الاسرائيلي والأمريكي، من حيث إنها تعمل على إدماج إسرائيل في نسيج المنطقة، في حين أن المتوسطية هي خطوة متقدمة في السياسة المتوسطية الجديدة تعبّر عن تحول هذه من المستوى الثنائي إلى المستوى المتعدد الأطراف. وفي حين أن إسرائيل هي محور الشرق أوسطية، فإن الاتحاد الأوروبي هو محور المتوسطية. وهذه عكس الشرق أوسطية لا تعتبر أن علة وجودها الفعلية هي إجراء تطبيع قدر المستطاع بين إسرائيل والعرب ولو أنها تؤيد هذا التطبيع. ومن جهة أخرى، إذا اعتُبرت الشرق أوسطية أنها تطور طبيعي ومنطقي، ولو قال بعضهم إنه سريع بالنسبة إلى مدريد، فإن برشلونة ليست نتاج مدريد، ولكن ما كان يمكن أن تُعقد بهذا الاكتمال لولا حصول مدريد. وتطول لائحة المقارنة لنلاحظ أن المتوسطية ذات إطار جغرافي أضيق، وهي غير معنية بتوسيعه جنوباً، لا بل إنها قاومت ذلك ورضيت بحضور موريتانيا لاحقاً، في حين أن الشرق أوسطية تبحث عن حضور جديد أو أكثر فعالية، هذا ويبدو أنها تتطلع إلى الحصول على شرعية دولية وإقليمية، بينما المتوسطية تبدو وكأنها لا تعاني البتة أي نقص في الشرعية في ما يتعلق بكيانها. فالأوسطية مستعجلة في إقامة نظامها، والثانية تتطلع إلى بلورة نوع من هلسنكي متوسطية أو مؤتمر للأمن والتعاون في المتوسط، سيأخذ بالطبع الوقت الكافي ليرى النور أسوةً بعملية هلسنكي ذاتها. وبالفعل فالأبعاد الثلاثة، السياسية والاقتصادية والاجتماعية، لإعلان برشلونة تذكّر بالسلال الثلاث لإعلان هلسنكي الذي تُصادف الذكرى العشرون لإنشائه هذا العام.

فماذا عن توقيت برشلونة، وكذلك موقعها من السياسة الخارجية للاتحاد، وكلها عوامل ستحكم مستقبلاً نجاحها؟

على الصعيد الأوروبي أو الداخلي، وجد الاتحاد الأوروبي ذاته أمام جملة من المفارقات المهمة أو إشكالية الخيارات الصعبة والمكلفة أحياناً، وأولها التجاذب بين التوسع والتعمق. فللنجاح ثمنه، وقد وجدت أكثر التجارب الاقليمية نجاحاً في العالم في وقت يعيش محيطها مرحلة تفتيت وانهيار؛ إنها تملك جاذبية كبيرة تجاه هذا المحيط، إذ سرعان ما أخذت دول

أوروبا الشرقية والوسطى سابقاً تطلب الانضمام إلى الاتحاد، وهو ما كان سيُعنى، لو تجاوبت بروكسل مع هذا الطلب، بإحداث ضغط رهيب على مؤسسات الاتحاد قد تبطئ عملية التكامل الأوروبي، أو قد تؤدي إلى استنزاف كلي لهذه المؤسسات، فاختار الاتحاد سياسة التعمق أو المضي في التكامل قبل قبول مزيد من الأعضاء، وواجه خياراً آخر قوامه سرعة التكامل. فهل تكون أوروبا ذات سرعات مختلفة، كأن تنطلق مجموعة أولى تضم فرنسا وألمانيا ودول البِنِلوكس، ويلحق بعد ذلك الآخرون، أم تكون سرعة البناء الأوروبي بسرعة أبطأ أعضائه؟ يبدو أن الخيار الثاني أقرب إلى التحقيق كسياسة للاتحاد. كذلك واجه الاتحاد موضوعات داخلية شائكة، مثل تكلفة الوحدة الألمانية، وضرورة إحداث توازن بين الفعالية والشفافية نتيجة تهمة العجز الديمقراطي التي تُرفع في وجه مؤسسات الاتحاد الأوروبي.

وأثار ذلك كله إشكالية الخارجي والداخلي، وقوامها تساؤلات من نوع: هل نركز على الداخل لترتيب البيت والتقاط النفس، وبعدها نتطلع إلى بلورة علاقات خارجية، خصوصاً أن الاتحاد الأوروبي ما زال يتخبط في محاولة بلورة سياسة خارجية ودفاعية؟ وقد أثارت هذه الكثير من الخلافات بين تيارين تقود أحدهما فرنسا ومعها ألمانيا، وتقود الثاني بريطانيا؛ التيار الأول يدعو إلى إعطاء دور مميز لاتحاد أوروبا الغربية كأداة الدفاع عن أوروبا، والثاني يدعو إلى التركيز بشكل خاص على الملف الأطلسي وإعطاء دور في إطاره لاتحاد أوروبا الغربية. ومن هذه التساؤلات، هل ينتظر العالم حولنا ولا نفقد قدرتنا على التأثير في محيطنا المباشر والأبعد، أو لا تنعكس مشاكل الآخرين علينا إذا تجاهلنا الخارج لبعض الوقت للتركيز على الداخل، واستطاعت أوروبا، وهي ما زالت في خضم هذا الحوار، اعتماد توجه يهدف إلى إدارة التجاذب بين الانجذاب نحو الخارج بسبب متطلبات هذا الخارج وترتيب البيت الداخلي في ضوء الوحدة الألمانية وتوسع الاتحاد الأخير؟

وثالث إشكالية تمثلت في تجاذب الاهتمام بين الشرق الأوروبي والجنوب المتوسطي، ولكل منطقة لوبي خاص بها في الاتحاد له أسبابه التاريخية والاستراتيجية والمصلحية في جر الاتحاد إلى إيلاء منطقته اهتماماً خاصاً. فكل من الشرق والجنوب يعيش تحولات تاريخية مليئة بالفرص والمخاطر، وكلها تحمل انعكاسات مباشرة على أوروبا. وكان للانجذاب السريع نحو الشرق بعد سقوط جدار برلين، آثاره المادية من حيث الاستثمار الأوروبي في بناء الاستقرار في هذه المجتمعات الدينامية، الخارجة من مرحلة ثبات عميق ومطول، وكذلك كان لهذا الانجذاب آثاره في الجنوب من حيث بروز قلق وانشغال جنوبي من الانشغال الأوروبي في الشرق. وقادت فرنسا ومعها اسبانيا وإيطاليا تيار الدعوة الى إحداث توازن بين الشرق والجنوب من حيث الاهتمامات الأوروبية، واستطاع لوبي الجنوب في الاتحاد خلال قمة كان في حزيران/يونيو ١٩٩٥ توزيع اعتمادات المساعدات بين المنطقتين بشكل حافظ للشرق على الحصة الكبرى مع الاحتفاظ بنوع من التوازن النسبي، فتم اعتماد ٤,٥٨٦ مليار وحدة نقدية أوروبية للمتوسط لفترة خمس سنوات تمتد من عام ١٩٩٥ وحتى عام ١٩٩٩، مقابل مبلغ ٦,٦٩ مليار وحدة نقدية أوروبية لأوروبا الشرقية. وكانت النسبة ٥٩ بالمئة مقابل ٤١ بالمئة لمصلحة أوروبا الشرقية، في حين حاولت ألمانيا أن تفرض نسبة ٤٠ إلى ٦٠ بالمئة[٦]، هذه العوامل مجتمعة ساهمت إلى حد معين في تأخر انطلاق السياسة المتوسطية الجديدة التي تمثل الاتفاقيات الثنائية، اتفاقيات المشاركة، أحد جوانبها، فيما تمثل برشلونة جانبها الآخر والأشمل.

---

(٦) *International Herald Tribune*, 27/6/1995, p. 1.

رابعاً: من لشبونة إلى برشلونة

التاريخ غني بالمفارقات، فالحوار العربي ـ الأوروبي بدأ بسبب الحرب العربية ـ الاسرائيلية في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٣، ومؤتمر برشلونة للشراكة الأوروبية المتوسطية ما كان يمكنه أن ينطلق بالمستوى والحجم نفسهما من المشاركة والأجواء التي جرى فيها، لولا انطلاق عملية السلام والنجاح الذي تحقق حتى الآن في هذه العملية، مهما اختلفنا في تقييم مدى هذا النجاح. لكن الملاحظ ايضاً أنه عشية برشلونة وصل التعاون الاقليمي عبر المتوسط إلى الحد الأدنى، فالحوار العربي ـ الأوروبي، كما أشرنا سابقاً، متوقف رسمياً ومستمر على صعيد المشاورات والتعاون المغاربي ـ الأوروبي الجنوبي (صيغة ٥ + ٥ وكذلك صيغة ١٢ + ٥ متوقفتان كليًّا بسبب أزمة لوكربي أيضاً). كما أن التعاون مع مجلس التعاون لدول الخليج العربية يسير ببطء، وهو محكوم أيضاً باعتبارات عديدة في ما يتعلق بالشق السياسي وحجم التبادل الاقتصادي، ذلك كله شكّل عاملاً أساسيًّا في ضرورة البحث عن إعادة مد الجسور المقطوعة أو الضعيفة عبر المتوسط في مرحلة مليئة بالمتغيرات.

وقد بدأ البحث في بروكسل عن مفهوم جديد لعلاقات أوروبية مختلفة مع جنوب المتوسط على ضوء المتغيرات الحاصلة. وقد شهدنا منذ أربع سنوات تقريباً العديد من النشاطات الفكرية والسياسية وغيرها التي شاركت فيها بروكسل أو ساهمت في إقامتها، وكلها كانت تصب في اتجاه بلورة هذا المفهوم الذي غابت عنه السياسة العربية بعد أن تغيّب الطرف العربي عن القيام بدور الحد الأدنى الذي يسمح له بالتفاعل مع طرف أوروبي نشيط وقلق. وبقدر ما غاب العرب في الخطاب والنشاط الأوروبي، احتل مفهوم الشرق الأوسط، وكذلك مفهوم المتوسطية مكانة مهمة في هذا الخطاب، وصار المفهوم الأخير محور هذا الخطاب. فعلى سبيل المثال، أصدرت المفوضية الأوروبية دراسة في أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ حملت عنوان «العلاقات المستقبلية والتعاون بين الجماعة والشرق الأوسط» وهدفت إلى «بحث الاحتمالات البعيدة المدى في إشراك مصر وإسرائيل والأردن ولبنان والأراضي المحتلة وسوريا في عملية تكامل إقليمي تؤيدها الجماعة وتهدف إلى تدعيم التسوية السلمية»[٧]. وحملت دراسة أخرى رئيسية للمفوضية عنوان «تقوية السياسة المتوسطية للاتحاد الأوروبي: إقامة شراكة أوروبية متوسطية»، وجاءت تجاوباً مع المجلس الأوروبي الذي عقد في لشبونة في حزيران/يونيو ١٩٩٢[٨]. وحملت دراسة ثالثة مقدّمةً من المفوضية إلى كل من المجلس الأوروبي والبرلمان الأوروبي عنواناً ذا دلالة: «حول تنفيذ التعاون المالي والتقني مع الدول المتوسطية غير الأعضاء، وحول التعاون المالي مع تلك الدول كمجموعة»[٩]، وقد صدرت الدراستان الأخيرتان عاماً واحداً قبل مؤتمر برشلونة. وأخيراً صدرت دراسة جديدة في آذار/مارس ١٩٩٥ حول تدعيم السياسة المتوسطية وحملت مقترحات لتنفيذ الشراكة الأوروبية المتوسطية[١٠]. هذه الدراسات مثال واضح على عملية بلورة أفكار ومقترحات سياسية شاركت فيها أطراف رسمية وغير رسمية بهدف صياغة هذا المفهوم المتوسطي المتعدد الأطراف بالنسبة إلى أوروبا. ومن خلال ما سبق على أرض الواقع، وكذلك في ما يتعلق بالقراءة الأوروبية للنظام العربي وجواره، تبلور فهم أوروبي، شكّل بالطبع مصدراً لسياسات لاحقة، يتعامل مع الفضاء الجنوبي (Southern Space) باعتباره مكوّناً من ثلاثة

---

(٧) *COM* (93) 373 Final (8 September 1993).
(٨) *COM* (94) 427 Final (19 October 1994).
(٩) *COM* (943) 384 Final (18 November 1994).
(١٠) *COM* (95) 72 Final (8 March 1995).

فضاءات فرعية متميز بعضها من بعض، ولكل منها ديناميته وجداول عمله الخاصة، ولو أن هذه الفضاءات يؤثر بعضها في بعضها الآخر، وهي: الفضاء المغاربي، والفضاء الخليجي، والفضاء المشرقي الذي يضم أطراف عملية السلام.

وهنالك أيضاً، إلى جانب ما ذكر، مجموعة من العوامل ساهمت في إطلاق عملية هلسنكي المتوسطية كما يلي:

١ ـ الدينامية السياسية الجديدة التي أطلقتها عملية السلام والتي شكلت حافزاً قوياً لأوروبا للدعوة إلى إقامة تعاون متوسطي يضم دولاً عربية وإسرائيل. فالتوقيت والمراهنة على انطلاق هلسنكي متوسطية عكسا القراءة الأوروبية لانطلاق قطار السلام العربي ـ الاسرائيلي.

٢ ـ شجع أوروبا على ذلك أيضاً العلاقات التقليدية التي ربطتها في السنوات الأخيرة مع القضية الفلسطينية ودورها في عملية بناء السلام في الأراضي الفلسطينية. ويشير جاك سانتير، رئيس المفوضية الأوروبية، إلى أن أوروبا تأتي في طليعة الجهات المانحة للتنمية الفلسطينية، إذ تساهم بنحو ٤٥ بالمئة من هذه المساعدات، وقد قُدّم حتى عام ١٩٩٥ ما مجموعه ١٨٣ مليون وحدة نقدية أوروبية، وسيوفر الاتحاد ما مقداره ٥٠٠ مليون وحدة نقدية أوروبية بين عامي ١٩٩٤ و١٩٩٨ كمساعدة مباشرة للضفة الغربية وقطاع غزة[١١]. كما شجع أوروبا على ذلك عودة الحرارة إلى العلاقات الأوروبية ـ الاسرائيلية، وخصوصاً مع شمعون بيريس الذي يقدّم نفسه دائماً مثل جان مونيه الشرق الأوسط، وهو رمز تاريخي جذاب بالنسبة إلى الاتحاد الأوروبي. وعلى رغم الترحيب الاسرائيلي الانتقائي بدور الاتحاد الأوروبي في عملية السلام، وخصوصاً بعيداً عن المجال السياسي، حيث تثير أحياناً مواقف الاتحاد عدم ارتياح إسرائيل، كما حصل عندما اتخذ الاتحاد الأوروبي موقفاً سلبياً من المشاركة في احتفالات الألفية الثالثة للقدس، فإن الاتحاد الأوروبي وإسرائيل توصلا إلى تجديد اتفاق المشاركة بينهما. وقد تضمن هذا الاتفاق مؤشرات كبيرة على العلاقة الخاصة التي تتبلور بين الطرفين. فلقد منح الأوروبيون اسرائيل مزايا وشروطاً تفضيلية في مجالات الزراعة والصناعة والتجارة، كما سمحوا لإسرائيل بالمشاركة في اللجان التي تتولى برامج البحوث والتنمية من دون أن تمتلك حق التصويت، ولم تحصل أية دولة من خارج الاتحاد على هذه الامتيازات البحثية.

٣ ـ تزايد الانزعاج الأوروبي من محاولة الولايات المتحدة بشكل مستمر إبقاء أوروبا على هامش مؤتمر السلام أو السماح لها بالمشاركة ضمن الأطر التي تحددها واشنطن، وذلك منذ مؤتمر مدريد وما دار حوله من نشاطات وتحركات دبلوماسية، مروراً بالمفاوضات المتعددة الأطراف حين عارضت الولايات المتحدة مشاركة أوروبا في مجموعة العمل من أجل مراقبة السلام وضبط التسلح، في حين حاولت أن تفرض من خلال قمّتَي الدار البيضاء وعمّان تصورها لهياكل التعاون الاقليمي المطلوب إنشاؤها، وهو ما ردّت عليه أوروبا في الدار البيضاء حين ألقى جاك ديلور، رئيس المفوضية الأوروبية حينذاك، خطاباً «متوسطيًّا»، متجاهلاً الاطار الذي يتحدث ضمنه ومؤكداً المسؤولية الخاصة لأوروبا في المنطقة بسبب الجوار والتاريخ المشترك والمصالح الاستراتيجية، ومعلناً عن دعوة المفوضية إلى إقامة فضاء اقتصادي أوروبي متوسطي في حلول العام ٢٠١٠. وفي عمّان قادت فرنسا وألمانيا المعارضة الأوروبية لإنشاء بنك التنمية للشرق الأوسط وشمال افريقيا. وتلاقى الموقف الأوروبي مع الموقف الخليجي في معارضة إنشاء مؤسسات اقتصادية ومالية جديدة، باعتبار أن الذين يدفعون بالفكرة ليسوا من

---

(١١) انظر مقابلة مع جاك سانتير، في: **الحياة**، ٢/١١/١٩٩٥، ص ٧.

الذين سيساهمون مالياً لاحقاً في تفعيل هذه المؤسسات، وفي طليعتها البنك. فمن جهة، لا تريد أوروبا أن تكون بيت تمويل للسياسة الأمريكية، كما أن دول الخليج عندها ما يكفي من الالتزامات المالية في مؤسسات وطنية وعربية وإسلامية قائمة، ولا داعي لزيادة التزاماتها في وقت خفت مداخيلها على رغم التطمينات المتبادلة بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، وخصوصاً تلك الصادرة عن الأول بعدم رغبته في سرقة دور الثانية أو التعدي على بعض صلاحياتها الإقليمية. فرفض دعوة الولايات المتحدة أساساً إلى المشاركة في المؤتمر، وعدم دعوتها حتى كـ «ضيف خاص» أسوةً بموريتانيا، وكذلك جامعة الدول العربية واتحاد المغرب العربي، والاكتفاء بدعوتها في إطار لائحة غير قصيرة تحمل عنوان «الدول المدعوة»، دليل على إصرار أوروبا على إبقاء واشنطن كلياً خارج المتوسطية. وعلى رغم التداخل بين المسائل الاقليمية في كل من «الشرق أوسطية» و«المتوسطية» ووجود عدد من الأطراف في كل من الصيغتين، تَعِد برشلونة بإطلاق دينامية منافسة لدينامية الشرق أوسطية على رغم نقاط التقاطع العديدة بين الاثنتين.

٤ ـ تأتي برشلونة في سياق سياسة أوروبية نشطة لإقامة علاقات مع تجمعات ومجموعات إقليمية ودولية عديدة، مثل العلاقات مع مجموعة «الآسيان» ومع «المركوسور» والاتفاق الأخير الذي جمع الاتحاد الأوروبي مع الولايات المتحدة تحت عنوان «الاعلان عبر الأطلسي للتعاون». وعلى رغم الاعلان الأخير، فإن برشلونة تندرج في السياسة الاستقلالية الأوروبية التي كانت تتنافس مع التيار الأطلسي خلال الحرب الباردة وتحاول أن تبلور لأوروبا سياسة خارجية متميزة من الحليف الأكبر.

٥ ـ على صعيد آخر، تخيم على أوروبا مخاوف مصدرها الانفجار الديمغرافي والهيكل السكاني والهجرة والأصولية في ما يتعلق بالعلاقات مع المغرب العربي، ويزيد من هذه المخاوف، الخاصية التي تتميز بها هذه العلاقات والتي ما زالت تتحكم فيها أيضاً عوامل نفسية لأسباب تاريخية. ونظراً إلى وجود مغرب عربي بقضاياه ومشاكله في العديد من ضواحي المدن الأوروبية، بحيث إن الخوف مزدوج، فهو قد يأتي عبر المتوسط بشكل مباشر، أو قد يأتي من تلك الضواحي.

٦ ـ اقتناص الفرصة للدخول بقوة إلى المشرق العربي من خلال عملية السلام.

ولئن تناولت برشلونة العلاقات الأوروبية مع كل من المغرب والمشرق، فلقد عمدت أوروبا إلى التأكيد على نيتها لتفعيل حوارها مع مجلس التعاون لدول الخليج العربية في الوقت ذاته. فدول المجلس تؤمن ٢٢ بالمئة من واردات الاتحاد النفطية[١٢] وتمثل سوقاً استهلاكية مهمة للصادرات الأوروبية، وقد بلغت المبادلات بين الطرفين نحو ٣٨,٥ مليار دولار[١٣]، وتعمل المفوضية الأوروبية حالياً على بلورة مقترحات للمجلس الأوروبي بغية تعميق الحوار السياسي مع مجلس التعاون. ويدرك الأوروبيون، على رغم ذلك كله، محدودية دورهم في الخليج في ظل وجود أمريكي ضاغط وبيئة أمنية غير مستقرة وأوضاع سياسية تتسم بتوتر مقيّد.

لقد عُقدت برشلونة في ظل اهتمامات أوروبية غلب عليها الطابع الأمني بالمفهومين التقليدي والشامل، وفي ظل هموم عربية مختلفة. فالمغرب جاء بالهم الاقتصادي، والمشرق بالهم السياسي أساساً، كما كان لبعض المشرق هموم مشتركة من سياسية واقتصادية وقلق تركي

(١٢) الحياة، ١٩٩٥/٩/٢٢، ص ١٧.
(١٣) الحياة، ١٩٩٥/١٢/٨، ص ٩.

مستمر من وجود تركيا في منطقتين من دون أن تستطيع الانتماء كلياً إلى أي منهما.

ويمكن إدراج الملاحظات التالية على بيان برشلونة وبرنامج العمل الذي أُلحق به:

- اتسم البيان بصياغة مرنة لمبادئ عامة وشاملة تسمح لكل طرف باللجوء إلى التفسير الذي يريده، وغابت الأفكار المحددة التي عادة تحمل قوالب جاهزة وتؤدي إلى إحراج أطراف وإخراج أطراف أخرى.

- أهمية برشلونة ليست في مضمون البيان بقدر ما هي في الزخم الذي خلقه المؤتمر بغية إطلاق عملية بناء إطار للأمن والتعاون في المتوسط.

- اتسم البيان بالواقعية من حيث أخذه بعين الاعتبار الخصوصيات الثقافية وغيرها لكل طرف وعدم محاولة تسريع عملية البناء المتوسطي، وكذلك من حيث ابتعاده عن عقدة الاقتصادوية كجواب لكل المشاكل والمسائل، ولإيلائه الشأن الثقافي والديني الأهمية التي له.

- اتسم الموقف الأوروبي بالمرونة على رغم الحماس الذي سبق عقد المؤتمر والتحضير له، ولم يتمسك الأوروبيون ببعض المقترحات التي وجدها بعض الأطراف العربية غير مناسبة في المرحلة الراهنة وقبل حدوث تقدم في عملية السلام. ومن أبرز هذه المقترحات تلك التي قدمتها فرنسا حول عقد الاجتماع القادم على مستوى القمة، والتوصل إلى إنشاء ميثاق أوروبي متوسطي تكون له هياكله القانونية، وكذلك آليات عمله. وتجاوب الأوروبيون مع رغبة بعض العرب الرئيسيين في إبطاء عملية برشلونة.

- اتسم الكثير من الصياغات بتوازن دقيق يرضي كل من أهل الشمال وأهل الجنوب، فالتأكيد على دور المجتمع المدني جاء، مثلاً، في إطار التأكيد على العمل ضمن القوانين الوطنية.

- حقق العرب نصف نجاح في برشلونة، إذ استطاعوا الإصرار على تضمين البيان الختامي المواقف الثابتة في ما يتعلق بعملية السلام، مثل حق تقرير المصير، تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالقوة، ومبادلة الأرض بالسلام. وكان من الأهمية إذاً التأكيد على مرجعية مؤتمر مدريد بعد أن بدأت تحدث محاولات لفك الارتباط بينها وبين عملية السلام. كذلك كان من المهم عربياً التأكيد على موضوع الأسلحة النووية ولو جاءت الصياغة وسطية بعض الشيء.

- ثبت مرة أخرى من خلال البيان والبرنامج أنه على رغم محدودية القدرات الأوروبية في التأثير في عملية السلام، فأوروبا تمتلك قدرة كبيرة على قراءة الخارطة المجتمعية عند حدودها الجنوبية وفهم تضاريس هذه الخارطة ومتعرجاتها، ويأتي ذلك بعكس الوضع الأمريكي، حيث تعاني القراءة الأمريكية التبسيط المخلّ أحياناً، وسببه الرئيسي الاستعجال وإيلاء المنطق الاقتصادي أهمية شبه مطلقة في تحليل ديناميات هذه الخارطة، ومحاولة إيجاد الأجوبة، وذلك على رغم القدرات الأمريكية الكبيرة للتأثير في عملية السلام.

خاتمة

تساءل جاك ديلور، رئيس المفوضية الأوروبية في السنة الأخيرة لعهده، في لقاء جمعه مع عدد من الدبلوماسيين العرب في ٢٤ أيار/مايو ١٩٩٤ في بروكسل، قائلاً: نحن على استعداد لبحث وسائل تنشيط الحوار العربي - الأوروبي، لكن هل العالم العربي توحد بما فيه الكفاية وأصبح جاهزاً لهذه المهمة؟ قد يقال إن هذا التساؤل من باب الهروب إلى الأمام، لكنه يبقى

تساؤلاً مشروعاً، وفي تقديري أن على الطرف العربي أن يطرحه على ذاته، فتوقف الحوار العربي ـ الأوروبي سببه ليس التغييب الأوروبي لدور الشريك العربي، بل غياب هذا الأخير، فالعملية التي أطلقتها برشلونة لا تمثل بديلاً من هذا الحوار الذي تبقى له جداول عمله وخصوصياته، فبرشلونة هي بعد آخر لعلاقات أوروبا عبر المتوسط، ولا تدّعي أنها ستستوعب مستقبلاً كل هذه العلاقات. لكن الحوار الفعال سيبقى معلقاً طالما هناك وضع عربي شبيه بمسرح اللامعقول، حيث إن التشكيك في الآخر، وليس التنسيق مع ذلك الآخر، هو سمة العلاقات القائمة.

ومن جهة أخرى، تُطرح الشرق أوسطية ليس بهدف إحداث تحول في التفاعلات السياسية العربية ـ الاسرائيلية من وضع صراعي كلي إلى وضع تعاوني شامل فحسب، بل تتعدى ذلك إلى العمل على إلغاء العروبة السياسية التي تجعل العلاقات العربية ـ العربية مميزة من غيرها، بحيث يتساوى الجميع كدول وطنية لا توجد بين بعضها علاقات خاصة في نظام قيد التأسيس، وأرى أن الوضع الحالي أيضاً يشجع العمل على تحقيق هذا الهدف. وقد دعا شمعون بيريس بالفعل إلى شطب مؤسسات مثل جامعة الدول العربية وإبدالها بمؤسسات جديدة، مثل بنك التنمية للشرق الأوسط وشمال افريقيا، تعكس، بحسب بيريس، الحقيقة السياسية الاقتصادية الجديدة[١٤].

وفي يقيني انه لا خروج من هذا المازق إذا لم يتوفر واحد من شرطين على الأقل:

ـ حصول وضع انفراج في العلاقات العربية ـ العربية، وبالتالي تعاون عربي يسمح باستنهاض دور الحد الأدنى للطرف العربي.

ـ تبلور دور المايسترو لضبط إيقاع السياسات العربية، وهو عادة دور يمكن أن تقوم به مجموعة من الدول من خلال صياغة تفاهمات في ما بينها، وتشكل هذه المجموعة قاطرة النظام العربي.

دون ذلك، تبقى عندي مخاوف ثلاثة:

أولاً: خوفي من أن تُطرح الهوية العربية، والمؤشرات على ذلك كثيرة، وكأنها مناقضة بالمطلق للتقدم أو الازدهار، بحيث إن تحقيق ذلك مرتبط بالتخلص من تلك الهوية.

ثانياً: خوفي من الاستمرار في ثنائية بدأت تنتشر على الساحة العربية، قوامها الرفض المبدئي، من جهة، لكل ما هو جديد، توجساً من المجهول الذي يبقى مجهولاً طالما لا نشارك في صنعه، وأسارع إلى القول بشروطنا وبحسب توقيتنا والقبول من دون شروط من جهة أخرى، بما هو مطروح هرباً من الحاضر، فنحن نعاني ثنائية خيار الاحلام بمستقبل لن يأتي على قياسنا طالما لم نشارك في صنعه، وخيار الأوهام بالتمسك بماضٍ لم نعوّد على قياسه.

ثالثاً: خوفي أيضاً، إذا استمر الوضع القائم، من أن تأتي التسوية على قياس الشرق أوسطية، بدل أن تكون العلاقات الاقليمية المستقبلية على قياس التسوية التي نتطلع إلى تحقيقها.

---

(١٤) *Financial Times*, 25/10/1995.

الحلقة النقاشية

جميل مطر

في البداية، أرحب بحضراتكم في هذه الحلقة النقاشية التي يدور موضوعها حول مستقبل العلاقات العربية ـ الأوروبية، وأدعو ناصيف حتي ليقدم عرضاً سريعاً للورقة المعروضة على حضراتكم. وأود فقط الإشارة إلى أن الهدف من هذه الحلقة ليس مناقشة الورقة التي أعدها حتي، أو تقويمها، بل البناء على أساسها والانطلاق منها نحو ما نتوقعه من تطور في العلاقات العربية ـ العربية والعربية ـ الأوروبية، على ضوء محاولات إعادة ترتيب خريطة العلاقات في المنطقة.

ناصيف حتي

بدايةً، سأحاول التعليق بشكل مختصر جداً على بعض الأفكار العامة التي طرحتها الورقة، وكما يبدو من عنوانها فهي تنطلق من بعض الدروس السريعة في العلاقات العربية ـ الأوروبية، وتحديداً تناول هذه العلاقات في إطار مؤسسي، أي بين جامعة الدول العربية والجماعة الأوروبية قبل أن تصبح الاتحاد الأوروبي، وذلك في محاولة لاستشفاف بعض الدروس والعبر التي قد تكون مفيدة في استشراف مستقبل هذه العلاقات.

ومن الدروس الرئيسية التي توصلت إليها الورقة أنه عندما توقف الحوار العربي ـ الأوروبي على الصعيد الرسمي، ربما توقف لسبب ظاهر ومباشر هو أزمة لوكيربي، وفي تقديري، كان على الحوار أن يتوقف لأنه أولاً، لم تعد هناك جداول عمل عربية، كما أن هناك، ثانياً، جداول عمل أوروبية مختلفة، والمؤكد أنه لم تعد هناك جداول عمل عربية ـ أوروبية مشتركة، ومن هنا قد تكون أزمة لوكيربي قد أنقذتنا بإيقاف الحوار رسمياً، في حين أن الحوار كان متوقفاً قبل ذلك عملياً. وفي رأيي، انه حتى بانتهاء هذه الأزمة لا يمكن أن يعود الحوار إلى ما كان عليه، على رغم أنه كانت له في الماضي إيجابياته وسلبياته، ولكن في هذه المرة لن يستطيع الحوار أن ينطلق مجدداً بحد أدنى من الفاعلية والجدية إذا لم يكن هناك أولاً محاولة بلورة جداول عمل عربية، وثانياً، محاولة بلورة جداول عمل عربية ـ أوروبية مشتركة.

تعرض الورقة أيضاً لـ **الشرق أوسطية**، وفي تقديري، انها ليست نادياً أو ثوباً جاهزاً، وإنما هي مجموعة من الترتيبات والتنظيمات والأنساق الإقليمية، بيد أن ما يهم في هذا كله ليس التطبيع بالمعنى المادي والملموس، الذي تمّت ترجمته على الصعيد المادي، وإنما هو التطبيع النفسي. ومن هنا فإن أهم إنجاز تحققه إسرائيل هو منطق الشرق أوسطية، ومنطق إسقاط الحاجز العربي ـ الإسرائيلي، والانطلاق من دول لا تملك أية هوية معينة ـ على الأقل بالنسبة إلى الجانب العربي ـ وذلك في إطار عملية تشييد نظام إقليمي جديد، ومن هنا خطورة هذا المنطق.

كما تتناول الورقة بعض ما يطرحه شمعون بيريس في أفكاره بشأن الشرق أوسطية، وذلك من خلال وجود ـ وليس فقط قبول ـ دولي، بل أيضاً بتأييد ودعم دولي، وربما اختلفت أشكال هذا الدعم، وكذلك أشكال الشرق أوسطية المقصودة. وتصل الورقة إلى أنه لا يوجد طرح عربي جدّي يواجه هذا الطرح الإسرائيلي في هذا الشأن، وهذا من أهم المخاطر التي نواجهها. وأخلص إلى القول بأن قمة الدار البيضاء، التي سميتها «مدريد الاقتصادية»، وقمة عمان كانتا لإعطاء مدلول سياسي معين على الرغم من أهمية هذه القمم. كما تتناول الورقة المشاركة العربية ببعض التفصيل، حيث إن هناك أربع أطراف عربية مشاركة، وهذا يدل على عدم وجود «وفاق الحد الأدنى» بين الأطراف العربية، اللهم إلا ربما وفاق إعلامي دبلوماسي شفاف لا يستطيع أن يعيش أمام أية صدمة، سواء كانت من النوع الإيجابي، مثل إيحاءات ببعض الامتيازات التي تُمنح لطرف ضمن منطق الشرق أوسطية، أو كانت من النوع السلبي، مثل التهديد بأنواع معينة من الحرمان.

وتنتقل الورقة إلى الحديث عن **المتوسطية**، وتقارن ما بين المتوسطية أو مفهوم إقامة الشراكة الأوروبية/المتوسطية، والشرق أوسطية. إن الشرق أوسطية تتبلور حول إسرائيل، فهي تعني بلورة نظام يتأسس حول إسرائيل لأنه في الأساس يتأسس لإسرائيل، أما المتوسطية فهي غير ذلك، إذ إنها تتبلور حول أوروبا. ومن هنا يختلف الحيز الجغرافي كلياً، فحدود الشرق أوسطية هي حدود التصور الإسرائيلي بشكل أساسي، أما المتوسطية فحتى ولو لم تُستكمل بمن يحضر ـ مثل ليبيا ـ فإن حدودها معروفة في هذا المجال. ايضاً تمثل الشرق أوسطية جسر العبور من وضع كان قائماً قبل عملية السلام إلى تشييد نظام إقليمي جديد تكون إسرائيل قطب الرحى فيه، أما المتوسطية فهي تنطلق من وجود متوسطية جديدة على الصعيد الثنائي بين الاتحاد الأوروبي والدول المتوسطية المعنية التي كانت لها اتفاقيات شراكة مع الاتحاد الأوروبي، وهي في صدد بلورة اتفاقيات مشاركة جديدة، بحيث إن الهدف الأساسي للمتوسطية هي بلورة إطار شامل من حيث الدول، ولكنه شمولي من حيث القضايا التي يريد الاتحاد الأوروبي إثارتها مع جيرانه في الجنوب. وبشكل أو آخر، إن المتوسطية هي ـ إذا شاءت ـ هلسنكي بحر متوسطية، فهي مسار (process)، حتى إن طريقة طرح المتوسطية تشبه إلى حد كبير فكرة طرح مسار هلسنكي «مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا»، بمعنى أن فكرة «السلال الثلاث» كما طُرحت في هلسنكي مطروحة في عناوين ثلاثة، فهناك تشابه كبير، وهذه هي الفكرة الرئيسية، فالمتوسطية لم تخضع ولم تنطلق من عملية السلام، إنما أعتقد أنه ما كان يمكن عرض برنامج برشلونة ما لم تُعرض مدريد، إذ ربما كان العرب رفضوا الاجتماع مع الإسرائيليين.

تركّز الورقة أساساً على العلاقات بين ضفتي المتوسط، وقد لاحظنا عن قرب ـ على الأقل منذ خمس سنوات ـ تطور الموقف الأوروبي الرسمي وغير الرسمي، سواء في بروكسل أو ستراسبورغ، أو من خلال الندوات التي مولها الاتحاد الأوروبي، ومن قبله الجماعة الأوروبية، أو من خلال الدراسات أو التبادل الثقافي... الخ. فمنذ خمس سنوات اختفى تعبير «الطرف

العربي» في الحديث الأوروبي، وقد حل محله تعبير آخر هو «الشرق الأوسط»، وكان المقصود به ليس الشرق الأوسط الإسرائيلي أو الأمريكي، إنما بلورة شرق أوسط أوروبي وهو الفكرة المتوسطية، ومن هنا أرى أن الطرف العربي قد غاب ليس لأن هناك قراراً أوروبياً بتغييبه، وإنما لأن هذا الطرف العربي قد استقال من القيام بأي دور. وبعد ذلك تبلور خلال السنوات الخمس الأخيرة تصور أوروبي له جذوره ويقوم على أن هناك أطراً مختلفة للتعاون الأوروبي مع جنوب المتوسط، وفي الإطار الثنائي هناك تعاون الاتحاد الأوروبي مع دول جنوب المتوسط، وفي الإطار العربي الفرعي نجد هناك اتحاد المغرب العربي ومجلس تعاون دول الخليج العربية، أو صيغ ٥ + ٥، و٥ + ١٢، أيضاً هناك إطار أشمل من العربي، وإطار يقطع عبر العربي، وهو تحديداً الإطار المتوسطي.

ومن هنا، إذا كان الطرف العربي قد سقط في التصور الأوروبي، فهناك فكرة أخرى اهم قد حلت محل ذلك، وهي أن منطقة جنوب المتوسط تتألف - من منظور أوروبي - من ثلاثة فضاءات؛ يتمثل **الأول** في الفضاء المغاربي، **والثاني**، الفضاء الخليجي، **والثالث**، فضاء عملية السلام العربي - الاسرائيلي، وهنا تدخل مصر هذا الفضاء من المنظور الأوروبي. ومن حيث الاهمية، تهتم أوروبا - بالطبع - بالفضاء المغاربي، هذا إلى جانب أهميته التاريخية والجغرافية والنفسية لأنه مصدر خطر ديمغرافي وخطر أصولي. فالمغرب العربي موجود في ضاحية كل عاصمة أوروبية، أما اهتمام أوروبا بالمشرق العربي، أو شرق عملية السلام، فليس لأنه مصدر خطر، إنما لأنه مصدر فرص، ومن هنا تأتي عملية التنافس الأوروبي - الأمريكي من المنظور الأوروبي.

وفي الفضاء الخليجي هناك تعاون مؤسسي بين مجلس التعاون لدول الخليج العربية والاتحاد الأوروبي، وهو تعاون محدود بالمكان والزمان وبقرار استراتيجي أكثر من أي شيء آخر. فالخليجيون لا يستطيعون أن يُخضعوا هذا التعاون لاعتبارات اقتصادية، إنما يخضع هذا التعاون لاعتبارات أمريكية في الخليج، ولم يبقَ أمام أوروبا إلا التنافس في إطار عملية السلام، ومن هنا أعتقد بدرجة محدودة - وعلى رغم التطمينات التي تصدر من واشنطن أو بروكسل - أن هناك تنافساً بين منطقين، وإن التقيا في عديد من القضايا، وهما: منطق المتوسطية ومنطق الشرق أوسطية، وربما يفتح هذا الباب أمام الطرف العربي - في حال وجوده - لكي يقوم بدور التنافس، وهو يفتح الباب أمام ذلك لأنه ومنذ انطلاق عملية السلام تحديداً، أبدى الاتحاد الأوروبي انزعاجه أكثر من مرة، تارة من إبقائه جانباً في مدريد، وأخرى من اضطراره إلى الصراع في محاولة منه لخطف إحدى اللجان المنبثقة من مدريد وهي اللجنة الاقتصادية، وتارة أخرى من طرده عملياً، ثم من فرض نفسه مجدداً على لجنة نزع السلاح وضبط التسلح خلال ما حدث في واشنطن من خلاف علني ومباشر بين الأوروبيين والامريكيين. وإزاء هذا الوضع، فالطرف العربي هو الطرف المتلقي، ونحن أمام عمليتين: عملية الشرق أوسطية، وهنا أتحدث عن المنطق والمنطلقات بعيداً عما تم تحقيقه من إنجازات مادية، لأن هذا ليس مهماً في هذه الفترة؛ وعملية المتوسطية حيث حيزها الجغرافي واضح، وربما يكون مجال التعاون فيها أهم، وتصل الورقة إلى السؤال المطروح حول ما هي شروط العودة إلى حوار عربي - أوروبي؟

إن انزلاقنا كلياً وراء المتوسطية غير مفيد، كما أن موقف التشكيك في المتوسطية هو أيضاً غير مفيد، وفي تقديري، لا يوجد تناقض بين المتوسطية وحوار عربي - أوروبي لو تم استنهاض دور الطرف الأوروبي، وذلك لسبب بسيط وهو أن المتوسطية - حتى في إدراك الأوروبيين أنفسهم - لا يمكنها أن تشكل بديلاً من هذا الحوار، ولأن جميع القضايا العربية غير قائمة، كما أن جميع الأطراف العربية غير موجودة، وتحقيق الحوار يتطلب شروطاً أخرى،

إلا أن هذا لا يعني أنه لا يمكن تحسين الوضع العربي في علاقات متوسطية.

وفي ملاحظة سريعة أشير إلى ما رأيناه على الصعيد الرسمي، منذ اجتماع الخبراء في الجزائر، إلى اجتماع الخبراء والسياسيين في القاهرة، إلى اجتماع الخبراء العرب في بروكسل، إلى اجتماع الخبراء والسياسيين في برشلونة الذي لم يعطِ نتائج كبيرة، وربما تحقق بعض النجاحات باعتبار أن اجتماع برشلونة كان عبارة عن صياغات عامة، وبالتالي كان يمكن توظيف الصياغة بشكل لا يُغضب أحداً، ومن دون أن يعني أنه كانت هناك اتجاهات تأشيرية عربية.

وفي النهاية، أعتقد أن المطروح هو ثلاثة تخوفات على الصعيد العربي، وهي على النحو التالي:

الأول، أن تُطرح الهوية العربية كما لو أنها مناقضة لكل ما هو تقدم وازدهار، وكما لو أن التخلي عن منطق التعاون العربي ليس فقط شرطاً للازدهار والتنمية القطرية والإقليمية، وإنما بدأت تتبلور قناعة من أن هذه الهوية شيء ينتمي إلى الماضي بيننا، كعرب.

الثاني، هو الاستمرار في ثنائية قاتلة، فقد عشنا فترة ثنائية ما بين شرق أوسطية ولاشرق أوسطية، ونعيش الآن نوعاً من الثنائية بين: إما الانزلاق والقبول بكل ما هو مطروح من الخارج، بحيث نكون فقط طرفاً متلقياً، أو الركض الآلي نحو كل ما هو قادم من الخارج، وهذا وذاك خطر ليس هيناً.

والتخوف **الثالث**، هو أنه إذا استمر الوضع على ما هو عليه، بمعنى أنه إذا لم يتبلور دور الطرف العربي الفاعل في الحد الأدنى، أخشى أن تأتي التسوية على قياس منطق الشرق أوسطية ومنطلقاتها، بدلاً من أن تكون العلاقات الإقليمية المستقبلية على قياس التسوية التي نطمح إليها أو نتطلع إلى تحقيقها.

جميل مطر

هناك مزاج عام في قطاع مهم من قطاعات المثقفين والمفكرين يميل إلى فكرة المتوسطية أو يفضلها على الشرق أوسطية. أولاً، هل صحيح أن هذا المزاج موجود؟ ثم إذا كان موجوداً، فما هي الأسباب؟

محمد سيد أحمد

أعتقد أن جوهر الورقة هو موضوع المتوسطية، فما هو موقفنا من المتوسطية؟ هل نحن معها أو ضدها؟ فالقضية إذاً ملتبسة، كما أن المقارنة الأساسية هي ما بين المتوسطية والشرق أوسطية. وبدايةً، أشير إلى أن ثمة اختلافاً جوهرياً بين الاثنين، فالمتوسطية عبارة عن شيء فراغ في داخله محيط، محاط بكيانات، وهي نقيض الـ land mass، أما الشرق أوسطية فهي land mass برأس إسرائيلي. فنحن إذاً بصدد شيء له رأس في القلب، والآخر فيه فراغ أو فضاء في القلب، وهناك أطراف مختلفة ومتباينة المواقع حول هذا الأخير، وهذه هي قضية المتوسطية.

وثمة ملاحظات أخرى تتعلق بدور القوتين العظميين، ففي إحداهما نجد الولايات المتحدة، وفي الأخرى نجد الاتحاد الأوروبي وشرق الاتحاد الأوروبي، في حين تكون الشرق أوسطية تحت السيطرة الأمريكية. وهنا قد ينبغي علينا انتظار تطور هذه العملية مستقبلاً، ففي الثورة الإعلامية القادمة سنلاحظ إلغاء المسافة الجغرافية بين الولايات المتحدة من جهة، وإسرائيل

والشرق أوسطية من جهة ثانية، وسوف تكون امتداداً لاجغرافياً أو عبر الجغرافيا إلى نوع من تمدد الولايات المتحدة بأوضاعها في داخل منطقة جديدة. فالقضية الجوهرية إذاً هي احتواء المحيط أو الحيلولة دون أن يكون للمحيط هويته التي تجعله يتمرد على إتمام هذه العملية. أما بالنسبة إلى المتوسطية فهي ليست احتواءً، وإنما هي اتقاء شر، فأوروبا التي تندمج وتتجمع تجد أن أمامها فراغاً مقلقاً من حيث وجود عمالة ترغب في الدخول إليها، وهجرة وأصولية ... الخ، فكأن الشرق أوسطية تجمع وتلمّ، بينما المتوسطية تلفظ، وهنا من موقعنا كعرب نجد أننا ملفوظون من ناحية، ومحتوون من ناحية أخرى، وهذه هي قضية مع وضد. فأوروبا، مثلاً، أمامها فضاءان: فضاء الجنوب، والفضاء الناجم عن انهيار الشيوعية الذي ترغب في ملئه من ناحية الشرق. وقد كانت أوروبا تركز الجهد من قبل على الشرق، وأهملت الجنوب إهمالاً وصل إلى درجة الخطر، إذ أصبح يمثل مردوداً عكسياً عليها، وبناءً على ذلك، تنبهت أوروبا إلى أنها لا تملك أن تلتفت فقط إلى الشرق، وإنما عليها أن توازن - بشكل أو بآخر - في كيفية ملء الفراغين لمصالحها، وفي مواجهة القطب الأمريكي الذي ينفذ من خلال إسرائيل إلى داخل الشرق الأوسط.

وأود الإشارة هنا إلى نظرية هنتينغتون التي يرى فيها وجود عالم مسيحي - يهودي، وعالم إسلامي. وهناك نظرية أخرى تقابل هذه النظرية تهتم بالتمييز في أين يكمن الخطر الأكبر؟ وبالطبع، يعني التعامل مع أوروبا أنك لن تتعامل مع إسرائيل بشروطها، وإنما ستتعامل مع إسرائيل وغيرها بشروط أطراف أخرى وبشروطك، وستجد أن هذا التعامل مع إسرائيل حتى من دون شروطك أفضل من أن تترك لإسرائيل التعامل المباشر من خلال الولايات المتحدة فقط. وهذه هي المشكلة، وهذه هي الموازنة المطروحة التي تجعلنا نلتفت إلى البحر المتوسط ولا نغفله.

وثمة مشكلة في المستقبل هي أنك لا تستطيع - في إطار السعي لحل سياسي - أن تلفظ كل ما هو خارجك، فإذا كان محكوماً عليك بحل سياسي، فعليك أن تكتسب حلفاءً ضد عدوك وليس أن تمنح حلفاءك هدايا لعدوك.

وثمة ملاحظة أخرى هي أنه حتى وإن كانت أوروبا تريد اتقاء شر الجنوب، فمن أساليب اتقاء هذا الشر هو إيجاد وتكريس شيء يحول - على الأقل في المدى الاستراتيجي - دون الهجرة، بمعنى أنه بدلاً من صعود الهجرة من الجنوب إلى الشمال، يهبط التصنيع من الشمال إلى الجنوب.

بهجت قرني

لي ثلاث نقاط أوجزها في ما يلي:

النقطة الأولى، أن ظاهر عملية الشرق أوسطية اقتصادي بيد أن جوهرها سياسي، وهنا يدفعني إلى المراجعة النقدية لنظرية الوظيفية الجديدة التي كان لها باع طويل منذ الاندماج الأوروبي من حيث كونها مسيطرة، وأنه إذا حدث تقدم في الناحية الاقتصادية فإن الناحية السياسية تقل، ومن هنا أعتقد أن المناقشة في موضوع الشرق أوسطية تطرح العكس، إذ تبين أهمية العامل السياسي لا العامل الاقتصادي.

النقطة الثانية، أن القوة ليست هي النواحي المادية فقط، لكنها تعتمد أيضاً على السيطرة الثقافية وتشكيل العقول والأفكار، بمعنى الإيحاء بأن الشرق أوسطية هي في مجرى التاريخ، وأن هذا هو التقدم الذي يسير فيه العالم كله الآن، وأن من لم يأتِ في هذا الاتجاه يفوته قطار التاريخ، ومن ثم سيضطر بعد ذلك إلى الهرولة لانتهاز الفرصة التي قد يكون فات أوانها.

وأستخلص في هذا الصدد أهمية النواحي الثقافية في مجال العلاقات الدولية من خلال تشكيل العقول والمفاهيم، بحيث يكون متخذ القرار في إطار مرجعي معين. ومن هنا نجد أن عملية الترويج للشرق أوسطية مرتبطة بأشياء كلها إيجابية، مثل الرخاء، والديمقراطية، ونبذ الحروب والهمجية، ومن ثم فإن من يعترض على الشرق اوسطية يضع نفسه في معسكر التأخر. ولعلنا نلاحظ هذا في العالم المتقدم، من أننا إذا لم نوافق على اتجاه هذا التاريخ التقدمي فإننا بذلك ننتمي إلى الماضي، ومن ثم يكون من الأفضل لنا العودة إلى قبليتنا، ومن هنا فإن عملية السيطرة الثقافية في العلاقات الدولية تنطوي على جانبي الخبث والدهاء. وهذا يذكرني بنقطة مهمة في مناقشة عن «تدهور أمريكا» والتي أثارها بول كينيدي عندما أشار إلى أن نهاية أمريكا مثل نهاية بريطانيا، وخرج جوزف نواي (Joseph Nwy) وكتب كتاباً مهماً جداً عنوانه *Bound to Lead*، وكانت النقطة الأساسية فيه أنه من الجائز أن تكون اليابان متقدمة جداً ولكن ليس لديها السيطرة الثقافية، ومن هنا أهمية النواحي الثقافية في مجال العلاقات الدولية من خلال تشكيل القوالب الفكرية وبحيث تكون الشروط المسبقة أكثر، في الواقع، من المفاوضات، بمعنى أن تكون وأنت في طريقك إلى المفاوضات مهيأ لقبول ما يُعرض عليك.

النقطة الثالثة هي الناحية التاريخية، وهي الخاصة بأن الشرق أوسطية هي جزء من تخطيط تاريخي، وبالتالي فهي ليست ترتيباً نختاره من بين ترتيبات مختلفة، كما أنه لا يمكننا تغييره بعد سنتين أو ثلاث سنوات، وهذا يعني أنك عندما تختاره تكون بذلك قد حددت مسارك لعقود وقرون قادمة.

وفي ما يتعلق بالمستقبل في مواجهة هذا الموقف، أعتقد أن هناك خطورة على الوطن العربي، فنحن في حال تدهور وارتداد، والهدف الأساسي بالنسبة إلي الآن هو ليس الانتصار وإنما وقف التدهور، وأشير هنا إلى هدفين واقعيين: **أولهما**، ألا تكون الشرق الأوسطية هي المشروع الوحيد المعروض على الجانب العربي، لأنه إذا كانت المشروع الوحيد أمام فراغ، فسوف ينتصر، ومن هنا لا بد من أن يتنافس مع مشاريع أخرى. وهنا أذكر أنه في مؤتمر عُقد في روما منذ عام، تحدثتُ عن دوائر متقاطعة فيها الشرق أوسطية، ولكن أساسها تجمّع عربي بحيث لا يكون رد فعل الدول العربية سلبياً فقط، إنما يقدم مشروعاً بديلاً. **وثانيهما**، أنه في مواجهة الخطر يتعين علينا اختيار الخطر الأقل، وهو المتوسطية، فأوروبا غير متعاونة مع إسرائيل كليةً مثل الولايات المتحدة التي لها أسباب تاريخية واجتماعية في هذا الصدد، ومن هنا يمكن أن نستفيد من ناحية أوروبا أكثر مما أن نغير من وجهة النظر الأمريكية. ويضاف إلى ذلك أن الخطر الأوروبي أقل من الخطر الأمريكي، وكما ذكر بعضهم، هناك مصالح مشتركة مع أوروبا التي تهتم، مثلاً، بموضوع الهجرة، فأوروبا تنظر إلى البحر المتوسط على أنه بحيرة، ومن السهل الانتقال من إحدى ضفتيه إلى الضفة الأخرى. وأشير هنا أيضاً إلى أنه في مواجهة الخطر أمام أعداء كثيرين، يكون من الأفضل التفرقة بين الأعداء، وعندما ننظر، على سبيل المثال، إلى المسألة الشرقية في القرن التاسع عشر، نرى أنه كان هناك مبدأ أساسي في الدبلوماسية المحلية في ذلك الوقت، وهو أنه إذا كان من الممكن التفرقة بين الأعداء يمكنك حينئذ النجاة من اللعبة الأساسية.

فتحي الشاذلي

بدايةً، لدي بعض الملاحظات الشكلية على الورقة وما طُرح في النقاش حتى الآن. فمن بين التعبيرات التي استوقفتني، تعبير الأصولية، كتعبير خاطئ إذا استخدم على النحو المتداول بالنسبة إلى الفكر الإسلامي، وكما هو معروف، كان أول ظهور لهذه الكلمة ضمن أدبيات الكنيسة إبان الثورة الكنسية. وبالنسبة إلى الإسلام، فلو أننا احتكمنا إلى الأصول المعروفة للفكر

الإسلامي، فسوف نجد أن من يوصفون بالإسلاميين ممن يمارسون العنف لأغراض سياسية وينسبونه إلى الإسلام هم مجرد مجرمين خارجين على الجماعة.

ليست لدي اختلافات جوهرية مع ما ذهبت إليه الورقة. لكن ونحن بصدد تقييم مدى الخطر الذي يحمله في طياته كل من المتوسطية والشرق أوسطية على الوطن العربي، فإنني أتساءل: أي وطن عربي؟ فقد أصبحت الهوية العربية ـ للأسف ـ موضع تساؤل. وأصبح الأمن القومي العربي بحسب أدبيات الستينيات والسبعينيات يحتاج إلى إعادة تعريف، وما هو مطروح اليوم ـ للأسف ـ هو القطرية في مواجهة أمة عربية أو عالم عربي، وذلك بعد أن أخرج العراق إحدى الدول العربية من عداد الدول. أيضاً طرحت الشرق أوسطية في سياق تاريخي، وتحضرني هنا الإشارة إلى ما سُمّي بالـ Peripheral Treaty التي عُقدت في أنقرة عام ١٩٥٨ بين تركيا وإسرائيل، ووقعها كل من بن غوريون وعدنان مندريس، وحتى الآن لم تكن هذه المعاهدة موضع دراسة عربية منشورة. فقد اعتبرت إسرائيل هذه المعاهدة بمثابة سر عسكري لا يجوز إذاعته قبل مرور خمسين عاماً وليس سراً دبلوماسياً يمكن إذاعته بعد ثلاثين عاماً. وأنا أشك في أن هذه المعاهدة تندرج ضمن الإرهاصات الأولى لفكرة الشرق أوسطية.

والمطروح هنا في الورقة موضع نقاشنا هو أن نتماشى مع الشرق أوسطية على أن يكون أساسها تجمعاً عربياً. وفي ما أرى، فإن ما تحقق بين العرب منذ قيام النظام العربي الإقليمي الراهن في منتصف الأربعينيات، والذي أضيف إليه مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في أوائل الستينيات، هو للأسف الشديد ـ على ضخامة ما يضمه من مجلدات ـ لا يجاوز كثيراً القول إلى الفعل. وبالتالي، فقد أصبحت الفكرة الشرق أوسطية في سبيلها لأن تسبق ـ على قصر عمرها ـ «إنجازات» النظام العربي. إن ما يجب الحفاظ عليه الآن والدفاع عنه هو الهوية العربية ذاتها، خصوصاً إذا كان بعض من يروّجون للشرق أوسطية يستهدفون ليس فقط تفكيك النظام العربي وإنهاء الحقبة العربية في الشرق الأوسط ـ التي كان أبرز معالمها، بل أبرز شروطها، مركزية الدور المصري ـ إنما أيضاً القضاء على الهوية العربية المتمثلة أساساً في البعد الثقافي.

ومن هنا تأتي قيمة المتوسطية، فالشرق أوسطية ليست هي «النظام» الإقليمي في المنطقة. وإنما نبقيها كأحد مكونات هذا النظام الذي يضم قبلها نسقاً عربياً وامتدادات افريقية، ويتسع بعدها كذلك للأطراف الأوروبية التي تقف بهاماتها وأوزانها جنباً إلى جنب مع دول شرق المتوسط وجنوبه.

أعود مرة أخرى إلى البعد الثقافي لأؤكد الأهمية المحورية له، فأقوى وأبقى ما يجمع بين العرب هو وحدة الانتماء الثقافي. وقد استوقفتني هنا فكرة أوردها المفكر المغربي محمد الجابري في إحدى محاضراته الأخيرة عندما قارن بين المنهج الثقافي الدفاعي للعرب في مواجهتهم اسرائيل طوال السنوات الماضية، الذي كان يقصر خطابه على العرب داخل الحدود العربية، والمنهج الهجومي الإسرائيلي الذي استطاع أن يغرس في المجتمعات الغربية أفكاراً مشوهة عن العرب، واقترح بالتالي أن يكون ضمن شروط التطبيع بين العرب وإسرائيل تشكيل لجنة مشتركة تتولى العمل على تصحيح الأفكار المشوهة عن العرب التي سبق أن غرستها الدعايات الإسرائيلية في المجتمعات الغربية.

أوجز فأقول إن تضخيم القطرية كان، للأسف، وراء عجز النظام العربي عن تحقيق منجزات ملموسة قومياً حتى الآن، وإن البعد الثقافي أقوى وأبقى ما يربط العرب، فيما يترتب إعادة نظر بقصد التحديث والتنشيط للمنظمات والترتيبات الثقافية ما بين العرب. وإن استفادة الدول العربية بالفرص التي قد تهيؤها الشرق أوسطية يجب ألا تعني إقرار الشرق أوسطية

كصياغة وحيدة للنظام الإقليمي في منطقة غرب آسيا وشمال افريقيا، حيث يتسع هذا النظام ليضم نسقاً عربياً بامتدادات افريقية، وكذلك بعداً أوروبياً واضحاً.

حسام عيسى

لدي ثلاث ملاحظات أوجزها في ما يلي:

ملاحظتي الأولى تتعلق بأوروبا، حيث أرى أنها ليست شيئاً واحداً، إذ يوجد داخل أوروبا قضية الاهتمام بالجنوب، وهذه قضية فرنسية أكثر منها ألمانية، بينما الاهتمام بالشرق قضية ألمانية أكثر منها فرنسية. فاللجوء إلى المتوسط ليس إجماعاً أوروبياً، وأنا أعتبر أن أوروبا ألمانية، بمعنى أنها ستكون ألمانية أو لا تكون، وبالتالي فالمحرك الأساسي لأوروبا في المستقبل هو ألمانيا، وربما تلعب فرنسا فيه دوراً مصاحباً من خلال محور فرنسي ـ ألماني. ومن هنا أعتقد أن التوجه نحو الشرق سيبقى أكثر أهمية في جداول العمل الأوروبية في المدى القادم من التوجه نحو الجنوب أو البحر المتوسط، وربما يعود هذا إلى قوة المركز الألماني في أوروبا.

ملاحظتي الثانية، أنه في إطار الصراع بين المتوسطية والشرق أوسطية، فإن المقصود بهذه الأخيرة هو رفع الحواجز السياسية بشكل نهائي في مواجهة إسرائيل، فهي تطبيع سياسي ـ ثقافي ـ أخلاقي أساساً، وأقصى ما فيه هو إدماج الاقتصاد الإسرائيلي، وهذا الأخير لا يحتاج إلى الشرق أوسطية لإدماجه، إذ سوف يتحقق ذلك بقوة الدفع الذاتي.

ملاحظتي الثالثة تتعلق بالمستقبل، حيث أرى تزايد معدل تسارع الشرق أوسطية بسبب التفكك العربي، والقوة الأمريكية ـ الاسرائيلية، وحيث يرى بعضهم أنه ليست هناك أدنى قدرة، بل حتى محاولة عربية جدية لوقف الزحف الأمريكي. وفي رأيي، ان النقطة الأساسية في هذا الصدد تكمن في تغييب مصر وتدهورها وتآكل الدور المصري، وهو تآكل موضوعي، فالواضح أن هناك استمراراً في تآكل الدور المصري، وتآكل الاقتصاد المصري، وتآكل دور الثقافة المصرية، ودور المثقفين المصريين والجامعات المصرية. والمفارقة هنا أن الذي يردد مقولة قوة مصر ودورها المحوري وأهميته هو إسرائيل، وأعتقد أن تآكل الدور المصري محوري لأنه إذا استمر فلن تكون لنا القدرة على الخيار بين هذا البديل أو ذاك، فالذي سيستطيع السير بقوة دفع الأشياء هو الذي سيتحقق، وهو الشرق أوسطية.

ومن هنا أشعر بتشاؤم كبير جداً في ما يتعلق بالمستقبل والقدرة على مواجهة ما هو جارٍ ومقاومته. وفي ما يتعلق باللقاءات الإعلامية العربية التي تتم في الآونة الأخيرة، أرى أنها تفتقر إلى وجود بنية ثقافية أو تقانية أو اقتصادية قادرة على تعزيز القدرة على المناورة العربية، ومن ثم فهي لن تثمر أي شيء. وأشير هنا إلى قضية محورية تتعلق بالعراق، فمن دون استعادة العراق في عملية بناء عربي، لا توجد أدنى إمكانية لأية قفزة على مستوى الوطن العربي، فالعراق قوة كبيرة، والعراق مع مصر قادران على أن يكونا نواة لمشروع كبير. وأعود مرة أخرى إلى التأكيد على أنه ليست هناك قدرة عربية مناسبة لمواجهة أخطار المتوسطية والشرق أوسطية في ظل الظروف الحالية، وسوف تنتهي المتوسطية إلى إلحاق المغرب العربي بأوروبا من خلال اتقاء المخاطر والحد منها. ومن هنا لا أجد هناك أية فكرة عن بناء ارتباط مؤسسي من أجل تغيير الروابط في العلاقات الاوروبية ـ العربية، ومن هنا أيضاً فأنا لست متأكداً من عملية نقل الصناعات إلى الوطن العربي، وإذا كان هناك أي نقل لهذه الصناعات، فأعتقد أنه سيكون إلى اماكن أخرى ذات قدرات اقتصادية وتقانية أكبر، وحيث توجد التنمية الحقيقية.

جميل مطر

أشعر بنبرة تشاؤم في معظم ما قيل حتى الآن، وخصوصاً ما ذكره حسام عيسى عن التآكل الموضوعي، ليس فقط في القدرات المصرية، لكن أيضاً في القدرات العربية، سواء كانت قدرات قطرية أو على المستوى القومي. أرجو أن نسمع من محمد السيد سعيد نبرة مختلفة، خصوصاً أنه اهتم لفترة غير قصيرة بتطور التفاعلات والإمكانات العربية.

محمد السيد سعيد

سوف أبدأ من النتيجة الأساسية التي توصلتُ إليها في كتابي **مستقبل النظام العربي بعد أزمة الخليج**، وهنا نقطة خلاف جوهرية مع كثير مما قيل حتى الآن، لأن استنتاجي، في الحقيقة، هو أن تصورنا الفراغ الإقليمي باعتباره مسألة عارضة لا تتفق مع «طبائع الأمور» هو استنتاج غير سليم، إذ من الممكن أن نفترض نقيض ذلك، وهو أن هذه المنطقة مرشحة لفراغ إقليمي ممتد جداً في إطار حقبة تاريخية كاملة قد لا تقل عن نصف القرن القادم، وهذا الافتراض يحتمله النظام الدولي الراهن، وهو لا يستدعي تدخلات محكومة في حالات تمرد مماثلة للغزو العراقي للكويت أو لانهيارات غير مقبولة في دولة مهمة... الخ. فكل هذا وارد، إلا أن المعنى الذي ينصرف إليه مفهوم النظام وتُتوّجه مؤسسة إقليمية لا أعتقد أنه سيحدث على المستوى الشرق أوسطي أو مستوى البحر المتوسط. وإذا أخذنا بتعبير بهجت قرني عن الدوائر المتقاطعة أو المتتالية، فالأرجح أن الثقل الحقيقي والحاكم سلوكَ الدول في هذه المنطقة سيكون في المناطق المشتركة بين دوائر. ولتبرير هذا الاستنتاج أكتفي بالإشارة إلى أربع نقاط: **الأولى**، أن حجم المشاكل الداخلية في هذه المنطقة كلها، شاملة تركيا والعراق وإسرائيل، هائل جداً إلى الحد الذي لا يمكّنها من استثمار مهم في السياسة الخارجية أياً كانت هذه السياسة، وخصوصاً الروابط الإقليمية. **الثانية**، أن هناك على مستوى السياسة الخارجية تفضيلاً ساحقاً لأقصى درجة ممكنة من حرية الحركة، الأمر الذي لم يعد مؤاتياً لروابط مستقرة نسبياً في ما ينصرف إليه معنى مؤسسة أو نظام إقليمي بشكل أوسع. **الثالثة**، أن المشاكل الداخلية في الدول العربية متعددة الجوانب، كما أنها تفرض روابط بدرجات مختلفة من القوة مع محاور دولية مختلفة، فمثلاً الولايات المتحدة ستكون موجودة بدرجة مهمة جداً على المستوى الاستراتيجي - السياسي، وستكون أوروبا مهمة جداً على المستوى الاقتصادي، وسيكون الأمر موزعاً على المستوى الثقافي، إلا أنه من المحتمل في النهاية أن تتبلور ثلاثة مراكز وظيفية فيها ايديولوجيا على نحوٍ ما علمانية - ديمقراطية، وايديولوجيا إسلامية تقليدية، وأيديولوجيا إسلامية ثورية، بمعنى أن المشاكل الداخلية بثقلها الهائل على هياكل الدولة سوف تحرمها من فرصة أن تتمدد خارجياً في روابط مستقرة، وأنها على الأرجح ستتم من خلال محاور مختلفة الاتجاه بحسب الأبعاد الخاصة بهذه المشاكل. والنقطة **الرابعة** هي حجم المرارات الخارجية بين الدول العربية، وبينها جماعةً وبين إسرائيل، وهو حجم هائل ويستبعد تقريباً كليةَ أية روابط جوهرية على المستوى الاستراتيجي، ومن هنا لا أعتقد بإمكانية إنشاء نظام استراتيجي إقليمي.

وانطلاقاً من هذه الاعتبارات كلها أعتقد أن المنطقة قابلة للاختبار الفعلي، بمعنى أنه يمكن القول بافتراض إن هناك بالفعل احتمالات كبيرة لفراغ مؤسسي إقليمي، فهذه المنطقة عاشت فترات ممتدة من تاريخها - ربما تزيد على ثمانية قرون - منذ لحظة سقوط الخلافة العباسية، حيث لم تكن الإمبراطورية التركية عوضاً حقيقياً لأنها سمحت بمراكز قوى إقليمية ظلت في حروب إقليمية لفترات ممتدة، كما حدث تحلل مؤسسي في مناطق أخرى إلى الدرجة التي أدت إلى وجود عجز شامل عن التحرك في الخارج، ومن هنا أعتقد أن هذا السيناريو وارد جداً، ولا

يعني هذا أنه ليس هناك مشروع إقليمي سيتم، إنما يعني أن مشروعات التعاون الاقليمية لن تجري في سياق واحد وبكثافة كافية لإقامة طاقة جذب مركزية بحيث تمحور العلاقات الإقليمية وتبني لها نسيجاً. وأعتقد، أخيراً، أن هناك اتفاقاً عاماً على أن الهدف من الشرق أوسطية هو إدخال إسرائيل في المنطقة، وأنا أفضل، من زاوية معينة، لو أننا عملنا قطيعة مع إسرائيل، فنحن كعرب محتاجون إلى صياغة علاقاتنا مع جيراننا الإقليميين، إذ يوجد الكثير من مجالات التواصل معهم في كثير من القضايا.

ما أريد قوله أن هناك مستوى آخر من الشرق أوسطية يخرج بنا عن نطاق إسرائيل، ولكن مع إسرائيل فالأمر ستكون له صيغة مختلفة، إذ بالطبع ستتمدد إسرائيل بقدر ما تستطيع التمدد، ولكنني أعتقد أن مشروع إسرائيل الأساسي سريعاً ما سيتبلور حول سوريا الكبرى، وسيكون هذا هو الأساس الحقيقي لقوتها، ومن هنا سيكون مدخلها إلى العالم وليس إلى المنطقة العربية أو الشرق الأوسط، إذ إن اهتمامها الحقيقي بالشرق الأوسط محدود جداً. وهناك صراع حضاري داخل إسرائيل حول النمط الحضاري، والخشية من جراء دخولها بقوة في هذه المنطقة أن تكتسب النمط الحضاري الشرقي أو العربي الذي ترفضه المؤسسة في إسرائيل، وهناك في إسرائيل حجة اقتصادية قوية تقوم على أنه في حالة الاعتماد على التصدير إلى إقليم إمكانياته محدودة في قضايا التقانة، فإن المستوى الاقتصادي الإسرائيلي سوف ينخفض.

وفي النهاية لو أننا وصلنا إلى استنتاج أن هذه المنطقة مرشحة بما لا يقل عن نصف قرن من الفراغ المؤسسي الإقليمي، فنحن سنضطر على المستوى المباشر والوسيط إلى توسيع أقصى قدر ممكن من حرية الحركة، وألا نلزم أنفسنا بالتزامات راسخة وطويلة المدى على المستوى الأفقي، إلا إذا كان في إطار وظيفة كبيرة أو مشروع كبير للنهضة. وأتصور أن الارتباط مع أوروبا يعود إلى أنها تقدم بعض المعطيات الأساسية التي يمكن شحذها في مشروع نهضة، وأتصور من ناحية أخرى أنه من الممكن إعادة إحياء النظام العربي ولكن على مدى طويل نسبياً، وعندما تعيد قاعدة أساسية مثل مصر تأسيس نفسها وإحداث قفزة نوعية في قدراتها بما يمكّنها من استعادة وظيفة المركز. ولا توجد دولة عربية واحدة مرشحة لهذه المهمة، ولكن إذا تحققت لمصر أو لغيرها القدرات الضرورية لتنشيط دور المركز، إذا تحقق هذا مع الارتباط بأوروبا وتصادف وجود جملة من الظروف بحيث تمكننا من توظيف ذلك بصورة قوية في مشروع قوي، فمن الممكن لحظتها أن نعود إلى لمّ شمل هذه المنطقة وإعادة صياغة أنماط الارتباط على المستوى الدولي، أما من دون ذلك فليس هناك أي أمل، أو أنه على المستوى المبدئي، صحيح.

ومن هنا يمكن تقسيم استراتيجيتنا المستقبلية على المدى القصير والمتوسط إلى مرحلتين: نعترف في **أولاهما** بالأمر الواقع وفي حدود قيود الإقليمية التي تستوجب ضرورة القيام بدور ما، لكن مع الأخذ في الاعتبار أن هذا لا يشكل استراتيجيا؛ وفي المرحلة **الثانية**، نقيم نوعاً من قوة الجذب المركزي الناتجة من التمدد وبناء النسيج.

جميل مطر

لقد أحسن محمد السيد سعيد حين قارن بين ظروفنا العربية الراهنة وظروف المنطقة في نهاية الدولة العباسية، أي المقارنة بين الأعوام الأخيرة من الألفية الأولى والأعوام الأخيرة التي نعيشها الآن من الألفية الثانية. أعرف أن لإبراهيم عوض رأياً مختلفاً في معظم الأمور التي ناقشناها. فليتقبل الاختلاف.

ابراهيم عوض

لا أعتقد أنه يوجد بالضرورة تناقض بين العروبة من جانب، والشرق أوسطية أو المتوسطية من جانب آخر، فالعروبة مفهوم ثقافي. ومن هنا أعتقد أن أساس فكرة الشرق أوسطية والعودة إلى الحديث عن المتوسطية هو مؤتمر مدريد، وأيضاً القرار رقم ٢٤٢ الذي يقبل بوجود إسرائيل وحدودها، ومن ثم فالخطوة التالية هي التعامل مع إسرائيل. وفي حالة التعامل مع إسرائيل سيكون السؤال هو: في أي إطار يكون هذا التعاون أفضل بالنسبة إلينا؟ هل هو تعاون في إطار الشرق الأوسط؟ أم في إطار المتوسط؟ وأنا لا أظن أن الشرق أوسطية أو المتوسطية مشروعان جاهزان، وأعتقد أن حتى الشرق أوسطية يمكن أن يتم تخطيطها وهندستها ـ نظرياً ـ بطريقة تعمل لحساب العرب، بمعنى أن لنا علاقات تاريخية مع تركيا وإيران وإثيوبيا، فالعروبة مسألة لا تتعلق إطلاقاً بما إذا كنا سنتعاون في إطار شرق أوسطي أو في إطار متوسطي، ومع ذلك فنحن نعمل على تعظيم فوائدنا في أي إطار. بعضهم يتحدث عن الوظيفية الجديدة، وأعتقد أن شروط البدء بالوظيفية الجديدة هي شروط سياسية، لكن العمل يتم في المجال الاقتصادي لتعظيم الفوائد في نهاية الأمر. ومن هنا يريد شمعون بيريس بصيغة ما من صيغ الوظيفية الجديدة بناء شرق أوسط يعمل لحساب إسرائيل. والمتوسطية أيضاً في جوهرها اقتصادية، والهدف هو قيام جماعة أمنية تحقق لأوروبا أمنها. وأعتقد أن الموقف الأوروبي فيه ضعف مفاهيمي شديد، فالأوروبيون يتحدثون عن تكامل بين دول جنوب المتوسط، ونظرية التنمية الاقتصادية توضح أن التكامل بين الدول النامية ينطوي على مشاكل هائلة، وقد تعرض لها التكامل العربي. كما أنهم يتحدثون عن الديمقراطية وحقوق الإنسان، ولكن كيف سيتم تحقيق ذلك في دول جنوب المتوسط. ومن هنا أرى أنه يقع علينا أن نعطي التعاون المتوسطي مفهوماً، فضلاً عن إعطائه جوهراً وهدفاً إيجابياً. وإذا نظرنا إلى غرب الأطلسي سنجد أن الولايات المتحدة أبرمت اتفاقية التجارة الحرة مع المكسيك وكندا، وتعمل على مدها إلى تشيلي، ثم باقي دول أمريكا اللاتينية. ومن ناحية أخرى، نجد أن اليابان حققت مع شرق آسيا وجنوب شرقها ما لم تحققه أوروبا طوال أربعين عاماً مع منطقة المتوسط. كما أن هناك محاولة لربط منطقة أمريكا وآسيا عبر APEC. ومن هنا أرى أن الوطن العربي يمثل فرصة للجماعة الأوروبية، فهو ليس عبئاً عليها، وبالطبع يوجد تجاذب بين ألمانيا التي تنظر شرقاً، واسبانيا وإيطاليا وفرنسا التي تنظر جنوباً، وبريطانيا التي تنظر غرباً، ولا بد من متابعة حالة التكامل الأوروبي التي ستحدد ما إذا كان في استطاعة الجماعة الأوروبية السير معنا أم لا.

لقد ابتغينا، كعرب، من الحوار العربي ـ الأوروبي بعض الأهداف السياسية، والجماعة الأوروبية لا صلاحية لها، ولا توجد لها سياسة خارجية، فضلاً عن أنه لا يمكن الحديث عن علاقة مؤسسية بين جامعة الدول العربية وبين الجماعة الأوروبية، فهذه الأخيرة لها سياسة واحدة في الزراعة والتجارة... الخ، بينما لا تتوفر في جامعة الدول العربية مثل هذه السياسة الواحدة، وأقصى ما يمكن تحقيقه هو نوع من التنسيق، وغالباً ما يغيب هذا التنسيق.

ومن هنا يمكن النظر إلى المتوسطية على أنها قد توفر لنا فرصة للتنمية إذا ما أحسنا التفاوض في شأنها، كما أنها أيضاً قد تدفع التكامل العربي الذي أتصور أنه من الممكن أن يستفيد من علاقات المتوسطية، بمعنى أنه إذا تم فتح السوق الأوروبية أمام المنتجات التونسية واللبنانية والمصرية... الخ، فلماذا لا تنجذب رؤوس الأموال العربية لتنتج في بلادنا ذات العجز المالي والفائض البشري بإغراء الأسواق الموجودة في أوروبا؟ بهذا الشكل يمكن أن نوسع من الطاقة التكاملية للبلدان العربية، ولن تتكامل هذه البلدان طالما استمرت قاعدتها الانتاجية ضعيفة

وضيقة بالشكل الموجودة عليه، ومن هنا علينا استغلال هذه الفرصة المتاحة لدينا والتفاوض عليها لنصل إلى ترتيبات تمكننا من أن نمتد لكي نحقق التكامل العربي.

محمد سيد أحمد

أود طرح السؤال الآتي: من المسؤول عما نحن فيه؟ تارة يقول بعضنا إنهم الإسرائيليون بمؤامراتهم، وتارة يقول بعض آخر إنهم الأوروبيون بمشاريعهم. وأتصور أنه بدلاً من أن نُسلِّم باننا عاجزون، يجب علينا البحث عن لماذا نحن كذلك، فربما نتجاوز ذلك؟ وأتصور أن المشروع القومي يقوم على مراحل، ففي مرحلة أولى رفضنا الخلافة الإسلامية، ثم بحثنا عن بسمارك وغاليباردي، وظهر بعد ذلك من تحدث عن القومية العربية. وفي مرحلة ثانية جاءت الحركات المناوئة للاستعمار وللصهيونية، وكان أن حدث تنشيط لمفهوم شمول القومية العربية، وحاولنا تجميد هذا المفهوم الشمولي، وهو ما أصبح شيئاً حياً لأنه حكم مواجهة حقيقية. وعندما أخذت هذه المواجهة أبعاداً أخرى، ظلت نظرتنا كما هي في التعامل معها، ومن ثم وجدنا أنفسنا ـ بمنطلق ايديولوجي ـ في جهة، وفي الواقع في جهة أخرى. ومن ثم عندما نطبق المقاييس التي نستخدمها في تأصيل سلوكنا نجد أنها غير مجدية لأننا نتعامل مع واقع مختلف، ولهذا وجدنا انفسنا في اضطراب، ولكن هل هذا يعني أن المشروع القومي انهار؟ أنا أتصور عكس ذلك، ولكن السؤال هو ما هي قوة بعدنا القومي وضعفه؟ أتصور أن القوة هي ترابط معين تشكل عبر التاريخ، فالأمة العربية هي أولاً لغة بسبب نص مقدس هو القرآن، وليست هناك لغة أخرى فيها هذا الشيء، فالعبرية لم تصنع التوراة، ولا المسيحية صنعت لغة، واللاتينية ليست لغة أي دين، ولذلك انهارت وأصبحت فرنسية، ايطالية، ألمانية، اسبانية... الخ.، وتشكلت الأمم في هذه اللغات لأسباب أخرى: اقتصادية، سوق، حدود جغرافية، بحار، محيطات... الخ.

ومن هنا أرى أن قوتنا هي في هذا الترابط القائم على اللغة، وهو ترابط له أصول ثقافية تراثية حضارية أصيلة، ولكن لا تكفي هذه الأصول في حد ذاتها. ومن هنا ليس مصادفة أن تطرح إسرائيل الشرق أوسطية لأنه ليس لدينا اقتصاد واحد أو سوق واحدة، فالاستعمار جزأ الأمة العربية ورسم خريطة المنطقة، ومن هنا ظهرت القطرية، ومن هنا أرى أننا في حاجة إلى أن نتخلص بشكل جوهري من مفهومنا الميتافيزيقي عن القومية.

محمد السيد سعيد

ليس صحيحاً أن اللغة العربية هي اللغة العربية الموروثة، فقد مرت هذه اللغة بحقب تاريخية مختلفة، فهناك اللغة العربية قبل الإسلام، ولغة العصر الأموي، ولغة العصر العباسي، واللغة العربية المملوكية ـ التركية، ثم عصر إعادة التعريب من خلال جهد مصري ـ لبناني. ومن ثم كانت هناك عملية إعادة فكّ وتركيب مستمرة تقوم بها تشكيلة اجتماعية معينة.

حسام عيسى

لقد كان في كل عصر من العصور هذا النوع من الترابط الثقافي، حيث كان يخرج أحد العلماء من المغرب ويقوم بالتدريس في القاهرة ودمشق والكوفة... الخ.

محمد سيد أحمد

هناك فرق كبير في أن نعيش في سياق لغة معينة، إذ ليست هناك لغة صمدت عبر العصور مثل اللغة العربية. وفي ما يتعلق بالحضارات التي نعرفها، مثلاً المتوسطية، فإنها كلها

انهارت، فالفرنسية والإيطالية لغتان، أما العربية فهي العربية على رغم كل التنويعات. فأي لغة هي عبارة عن كيان حي. ومن هنا أرى انه كان لدينا صمود في شيء معين لم يوجد لدى غيرنا في محيطنا، ومن هنا فكرة القومية بالتراث والثقافة والحضارة. فهذا البعد الذي يسمى super structural [الفوقي البنية] كان هو الحاسم، أما الـ infrastructural [التحتي البنية] فلم يكن موجوداً، وهذه هي نقطة الضعف الأساسية التي تستغلها إسرائيل اليوم عندما تنشئ سوق الشرق أوسطية كمقابل، فهي تستغل أضعف حلقة لدى الطرف العربي. ومن هنا يجب علينا، إزاء هذا الترابط ذي الوزن والأهمية، أن نعي كيف يمكن التسليم بأوجه ضعفه وحدوده في سبيل تقويته، ولذلك أرى أن رد الفعل لصور التدهور التي نراها يجب أن يكون بالبحث في عناصر القوة وعناصر الضعف في هذه التركيبة في سبيل أن نحتفظ بعناصر القوة ونستطيع تطوير عناصر الضعف.

ومن هنا أرى أن نتجاوز القطرية ونبحث في إيجاد وتطوير مؤسسات عبر القومية، فهذه قضية جوهرية بالنسبة إلينا، إذ إن من أكبر عيوبنا في خطابنا السياسي هو تحويل النسبي إلى مطلق، ومن ثم نصبح أسرى المطلقات التي نطرحها، ونعجز بعد ذلك عن أن نستخدم هذه المطلقات في التعامل مع العالم الحقيقي. لقد آن الأوان أن نصحح هذا المسار.

محمد السيد سعيد

ما أقصده أن عملية التحديث أو الردة في اللغة إنما تتم على أساس تشكيلة اقتصادية ـ اجتماعية. فتعميم مدرسة البصرة في اللغة العربية، مثلاً، تم على أساس التشكيلة التجارية، أما ما حدث في إطار العصر المملوكي ـ العثماني فهو وضع مختلف جذرياً، إذ كان مرتبطاً بسيادة الأتراك واللغات التركية، وقمع اللغة العربية بصورة عامة، وسيادة نمط معين من الإنتاج. ولكن السؤال هنا، هل من الممكن أن نعتمد صيغة جديدة في عملية تفكيك وإعادة تركيب لقاعدة تحالفٍ ما بحيث تحقق وظيفتين: وظيفة نهضوية ووظيفة الاحتواء لإسرائيل، والتي كان تعتمد على ثلاثية مختلفة كتلك التي حكمت النظام العربي في الخمسينيات والستينيات والسبعينيات، وهي ثلاثية مصر ـ السعودية ـ سوريا، وأنا هنا أود استبدالها أو اقتراح إمكانية تفكيكها. واعتقادي أننا محتاجون إلى ثلاثية مختلفة تتضمن مصر والعراق، وربما تركيا، حيث أعتقد أن الاحتمال الأقوى للتطور السريع نسبياً موجود في العراق إذا ما نجح بإيجاد صيغة سياسية مناسبة، وخصوصاً لو تصورنا إمكانية نمو حزب الرفاه في تركيا الذي يقدم نوعاً من «الإسلام التحديثي» الذي يمكن أن يتفق نسبياً مع التيار الرئيسي للطبقات الوسطى العربية، فهذه هي ثلاثية القوى الكبرى التي يمكنها احتواء اسرائيل.

حسام عيسى

لقد أشار بعضهم إلى أن الموروث في العلاقات العربية ـ الاسرائيلية يمنع من وجود أي قدر من التحالف المؤسسي في المدى المنظور، ولكن السؤال هنا هو: ماذا عن مقاومة الإسلام السياسي، ودخول اسرائيل كطرف في هذه المقاومة؟ الا يمكن أن يكون هذا محوراً لنوع من التحالف المؤسسي أو الأمني؟

جميل مطر

تحدث بعضهم هنا عن دوائر مترابطة أو متداخلة. أرجو أن نتنبه إلى أنه على رغم

التحولات الدولية الهائلة، فإن المنطقة العربية ما زالت ملتصقة، إن لم تكن متداخلة، مع دوائر إقليمية أخرى. نلاحظ، مثلاً، في الدوائر الموجودة أمامنا الآن، أن افريقيا مهملة عربياً وشرق أوسطياً ومتوسطياً، وما نخشاه أنه في النهاية ستنظر افريقيا بغيرة إلى دول شمال افريقيا من خلال تقاربها مع أوروبا وما يتيحه لها هذا التقارب من حصول على مميزات حقيقية أو وهمية، ومن هنا قد تزيد النعرة المعادية بين افريقيا والدول العربية. وهنا السؤال كيف يمكن مواجهة حل هذه الإشكالية، بينما نحن منشغلون بدائرتها المتوسطية والأوسطية؟

فتحي الشاذلي

إن ما يطرحه جميل مطر في غاية الخطورة، ولا سيما أنه يأتي في الوقت الذي نشب فيه الخلاف حول جزيرة حنيش. فقد صور هذا الحدث على أنه عربي - افريقي، واستدعيت إليه منظمة الوحدة الافريقية. أما في ما يخص المتوسطية، هناك «إطار لومي» ما بين الاتحاد الأوروبي والدول الافريقية جنوب الصحراء، وقد ذهب الأوروبيون إلى أن موريتانيا ليست جزءاً من العملية المتوسطية، وإنما أُحضرت كمراقب بناء على إصرار الجانب العربي. ومن هنا أعتقد أن عملية المتوسطية لن تعكس الخلل في السياسة العربية بالنسبة إلى افريقيا.

تعليقات سريعة

الترجمة السياسية للعروبة أمر حديث تاريخياً، وللأفكار البعثية في هذا الشأن إسهام بارز. وقبل ذلك كانت هذه المنطقة تنتمي إلى الحضارة الإسلامية وإلى الدولة والدول الإسلامية المتعاقبة.

العراق دولة مهمة، وسوف يكون له في المستقبل جاذبية شديدة بالنسبة إلى الغرب، خصوصاً، أن تركيبته السكانية والعقيدية تفرض عليه أن يكون دولة علمانية وسط محيط ديني... وبالتالي، فعلى الأرجح ستظل العلاقات بينه وبين الدول المجاورة ذات موضع شد وجذب.

أشك كثيراً في إمكانية قيام المحور الذي تحدث عنه محمد السيد سعيد: مصر/العراق/تركيا، خصوصاً أن هناك تراثاً تاريخياً وسياسياً وقومياً يجعل التعامل بين العراق وتركيا محاطاً بمحاذير وصعوبات كثيرة. وسيبقى الثلاثي القائد المقبول في المنطقة العربية هو سوريا/مصر/السعودية.

بُعد آخر جدير بالدراسة هو التنافس الأمريكي - الأوروبي؛ كلنا يذكر صفقة الطائرات المدنية في العربية السعودية وكيف تدخلت القيادة السياسية الأمريكية على أعلى المستويات وبإصرار لضمان الحصول على هذه الصفقة بالكامل من دون أوروبا.

المتوسطية ليست مجرد عملية راسية تربط بين جنوب المتوسط وشرقه من جهة، وأوروبا من جهة أخرى، وإنما هي أيضاً أفقية. هل يمكن من خلال التواصل الأفقي الذي تفرضه، تنفيذ ما عجز النظام العربي عن تنفيذه في ما بين العرب؟

الشرق أوسطية: ألسنا نبالغ كثيراً في تصوير قدرات الاقتصاد الإسرائيلي على الهيمنة والقيادة، وأليست هذه المبالغة تحمل استهانة بالإمكانات المصرية والعربية ليس لها ما يبررها.

بهجت قرني

سوف أقصر حديثي على الاتجاه المستقبلي، وعلى رغم ما نلاحظه من علو نبرة التشاؤم

لدى الكثيرين، فأنا أعتبر نفسي، نتيجة ما ذكره محمد السيد سعيد، متفائلاً، فهو يرى أن هناك فراغاً ممتداً لمدة نصف قرن، وتكون بعدها نهاية العروبة. وأنا أعتقد أن ما يحدث الآن ما زال قيد التشكيل، فهو لم يستقر بعد، وهنا آتي إلى نقطة منهجية مهمة جداً، وهي أنني كنت أعتقد - في شبابي - أن الهياكل هي الأساس، وبعد فترة اعتقدت أن السياسات البديلة لو تراكمت تستطيع إيجاد هياكل بديلة، وهنا أهمية اللعبة السياسية وأهمية القرار والناحية الإجرائية في السياسة، ولو أنك استخدمت الأوراق الخاصة بك بمهارة على أساس معلومات محددة، فإنك تستطيع بذلك وقف التدهور، كما تستطيع تغيير الاتجاه سواء على مستوى تجمع (مصري - عراقي - تركي) - على رغم شكي في هذا - أو تجمع مصري - سعودي - سوري، الذي يوضح استقراء التاريخ أنه تجمع مفيد للمجموعة العربية. وأشير هنا إلى حرب تشرين الأول/اكتوبر كمثال لأهمية إيجاد هياكل جديدة عن طريق سياسات حكيمة تقوم على تخطيط جيد وسلوك إجرائي، فقد كان الموقف العربي عشية الحرب متدنياً لدرجة كبيرة، ولكن أمكن تغيير الوضع في أيام عدة، فقرار هذه الحرب كان قراراً مخططاً وعقلانياً وقائماً على معلومات وفكرة مستقبلية. والنقطة الرئيسية التي أود تأكيدها هي أن السياسات البديلة تستطيع في حال تراكمها إيجاد هياكل جديدة.

وثمة نقطة أخرى أود الإشارة إليها، وهي اعتقادي أن الدور المصري لم ينته، فهذا الدور منذ الخمسينيات والستينيات - ولأسباب موضوعية - كان في تدهور مستمر، ولكنني أيضاً أعتقد أن هناك عيباً في التعاطي مع الدور المصري، إذ إنه عندما يكون هناك فراغ يعود الجميع إلى مصر باعتبارها الملاذ الأخير، وربما لم يكن هذا أفضل الحلول ولكنه موجود. ومن هنا قد يكون السلوك الإسرائيلي ماهراً في إدراكه أنه عن طريق التجمع المصري يوقف التفكيك الكامل للمجموعة العربية ويقوم بتوظيف هذا التجمع لصالحه، بمعنى أن إسرائيل عن طريق مصر تقوم بتجميع العرب وتوظيفهم في صالح هدف سياسي محدد. ولذلك لا أستطيع القول إن الدور المصري غير موجود وسيستمر غيابه، ولكن أرى أن هناك علامة استفهام حول هذا الدور، ومن هنا أهمية القرار السياسي.

ابراهيم عوض

أشار بهجت قرني إلى عدم وجود خطة جاهزة مسبقاً، وأنه يمكن التأثير عن طريق تراكم السياسات لإحداث تغيير في الهياكل، وأعتقد أنه طالما أننا نتناقش فلا يمكن أن نكون يائسين تماماً. والقضية، في الواقع، هي كيفية اتخاذ القرار الذي يمكن التعويل عليه، كما أنها تتعلق بأفضل استخدام للموارد الداخلية في كل نظام سياسي، فالقضية إذاً تتعلق بالسياسة الداخلية في كل بلد، فكيف يمكن اتخاذ القرار المتعلق بالتحالف الاستراتيجي بين مصر والعراق وتركيا؟ فالقضية في غاية الأهمية، وهي لا تنفصل عن عملية السياسة الخارجية.

وفي ما ذكره محمد السيد سعيد عن التحالف المصري - العراقي - التركي، أجد أن فيه مشكلة، فنحن ننسى تماماً أن هناك جناحاً في الوطن العربي غرب مصر، ونعود إلى ما كنا نقوله عن الاتفاق مع دول المحيط: تركيا، ايران، إثيوبيا، ولكن ماذا عن مالي والسنغال واسبانيا وتشاد... الخ.؟ فهذه أيضاً دول محيط، ومن هنا يجب ألا ننسى أنفسنا ونعتقد أننا في حيز صغير، نحن لدينا محيط، وأنا أظن أن السياسة في المستقبل ستكون أكثر دينامية من هذا ولن نعود إلى مسألة مصر القلب... الخ. ففي المغرب سيقوم مركز في غاية الأهمية للبناء العربي وللعلاقات المتوسطية، وإن لم نقرر أمرنا فسوف يتعامل المغاربة مع جنوب المتوسط وأوروبا، ونُترك نحن مع إسرائيل كي تنفرد بنا. ونحن إن تقاعسنا فسوف تنوب عنا إسرائيل في

التعاون مع أوروبا. إذاً، فالأمر يحتاج إلى تفكير من قبلنا، سريع ومتغير، ومن هنا نعود إلى مفهوم الوظيفية الجديدة من جديد.

حسام عيسى

بخصوص ما ذكره ابراهيم عوض من أن إسرائيل سوف تنوب عنا في التعاون مع السوق الأوروبي، أود فقط أن أضيف أن السوق الأوروبي لديه أزمة، كما أن قدرته على استيعاب أنواعنا من الصادرات محدودة للغاية، هذا بالإضافة إلى أنه ليس لدينا ما نصدره، كما أن محور التجارة العالمية هو السلع التي يتم تصنيعها باستخدام التقانة بكثافة. من هنا أصل إلى القول إن قدرتنا على التصدير إلى أوروبا محدودة للغاية، ولكن قدرتنا على الاستيراد غير محدودة، ومن هنا فالشراكة، في رأيي، فيها شرك.

ناصيف حتي

أود، بإيجاز سريع، إيراد بعض التعليقات التالية:

بالنسبة إلى موضوع الشرق أوسطية، أثار بعضهم التطور والسياق التاريخي لهذه السوق، وهي بالفعل تاريخية، ولكن الفارق الرئيسي حالياً هو أن هناك قبولاً عربياً - على الأقل - رسمياً، وعدم ممانعة شعبية، بينما كانت هذه السوق في الماضي تصطدم دائماً بالتيار القومي، وحتى بالتيار المحافظ في المنطقة العربية، وأعتقد أن هذا الموضوع يندرج في سياسة إسرائيلية ثابتة منذ قيام دولة إسرائيل، ويبدو أنها تنفذ حالياً، ربما بيد إسرائيل أو من دون يدها. وأنا ألاحظ، بشكل عام، أن لدينا مشاكل حول اليابسة مع جيراننا، وحول الماء مع تركيا، وحول الجزر مع إيران، وحول اليابسة والماء مع إسرائيل، كما أعتقد أن الشرق أوسطية مطروحة كمناقضة للعروبة. وقد أشرت في الورقة إلى أن الطرح الإسرائيلي يقوم على إسقاط رابطة العروبة بين الدول العربية، والورقة تنتهي إلى الحديث عن علاقات إقليمية، وهنا لا أعتقد أنه لن تقوم في المستقبل علاقات إقليمية، ربما تكون عادية مع إسرائيل، هذا في المبدأ وعلى المستوى النظري، ومن ثم تقوم الشرق أوسطية كما هي مطروحة بشكل مناقض للفكرة العربية، ولكن يمكن أن يتحقق أحد مستويات التعاون كما في أوروبا، حيث هناك مستويات عدة، سواء على الصعيد النظري أو العملي.

في ما يتعلق بالثقافة، أعتقد أن هذا موضوع مهم جداً، وفي تقديري ان عملية السلام على الصعيد الثقافي بدأت ربما منذ السبعينيات من حيث تغيير المرجعية القيمية والمفاهيمية عند العرب بشكل عام، ولا أتحدث هنا على الصعيد الرسمي فقط، بل على الصعيد الشعبي أيضاً، فقد حدث ما يمكن تسميته اختزالاً في الصراع (conflict reduction) في النظرة إلى اسرائيل، من صراع حول الكم الفلسطيني إلى صراع حول الدولة الفلسطينية... الخ.، وهذه القبولية مهمة جداً لأنه يلحقها بعد ذلك تليين في الثوابت وقبول بأمور كان من الصعب قبولها من قبل.

لدي ملاحظة في البعد الثقافي عندما نقارن المتوسطية بالشرق أوسطية، إذ أريد أن أوضح أن المتوسطية مطروحة ليس كموضوع ايديولوجي، كما هو الحال في الشرق أوسطية. وربما من الأمور الإيجابية جداً فرض جانب مهم جداً من التعاون الثقافي، فعلى سبيل المثال، جاء البيان الختامي لبرشلونة مذكراً بندوة استكهولم التي عُقدت في حزيران/يونيو الماضي، وهي ندوة تقوم على تأييد أوروبا فكرة التكافؤ والتعاون الثقافي. فليس كل ما يأتي من أوروبا ضارًّا، وكانت هناك في الندوة شخصيات إسلامية راديكالية وغير راديكالية، كما كانت هناك الجامعة

العربية، ومثقفون من الأقطار العربية كافة، وهذا لا شك يدل على أن أوروبا اهتمت بهذا الشأن الثقافي. وهذا ما يميز الشرق أوسطية من المتوسطية، حيث هناك هذا التنوع وليس النظرة إلى الوظيفية الجديدة كما تطرحها الشرق أوسطية بشكل اقتصادوي ميكانيكي شبه أعمى. وإنني أتفق مع بهجت قرني على أن إسرائيل عندما تطرح الشرق أوسطية تغلفها بغلاف اقتصادي، أما الهدف فهو هدف سياسي، وهو إيجاد بيئة آمنة مباشرة لإسرائيل، وأعتقد أن إحدى النقاط الرئيسية تحت الطاولة في المفاوضات السورية ـ الإسرائيلية هو موقع إسرائيل وسوريا في الهلال الخصيب، بمعنى هل يكون هلال خصيب طبيعي أم هلال خصيب عبري؟ وفي اعتقادي أن سوريا لن تسمح بذلك، وأنا أتخوف شخصياً من هذا المثلث الاسرائيلي ـ الفلسطيني ـ الأردني، سواء كان بشكل نظام أمني (Security Regime) أو نظام اقتصادي أمني (Security Economic Regime) مقابل ثنائية سورية ـ لبنانية تصبح حتمية تاريخية وضرورية أن نتمسك بها في مواجهة هذا الأمر. وهذه قضية مهمة تتخطى الاقتصاد لتصل إلى الهيمنة الاستراتيجية، وهذه نقطة لا تَفاوض حولها من جانب سوريا، بل واضحة تماماً لدى صاحب القرار السوري، وأعود إلى ما ذكره محمد السيد سعيد من أنه ربما يكون هناك فراغ مؤسسي على مستوى المنطقة ككل، ولكن سيكون هناك نوع من الازدحام بانساق وظيفية ستقوم هنا وهناك حول الماء والأمن وغير ذلك من الأمور الأخرى، والتي ربما ستعبّر عن عدم وجود نظام، وربما تعبّر لاحقاً عن وجود نظام.

ملاحظتي الأخيرة هي حول المستقبل، وأعتقد فيها أن أوروبا مهتمة بشكل أساسي بإبقاء الهجرة في مكانها كهدف دفاعي، ولها هدف هجومي أيضاً يتمثل في فتح أسواق، فالمانيا تشد نحو الشرق، وفرنسا والمجموعة الجنوبية تشد نحو الجنوب، وربما نذكر أنه كان هناك خلاف كبير في قمة «كان» في فرنسا، حيث تم الاتفاق في اللحظة الأخيرة من المفاوضات على توزيع نسبة معينة لم ترضِ ألمانيا ولم تُغضب فرنسا، وسوف تستمر هذه الدينامية.

وبالنسبة إلى المستقبل، لدي تصور معين وهو أن نلجأ إلى التاريخ لنعرف أن للزعامة شروطاً أخرى، فمهما كان البلد كبيراً في حجمه، لن يكون في مركز الزعامة ما لم يرتبط بمشروع على الصعيد الرسمي وبشرعية شعبية. وليست هناك دولة الآن ترغب في أن تسيطر على دولة أخرى. ربما تحدث بعض المحاور، ولكن كل محور سوف يوجد نقيضه، فمجلس التعاون الخليجي أوجد مجلس التعاون العربي. هذه المحاور يمكن أن تقوم في أي وقت، لكن ما يهمنا الآن هو دور القاطرة كما كان في أوروبا، ففي الماضي كانت هذه القاطرة نوعاً من التفاهم الفرنسي ـ البريطاني، وبعد ذلك أعتقد انه أصبح لحاقاً فرنسياً بالمانيا كدور قاطرة أوروبية. إذاً دور القاطرة ممكن، ولكن هذا الدور يتطلب مشروعاً لأنه ليس هناك طرف يملك القدرة الكاملة على أن يفرض آراءه على الآخرين. وكما أشار بعضهم، إننا اعتبرنا أن المنطقة العربية هي فقط شرق السويس، فماذا نفعل بشأن المغرب العربي؟ وإنني أرى أن الدبلوماسية المغربية ـ على صعيد قدرتها الدولية والعالمية ـ هي من أهم وأنشط الدبلوماسيات المتحركة، وسوف يكون لها قوة ودور مهم جداً. وفي اعتقادي، يجب البحث عن دور القاطرة حالياً، وأنا أزعم أن القاطرة لن تكون بمعنى اتفاق أو حلف، إنما كنوع من مجموعة من التفاهمات غير الرسمية المعمول بها.

جميل مطر

في ختام هذه الحلقة النقاشية أتوجه إليكم جميعاً بالشكر، وإلى اللقاء في ندوات أخرى قادمة □

ثورة وسائل الاتصال
وانعكاساتها على مراحل تطور الإعلام العربي القومي

عصام سليمان موسى

استاذ في قسم الصحافة والإعلام،
جامعة اليرموك، إربد، الأردن.

خلاصة

إن تتبع المسار الذي تطورت فيه تقنية الاتصالات عبر عصور الاتصال المعروفة: الاتصال الشفوي، والكتابة، والطباعة، وعصر الاتصال الالكتروني؛ ثم تتبع مسار تطور استخدام وسائل الاتصال في الوطن العربي، يكشفان أن استخدام الطباعة والصحافة قد دفع المد القومي نحو تحقيق إنجازات سامية تكللت بالنجاح في معظمها مع الحرب العالمية الثانية، من خلال استقلال البلدان العربية، تماماً كما كان لعصر الكتابة آثار مهمة في النهضة الحضارية التي شهدتها الأمة العربية في أوج مجدها.

غير أن استخدام تقانة (تكنولوجيا) الاتصال الالكترونية كانت له آثاره السلبية في الشخصية القومية، لأن الأنظمة السياسية قد نجحت بتوظيف هذه التقنية كذراع لها للحفاظ على الوضع القائم كما هو عليه.

* * *

مقدمة

قبل ألف عام ونيف من الزمان، كان العرب، ومعهم من الشعوب القديمة الهنود والصينيون، يتفوقون تقنياً على الغرب الذي كان يغطّ في سبات عميق من الجهل والتخلف. وبدأ الغرب يستيقظ، فأفرز ثورات مشهودة تجارية ودينية واجتماعية وصناعية، وأخيراً اتصالية أدت إلى تفوق الغرب، وعززت من مكانته وهيمنته وقوته. فما هي العوامل التي أدت إلى هذا التفوق التقني، وما ملامح التقنية الاتصالية، وما هي آثارها فينا ونحن على أعتاب قرن جديد؟

ربما لا يستطيع أحد أن يدّعي القدرة على الإجابة عن هذه الأسئلة الخطيرة في عجالة كهذه. لكن ما أسعى إلى تقديمه هنا هو الاستعانة بالمنظور التاريخي لتطور الأحداث الاجتماعية والاتصالية التي قادت إلى الوضع الحالي، لعل ذلك يفتح الطريق أمام رؤية علاجية.

لقد بدأت الحياة تدبّ في أوصال أوروبا في القرنين الرابع عشر والخامس عشر. وقد شهدت تلك المرحلة اختراع المطبعة، فبدأ عصر الاتصال الجماهيري (أو عصر المطبعة، كما

يسميه بعضهم). وقد جاء هذا العصر في أعقاب حقبتين معروفتين في تاريخ الاتصال: **الأولى** الحقبة الشفوية، التي امتدت عبر آلاف السنين، واعتمد فيها الإنسان الذاكرة مرجعاً وسنداً ومخزناً للمعرفة، وتُوجت في مرحلة منها باختراع الأبجدية على أيدي الكنعانيين والفينيقيين، هذه الأبجدية التي ما نزال نستخدمها في الشرق والغرب على حد سواء. ومع تدوين كتب الحضارة الاغريقية، بدأت الحقبة **الثانية** مع مشارف ميلاد المسيح، وشهد عصر الكتابة انجازات علمية وقيام حضارات قوية كالحضارة العربية.

غير أن اختراع الطباعة كانت له آثار كبيرة في تفجير المعرفة وجعلها متاحة للجميع. وقد صاحب ذلك زيادة في الناتج الزراعي قاد إلى تغييرين رئيسيين في النظام الاجتماعي: ظهور الفلاحين الأغنياء، وظهور طبقة التجار. أما الفلاحون الفقراء فهاجروا إلى المدن للبحث عن عمل، فنمت المدن واتسعت. وقام التجار باستثمار أموالهم في بناء السفن والصناعات الحربية ـ بل إن التجار الاسبان والبرتغاليين قاموا بتمويل الحملات الأولى لاكتشاف طرق الهند. وسرعان ما حذا الانكليز والهولنديون حذوهم. وقد مكن مجمل هذه الأعمال أوروبا الغربية من السيطرة على طرق التجارة الدولية(١).

وواجه التاجر العربي التقليدي منافسة مع شركات الهند الشرقية، وأصبحت خدمات الملاحة الأوروبية المتقدمة بديلاً من خدمات المواصلات البحرية والبرية والداخلية العربية(٢). وأدى ذلك إلى القضاء على التجارة العربية القائمة على التوابل والبهارات والسكر والحرير والشاي والقطن، فانقطع مورد رئيسي من موارد الثراء والقوة العربية. وعمل الغربيون على تعزيز مواقعهم الجديدة كسادة للبحار والتجارة، فتاجروا بالعبيد الافريقيين، واقتحموا العالم الجديد ونهبوا كنوزه. وقاد هذا إلى ازدياد نفوذ طبقة التجار وثرواتهم، وسقط النظام الإقطاعي، وظهر نظام جديد قائم على التجارة والاستعمار والصناعة. لقد استثمر التجار أموالهم في بناء صناعات كانت في أشد الحاجة إلى المواد الخام. فتدخلت دولهم لحماية مصالحهم، وهو مما قاد إلى استعمار بلدان العالم الثالث. وهيمن الغربيون على موارد هذه البلدان المادية والبشرية، وقام أرباب العمل هؤلاء بتحديد أسعار المواد الأولية بابخس الأثمان، كما قاموا بإيجاد أسواق طلب على منتجاتهم في مختلف الأقطار التي سيطروا عليها. ولتعزيز مواقعهم، قام التجار الأوروبيون بالتحالف مع النخبة الحاكمة في الدول المستعمَرة وساعدوها على تحقيق الاستقرار مقابل مساعدتهم على الحصول على المواد الخام بالأسعار التي يريدون، والسماح لهم ببيع منتجاتهم المصنعة في أسواق دولهم التابعة.

هذه العمليات والتحالفات أدت في مجملها إلى تطور بنية اتصالية أولية من سكك الحديد وأنظمة البريد، كما أدت إلى قيام مشاريع استثمارية مشتركة هدفها النهائي تسهيل وصول المواد الخام إلى المصانع الأوروبية لتدور وتشغل العمالة لإنتاج سلع استهلاكية مربحة. وبالتأكيد، فإن هذا النمط من استنزاف الموارد الأولية والبشرية في أقطار آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية بشكل منتظم عبر قرون القهر أدى إلى تدمير النظم الاجتماعية فيها، وتعميق الفجوة

---

(١) Bella Mody, «First World Communication Technologies in Third World Contexts,» in: Everett M. Rogers and Francis Balle, eds., *The Media Revolution in America and Western Europe*, Paris-Stanford Series; v.2, Communication and Information Science (Norwood, N.J.: Ablex Publishing Corporation, 1985), p. 140.

(٢) انطوان زحلان، «التحدي والاستجابة: مساهمة العلوم والتقانة العربية في تحديث الوطن العربي»، **المستقبل العربي**، السنة ١٣، العدد ١٤٦ (نيسان/ابريل ١٩٩١)، ص ٦.

بين الدول المستعمِرة وبقية دول العالم، فتحقق تقدم هناك، وتخلف هنا.

وقد شهد النصف الثاني من القرن التاسع عشر مولد عدد من الاختراعات الالكترونية، فبدأت تظهر ملامح تقنية اتصالية جديدة كان لها آثار عميقة في قرننا الحالي، ذلك أن عصر الاتصال الالكتروني قد حمل معه مجتمع المعلومات (information society) الذي يعتبر مرحلة متقدمة لما يسمى بالمجتمع الصناعي (industrial society)[٣].

غير أن التنافس بين الدول الأوروبية للسيطرة على العالم قاد إلى خوضها غمار حربين عالميتين طاحنتين، أكلتا الأخضر واليابس في مواقع المعارك، وكانت النتيجة اخراج أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية من مضمار السيادة الأول، فشهد العالم في النصف الثاني من القرن العشرين ظهور قطبين للقوة الأعظم (super-power)، كما شهد استقلال الدول المستعمرة التي ظهرت فيها طبقة متوسطة لم تستطع أن تحذو حذو مثيلاتها في أوروبا في العصور الوسطى بسبب خضوعها لمرحلة جمود طويلة في ظلال الاستعمار الأوروبي[٤].

ومع أواخر القرن الحالي انهار الاتحاد السوفياتي، وبدأ الحديث عن مولد نظام عالمي جديد، السيطرة الرئيسية فيه لدولة واحدة. ويمكننا اعتبار حرب الخليج عام ١٩٩١ بداية المرحلة الجديدة، حيث استخدمت تقانة الاتصال بفعالية مؤثرة عملت على تعزيز نظام القطب الواحد.

أولاً: تقانة الاتصال القديمة والحديثة

إن الذي يهمنا من تقانة الاتصال هو وسائل الإعلام والاتصال الجماهيري ذات الآثار المختلفة في المجتمع. لذا، فإن مصطلح تقانة الاتصال يعني «التقنيات والمؤسسات والأساليب التي بواسطتها تُنتج المعلومات وتعلب وتوزع على مستقبلين متفرقين فوق رقعة جغرافية»[٥].

هنالك بون شاسع بين تقانة الاتصال الالكتروني التي بدأت تتشكل ملامحها في نهاية القرن التاسع عشر مع اختراع الهاتف والإذاعة، وتقانة الاتصال الحديثة المستخدمة في نهاية القرن العشرين. من هنا، يمكننا التفريق بين نوعين، أو جيلين، لوسائل الإعلام الالكترونية: النوع **الأول** القديم، ويتألف من وسائل الإعلام التقليدية مثل الإذاعة والسينما والتلفزيون، والنوع **الثاني** الحديث، الذي يتألف من الجيل الجديد من وسائل الإعلام الحديثة، كالتلفزيون السلكي أو الفيديوتكس.

ويعتبر القرن العشرون، على أية حالة، مميزاً من بقية عصور الاتصال الثلاثة السابقة ـ الاتصال الشفوي والكتابة والطباعة ـ لاستخدام وسائل الإعلام الالكترونية فيه، التي قيل الكثير عن أهميتها وآثارها، خصوصاً في مجال التنمية بالنسبة إلى بلدان العالم الثالث. وتتميز وسائل الجيل الأول بأن المرسل فيها يتكون من فئة محدودة من الناس تعمل حول قناة (إذاعة أو تلفزة مثلاً)، وتتصف بالإبداع والمعرفة، وتعمل في مؤسسة وتقوم على إرسال أنواع مختلفة من الرسائل الإعلامية إلى جمهور كبير عبر هذه القناة.

أما تقانة الاتصال الالكترونية الحديثة فتقوم على استخدام «الترانزيستور» ورقائق السليكون (semiconductor chips) صاحبة الذاكرة الالكترونية التي تستطيع أن تختزن الكثير

---

(٣) عصام سليمان موسى، **المدخل في الاتصال الجماهيري** (إربد: مكتبة الكتاني، ١٩٨٦).

(٤) زحلان، المصدر نفسه، ص ٥.

(٥) Mody, «First World Communication Technologies in Third World Contexts,» p. 135.

من المعلومات وتختزن في الوقت نفسه التعليمات اللازمة لتحريك هذه المعلومات. إن فن تزويد هذه الرقائق بالتعليمات والمعلومات يسمى البرمجة (programming). وعليه، فإن الجديد بشأن تقانة المعلومات هذه ينبع من قدرة دائرتها الضيقة (micro-circuit) على اختزان المعلومات واسترجاعها ـ مهما كبر حجم تلك المعلومات ـ بأقصى سرعة وبتكلفة قليلة. ومن مثل هذه التقانة هناك التلفزيون السلكي (Cable T.V.) والفيديوتكس. فالتلفزيون الموصول بالسلك هو في الحقيقة مرتبط بمحطة ارسال ترسل أنواعاً مختلفة من المعلومات تتحول إلى كهرباء تحمل صوتاً وصورة ومعلومة. والجدير بالملاحظة انه إذا اختلف حجم السلك، أو عدد الأسلاك فيه، فإن القنوات التي يستطيع أن يحملها ذلك السلك تصبح غير محدودة. ففي الولايات المتحدة، مثلاً، إن جميع أنظمة التلفزيون السلكي التي تصنع اليوم لا تقل طاقتها الاستيعابية عن ٥٤ قناة، وبعضها يصل إلى ١٠٤ قنوات، بل إنه إذا تم استخدام حزمة من الألياف الزجاجية (fiber optic bundles)، فإن قوة القنوات تصبح غير محدودة. ولو شئنا، لشبهنا التلفزيون السلكي بمجلة يستطيع المتلقّي انتقاء ما يشاء منها: كالبرامج الرياضية، أو الصحية، أو أخبار الطقس، أو الأفلام السينمائية، أو الأوبرا، أو قناة كاملة بلغة أجنبية،... الخ. ومن ميزات هذه التقنية الجديدة أنها تسمح بالانتقائية، بما يتماشى وذوق المتلقي. فالذي يعشق الرياضة قد ينحصر مجمل ما يتعرض له في النهاية بالبرامج الرياضية في الأغلب.

إلى هنا والأمور عادية، أو هكذا قد تبدو. لكن الجديد في مجال الثورة الاتصالية الحالية أوسع وأكبر، لأن هذه التقنية تسمح أيضاً بتحويل جهاز الاستقبال نفسه إلى جهاز ارسال. فبإدخال رقيقة في جهاز الاستقبال، فإنه يتحول إلى ما يشبه الهاتف، ويصير تجاوبياً (interactive) أو قناة بمسربين، يستطيع الشخص بفعلها أن يحجز مقعداً في الطائرة، أو في الأوبرا، بعد أن يرى على ضوء ربطه بالمكان المعني خارطة للمقاعد، والمحجوز منها، فيختار مقعداً أو اثنين، ويحجزهما بإرسال الأوامر من خلال حاسوبه، كما يرسل رقم بطاقته البنكية، فتُقتطع من حسابه أجرة التذكرة، وفي الوقت نفسه، تحاسب شركة التلفزيون السلكي دار الأوبرا، أو شركة الطيران، بدل هذه الأتعاب، أجراً محدداً قد لا يزيد على ربع دولار.

تتميز التقانة الحديثة إذاً بأنها قناة بمسربين، وهي أيضاً مكلفة أكثر من القديمة، لأن المشترك يدفع أجرة شهرية بدل اشتراكه فيها. بل إن هذه التقنية تتيح للمرء الاتصال بشبكات المعلومات المختلفة، وعبر الأقمار الصناعية، بشبكات مثيلة وفي قارات أخرى. لذلك، يمكننا القول بأن هذا النوع من الإعلام هو «إعلام الأغنياء»، لأن استخدامه يقتصر على الناس الذين يستطيعون دفع الثمن. ويبقى الإعلام القديم لفقراء الناس الذين يستخدمون التقانة القديمة، إذاً فهو «إعلام الفقراء».

ومن مضاعفات هذه التقنية الجديدة أنها بالتأكيد ستعمق فجوة المعلومات بين الذين يملكونها ويستخدمونها ـ بما يعنيه ذلك من قدرة للوصول إلى المعلومات والمعرفة ـ وبين أولئك الذين لا يستطيعون امتلاكها أو استخدامها. بالمقابل، فإن هناك ثمناً يدفعه مستخدم «الاعلام الفني»، وقد يكون هذا الثمن باهظاً، لأنه سيسمح بمصادرة جزء من حرمة الحياة الخاصة للإنسان (privacy)، ذلك أن ما يدخل على رقيقة السليكون من معلومات يمكن استرجاعه من شخص آخر ينفذ إلى تلك الرقيقة إذا ما توصل إلى المفاتيح التي تمكنه من ولوج أسرارها، مهما بعدت المسافات[٦]. وقد قرأنا في الصحف إبان حرب الخليج عن تمكن بعض الأفراد العاديين من

---

(٦) Henry Breitrose, «The New Communication Technologies and the New Distribution of Roles,» in: Rogers and Balle, eds., *The Media Revolution in America and Western Europe*, p. 78.

ولوج شبكات البنتاغون والاطلاع على بعض الخطط السرية.

وإذا كانت تقانة الاتصال القديمة (الإذاعة والصحافة والتلفزة والسينما) قنوات أحادية الاتجاه والمسرى، فإنها كانت أدوات تستخدم لإحداث التغيير الاجتماعي في مجالات التنمية المختلفة، كما انها تميزت بقدرتها على إحداث الإجماع كلما استطاعت أن تشحذ الرأي العام وتستقطبه حول قضية مهمة. أما في التقنية الحديثة، فإن المجتمع يصبح مشرذماً متفرقاً إلى وحدات متباينة تفرق اهتمامات أفراده، والبرامج التي يمكن أن توفرها هذه التقنية لمشتركيها. وسيقود هذا حتماً إلى تطوير مناهج جديدة للبحث الإعلامي لسبر آثار التقنية الجديدة في متلقيها.

ولا ننسى أيضاً تقنية الأقمار الصناعية المرتبطة بها شبكات الإعلام المختلفة، الأوروبية والأمريكية على نطاق واسع، والتي يمكن التقاط برامجها مباشرة بواسطة قرص التقاط خاص (dish)، وهذه التقانة خاصة بالأغنياء أيضاً.

فإذا كانت هذه ملامح التقانة الاتصالية التي سنودّع بها القرن العشرين لنستقبل القرن القادم، فإن السؤال الذي يلقي بظله علينا هو: ما هي آثار هذه التقنية فينا وفي مستقبلنا؟

ثانياً: العرب وتقنية الاتصالات الإعلامية

بعد الحرب العالمية الثانية، ونتيجة لتباين الفجوة في التنمية بين الدول المتقدمة والدول النامية، أوصى علماء الاتصال باستخدام الوسائل الجديدة للراديو والتلفزيون كقنوات إعلامية تساعد على جسر تلك الفجوة، مؤملين الدول الفقيرة باللحاق بسرعة قصيرة نسبياً بمناحي التقدم للدول المتقدمة، وباعتبار أن هذه الوسائل غير مكلفة وذات آثار فاعلة في إحداث التغيير الاجتماعي المأمول[٧].

وتهافتت الدول النامية، ومن بينها الدول العربية، على استخدام التقنيات الجديدة للإذاعة والتلفزة والسينما، أو تقوية ما كان متوافراً لديها منها. وعلى رغم ان التنمية المرجوة، أو القفزة التنموية (frog-leap)، للحاق بدول العالم المتقدم في فترة وجيزة لم تتحقق، بل على العكس من ذلك، إذ إن نتائج الأبحاث أشارت إلى تعمق تلك الفجوة وازديادها اتساعاً بين الدول المتقدمة والدول النامية من جهة، وبين أفراد وفئات المجتمع النامي الواحد نفسه من جهة ثانية[٨]، على رغم هذا، فإن منظّري العصر لا يتوانون عن تقديم النصح باستخدام تقانة أكثر تطوراً، كالأقمار الصناعية، والتلفزيون السلكي، وأنظمة التفاعل ذات المسربين، باعتبارها ستقود إلى التنمية المأمولة، ولكونها مظهراً لازماً من مظاهر العصر الحديث. وما زال الكثير من الدول النامية يهدر الإمكانات المادية الشحيحة أصلاً على شراء تقانة متقدمة متطورة سريعة التغير بأسعار عالية لتحقيق هذا الغرض النبيل في الظاهر، والذي يحمل في الواقع معاني أخرى لها صلة بأمور أخرى.

إن دراستنا التاريخ العربي الحديث، منذ بواكير عصر النهضة، تبين أن العرب استخدموا تقانة الاتصال في ثلاث مراحل متمايزة، وكان لكل منها آثاره الساطعة:

---

(٧) موسى، المدخل في الاتصال الجماهيري، ص ١٥٠.

(٨) Everett M. Rogers, «New Approaches to Development: The Rise and Fall of the Dominant Paradigm,» *Journal of Communication*, vol. 28, no. 1 (Winter 1978), p. 64.

١ ـ المرحلة الأولى: النهوض

إن استعراض تاريخ الاتصال الجماهيري الحديث في الوطن العربي، يكشف أن الصحافة قد استُخدمت اعتباراً من الربع الأول للقرن التاسع عشر، وتمثلت بظهور صحف رسمية (تابعة للسلطة)، وأخرى شعبية، في مصر وسوريا ولبنان والعراق قبل أن تمتد إلى بقية الأقطار العربية، التي كانت في مجملها خاضعة للعثمانيين، أو النفوذ الأوروبي بشكل مباشر أو غير مباشر. ومع تنامي العمل الصحفي لم تتوانَ تلك القوى عن وضع قوانين للمطبوعات والنشر في محاولة جادة لتأطير المادة التي تنشر ضمن أطر محددة، بحيث تكون نتائجها الجانبية محدودة التأثير، غير أن جميع هذه المحاولات ذهبت أدراج الرياح، لأن الصحافة حملت معها رياح التغيير. وقد اعترف المؤرخون بمساهمة الصحافة في قيام النهضة الفكرية في القرن التاسع عشر وتحقيق الاستقلال الذي سعى إليه العرب، لما أسهمت به في مجال الدعوات الفكرية والسياسية السائدة آنئذ، مثل التجزئة والوحدة الوطنية والإقليمية، والرابطة العثمانية، والجامعة الإسلامية والقومية العربية[٩].

لقد تميزت الصحافة العربية منذ نشأتها وحتى الحرب العالمية الثانية بأنها كانت صحافة «رأي وتوجيه لا صحافة خبر وحسب، وكانت تعتمد على نشر المقالات الطويلة والآراء والتعليقات التوجيهية رغم ما كان يتعرض له بعضها من تعطيل وإيذاء من قبل السلطات وما كانت تعانيه من قوانين المطبوعات القاسية»[١٠].

من أجل هذا، فإن التأثير الذي نجم عن هذه الصحافة كان قوياً ومميزاً، أوجزه أديب مروة بما يلي: «وقد فهم العرب الصحافة على أنها أداة جهاد، ووسيلة حرب ونضال، وسبيل للثورة، والانعتاق، إما من نير الأجانب، وإما من نير التقاليد والعادات البالية... فقد حاربت الصحافة العربية الجهل والفقر والأمية والحجاب، ثم ناضلت لتحرير الأم والأمة، وكافحت لإصلاح اللغة وقد أدركتها الركاكة، ثم حاربت الطغيان والعدوان والإقطاعية والحاكمين الطغاة، وعدت بنفسها مدرسة وطنية لا مشروعاً تجارياً، بدليل أنها قامت على مناكب أفراد علماء لا على شركات تموّل، وهنا موطن الضعف في الصحافة العربية لأن الصحيفة رسالة وتجارة لا غنى لجناح عن الآخر»[١١].

إن هذه انجازات يفاخر بها كل قطر عربي، فالمشانق التي نصبها جمال السفاح في دمشق وبيروت، حملت على أعوادها صحفيين أحراراً ـ مع من حملت ـ قدموا أرواحهم رخيصة في سبيل نهضة أمتهم.

٢ ـ المرحلة الثانية: الاحتواء

في المرحلة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية حصلت البلدان العربية على استقلالها تباعاً. وقد تعزز العمل الصحفي باستخدام التقنية الالكترونية للإذاعة والتلفزيون.

ومن جملة الأسباب التي دعت إلى استخدام التقنية الجديدة، قدرتها غير المنازعة على

---

(٩) علي محافظة، **الاتجاهات الفكرية عند العرب في عصر النهضة، ١٧٩٨ ـ ١٩١٤: الاتجاهات الدينية والسياسية والاجتماعية والعلمية** (بيروت: الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٧٥)، ص ٢٣ ـ ٣٤.

(١٠) أديب مروة، **الصحافة العربية، نشأتها وتطورها: سجل حافل لتاريخ فن الصحافة العربية قديماً وحديثاً** (بيروت: دار مكتبة الحياة، ١٩٦١)، ص ٤٢٩.

(١١) المصدر نفسه، ص ١٤٣.

تغطية الإقليم الحديث الاستقلال تغطية إعلامية شاملة، موصلة بذلك نفوذ الحكومة المركزية إلى الأطراف، مهما كانت نائية. فبعد أن كانت الصحافة مقتصرة على المدن الرئيسية، وفي الأغلب العاصمة، وعلى فئة محدودة من القراء، هم النخبة، جاءت الإذاعة بمرسلاتها القوية كقناة اتصال شعبي لتملأ الفراغ الناجم عن: أ ـ عدم تطور البنية الاتصالية التحتية في القطر؛ ب ـ ارتفاع نسبة الأمية في القطر.

وهكذا، أصبحت الإذاعة وسيلة وطنية على مستوى القطر الواحد، وقومية على مستوى الوطن العربي برمته. ولإعطائها مزيداً من الشرعية، استخدمت كذراع للتنمية، فوُزعت أجهزة الراديو مجاناً في بعض الأقطار العربية.

من هنا نجد أن بعض الإذاعات العربية، ذات المرسلات القوية، تحتل في الخمسينيات والستينيات، مع اشتداد فجر المد القومي، مكانة مرموقة لم تضاهِها مكانة أخرى إلا مكانة بعض القادة في قلوب الشعوب. وعززت الصحافة مكانة الإذاعة التي لم تنسَ فضلها، فبقيت حتى يومنا هذا تقرأ أقوال الصحف من استوديوهاتها. ولتعزيز موقعها، عمدت السلطة إلى وضع قوانين جديدة للمطبوعات والنشر عملت كلها في محصلتها النهائية على تقييد الكلمة، وتمجيد السلطة وعدم السماح بتوجيه النقد بها.

وبعد هزيمة حزيران/يونيو ١٩٦٧، تقدم التلفزيون والسينما واحتلا مكانهما كقوة تخديرية غير منازعة في الوطن الكبير، لا تخدر الاحاسيس فقط، وإنما العقول والقلوب والبصيرة.

وفي السبعينيات، أخذ الباحثون العرب يكتشفون آثار الإعلام السلبية، كالغزو الثقافي، والتبعية الإعلامية، والهيمنة الثقافية، والسيطرة على العقول، وتبعية المؤسسات، والصورة السلبية للعرب في الغرب[١٢].

وشهدت نهاية المرحلة الثانية سقوط النظام الاتصالي في وحل التبعية، وسقوط الوعي العربي أسيراً لذلك النظام الاتصالي الذي مكّن النخبة من استخدام الإعلام لتشكيل الرأي العام بصورة تجعل من الحفاظ على الوضع الراهن، الهدف النهائي له. ولم يكن هذا الوضع أفضل بكثير من الوضع الذي شكله تحالف الاستعمار مع السلطة قبل الاستقلال. فكان لا بد من ازدياد الفجوة اتساعاً مع مرور كل يوم.

٣ ـ المرحلة الثالثة: الإغراق

مع قدوم الثمانينيات، أدركت السلطة ضخامة الفجوة التي تفصل بين العرب والغرب المتقدم، فعقدت الندوات للبحث في المسألة، وتناولها المفكرون والباحثون في كتاباتهم. وفي معظم هذه الأحوال، تناسوا أن اسرائيل متقدمة جداً في مجال تقنية الاتصال: صناعةً واستخداماً.

وقد لخص عبد اللطيف بن نشنو الموقف العربي في مجال التقانة عموماً، بقوله: «... ولا يمكن للمرء الحديث عن صناعة عربية وطنية في حقل صناعة الأجزاء الرئيسية في صناعة الالكترونيات الدقيقة أو في صناعة الماكنات ذات التحكم الرقمي أو الإنسان الآلي»[١٣].

---

(١٢) عصام سليمان موسى، «الثقافة الإعلامية العربية: مشاكل ومقترحات،» **مجلة العلوم الاجتماعية** (الكويت)، السنة ١٦، العدد ٤ (شتاء ١٩٨٨)، ص ٢٥٢ ـ ٢٥٣.

(١٣) عبد اللطيف بن نشنو، «الالكترونيات الدقيقة في العالم العربي: بعض الدروس المستفادة من الخبرات الاجنبية في السياسات التقنية التعليمية،» ورقة قدّمت إلى: **أعمال الندوة التي نظمها منتدى الفكر العربي حول التكنولوجيا المتقدمة وفرصة العرب الدخول في مضمارها، عمان (١١ ـ ١٢ كانون الثاني ١٩٨٦)**، الحوارات العربية؛ ٦ (عمان: المنتدى، ١٩٨٦)، ص ١٢٦.

أما في التقرير الذي أعدته المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم وصدر مطبوعاً تحت عنوان «الإعلام العربي حاضراً ومستقبلاً: نحو نظام عربي جديد للاعلام والاتصال»، فقد ورد ما يلي: «تتوفر قنوات المعلومات في الوطن العربي بشكل مبعثر وغير مخطط، بل إن بعضها يقوم بوظيفته بشكل مثالي، وبعضها لا يعرف دوره تماماً، وتنمو أو تتوقف هذه القنوات حسب مواقف الدول العربية والعوامل المؤثرة فيها من الناحية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وحتى الآن لم يتم التنسيق بين أي من هذه القنوات بشكل مخطط ومدروس على المستوى العربي». ويرد في التقرير نفسه حول وسائل الاتصال الجماهيري ما يلي: «وفي الخلاصة نلاحظ أن التقنيات المستعملة لدى البلدان العربية هي من أحدث ما هو متوفر في أسواق الدول الصناعية، والعرب من اكثر المستهلكين لها في العالم، حتى غدت بعض المحطات الإذاعية والتلفزيونية العربية معارض لأحدث وأضخم ما هو متوفر في العالم»[١٤].

إذاً، من الواضح أن العرب يستخدمون فقط تقانة الاتصال، ولا يصنعونها، ولا يتوفر تنسيق على المستوى القومي بين هذه الأقطار. هذا على الصعيد العام.

أما على صعيد التقنية الاتصالية نفسها، فقد شهدت الثمانينيات استخدام القمر الصناعي (عربسات) ودخول العرب عصر الفضاء.

وفي التسعينيات، انتشرت القنوات الفضائية العربية، وفتحت السماء أحضانها لاستقبال الأقمار الصناعية لمختلف المحطات ناقلة رسائل لا يطالها حتى مقص الرقيب. وفي أعقاب حرب الخليج، جاءت هذه التقنية لا لتعمّق الفجوة بين أفراد الوطن الواحد، بل بين الأقطار العربية الفقيرة والغنية. وازداد الانبهار بهذه التقنية، والتهافت على استخدامها، حتى قامت مؤسسات في الوطن العربي بالترويج لها، وتنظيم توزيعها عبر قنوات محددة بحجة أن الأطباق تباع في السوق لمن يرغب، فلماذا لا يتم التنظيم عبر مؤسسات رسمية. وهكذا اكتمل طوق الاحتواء.

خاتمة

استخدم العرب تقانة الاتصال في القرن الماضي كأداة قوة ووحدة ساعدتهم على تحقيق أقدس الطموحات التي أعقبت قروناً طويلة من الجمود والتحجر، فتحقق الاستقلال، ولم تتحقق الوحدة الشاملة. ومع قدوم الاستقلال، استغلت قنوات الاتصال الالكتروني، أولاً كقنوات تربط أنحاء الوطن الواحد بعضه ببعض (لعدم توفر البنية الاتصالية المناسبة) ثم كقنوات للدعاية (للنخبة) والتخدير (بعد الهزائم العسكرية). كما أن البرامج التنموية التي قدمتها هذه القنوات كانت موجهة من رأس الهرم إلى القاعدة، بكل ما فيها من معاني الفوقية السلطوية لإبقاء الوضع القائم على ما هو عليه. وكان أثمن انتصار حققته السلطة في هذه المرحلة أن وظفت الاتصال المطبوع لخدمة الاتصال الالكتروني والسير في ركابه. هذا على الصعيد الداخلي، أما توظيف الإعلام العربي على المستوى الدولي ـ بدءاً من الإعلام الناصري في الخمسينيات والستينيات، ومروراً بحظر النفط العربي في السبعينيات، والانتفاضة الفلسطينية في الثمانينيات، وأزمة الخليج في مطلع التسعينيات ـ فقد أظهر فشلاً ذريعاً هو الآخر[١٥].

---

(١٤) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، إدارة الإعلام، **الاعلام العربي حاضراً ومستقبلاً، نحو نظام عربي جديد للإعلام والاتصال: تقرير اللجنة العربية لدراسة قضايا الإعلام والاتصال في الوطن العربي** (تونس: [المنظمة]، ١٩٨٧)، ص ١٢٥ و١٣٤.

(١٥) محمد سعد أبو عامود، «الاعلام العربي والسياسة الخارجية العربية»، **المستقبل العربي**، السنة ١٦، العدد ١٨٢ (نيسان/ابريل ١٩٩٤)، ص ٩٧.

لقد استخدم الإنسان التقانة، عبر التاريخ، كوسيلة تساعده على التغلب على البيئة وقهرها. فالإنسان إذاً يطور التقانة ويستخدمها بناء على احتياجه إليها. ومن الواضح أن تقانة الاتصال الالكترونية بجيليها الاخيرين لم تُنتَج أو تستخدم في الوطن العربي بناء على حاجة إليها حقيقية، فهي غريبة عنا، وعن عقولنا التي اعتادت، عبر القرون الماضية، على المادة المكتوبة والمطبوعة (كالكتاب والصحيفة) أو المادة المروية (كالشعر أو الحكاية). لا عجب بعد هذا إن كانت الصحافة التي استخدمها العرب في القرن الماضي قد أعطت آثاراً إيجابية أكثر من غيرها من قنوات الاتصال الأخرى التي استخدمت في المرحلتين اللاحقتين، لأنها كانت الأقرب إلى ثقافتنا وتقاليدنا وطباعنا التاريخية. ولا عجب بعد هذا أن نجد من يصف الاتصال والاعلام العربي الحديث في المرحلتين الأخيرتين بأنه إعلام «عاجز وتبريري وضحل وسطحي»(١٦).

ويرى صلاح الدين حافظ أن وسائل الاتصال هذه تلعب «دوراً ضعيفاً ومحدوداً للغاية في العملية الثقافية والتعليمية»، بل «إن بعض هذه الأجهزة تلعب دوراً معاكساً للثقافة الجادة وللمنهج العلمي في التفكير مضاداً للحرية، مشجعاً - في بعض الأحيان - على التعصب والتطرف الفكري أو الديني...»(١٧).

وفي مواجهة هذه التطورات المذهلة في سوء استخدام تقنية الاتصال الحديثة، بدأت تبزغ مؤخراً بوادر مشجعة في بعض الأقطار العربية - ربما في محاولة واعية لتعزيز مرحلتي الاحتواء والإغراق - كما في التجربة الأردنية في ديمقراطية الإعلام، وتجربة تحويل وكالة أنباء الإمارات العربية إلى وكالة خاصة - عامة، وحظر بيع أطباق التلفزيون في العربية السعودية في محاولة لدرء خطرها، بل إن العربية السعودية ستقيم شبكة من التلفزيون السلكي شبيهة ربما بالتجربة الأردنية التي تسمح بالاشتراك بقنوات سلكية محدودة. وتبدو هذه التجربة في الأردن والعربية السعودية استجابة لتوصيات ندوة الإعلام العربي والبث المباشر التي عقدت في القاهرة في الفترة بين ١٠ و١٣ حزيران/يونيو ١٩٩٠.

إن الخروج من هذه الحلقة المفرغة التي تؤثر سلباً في الشخصية القومية للإنسان العربي، يقتضي العمل الجاد لفك الارتباط بين نظام الاتصال (الإعلامي) وبين النظام السياسي (الاجتماعي) السائد، بتفعيل حرية التعبير التي تنص عليها قوانين المطبوعات العربية شكلاً من دون العمل بها حقيقة. وستكون هذه خطوة أولى في الاتجاه الصحيح قد تؤدي في النهاية إلى كبح جماح التردي الذي سقطت فيه أنظمة الاتصال الالكترونية العربية، وجداراً قد يحول دون مزيد من السقوط في حبائل الجيل الجديد والأجيال اللاحقة من تقنية وسائل الاتصال الالكترونية المتسارعة النمو □

---

(١٦) عبد الله بوجلال، «الاعلام وقضايا الوعي الاجتماعي في الوطن العربي»، **المستقبل العربي**، السنة ١٤، العدد ١٤٧ (أيار/مايو ١٩٩١)، ص ٥٩.

(١٧) صلاح الدين حافظ، «تكنولوجيا الاتصال وحرية الصحافة والفكر»، في: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، إدارة الثقافة، **الثورة التكنولوجية ووسائل الاتصال العربية** (تونس: المنظمة، ١٩٩١)، ص ٩٧.

وكالات الأنباء العربية ومعوقات التدفق الإخباري

خالد الهمداني
كاتب وعضو هيئة التدريس
في قسم الإعلام، جامعة صنعاء.

خلاصة

نشأت وكالات الأنباء العربية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية كشرط لاستكمال عملية الاستقلال السياسي. وأصبحت تتحمل مسؤولية خاصة في منظومة الاعلام العربي لمواجهة اختلالات تدفق الأنباء.

وتتناول هذه الدراسة بالتحليل معوقات التدفق الإخباري بابعاده المختلفة التي تؤثر في حجم تدفق الأنباء، ومفهوم الأخبار ووظائفها وطرق معالجتها وعرضها، بما فيها المعوقات التي ترجع إلى الاختلال الشديد في نظام الاتصال العالمي.

ولذلك يتعرض البحث لثلاثة أنواع من التدفق الإخباري: الداخلي، العربي ـ العربي، العربي ـ الدولي.

أولاً: التدفق الداخلي للأخبار: تقف وكالة الأنباء على رأس البنية الهرمية التقليدية لنقل المعلومات، غير أن نجاحها بتلبية متطلبات المراحل الأولى للاستقلال الوطني قد ضعف أمام المتغيرات، وأنتج معوقات جديدة أمام تدفق الأخبار ترتبط بمفهوم الخبر وطرق عرضه. فقدمت وكالات الأنباء العربية مضموناً واحداً للخبر يرتكز على الإجابة عن سؤال من؟ فانحازت القيمة الاخبارية كلياً إلى البروتوكولية التي يفترضها المنصب السياسي للشخصية، وبذلك اعتمدت على تقديم مضمون إيجابي طاغ للأخبار، وعرضت الأخبار على نحو شكلي وغير متوازن تنقصها المعلومات والبيانات الكافية، وهو مما يجعل الخبر عاجزاً عن ممارسة وظيفته كسجل يومي للأحداث المعاصرة، فيتدفق رأسياً من العاصمة السياسية ويتوقف منقطعاً على المستوى الأفقي للقطر الواحد، منحصراً في قالب فني بيروقراطي لا يتجاوب مع تطور الأحداث وتنامي العرض الإخباري الهائل.

ثانياً: التدفق العربي ـ العربي للأخبار: ذكر تقرير اللجنة العربية لدراسة قضايا الإعلام والاتصال في الوطن العربي عام ١٩٨٧ أن تدفق الصحف العربية بين الأقطار العربية، والتغطية الإخبارية والإرسال بالنسبة إلى وكالات الأنباء العربية يواجهان الكثير من العقبات.

وقبل ذلك اتجهت وكالات الأنباء العربية إلى التعاون الثنائي والمشترك في ما بينها، غير أن تطبيقات مجالاته لم تخلُ من السلب بسبب خلافات الأنظمة العربية واعتبارها وكالات الأنباء أداة سياسية لها. فاستقوت معوقات التبادل الاخباري أمام التفاوت الكبير في حجم الكثافة الإعلامية لمختلف الأقطار العربية، الأمر الذي أضعف التأثير السياسي والاجتماعي لوكالات الأنباء. وعلى عكس ما يشاع عن مشكلة التدفق في ندرته، يتردد في أرجاء الوطن العربي بث وكالات الأنباء العربية، لكن المشكلة تتحدد في ندرة نشر أخبارها في وسائل الاعلام العربية للأسباب نفسها التي تعيق التدفق المحلي للأخبار، وعدم إدراك عناصر الأهمية الإخبارية في معالجة الأخبار وعرضها، بينما يتضخم الإنتاج الإخباري الدولي في المنطقة وتتنامى عمليات الانتقاء.

ثالثاً: التدفق العربي ـ الدولي للأخبار: يقع الوطن العربي في أسفل الاتجاه الواحد لتدفق الأنباء نتيجة الاختلال الشديد في نظام الاتصال العالمي، كما توضح الدراسة، التي تبحث، مع ذلك، في الفرص الجديدة المتاحة في العلاقات الدولية بعد تبدد الحرب الباردة. وتتحدد مشكلة وكالات الأنباء العربية اليوم بتغيير النظام التقليدي للبنية القائمة واستخدام الأقمار الصناعية، وتدفق الإعلام العربي إلى وسائل الإعلام الأجنبية لتجسيد الصور الذهنية الإيجابية للإنسان العربي، التي تتعرض للتشويه بفعل عوامل تاريخية مضللة ودوافع سياسية مختلفة. وتقدم الدراسة مساهمة جديدة تُرجع التبادل الاخباري الدولي إلى أحد عناصر الأهمية الإخبارية ـ القرب ـ بناء على الدراسات الحقلية التي أثبتت أن الأخبار المحلية تحتل المكانة الأولى دائماً بالنسبة إلى وكالات الأنباء كلها.

وتنبثق من مثل هذه الدراسة ضرورة مراجعة العوامل المؤثرة في التدفق المحلي والعربي والدولي برؤية جديدة شاملة تسعى، في عصر اختراق الاشارة بالأقمار الصناعية وأشعة الليزر لكل التجمعات البشرية، إلى استنهاض البناء الذاتي وتحصين المحلية بصناعة المضمون الإعلامي المنافس.

مقدمة

نشأت وكالات الأنباء العربية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية التي شهدت انحسار النظام الاستعماري القديم وظهور معالم الحرب الباردة التي طبعت العلاقات الدولية بمظاهر النزاع والتوتر، أو بالتحديد، نشأت في مطلع الخمسينيات، وبتتابع فرضته ظروف وعلاقات محلية ودولية، عززت من أهمية إنشاء وكالة الأنباء الوطنية كشرط رئيس لاستكمال عملية الاستقلال السياسي والاقتصادي.

وأصبحت وكالة الأنباء تمثل نوعاً من «المرجعية» بالنسبة إلى مجمل الوظائف التي يؤديها الإعلام العربي على المستويين القطري والقومي، نظراً إلى الدور المتميز الذي تنفرد به وكالة الأنباء في نظام وسائل الاتصال الجماهيري. وبذلك، فإن وكالات الأنباء العربية تتحمل مسؤولية خاصة تجاه وسائل الإعلام العربية التي ينبغي عليها أن تخدم الانسان العربي وتقدم إليه الحقيقة، وتعمل على تكامل شخصيته وإنمائها في جميع الاتجاهات، وإظهار حقوقه وحرياته الأساسية، وترسيخ إيمانه بالقيم الروحية والمبادئ الخلقية الأصيلة. وإضافة إلى معوقات ممارسة هذه المسؤولية التي يعني عدم الوفاء بها تعريض المنطقة العربية لتأثيرات التدفق الضخم للمعلومات من الخارج، والذي تعدد وصفه من غزو ثقافي وهيمنة ثقافية إلى هيمنة اتصالية، تواجه وكالات الأنباء العربية حالياً مشكلتين أساسيتين، **الأولى** تحديث الأجهزة

والمعدات الفنية التي تستلزم تغيير النظام التقليدي للبنية القائمة، واستخدام الأقمار الصناعية، والثانية، تدفق الاعلام العربي إلى وسائل الاعلام الأجنبية في مختلف القارات، لتجسيد ملامح الصور الذهنية الايجابية للإنسان العربي، التي تتعرض للتشويه بفعل عوامل تاريخية مضللة ودوافع سياسية مختلفة.

وتتناول هذه الدراسة بالعرض والتحليل والنقد لمجمل معوقات تدفق الأنباء بأبعاده التاريخية والفكرية والسياسية والمهنية، التي تؤثر في حجم تدفق الأنباء، ومفهوم الأخبار ووظائفها وطرق معالجتها وعرضها، بما فيها تلك المعوقات التي يتم إرجاعها إلى الاختلال الشديد في نظام الاتصال العالمي. ولذلك فإن بحثنا سيتعرض لثلاثة أنواع رئيسية من التدفق الإخباري على أساس وحدة إشكالية الظاهرة.

أولاً: التدفق الداخلي للأخبار.

ثانياً: التدفق العربي ـ العربي للأخبار.

ثالثاً: التدفق العربي ـ الدولي للأخبار.

أولاً: التدفق الداخلي للأخبار

تحتل وكالة الأنباء موقعاً متميزاً في النظام الوطني لوسائل الإعلام الجماهيرية في البلدان العربية، وتعد عصب العملية الإعلامية ومحورها، وأهم منابعها وأغزرها على الإطلاق. وعلى الرغم من أن الصحف ومحطات الإذاعة والتلفزيون تلعب دوراً مهماً في شؤون المجتمع، فإن دوراً أكبر من الأهمية تؤديه وكالات الأنباء، التي تقف وراء تلك الأجهزة جميعاً باعتبارها جهاز الإعلام «الأم»[١] الذي يمدها من دون توقف بالأخبار والمواد الصحفية المختلفة، إضافة إلى أن دور وسائل الإعلام الأخرى لا يتعدى النطاق المحلي، ولا يمكنه الانطلاق خارج الحدود.

وتتضاعف أهمية وكالة الأنباء في نظام وسائل الإعلام لمشاركتها، **أولاً**، وسائل الإعلام الأخرى في تجسيد التأثير المكثف للإعلام الجماهيري في الرأي العام، حول قضايا حاسمة تندرج في الجزء المحدد من البرامج التي تتناول المعلومات السياسية وتفسرها؛ **وثانياً**، كون وكالة الأنباء تلعب دور الاختصاصي والممون الرئيس للمعلومات الاخبارية الآنية الأهمية وخلفياتها ومسار تطورها[٢]، وبالتالي تقوم نشرات الأنباء المبرقة للوكالات الموجهة إلى المشتركين من وسائل الإعلام الجماهيرية بدور «صحافة الصحفيين»[٣].

ويحدد هذا الدور سمة دقيقة تختص بها وكالة الأنباء دون وسائل الإعلام الأخرى، تمكّنها من إنتاج تأثير نموذجي في الجمهور محدود ومضاعف في آن واحد؛ محدود لأن تأثير وكالة الأنباء في الجمهور غير مباشر، وعليه أن يتسرب عبر وسائل الإعلام، ومضاعف لأن صياغة وكالة الأنباء يعيد اقتباسها جميع وسائل الإعلام ذات التأثير المباشر[٤]. ونتيجة لاعتماد

---

(١) محمد عزت فريد، **وكالات الأنباء في العالم العربي** (بيروت: دار الشروق؛ جدة: مكتبة العلم، ١٩٨٣)، ص ١٦.

(٢) سلافوي هاشكوفيتش وياروسلاف فرست، **مدخل إلى الصحافة: صحافة وكالة الأنباء**، ترجمة جيان (بيروت: دار الفارابي، ١٩٨١)، ص ١١.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) المصدر نفسه.

وكالة الأنباء في ممارسة مهامها على تقانة الاتصالات البعيدة (البرقات الكاتبة والتصوير والأقمار الصناعية)، فقد أصبحت تقوم بدور الوسيط أيضاً بالنسبة إلى معلومات إخبارية تنتجها في الأصل مصادر أخرى، الأمر الذي جعلها متمكنة بدور لاحق يتمثل في التوجيه والإشراف على وسائل الإعلام الأخرى المحلية والدولية. وقد باشرت وكالات الأنباء العربية مهامها على الصعيد القطري في ضوء الاعتبارات السابقة التي حققت لها تفوقاً حاسماً على وسائل الاعلام الأخرى ومكنتها من تلبية الشروط الحديثة لعملية الاتصال، أي إعلام سريع منظم، مكثف، شامل، مشترك[٥]، ومارست الوظائف الاخبارية والسياسية والتكوينية والوسيطية لمواجهة احتياجات ظروف ما بعد الاستقلال ومتطلبات مراحل البناء الوطني، التي اختلفت باختلاف الممارسة السياسية، والتجربة الاعلامية من قطر إلى آخر.

إلا أن وكالة الأنباء ظلت في الظروف كلها تحتفظ بمكانتها المتميزة على الصعيد القطري، باعتبارها رمزاً للهيبة والاحترام كالعلم والنشيد القومي والتمثيل الخارجي[٦]، واستمرت في ممارسة نشاطها، بإشراف الدولة التي حصرت ملكيتها بها وحدها، وهو مما أضاف صفة جديدة إلى وكالة الأنباء في أي قطر عربي، باعتبارها وكالة أنباء رسمية، الأمر الذي مكنها من السيطرة على مضامين الأخبار وتوزيعها محلياً بلا منازع. وأصبحت وكالة الأنباء القناة القوية المتحكمة في امتيازات تدفق الأنباء من السلطة السياسية إلى الشعب عبر وسائل الإعلام التقليدية التي انكفت عن إقامة علاقات خاصة بالمصادر في مؤسسات الدولة، وعزفت نهائياً عن جمع الأخبار بشكل عام، بما فيها الأخبار الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وركنت إلى ما يردها من خدمات وكالات الأنباء الاخبارية.

والواضح أن الدور المهم لوكالة الأنباء الذي مكنها من التفوق في ممارسة نشاطها لتلبية متطلبات المراحل الأولى والتالية للاستقلال الوطني، قد تحول مع عمليات النمو الاجتماعي، إلى دور يفرز مع استمراره على نحو نمطي، تأثيرات سلبية، وينتج معوقات جديدة، أمام تدفق الأخبار، ترتبط بمفهوم الخبر وطرق معالجته وعرضه.

المعروف أن الوظيفة الأولى للإعلام هي الإخبار، أي نقل الأنباء وتفسيرها والتعليق عليها على مستوى كل من الأحداث الصغيرة والكبيرة. ويمثل الخبر جوهر التحرير الإعلامي الذي بدوره يمثل صلب العملية الاعلامية الاتصالية[٧]. وشهدت عملية تعريف الخبر مساهمات متفاوتة للكثير من الباحثين في علوم الاتصال والأخبار، لم تنجُ من تأثير النظم السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي شهدها هذا القرن، فتراكمت تعاريف الخبر وتعددت بحيث لم تساعد في مجملها على فهم الخبر، وقدمته وكأنه شيء جامع، بدلاً من تقديمه على أنه عملية متفاعلة ومعقدة[٨]. غير أننا نلاحظ أن معظم المدارس الصحفية الليبرالية تعرّف الأخبار طبقاً لعناصرها الاخبارية المختلفة، مثل عناصر التوقيت، والاهتمام، وقرب الحدث أو بعده، والجدّة والسبق الصحفي. وأفضل تعريف في هذا الاتجاه ذلك الذي يصفه «بأنه كل شيء جديد يثير

---

(٥) سامي ذبيان، **الصحافة اليومية والإعلام** (بيروت: [د. ن.]، ١٩٨٧)، ص ٥٣.

(٦) ابراهيم إمام، **وكالات الأنباء** (القاهرة: [د. ن.]، ١٩٨٤)، ص ٢٠.

(٧) عبد العزيز شرف، «ماهية التحرير الاعلامي،» **عالم الفكر**، السنة ١١، العدد ٢ (تموز/يوليو - أيلول/سبتمبر ١٩٨٠)، ص ٥٠١.

(٨) Ralph S. Izard, Hugh M. Culbertson and Donald A. Lambert, *Fundamentals of News Reporting*, with foreword by Wes Gallagher, 2nd ed. (Dubuque, Iowa: Kendall/Hunt Pub. Co., 1973), p. 12.

اهتمام الجمهور في ما يتعلق بشؤونهم الخاصة أو العامة أو علاقاتهم بالمجتمع، وأفضل الأخبار تلك التي تحتوي على أعلى درجات اهتمام أكبر عدد من الناس»[٩]. وهناك عناصر أخرى تشكل الأهمية الإخبارية لمدارس الإثارة الصحفية، مثل عناصر النكبات، والجريمة، والنقود، والجنس، والغرابة.

أما المفهوم الشيوعي للخبر فقد اعتبر الأحداث المختلفة أخباراً إذا كانت تمثل عناصر فاعلة في استمرار العملية الاجتماعية، لا باعتبارها تمثل أهدافاً إعلامية خالصة[١٠]. وفي الدول النامية، يربط باحثون في هذا المجال تعريف الخبر بالإدراك الحسي والفهم الواضح للثقافات المختلفة. ويُنظر إلى الخبر في العالم النامي على أنه أحد المصادر الوطنية في عمليات التنمية[١١]. وفي هذا الاتجاه تم استنباط مفاهيم جديدة للأخبار، أشهرها مفهوم الأخبار التنموية. وعلى الرغم من عدم وضوح هذا المفهوم، إلا أن محاولات متعددة قد جرت لوضع معالم معينة لمعنى هذه الأخبار. يقول أجبارووالا: «إن الأخبار التنموية لا تعكس بالضرورة إيجابية الحدث، بل تتعرض لبعديه السلبي والايجابي على حد سواء، فالأخبار التنموية لا تختلف كثيراً عن التقارير الاستقصائية التي تتناول الايجابيات والسلبيات حول حدث ما، أو واقعة ما، والأخبار التنموية تعنى بقضايا التنمية على الصعيدين الوطني والدولي على أساس بحث وتقويم ونشر كل الحقائق»[١٢]. وليس من الضروري أن ترتبط تعريفات الخبر بمضامين فكرية أو اجتماعية أو اقتصادية، فالخبر مادة الحاضر، وثروة الحاضر ونتيجة الماضي وخيال المستقبل[١٣]، وهو كل شيء يثير الفضول[١٤]. ويرقى مثل هذا التعريف إلى العالمية، فالإنسان أينما وجد في هذا العالم يعكس صفة الفضول للتعرف إلى ما حوله من أحداث وأشياء.

ومهما يكن، فإن تقييمنا مفهوم الأخبار المتدفقة محلياً عبر جميع وسائل الإعلام التقليدية، لا يساعدنا على الاقتراب من مفهوم مجدد للخبر أو عناصر معينة تساعد على فهم الشكل النموذجي لبنيته وقيمته الإخبارية، ولا نجد إلا مضموناً واحداً وسائداً بقوة يرتكز في الأساس على الإجابة عن السؤال: من؟، من الأسئلة الصحفية المعروفة بالشقيقات.

واعتماد من؟ من قال؟ من ذهب؟ من عاد؟ من استقبل؟... الخ.، قد حدد باب الأولوية المطلقة لعنصر الأهمية الإخبارية في تغطية نشاط الشخصيات الرسمية، فتنحاز القيمة الإخبارية كلياً إلى الهيبة التي يفترضها المنصب السياسي الذي تحتله الشخصية.

صحيح أن الصحافة الدولية تهتم بأخبار المشاهير في المجالات المختلفة، كونهم معروفين لقطاعات كبيرة من الناس، إلا أن هذه القيمة نسبية ولا تأخذ الصفة الرئيسية للأخبار كما هو سائد في الدول العربية، التي تنطلق فيها نشرات الأخبار في اتجاه أحادي بروتوكولي.

---

(٩) المصدر نفسه.

(١٠) James Walter Markham, *Voices of the Red Giants: Communications in Russia and China* (Ames, I.A.: Iowa State University Press, 1967), p. 141.

(١١) UNESCO, *Many Voices, One World* (Paris: UNESCO, 1980), pp. 81-157.

(١٢) N. Aggarwala, «What is Development News,» *Journal of Communication*, vol. 29, no. 2 (1979), p. 181.

(١٣) Robert William Desmond, *The Press and World Affairs*, with an introduction by Harold J. Laski (New York; London: Appleton-Century Company, 1937), p. 1.

(١٤) John L. Martin and Anju Grover Chaudhary, *Comparative Mass Media Systems*, Longman Series in Public Communication (New York: Longman, ©1983), p. 2.

أما في ما يتعلق بمضمون الأخبار، فيستند مضمون الخبر المحلي في الدول العربية إلى الحدث الإيجابي، وهو بذلك لا يقترب من الرؤية الغربية للخبر الذي يستند في الغالب إلى الحدث السلبي، والذي يعبّر عن طبيعة المجتمع الغربي وفلسفته في التقدم من خلال التغيير والمنافسة، بل على العكس من ذلك، يقترب مضمون الخبر المحلي في الدول العربية من الفهم الاشتراكي ودول العالم الثالث للخبر الذي يجب أن يعكس مضمونه مسيرة التقدم من خلال حالة الاستقرار التي تفترض التركيز على النجاحات[١٥].

ويبين تحليل مضمون الأخبار المحلية في الدول العربية وجود مساحة ما للأخبار السلبية، تقدَّم كونها دروساً وتجارب واقعية، وبذلك يمكن ضمها إلى مفهوم الأخبار التنموية الذي سعى العالم الثالث إلى اعتماده. غير أن هذه المساحة ضئيلة جداً أمام السيل العارم لتدفق «الأخبار الحسنة»، وهو يؤدي، إزاء تعقد الحياة الاجتماعية، إلى تزايد فجوة المصداقية.

وحول طريقة عرض الأخبار، فإننا لا نجد التزاماً كاملاً بمبدأ عرض الحقائق بشكل دقيق وموضوعي إلا على نحو متفاوت، إذ إن الطابع الأعم لعرض الأخبار تغلبه انفعالات التهليل والتفخيم والشحنات العاطفية، وتنقص النصوص الإخبارية المعلومات والبيانات الكافية، فيصبح الخبر في معظم الأحيان شكلياً وغير متوازن وغير كامل، عاجزاً عن ممارسة وظيفته باعتباره يمثل سجلاً يومياً للأحداث المعاصرة. ولوحظ أن الجمهور قد تعوّد التعامل مع مثل هذه الأخبار على أنها نوع من الدعاية، فتزداد موجة الهروب إلى وسائل الإعلام الأجنبية بحثاً عن تفاصيل جديدة حول أي حدث، ومعلومات مختلفة. ومما يزيد من اتساع هذه الموجة، اعتماد المصادر السياسية الرفيعة في الداخل على وسائل الإعلام الشهيرة في الخارج لتسريب المعلومات والإدلاء بالتصريحات المهمة لاعتبارات سياسية معينة، وهو مما يجعل هذه الوسائل في محط جذب اهتمام الجمهور المحلي كمصادر رئيسية للمعلومات، وبالتالي تَضعف الأهمية الإخبارية لوسائل الإعلام الوطنية بما فيها وكالة الأنباء.

هناك معوقات أخرى تتعلق بطرق عرض الأخبار وتوزيعها بحسب التقسيمات النوعية والجغرافية للخبر، وأسلوب كتابته. وقد اتضح لنا أن القالب الفني لتحرير الأخبار قد احتكرت تصميمه وكالة الأنباء، كما احتكرت تعميمه على وسائل الإعلام الجماهيرية، التي بدورها تقدمه إلى جميع المتلقين على حد سواء بالصيغة نفسها التي ينطبق عليها تعبير «الختم» الذي يكرس نصاً بيروقراطياً يحصر المهمة الصحفية بتوفير الاجابات المتغيرة عن أسئلة من؟ ماذا؟ وأين؟ ومتى؟، وترتيبها في الفراغات التقليدية الثابتة، إضافة إلى أن هذه الصيغة أقرب إلى قالبي السرد الصحفي والزمني المعكوسين التقليديين اللذين واكبا ظهور وكالات الأنباء ومحاولات تجديد صيغ تحرير الأخبار قبل قرن ونصف. وهو اليوم لم يعد متلائماً البتة مع مبادئ السرعة والدقة والإيجاز الذي يستجيب لتطور الأحداث وتنامي العرض الإخباري الهائل المتدفق من كل حدب وصوب، الأمر الذي يضعف عملية تدفق الأخبار داخلياً، ويعزلها مشلولة إزاء تنامي حالة نفور جمهور المتلقين تجاهها.

إن هذا الجمهور لا يجد كذلك أمام العرض الإخباري اليومي والأشبه بالنشرة الموحدة ما يجيب عن أسئلته الأساسية حول ما يدور، ويضيف إلى معارفه ما يجهله عن الواقع اليومي الذي يعيشه. فهذا العرض الموحد لا يتناول صميم الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية

---

(١٥) محمد نجيب الصرايره، «التدفق الاخباري الدولي: مشكلة توازن أم اختلاف مفاهيم»، **مجلة العلوم الاجتماعية**، السنة ١٧، العدد ١ (ربيع ١٩٨٩)، ص ٢٥٣.

والاجتماعية، والتي تشترك في التأثير فيها والتفاعل معها قطاعات واسعة من السكان. وتتدفق النشرة الموحدة رأسياً من العاصمة السياسية، وتتوقف منقطعة تماماً على المستوى الأفقي للقطر الواحد. وأثبتت دراسة قمنا بها لمعرفة نسبة أخبار الريف في صحيفة الثورة الرسمية في صنعاء، أن أخبار الريف لا تشكل أكثر من نسبة ١ بالمئة من مجمل المادة الإخبارية للصحيفة لمدة ٤٥ يوماً[١٦]. وعلى العكس، فقد امتلأت الصفحات الداخلية والأخيرة للصحف والمقاطع الأخيرة لنشرات الأخبار في الإذاعة والتلفزيون بالأخبار الخارجية التي تتضمن عناصر الغرابة والكارثة والإثارة والابتكار المتدفقة من وكالات الأنباء العالمية.

ويضيف تجاهل مثل هذه العناصر الإخبارية في الحياة الاجتماعية الوطنية معوقات جديدة أمام التدفق المحلي للأخبار، لا يترتب فقط بعزوف الجمهور عن وسائل الإعلام المحلية، والاهتمام بقنوات الإعلام الخارجي، بل بقيام وسائل الإعلام المحلية نفسها بهذا الدور نيابةً عن الجمهور.

باستطاعة الصحف ومحطات الإذاعة والتلفزيون العمل على جمع الأخبار ومعالجتها، وحل إشكالية إبراز الخبر وإهماله لأي سبب كان يتعلق بعنصر سياسة الوسيلة الإعلامية، وهو ما من شأنه تقديم مساهمة متنوعة لتحديد أولوية العناصر الإخبارية، وتنشيط عملية المفاضلة في ما بينها، وإعلان المنافسة في ما بينها لإحراز السبق الصحفي في نشر الأخبار.

ولن تتحقق نتائج مشجعة في هذا الشأن إلا بتطوير منطلقات الإعلام الوطني وتجديدها وإيجاد حركة حرة داخلية لتدفق المعلومات من كل المؤسسات الاجتماعية وإليها ـ الرأي العام ذهاباً وإياباً ـ وتحويل مبادئ حرية القول والتعبير والصحافة إلى قيم اجتماعية فاعلة في منظومة المجتمع.

ثانياً: التدفق العربي ـ العربي للأخبار

إن وجود السمات المشتركة الحضارية واللغوية والاجتماعية بين الاقطار العربية، يزيد من فرصة دراسة الإعلام في الوطن العربي باعتباره منطقة وكتلة واحدة. ويؤكد وجود هذه السمات أهمية زيادة التدفق الإعلامي بين اقطاره لتعزيز تلك السمات وتعميقها، وخصوصاً في الوقت الراهن لمواجهة تحدي الإغراق الذي تمثله التقنية الغربية وصناعاتها المؤسسية الضخمة.

غير أن المقارنة بين واقع الإعلام العربي وحجم هذا الطموح تثير القلق، فالإعلام العربي يتسم بخصوصية قطرية متزايدة، ومساهمته في تكوين الشخصية العربية الموحدة ضعيفة إزاء تركيزه على تجسيد الشخصية القطرية.

وتثبت دراسة المضمون الإخباري والسياسي والثقافي والاجتماعي للمادة الإعلامية التي تقدمها وسائل الإعلام العربية، أنها قليلاً ما تعكس الآمال القومية المشتركة، باستثناء النصوص الإنشائية الجاهزة، مثل «خطر المطامع التوسعية للعدو الصهيوني» أو دعم «القضية الفلسطينية» و«تعزيز التضامن العربي» و«الارتفاع إلى مستوى مواجهة تحديات المرحلة الراهنة».

يعرّف تقرير اللجنة العربية لدراسة قضايا الإعلام والاتصال في البلدان العربية التدفق الإعلامي بأنه «تدفق المنتجات الاعلامية والتقانية والمعلومات التي تعتمد عليها وسائل الاتصال الجماهيري، ويدخل في هذا النطاق، الخبر والتعليق والصورة والبرنامج الإذاعي والبرنامج

---

(١٦) الثورة (صنعاء): ١٥/١١/١٩٩٣ ـ ٣١/١٢/١٩٩٣.

التلفزيوني والفيلم السينمائي والمعلومات والبيانات». ويشير التقرير إلى ثلاثة أنواع رئيسية من التدفق، هي: التدفق من الخارج إلى المنطقة العربية، والتدفق من المنطقة العربية إلى الخارج، والتدفق داخل المنطقة العربية، الذي لا بد من أن ينصبّ في الدرجة الأولى على الإنتاج الجيد الذي يهدف إلى مزيد من توثيق الروابط الثقافية العربية، ويدعم ملامحها المشتركة.

وفي ما يتعلق بالتدفق داخل المنطقة العربية، يرى التقرير أن تدفق الصحف العربية بين الأقطار العربية، والتغطية الإخبارية والإرسال بالنسبة إلى وكالات الأنباء العربية يواجهان الكثير من العقبات[١٧]. فما هو الدور الذي تلعبه وكالات الأنباء العربية في التدفق الإخباري العربي؟

تكشف الدراسات التفصيلية لوكالات الأنباء العربية مدى التشابه في شروط إنشائها وظروف عملها وطبيعة نشاطها وأساليب إدارتها وتركيب بنيتها ونوعيتها. ويبين استقراء أهداف وكالات الأنباء العربية أنها تتفق حول مهمات تكوين المواطن المستنير وتعريفه بوطنه، ومجريات الأمور في الداخل والخارج، والتعبير عن اتجاهات الرأي العام، والحصول على الأخبار من المصادر الداخلية والخارجية، وتحرير التعليقات والتحقيقات الصحفية عن أهم القضايا المحلية والعربية والدولية وتصويرها.

أما البنية الاتصالية لوكالات الأنباء العربية، فتتفاوت في الامكانات الفنية ومستوى الخدمات بحسب التقسيم التالي:

١ ـ الوكالات التي امتد نشاطها من النطاق الوطني إلى المجال القومي والعالمي(ا ش ا، قنا، كونا، ماب)، ووكالة تونس افريقيا للأنباء.

٢ ـ الوكالات التي لا تزال تعمل داخل حدود أقطارها ولها نشاط في الأقطار العربية (واس، سانا، واع، وام).

٣ ـ الوكالات التي تعمل في إطار بلدانها ونطاقها الوطني ولا زالت تستكمل تطوير بنيتها الاتصالية والاعلامية (سبأ، بترا)، ووكالة الأنباء الموريتانية (انظر الجدول رقم (١)).

ونتيجة لتشابه الأهداف وتفاوت المستوى المادي والفني والمهني، اتجهت وكالات الأنباء العربية إلى التعاون الثنائي في ما بينها، غير أن تطبيقات مجاراته لم تُلمس بشكل محدود وثابت، هذا إن لم يكن قد ظل بالفعل أسير الأوراق الرسمية للاتفاقات.

ومع ذلك، فقد ظلت حاجة التعاون والتنسيق بين الدول العربية شرطاً ضرورياً لإغناء عمليات تبادل المعلومات وتدفق الأنباء في المنطقة. وفي عام ١٩٧٤ نشأ اتحاد وكالات الأنباء العربية (فانا) بعد عشر سنوات من إخفاق فكرة إنشاء وكالة أنباء عربية مركزية في القاهرة[١٨]، وفكرة أولية لإنشاء اتحاد وكالات الأنباء العربية، أعلنت في شهر تشرين الأول/ اكتوبر من العام نفسه في مقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية[١٩]. واضطلع الاتحاد بمهامه كهيئة استشارية وفنية وتنسيقية تنظم مجالات التعاون الفني والمهني الثنائي والمتعدد الأطراف بين الدول العربية، وإقامة وتطوير قواعد التبادل الاخباري العربي ـ العربي، والعربي ـ الدولي.

---

(١٧) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، إدارة الاعلام، **الاعلام العربي حاضراً ومستقبلاً، نحو نظام عربي جديد للإعلام والاتصال: تقرير اللجنة العربية لدراسة قضايا الإعلام والاتصال في الوطن العربي** (تونس: [المنظمة]، ١٩٨٧)، ص ٥٥ ـ ٥٦.

(١٨) قرارات اجتماع وزراء الإعلام العرب في القاهرة، آذار/مارس ١٩٦٤.

(١٩) **دورية اتحاد وكالات الأنباء العربية** (بيروت)، العدد ١ (آذار/مارس ١٩٧٨)، ص ٧.

ولم يخلُ التقييم الحسن لأنشطة وكالات الأنباء العربية من الإشارة في كثير من وثائق الاتحاد إلى التأثير السلبي لتدخل الحكومات العربية في توجيه نشاط الوكالات باعتبارها إحدى أدوات تنفيذ سياساتها، الأمر الذي يسهم في اضطراب تدفق الأنباء على الصعيد القطري أولاً، والعربي ثانياً، ويساعد على تعزيز عوامل الهيمنة الاتصالية على المنطقة العربية.

وتنطبق هذه الحالة على جميع مجالات التعاون الإعلامي العربي، سواء على الصعيد الثنائي أو على مستوى مؤسسات الإعلام العربي المشترك. فالإعلام الداخلي في الأقطار العربية يتبع السلطة السياسية بتوجهاتها القطرية، وليس للاعتبارات القومية والجماهيرية، ولا ينطوي إلا على اتجاه واحد لسريان الإعلام من السلطة إلى الجماهير، ولا يوجد اتصال متبادل في اتجاهين[٢٠]. ولا يسمح معظم الحكومات العربية للاتجاهات الوحدوية المعارضة إياها بالتعبير عن أدائها في وسائل الإعلام الجماهيرية[٢١]. وهكذا أصبحت وسائل الإعلام العربي أدوات تحريض وتسميم سياسي للمجتمعات العربية أكثر من كونها أدوات توحيد[٢٢].

هذا الخلل لا يمكن فصله عن النتائج المترتبة عن اختلال الخارطة الإعلامية نفسها في الوطن العربي، والتي تؤدي إلى زيادة معوقات التبادل الإخباري لوكالات الأنباء. فحسب إحصاءات اليونسكو عام ١٩٩٠ للكثافة الإعلامية لمختلف الأقطار العربية، يتبين حجم التفاوت الكبير. فبالنسبة إلى أجهزة المذياع، مثلاً، نجد أن لكل ألف شخص يتفاوت عدد الأجهزة من ١٧ في الشطر الجنوبي من اليمن قبل الوحدة إلى ٨٤٠ في لبنان، وكذلك يتفاوت عدد أجهزة التلفزيون لكل ١٠٠٠ شخص من ١٤ في الصومال إلى ٧٦٦ في عُمان، وتوزيع الصحف لكل ١٠٠٠ شخص من ٠,٥ في موريتانيا إلى ٢١٧ في قطر. أما بالنسبة إلى توزيع الصحف في الوطن العربي عموماً لكل ١٠٠٠ شخص، فينخفض العدد إلى الحضيض، إذ يبلغ ٣٩ مقابل ٤٤ في الدول النامية و٣٣٣ في الدول المتقدمة.

ويدعو هذا الوضع العربي إلى تحويل اهتماماتهم بتغليب الطابع السياسي الدعائي للمادة الإعلامية اليومية، إلى إقامة منظومة اتصالية واسعة ترتبط بالسكان في المدينة والريف على حد سواء. وقد أثبتت الدراسات الميدانية أن الاهتمام الزائد بالسياسة يتماشى في أغلب الأحيان مع مستوى عالٍ في القراءة للصحف والاستماع إلى الراديو ومشاهدة التلفزيون. وبالمقابل، فإن استعمالاً ضعيفاً لوسائل الإعلام يعكس اهتماماً ضعيفاً بالشؤون العامة[٢٣]، أي ان الأمر لا يتعلق بعدم جدوى الضجيج السياسي فحسب، بل بالقيم الصحيحة للدور السياسي والثقافي والاجتماعي لوسائل الإعلام.

إن كل النتائج المترتبة عن هذه الاشكاليات لا تقع في نطاق وكالات الأنباء لحلها وحدها، ولكنها تتصل بصميم تأثيرها السياسي والاجتماعي، وتبين بالتالي حجم معوقات تدفقها الإخباري. ومن جهة أخرى، تفسر المعوقات الوظيفية لوكالات الأنباء العربية ضرورة إقرار

---

(٢٠) عواطف عبد الرحمن، «الصحافة العربية من الاستقلال إلى التبعية،» **شؤون عربية**، العدد ٢٤ (شباط/فبراير ١٩٨٣)، ص ٥٣.

(٢١) عبد الكريم غلاب، «العمل العربي المشترك في مجال الإعلام،» **شؤون عربية**، العدد ٤٥ (آذار/مارس ١٩٨٦)، ص ٥٠.

(٢٢) محمد مصالحة، **دراسات في الإعلام العربي**، السلسلة الاعلامية؛ ٣ (بغداد: مركز التوثيق الإعلامي لدول الخليج العربي، ١٩٨٤)، ص ١٢٤.

(٢٣) Roland Cayrol, *Les Medias, press écrite, radio, télévision*, thémis, science politique (Paris: Presses universitaires de France, ©1991), p. 443.

ميثاق الشرف الصحفي لوكالات الأنباء العربية الذي أقرته الجمعية العمومية لاتحاد وكالات الأنباء العربية عام ١٩٩١، بعد التصديق على أهداف الاتحاد بربع قرن، وبعد فشل دعوات جديدة إلى إنشاء وكالة أنباء عربية عمومية موحدة، كما جاء في توصيات المؤتمر الحكومي لسياسات الاتصال في الدول العربية الذي انعقد في الخرطوم عام ١٩٨٧[٢٤]. وتضمن الميثاق ١٠ مواد أكد فيها حرية الاتصال والالتزام بالصدق والموضوعية في بث الأنباء والعمل على استخدام المواد التي تذيعها كل وكالة شقيقة وتحافظ على مبدأ التضامن العربي، وتمتنع عن توجيه الحملات التي يشوه بعضها سمعة بعضها الآخر.

لا بأس أن نتفق مع الباحثين العرب في هذا المجال على أن مواثيق العمل العربية والأهداف المشتركة تجد في معظم الأحيان صعوبة وبطئاً في التنفيذ. ومع ذلك، يمكن تشخيص جوانب أخرى مهمة لمعوقات تدفق الأنباء، تتصل بمفهوم الخبر وطرق معالجته وعرضه. يقول جاسم الحمر مدير عام وكالة الأنباء القطرية (قنا)، بأنه لم تعد هناك اليوم مشكلة أمام تدفق أخبار وكالات الأنباء العربية إلى أي قطر عربي، ويدلل على ذلك بأن مكاتب قنا تغطي المراكز الجغرافية العربية كاملة، حتى ولو لم يكن هناك مكتب للوكالة في البلد المعني، مثل الجزائر التي يغطي أخبارها مكتب تونس. وبالنسبة إلى الوكالات التي تعمل على النطاق الوطني، فإن أخبارها تتدفق إلى أرجاء الوطن العربي عبر الاتفاقات الثنائية مع الوكالات الأخرى ذات الإرسال الواسع، كما هو الحال بين وكالتَي سبأ اليمنية وقنا القطرية[٢٥].

وعلى العكس، يتزايد تذمر هذه الوكالات من ندرة نشر أخبارها في وسائل الإعلام في ذلك القطر العربي أو ذاك. ويشبه مصير معظم هذه الأخبار في الصحف والمجلات ومحطات الإذاعة والتلفزيون، مصير «الحقيبة الإخبارية» التي يتولى بثها مركز التبادل الإخباري التابع للشبكة الفضائية العربية «عربسات» إلى جميع محطات التلفزيون العربية، والتي عادة ما تفقد الاهتمام بعرضها في النشرات الإخبارية، بسبب طغيان الطابع البروتوكولي عليها، وغلبة التعميم والإطناب والمبالغة على نصوصها، وافتقارها إلى البيانات الكافية، الأمر الذي جعل القاعدة الأساسية المتفق عليها للتعامل مع «الحقيبة الإخبارية» هي حرية العرض وحرية الاختيار، أي إن كل هيئة تلفزيونية حرة في تحديد الخبر التي تريد تغطيته وإرساله، والهيئات الأخرى حرة في أن تذيع هذا الخبر الذي تلقته أو لا تذيعه، وأن تُدخل عليه ما ترى من الحذف والتعديل[٢٦]. إن إقرار حرية اختيار نشر الخبر من عدمه يعني إسناد العامل الأساسي في تقييم الخبر إلى عناصره وقيمه الإخبارية. وليس، في رأينا، ثمة عنصر أقوى للتبادل الإخباري العربي من عنصر «القرب» المكاني والنفسي الذي يكتسب أهمية حاسمة لقدرته على إثارة الجاذبية وقوة الدلالة المرتبطة بوحدة الموقع الجغرافي والتاريخ والاهتمامات المشتركة. وتثبت الدراسات أن وسائل الاتصال تهتم بدرجة عالية بالمناطق المحيطة بدائرتها الجغرافية والنفسية. ففي دراسة حول تغطية الأخبار الخارجية في الصحافة النيجيرية، أكد نونيلي واودو، أن المساحة المخصصة لافريقيا تجاوزت نصف المساحة المعطاة للأخبار الخارجية[٢٧]. كما توضح دراسة أخرى بعنوان «تدفق

---

(٢٤) انظر الخبر في الصفحة الأولى من: **الثورة**، ١٩٨٧/٧/٢٥.

(٢٥) مقابلة خاصة في صنعاء بتاريخ ١٩٩٤/١١/١٢.

(٢٦) أحمد فارس عبد المنعم، «التعاون الاعلامي العربي بين الإنجاز والقصور،» **المستقبل العربي**، السنة ١٦، العدد ١٨٢ (نيسان/ابريل ١٩٩٤)، ص ١١٢.

(٢٧) Onuora E. Nwuneli and Effiong Udoh, «International News Coverage in Nigerian News Papers,» *Gazette*, vol. 29, nos. 1-2 (1982), p. 38.

الأخبار الأجنبية في افريقيا» أن اختيار الأخبار يتم من وجهة نظر محلية بحتة، وتشير إلى أن نظم وسائل الإعلام المختلفة، مثلاً تلك في افريقيا ومثيلتها في أمريكا اللاتينية، يتجاهل كل منها الآخر بشكل منتظم، وتوضح الدراسة أن أخبار أوروبا تلي الأخبار الافريقية، ثم أخبار الشرق الأوسط، ثم أمريكا الشمالية. أما أمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية، فقد حظيتا بأقل قدر من الاهتمام على المستوى العالمي وقت إجراء الدراسة[٢٨].

أما على المستوى العربي، فيؤكد بعض الدراسات قوة هذا الاتجاه، ويثبت الصرايرة في دراسته حول تغطية الأخبار الخارجية في الصحافة الأردنية، أن صحيفتي **الرأي** و **الدستور** الاردنيتين قد خصصتا أكبر مساحاتهما المعطاة للأخبار الخارجية لتغطية أحداث الوطن العربي[٢٩]. واثبتت دراسة أجريت في إطار هذا البحث النتيجة نفسها بالنسبة إلى صحيفة **الثورة** اليمنية، فقد احتلت الأخبار الخاصة بالوطن العربي معظم المساحة المخصصة للأخبار على نحو عام[٣٠]. إذاً، فالمشكلة لا تتحدد في كمية تدفق الأخبار ولا في حجم احتياج وسائل الاتصال العربية إليها، وبالتالي في جمهور المتلقين في هذا القطر العربي أو ذاك، بل بجسم طبيعة معوقات التبادل الإخباري في الأساس، وأساليب تناول مفهوم الخبر وعناصر أهميته الإخبارية وطرق معالجته وعرضه. ونتيجة لعدم تقدير هذه القاعدة، أصبحت وكالات الأنباء الدولية هي التي تقوم بإشباع احتياجات المنطقة الإخبارية. فقد أظهرت دراسة أجريت على تسع صحف عربية اعتماد هذه الصحف، في نشر الأخبار، بشكل قوي على الوكالات الأربع الكبار (رويتر، أ ف ب الفرنسية، أسوشييتد برس، ويونايتد برس) بنسبة إجمالية وصلت إلى ٤٦,٧ بالمئة، وبنسبة تراوحت بين ٥٩,٨ بالمئة كحد أعلى، و٢٤,٧ بالمئة كحد أدنى[٣١].

نخلص مما سبق إلى أهمية إعادة تنظيم النشاط الإخباري لوكالات الأنباء العربية، باعتبارها تتحمل مسؤولية خاصة تجاه وسائل الاتصال العربية، والاتجاه نحو إقامة علاقات مباشرة مع هذه الوسائل لتقديم خدمة خبرية منافسة أكثر قوة وفاعلية، سريعة وصادقة، وناقلة لمظاهر الحياة اليومية في المجتمع العربي المتجددة والمتغيرة، في المجالات الثقافية والاجتماعية والرياضية والمالية والاقتصادية والبيئية والعلمية كافة، في وقتها المناسب وعلى نحو تنافسي يشكل امتيازاً لعمليات تدفق الأخبار المتبادلة أمام تضخم الإنتاج الإخباري الدولي المتزايد، وبالتالي أمام تنامي عمليات الانتقاء والقبول أو الإسقاط.

---

(٢٨) ميشائيل كونجيك، **مشكلات تدفق الأخبار على المستوى الدولي وصور الأمم** ([بيروت]: منشورات فانا، ١٩٩٢)، ص ٣١.

(٢٩) Mohamed N. El-Sarayrah, «Foreign News in Two Jordanian Newspapers,» *Journalism Quarterly*, vol. 63 (Summer 1986), p. 364.

(٣٠) **الثورة**: ١٩٩٣/١١/١٥ ـ ١٩٩٣/١٢/٣١.

(٣١) عبد الله بوجلال، «الاعلام وقضايا الوعي الاجتماعي في الوطن العربي،» **المستقبل العربي**، السنة ١٤، العدد ١٤٧ (أيار/مايو ١٩٩١)، ص ٥١.

الجدول رقم (١)

وكالات الأنباء العربية

اسم الوكالة بحسب الترتيب الهجائي	تاريخ التأسيس	مالك الوكالة	عدد العاملين	عدد المكاتب الداخلية	عدد المكاتب الخارجية	مواضيع/عدد النشرات
وكالة الأنباء الجزائرية (واج)	١٩٦١/١١/١١	عمومية	٦٠٧	٤٧	١٢	
وكالة الأنباء الأردنية (بترا)	١٩٦٩/٧/١٦	وزارة الاعلام	١٦٢	١٠	١	سياسية ـ اقتصادية ـ اجتماعية ـ ثقافية
وكالة أنباء الإمارات (وام)	١٩٧٦/١١	وزارة الاعلام	١٦٠	٨	مراسلون	نشر الأخبار المحلية والتقارير الدولية وبث نشرات للمشتركين
وكالة تونس افريقيا للأنباء	١٩٦١/١	شركة مساهمة	٢١٣	٨	٧	عامة بالعربية وعامة بالفرنسية ونشرة وطنية عربية ودولية، نشرات متخصصة
وكالة الأنباء السعودية (واس)	١٩٧٠			١٣	٦	نشرات متنوعة مخطلة
وكالة السودان للأنباء (سونا)	١٩٧٠/٩	حكومة السودان	٤٩٠	١٢	٢	خبرية عامة (انكليزي ـ عربي) تعليقات اقتصادية ورياضية، خدمة معلومات خاصة
الوكالة العربية السورية للأنباء (سانا)	١٩٦٥/٦/٢٤	وزارة الاعلام	٣٢٠	١٤	١١	سياسية، اقتصادية، اجتماعية، ثقافية ورياضية متنوعة
وكالة الأنباء العراقية (واع)	١٩٥٩/١١/٩	وزارة الاعلام	٣٥١	١٧	١٧	نشرات مختلفة
وكالة الأنباء الفلسطينية (وفا)	١٩٧٢	دولة فلسطين	٤١	١	٤	نشرة يومية ونشرة لغات واقوال الصحف ونشرة حول إسرائيل والعالم
وكالة الأنباء القطرية (قنا)	١٩٧٥/٥/٢٥	وزارة الاعلام	٢٠٠	المقر الرئيسي	٢٤	نشرات عديدة في الداخل والخارج، نشرات مختلفة، اقتصادية... الخ.
وكالة الأنباء الكويتية (كونا)	١٩٧٦	حكومية	١٠٠	٦	٦٦	خدمة محلية وخارجية عربية وانكليزية
الوكالة الوطنية للاعلام	١٩٦٢/٣	الدولة اللبنانية	٥١٦	٢٨	مراسلون	
الوكالة الجماهيرية للأنباء	١٩٦٥		٢٤٩	٦	٥	نشرة البث الخارجي، النشرة المحلية، نشرة فرنسية، نشرة إنكليزية، علمية واقتصادية
وكالة أنباء الشرق الأوسط (ا ش ا)	١٩٥٦	الدولة المصرية		٢٥	٢٤	لها نشرات باللغات الثلاث، نشرة داخلية وخارجية
وكالة المغرب العربي للأنباء (ماب)	١٩٥٩/١١/١٨	الدولة المغربية	٥١٢	٩	١٥	نشرات داخلية بلغتين، وخارجية بأربع لغات
وكالة الأنباء الموريتانية	١٩٧٥/١/٣٠	الدولة	٢٤٢	١٢		
وكالة الأنباء اليمنية (سبأ)	١٩٧٠/٧/٢٠	الدولة	٣٧٩	٨	مراسلون	النشرة العامة على مدار ٢٤ ساعة للمشتركين كالة، نشرة خاصة بالأخبار الفورية

المصدر: دليل وكالات الأنباء العربية (بيروت: منشورات فانا، ١٩٩٣).

عدد كلمات الإرسال الداخلي	عدد كلمات الإرسال الخارجي	ساعات العمل	السرعة المستعملة في الإرسال	وسائل الاتصال والخطوط المستعملة	اتفاقاتها مع الوكالات الأخرى
٧٠,٠٠٠	٣٠,٠٠٠	٢٤	٥٠ ـ ١٠٠ بود	دوبلكس، موليتلكس، خطوط عبر القمر الصناعي راديو	تتعامل مع ٣٠ وكالة أنباء من كل أنحاء العالم بموجب اتفاقات ثنائية
١٥,٠٠٠	٢٠٠٠	١٦	٥٠ ـ ٧٥ بود	اللاسلكي H. F. الدوبلكس	وتجارية مع «أ ب»، «أ ف ب» رويتر العراقية ـ اليمنية، السورية ـ القطرية، الشرق الأوسط
٢٢,٠٠٠	١٢,٠٠٠	٢٤	٧٥ بود	دوبلكس	اليونايتد برس، اب، اش ا الالمانية الفيزنيوز، وكالة دبليو تي إن، فرانس برس الانتربرس، واخ وكالة أنباء الخليج
		٢٤	٥٠، ٧٥، ٣٠٠ بود	دوبلكس، الأقمار الصناعية	لها اتفاقات مع وكالات الأنباء العربية والأوروبية والعالمية
٢٦,٥٨٦	٢٤,٦٢١	٢٤	٧٥ ـ ١٠٠ بود	الأقمار الصناعية وأجهزة مايكرونية	أ ب، بي ب، أ ف ب، الالمانية، رويتر
٧,٠٠٠	٤٠٠٠	٢٤	٥٠ بود	أجهزة الاتصال اللاسلكية	تتعامل مع عدد كبير من الوكالات العربية والافريقية والعالمية بموجب اتفاقات ثنائية للتبادل الثنائي والتبادل التجاري
٣٠,٠٠٠	٧٠٠٠	٢٤	١٠٠ بود	محطة إرسال مستقلة دوبلكس ـ تلكس	مع معظم وكالات الأنباء العربية الصديقة وعدد من الوكالات العالمية والأوروبية يزيد على ٣٥ وكالة
٢٣,٠٠٠	٨٠٠٠	١٨	٥٠، ٧٥، ٣٠٠ بود	قنوات برقية، التلكس اللاسلكية	لها اتفاقات مع معظم وكالات الانباء في أوروبا وآسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية والعالمية
		٢٤		فاكس وتلكس	لها العديد من الاتفاقات مع وكالات الأنباء العربية والأجنبية
٥٢٠٠ رسالة داخلياً وخارجياً	٧ ملايين حرف	١٨	١٠٠ بود	دوبلكس	لديها اتفاقات تعاون وتبادل للأخبار والصور مع الوكالات الخليجية والعربية والآسيوية والعالمية جميعها
١٠٠ ـ ١٤٠ مادة	٩٠ ـ ١١٠ مواد	٦,٥	٧٠ بود	شبكات الستلايت دوبلكس	لها اتفاقات مع ٢١ وكالة أنباء عربية وأجنبية، وهي تشمل تبادل النشرات إضافة إلى اتفاقات تجارية
					لها اتفاقات مع رويتر، الصحافة الفرنسية، الأسوشييتد برس ووكالة الصحافة المتحدة الدولية
٦٤٩٤	٥٧١٢	٢٤	٥٠ بود	عبر خدمات الشركة العامة للبريد	لها اتفاقات مع وكالات أنباء عربية وأجنبية واتحادات دولية ذات علاقة مع وكالات الأنباء
٣٥٠,٠٠٠	٣٠٠,٠٠٠	٢٤	٥٠، ٣٠٠ بود	تلغراف، اقمار صناعية، راديو، تلكس، فاكس دوبلكس	أكثر من ٣٠ اتفاقية مع مختلف الوكالات العربية والأجنبية والعالمية
١٣٠٠٠	١٢٠٠٠		٥٠، ٧٥، ١٥٠		مع الوكالات العربية والافريقية، عقود تجارية مع أ ف ب، رويتر، وتاس سابقاً
١٠,٠٠٠	٣٠٠٠	٢٤	٥٠ ، ٧٥ بود	تلكس، دوبلكس، سعيلكس والبث بالتيكرز للشبكة	ترتبط باتفاقات تعاون مع معظم وكالات الانباء العربية، وبريفسا لاتينا الكوبية ووكالة الصحافة الفرنسية

ثالثاً: التدفق العربي ـ الدولي للأخبار

يمثل تبدد الحرب الباردة، وانهيار المنظومة الاشتراكية، واندماج العالم في قيم الديمقراطية والتعددية وحقوق الانسان بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، كما يتضح الآن على الأقل من تنامي دورها السياسي والعسكري والإعلامي المتزايد على الساحة الدولية، يمثل هذا التبدد أحد الخصائص الممثلة للعلاقات الدولية، عقب الصراع العقائدي الكوني بين الرأسمالية والاشتراكية، بأبعاده السياسية والعسكرية والاقتصادية والإعلامية، وعقب إحلال صيغة التعاون المتبادل والتسويات السلمية بدلاً من الصراع والتوتر والمواجهة بين الدول على المستوى الإقليمي والدولي. وعلى الرغم من ذلك، فإن الأوضاع الراهنة في العالم تتجه إلى تبني أشكال جديدة للتأثير، لم تتبلور محدداتها بعد، على صعيد إعادة ترتيب العلاقات الدولية، وبناء آليات ما يسمى بـ «النظام الدولي الجديد»، الأمر الذي يستدعي إعادة النظر والتدقيق في معادلة القوى، ومن بينها تلك التي كان لها التأثير في الهياكل والتدفقات الاتصالية المرتبطة كذلك بالتقدم التقاني، والتي يمكن أن تجعل من الدول الصناعية أكثر ارتباطاً في ما بينها، أكثر مما مضى، في الوقت الذي أصبح فيه للاتصال في العلاقات الدولية دور متميز في ما يختص بمكونات القوى الإقليمية والقومية وتشكيل وتوظيف السياسة الخارجية ووسائل السياسات الدولية[٣٢].

وإلى الآن، لم يحسم مصير الاتجاه المتنامي عن ظروف الحرب الباردة للقضايا المترتبة عن اختلال التوازن في تدفق المعلومات، والتي شكلت ظاهرة معروفة على المستوى الدولي تعددت حولها التعبيرات من غزو ثقافي إلى هيمنة اتصالية تمثل إحدى مسببات الهيمنة الثقافية بمضمونها العام.

إلا أن الملاحظ أن حدة الطرح الذي تناول هذه الظاهرة قد أصبحت في الوقت الراهن أكثر هدوءاً، وتشتتت محافل تنظيم المناظرات حولها، إن لم يكن قد تضاءلت إلى حدٍّ لم يعد يذكر قياساً إلى ما جرى في عقدي السبعينيات والثمانينيات اللذين يعدان أكبر العقود اضطراباً في الاتصال الدولي، واللذين شهدا المناظرات الدولية الشهيرة بشأن النظام الدولي الجديد للإعلام الذي انعقدت لمناقشته عشرات المؤتمرات الإقليمية والدولية في مختلف أصقاع العالم.

ففي مطلع السبعينيات، وجهت دول العالم الثالث، ومن بينها الدول العربية، اتهامات مباشرة إلى وكالات الأنباء العالمية باعتبارها قوية جداً وتتغلغل بشكل واسع في أنحاء العالم، متجاهلة واقع الدول النامية والأحداث التي تجري فيها. وأثبت العديد من الدراسات أن التغطية الإعلامية الدولية لا تنقل أنباء عن العالم الثالث إلا عندما تفوح منه رائحة الاضطرابات، ولا تعرض عن الدول النامية سوى المظاهر السلبية والفضائح والفساد، ولا تركز إلا على الكوارث والاضطرابات وأحداث العنف والأزمات والتوتر وعدم الاستقرار، ولا تنظر إلى العالم الثالث إلا على أنه وكر للعصابات وبؤرة للانقلابات[٣٣].

وطالبت دول العالم الثالث بإنشاء وكالات أنباء إقليمية، كان أبرزها قيام وكالة أنباء دول عدم الانحياز، بعد انعقاد سلسلة من المؤتمرات إثر توصية الاجتماع الرابع لقمة حركة عدم

---

(٣٢) محمد علي العويني، «الاعلام العربي الدولي: قضايا وحلول» **مجلة بحوث الاتصال** (جامعة القاهرة، كلية الإعلام) (تموز/يوليو ١٩٩٠)، ص ٨٠.

(٣٣) حمدي قنديل، «تصحيح الاختلال» ورقة قدّمت إلى: **ندوة الصحافة الدولية، باريس، ١٩٨٤، الخطوط المتداخلة: مشاكل العلاقات الاعلامية بين الوطن العربي والعالم الغربي** (لندن: مورس انترناشيونال المحدودة، ١٩٨٥)، ص ٤٢ ـ ٥٢.

الانحياز الذي عقد في الجزائر عام ١٩٧٣، وناقش الحاجة إلى تحرير المعلومات عن الهيمنة الاستعمارية. وترددت عبارة النظام العالمي الجديد للإعلام لأول مرة في اجتماع الحركة الذي انعقد في تونس عام ١٩٧٦.

وفي عام ١٩٧٨ أصدر المؤتمر العام لليونسكو الإعلان الخاص بوسائل الاتصال الذي أيد استمرارية التدفق الحر للمعلومات، ولكن على نحو أكثر عدالة واتساعاً. وفي مطلع عام ١٩٨٠، أعلنت لجنة «ماكبرايد» تقريرها الشهير الذي دعا إلى نظام اتصالي أكثر عدلاً وأكثر توازناً من النظام السائد.

وأسهم هذا التقرير في تصعيد المناظرات الدولية للاتصال خلال الثمانينيات، ولم يقتصر فقط على قضية تبادل المعلومات بين الدول، بل امتد إلى مناقشة مضمون التغطية الدولية الإخبارية، ونظام القيم والسيادة، وتأثير الاتصال الدولي في الثقافات الوطنية، والتدفق الحر والمتوازن للمعلومات، وقضايا أخرى متصلة بالبناء الاتصالي الدولي، مثل المصادر الاتصالية، وتطوير أنماط اتصالية جديدة وبنى تحتية، واتفاقات التبادل الإخباري، ونقل التقانة والتدريب والمساعدات والقروض... الخ.

وتشير الإحصاءات إلى وجود ١٠٦ وكالات أنباء عالمية وقومية في العالم، تبلغ طاقتها الاجمالية أكثر من ٥٠ مليون كلمة توزع على وسائل الإعلام في ١٥٢ بلداً وبمختلف اللغات. ولهذه الوكالات مئات المكاتب وآلاف المراسلين الدوليين والمحليين في مختلف الأنحاء[٣٤]. هذا في حين يتمثل الحجم الاجمالي للأنباء الذي تبثه الوكالات الدولية الأربع الرئيسية، التي تسمى بـ «الأربعة الكبار» (the big four) بنحو ٣٢,٨٥٠,٠٠٠ كلمة يومياً، موزعة كما يلي: أسوشييتد برس: ١٧,٠٠٠,٠٠٠ كلمة، يونايتد برس: ١١,٠٠٠,٠٠٠ كلمة، وكالة الصحافة الفرنسية: ٣,٣٥٠,٠٠٠ كلمة، ووكالة رويتر: ١,٥٠٠,٠٠٠ كلمة. وتسيطر هذه الوكالات وحدها، بحسب إحصاءات الأمم المتحدة، على ٨٠ بالمئة مما ينشر من المادة الإعلامية اليومية في العالم كله. وتؤكد دراسة اللجنة السياسية الخاصة التابعة للأمم المتحدة أن الدول النامية، ومن بينها الدول العربية (٧٥ بالمئة من سكان العالم)، لا يتوفر لديها سوى ١٠ بالمئة فقط من مصادر معالجة المعلومات[٣٥]. ووفقاً لمعلومات شون باكرايد، فقد وزعت الوكالات الرئيسية مراسليها في العالم على النحو التالي: ٣٤ بالمئة في أمريكا الشمالية، ٢٨ بالمئة في أوروبا، ١٧ بالمئة في آسيا ومناطق جنوب الباسيفيكي، ١١ بالمئة في أمريكا اللاتينية، ٦ بالمئة في الشرق الأوسط، و٤ بالمئة في افريقيا.

فما هو حجم بث وكالات الأنباء العربية إذاً في الكثافة الهائلة للخارطة الإعلامية الدولية التي تحتلها وكالات الأنباء العالمية؟

يقول الأمين العام لاتحاد وكالات الأنباء العربية: «في الوقت الذي تبث فيه الوكالات الأربع ما مقداره ٣٢,٨٥٠,٠٠٠ كلمة يومياً، تبث جميع الوكالات العربية ما لا يزيد عن ٣٠٠ الف كلمة يومياً»[٣٦]، وهذا مما يؤكد انضمام المنطقة العربية إلى أسفل الاتجاه الواحد لتدفق الأنباء ومشاطرتها دول العالم الثالث الاستياء من المعلومات والرسائل التي تتسم بقصور وسطحية، بما تتضمنه من تحيز وتحامل ضد شعوب هذه الدول وما تقدمه من صور مشوهة عن تلك المجتمعات والمناطق.

---

(٣٤) **مجلة المشاهد** (قبرص)، العدد ١٥٥ (١٩٩٣)، ص ٤٠.

(٣٥) **اللواء** (بيروت)، ١٩٨٢/١٢/٢٣.

(٣٦) فريد آيار، «التداول الحر المتوازن للمعلومات ضمن نظام إعلامي دولي جديد،» **دورية اتحاد وكالات الأنباء العربية** (آذار/مارس ١٩٧٨)، ص ٢٦.

وتثير سخط العرب النظرة الغربية التي تؤدي إلى تشويه الحقائق عندما تستعمل اختزالاً ثقافياً يدمغ حكوماتهم تارة بالماركسية، وتارة بأنها يمينية، وتارة بأنها متطرفة، بطريقة سهلة. كما يثار سخط العرب عندما يرون أن أنظمتهم السياسية ذات الحزب الواحد ترفض على أنها ديكتاتوريات، أو أن حركة التحرير الفلسطينية تسمى بكل بساطة بالإرهابية. ولاحظ العرب أن التغطية الإعلامية الدولية عن المنطقة العربية قد اكتسبت أهمية خاصة في المواضيع التالية: وقف توريد النفط ١٩٧٣ ـ ١٩٧٤؛ الرهائن الأمريكيون في المنطقة؛ النشاط العسكري للفلسطينيين؛ مشكلة لبنان وحرب الخليج؛ استخدام الأسلحة السامة ضد الأكراد؛ المطالبة برأس سلمان رشدي؛ الأخبار السلبية المتواترة عن القذافي؛ وأخيراً وليس آخراً، خطر الأصولية الاسلامية في المنطقة. واندرجت المواد الصحفية المختلفة المتعلقة بهذه المواضيع في إطار معالجات وصِفات أنتجتها معايير وقيم غربية بحتة، وبالتالي فإنها تهمل، عمداً أو عفواً، عمليات البناء والتنمية في البلدان العربية وطموحها في إحراز التقدم الاجتماعي ومعالجة قضايا الفقر والأمية ونقص موارد الاستثمار.

وحيال هذا الوضع، اتجهت مسارات النشاط الدولي لوكالات الأنباء العربية نحو اتجاهين رئيسيين: العالم الثالث من جهة، والغرب من جهة ثانية. وتركز النشاط العربي في الاتجاه الأول في محورين: **الأول**، إقامة علاقات تعاون وثيقة على المستوى الإقليمي والقاري مع دول العالم الثالث وكتله الجغرافية، **والثاني**، تبني مساهمة فعالة في النشاط المنظم الجماعي لدول العالم الثالث لإقامة نظام إعلامي جديد وتصحيح اختلال توازن تدفق الأنباء والمعلومات. وقدمت الدول العربية دعماً قوياً لهذا الاتجاه من خلال احتوائها أبرز فعالياته: المؤتمر الرابع لرؤساء بلدان عدم الانحياز (الجزائر ١٩٧٣)؛ الندوة الإعلامية الدولية (تونس ١٩٧٦)؛ اجتماع تنسيق البلدان غير المنحازة على المستوى الوزاري (الجزائر ١٩٧٦)؛ المؤتمر الثالث لمجمع وكالات أنباء عدم الانحياز (تونس ١٩٨٢). هذا إضافة إلى استحواذ الدول العربية على نصف المراكز الإقليمية لإعادة توزيع الأنباء لمجمع دول عدم الانحياز، التي تتداول ١٠٠ خبر في اليوم الواحد، توزعت على «وات» التونسية و«ماب» المغربية و«واع» العراقية، بينما تولت النصف الآخر «تانيوغ» اليوغوسلافية و«بي. تي. آي» الهندية و«برينسا لاتينا» الكوبية[٣٧].

أما المحور الثاني المرتبط بالقارات الافريقية والأمريكية اللاتينية والآسيوية، فقد قام على أساس تشابه الشرط البارز لقيام هذه الوكالات بعد انحسار ظاهرة الاستعمار بأشكاله القديمة في النظام الدولي لتعزيز عملية الاستقلال، وتشابه المهمات الاقتصادية والسياسية لدول هذه القارات. وشهد هذا الاتجاه توقيع العشرات من الاتفاقيات، وانعقاد سلسلة من الندوات والمؤتمرات العربية ـ الافريقية والعربية ـ الامريكية اللاتينية لإرساء قواعد التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف، وتوسيع التبادل الإخباري، وتبادل الخبرات الفنية والمهنية، ووضع برامج التدريب المشترك. وأصبح الإعلام، كما جاء في كلمة ممثل الأمين العام لجامعة الدول العربية أمام الندوة العربية ـ الأمريكية اللاتينية الأولى لمديري وكالات الأنباء التي انعقدت في دمشق عام ١٩٨٠ «عنصراً من عناصر الاستراتيجية العربية الهادفة إلى دعم الموقف العربي في المجال الدولي، وهو في أشمل معانيه انطباقات وجه بارز من وجوه الكفاح العربي في سائر المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية، وهو الذي نعوّل عليه إلى حد بعيد، لنكسب في البلدان الأجنبية مزيداً من المناصرين للحقوق العربية ولقضايانا المصيرية»[٣٨].

---

(٣٧) فريال مهنا، **وكالات الأنباء**، ص ٧٠.

(٣٨) **وثائق الندوة العربية ـ الأمريكية اللاتينية** (بيروت: منشورات فانا برس، ١٩٨٥)، ص ١٤ ـ ١٥.

وسواء كان الدافع السياسي هو المحرك الطاغي للتبادل الإخباري على مستوى العالم الثالث، أو الحاجات الإخبارية الصرفة، فإن عنصر القرب قد ظل يتحكم في نشر الخبر في كل الظروف، سواء في الوطن العربي عن دول العالم الثالث، أو عن الوطن العربي في هذه الدول. ولم تتغير معايير نشره أثناء الزخم السياسي والعلاقات التحالفية، الذي واكب العقود الثلاثة المنصرمة، أو بعد تبدد الحرب الباردة، الذي قلص حجم تداول الأخبار بين دول العالم الثالث في إطار تجمع دول عدم الانحياز إلى أبعد الحدود[٣٩]. ففي محاولة لصابر فلحوط، المدير العام لوكالة سانا السورية، لتحديد إطار التبادل الإخباري بين الدول العربية وأمريكا اللاتينية، أجراها عام ١٩٨٠، وجد أن الصلة الأكثر انتظاماً لتدفق الأنباء بين المجموعتين الجغرافيتين والسكانيتين تقوم على ركائز وسيطة جلها الوكالات «الأربعة الكبار» التي انفردت خلال شهر - مدة الدراسة - بنقل أخبار أمريكا اللاتينية إلى المنطقة العربية، ما عدا خبر واحد فقط أرسله مجمع دول عدم الانحياز. ومن بين جملة الاخبار التي تتناول العلاقات الدبلوماسية والتجارية والاقتصادية والانتخابات والشؤون الثقافية والعلمية، احتل عنصر الاضطراب وحده ٨٤,٢ بالمئة من مجموع الأخبار، ومع ذلك لم تنشر وسائل الإعلام العربية إلا الأخبار المتعلقة بالاضطرابات الداخلية التي تشمل محاولات الانقلاب واحتجاز الرهائن والأعمال المسلحة، ولم تشر البتة إلى النوعيات الأخرى من الأخبار[٤٠].

وهذا الأمر يدعم نتائج دراسات «الصور الذهنية الأجنبية» (سبربيني محمدي ١٩٨٠ - ١٩٨٤) التي تقود إلى أن اختيار الأخبار يتم طبقاً لمميزات ثابتة في كل أنحاء العالم، وأن الأخبار غير العادية، مثل الكوارث والثورات والانقلابات... الخ.، تتمتع دائماً باهتمام خاص. ويتضح أيضاً أن الأخبار المحلية تتمتع بمكانة خاصة في كل وكالات الأنباء في العالم[٤١]. وفي الاتجاه نفسه، يبين تقرير لوكالة «انتادا» الإندونيسية أن مجموع البرقيات المستلمة خلال كانون الثاني/يناير - نيسان/ابريل ١٩٩٢ من وكالات الأنباء الاعضاء في مجمع دول عدم الانحياز قد بلغ ١٣,٤٧٣، بينما لم تنشر صحف جاكرتا إلا ٤٣ منها فقط[٤٢].

أما في اتجاه التعاون بين وكالات الأنباء العربية ووكالات الأنباء العالمية والأوروبية، فترجع تجارب هذه الأطراف إلى الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية والتي شهدت التعاون التقني لبناء شبكات وكالات الأنباء العربية لتغطية الخدمة الإخبارية المحلية، والاشتراك في خدمات وكالات الأنباء العالمية والأوروبية، التي بدأت بواسطة الراديو ذي الموجة القصيرة. وظلت السمة البارزة لعلاقة هذه الأطراف تُظهر اعتماد الوكالات العربية على الوكالات العالمية في التغطية الإخبارية الدولية، بما فيها المنطقة العربية. وإذا أخذنا عيّنة لهذه العلاقة أربع وكالات أنباء عربية الأقدم عمراً، يتبين أن معظم اتفاقاتها مع الوكالات العالمية يتناول تسلم أخبار الأخيرة وصورها لقاء مبالغ تدفعها الوكالات العربية، وكذا الأمر عند قيام الوكالات العالمية بتوزيع بعض الأخبار العربية، فهو لا يعتمد التبادل الإخباري، بل يتم لقاء مبالغ معينة، تدفعها الوكالات العربية إلى الجانب الآخر[٤٣]. وشكل هذا الأمر أحد مجالات التعامل بين وكالات الأنباء

---

(٣٩) **التقرير الختامي للمؤتمر العام السادس لمجمع وكالات انباء عدم الانحياز** (طهران: منشورات ايرنا، ١٩٩٢).

(٤٠) صابر فلحوط، «اهمية توسيع آفاق تبادل المعلومات والأخبار بين الأقطار العربية وأمريكا اللاتينية»، **دورية اتحاد وكالات الأنباء العربية** (آذار/مارس ١٩٨٧)، ص ١٦ - ١٩.

(٤١) كونجيك، **مشكلات تدفق الأخبار على المستوى الدولي وصور الأمم**، ص ٣١.

(٤٢) **التقرير الختامي للمؤتمر العام السادس لمجمع وكالات انباء عدم الانحياز**، ص ٦٨.

(٤٣) فريد آيار، «مهمات وكالات الأنباء العربية في المرحلة الراهنة»، **دورية اتحاد وكالات الأنباء العربية** (آذار/مارس ١٩٧٨)، ص ١٥.

العربية والوكالات الغربية، بفعل التصاعد المستمر لخدمات الأخيرة، التي تعقدت عمليات التقاطها ورصد اتجاهاتها من اللاسلكي إلى استخدام معدات حديثة وأدوات اتصال متقدمة عن طريق الأقمار الصناعية ومعامل التصوير الالكتروني المحمولة، الأمر الذي حجب ما تذيعه هذه الوكالات عن مصادر الرصد للوكالات الوطنية وجعل من مكاتب وكالات الأنباء الكبرى شركات أقوى من المراكز الرئيسية لمعظم وكالات الأنباء العربية.

وفي هذا الصدد يتضح أن خبرة القرن وربع القرن التي تفصل بين تأسيس وكالات الأنباء العالمية ووكالات الأنباء العربية (هافاس ١٨٣٠ ـ ا ش ا ١٩٥٦) والتطور التقاني الذي أحرزته الوكالات الدولية، إضافة إلى الخبرات المتراكمة، قد وضعت الوكالات الدولية في موقع الأقوى لتحديد نوع التعامل وتعيينه مع أية وكالة أخرى. هذا بينما يظهر الواقع أن الميزانيات المالية للوكالات العربية في معظمها لا تفي بحاجة تلك الوكالات إلى تحديث نفسها من حيث الأجهزة والمعدات وتدريب الكوادر لتحلق في آفاق عصر الإعلام، الأمر الذي ادى إلى تحقيق المظهر العام لشكل الوكالة العربية دون سواه، وأعاق مساعي بث نشرات وكالات الأنباء العربية للقمر الصناعي «عربسات» على نقطة واحدة، يمكن عن طريق التقاطها استقبال نشرات وكالات الأنباء كافة في دول الوطن العربي، سواء كانت هذه الدول العربية على المحيط الأطلسي، أو على البحر الأحمر، وهذا ما لم يتحقق حتى الآن لا على مستوى اتحاد وكالات الأنباء العربية، أو مجمع وكالات أنباء دول عدم الانحياز، أو الوكالة الاسلامية الدولية أو الوكالة الافريقية للأنباء.

وعلى هذا النحو يتضح أن وكالات الأنباء العربية تواجه في الوقت الحاضر مشكلتين أساسيتين هما: **الأولى**، مشكلة تحديث الأجهزة والمعدات الفنية التي تستلزم تغيير النظام التقليدي للبنية القائمة، واستخدام الأقمار الصناعية؛ **والثانية**، مشكلة وصول الإعلام العربي إلى وسائل الإعلام الأجنبية التي ترتبط بالتأثير المتبادل للهوة الاتصالية (communication gap) بمضامين الصور النمطية (الكاريكاتور العربي) في الغرب[٤٤]، الذي يقوم على مزيج غريب من الواقع والخيال تتراكم فيه معلومات كتب التاريخ والأساطير وأوصاف الرحلات، فوق معلومات الوسائل الإعلامية التي تتناول مواضيع السياسة والنفط والدين، من إرث التاريخ الحافل بثراء القصور الاسلامية وأبّهتها والأسواق العربية الساحرة وجمال الحريم، إلى الحروب الصليبية والتجربة الاستعمارية، حتى بدو «البترودولار» والتغطيات الإخبارية لمختلف قضايا الساعة.

ولمواجهة هذا الوضع، انضمت وكالات الأنباء العربية مع الهيئات العربية المعنية بقضايا الإعلام الدولي، لخوض مهمات تحسين الصورة النمطية ودعم علاقات التعاون والاحترام، باعتبار أن الإعلام الدولي لا يزال، وسيظل لأعوام طويلة، في حاجة إلى خدمات وكالات الأنباء التي تربط أجزاء العالم بعضها ببعضها الآخر، بشبكات ضخمة سلكية ولاسلكية وأقمار تشكل ما يسمى بـ «القرية العالمية».

وشكل هذا الموضوع هماً رئيسياً لاستخراج صيغ جديدة للمقابلة بين وكالات الأنباء العربية والعالمية والأوروبية، أخذ مستويين مستقلين، **الأول** مع وكالات الأنباء العالمية «الأربعة الكبار»، **والثاني**، مع وكالات الأنباء الأوروبية الأعضاء في «الأليانس» عبر إقامة سلسلة الندوات والموائد المستديرة واللجان المختصة بمتابعة قضايا التعاون بين وكالات الأنباء العربية وكل طرف على حدة. غير أن القضايا المرتبطة بهذين المستويين العالمي والأوروبي، تُعَد، في أكثر الجوانب، واحدة، نظراً إلى القيم الحضارية المشتركة والمستوى التقاني العالمي لهذه الدول.

---

(٤٤) العويني، «الإعلام العربي الدولي: قضايا وحلول» ص ٢٢.

وأصبح بحث القضايا المشتركة ممكناً إلى حد بعيد بعد تبدد الحرب الباردة على قاعدة أكثر استقراراً لفهم وجهات نظر الأطراف المختلفة، على عكس ما كان سائداً، عندما كانت الأنظمة الاجتماعية المختلفة، كما يقول فولفكانك فاينن، رئيس مجلس إدارة وكالة الصحافة الألمانية، تؤدي إلى سوء التفاهم وإثارة الحساسيات والاتجاه نحو النوايا السيئة(٤٥).

إن القلق الذي تبديه وكالات الأنباء العربية من اختلال توازن تدفق الأنباء بأبعاده المختلفة يقوم على أسس ومعطيات موضوعية وعلمية في آن، لا تتأثر بها المنطقة العربية فحسب، كما جاء في العرض السابق، وإن كانت تتأثر بمظاهر الخصوصية التي تعكس مستوى خاصاً لتبعية وسائل الاتصال، والمرتبطة بتفاعل عدد من التغيرات والنظم السياسية والاجتماعية والتقاليد الثقافية(٤٦).

وفكرة التوازن في تدفق المعلومات هي فكرة أمريكية في الأصل، والاحباطات التي تعبّر عنها الدول العربية هي الاحباطات نفسها التي عبّر عنها الأمريكيون خلال الاتفاق الاحتكاري لسوق الأنباء (News Agencies Cartel) الذي كان سائداً في بداية القرن بين وكالات الأنباء العالمية. ففي خلال تلك الفترة، اعتقد الأمريكيون أن تغطية أخبارهم في ظل الاتفاق الاحتكاري لا تعكس الواقع الأمريكي ولا الثقافة الأمريكية، فقد تميزت هذه التغطية بالسطحية من حيث النوعية، وبالمحدودية من حيث الكم. ويقول كنت كوبر في كتابه الشهير **إزالة الحواجز**، بأنه هكذا قررت وكالة رويتر أن تحدد بنفسها نوعية الاخبار التي يجب أن ترسل من أمريكا، فأخبرت العالم عن الهنود الحمر وحروبهم في الغرب، وعن أحداث الشنق في الجنوب، وعن جرائم غريبة في الشمال، وكانت النتيجة أنه لم تُنشر أخبار إيجابية عن أمريكا أبداً لعشرات السنين(٤٧).

يكشف، اليوم، مجمل الحوار الدائر بين وكالات الأنباء العربية والوكالات العالمية والأوروبية الذي يجري في ظل الظروف الدولية الجديدة والتحولات العميقة في توجه الهيئات، أن جميع الأطراف تدعو إلى التوازن في العملية الإعلامية. ويقصد الطرف العربي بهذا التوازن تطبيق مبدأ الدقة الذي أبرزته المدارس الإعلامية الغربية مسانداً للموضوعية التي تلقت هجوماً عنيفاً من الماركسية، واعتبر الطرف العربي المحتوى السياسي لكثير من الأخبار العربية التي تبثها وكالات الأنباء العالمية يفتقد الدقة، بينما الأخبار التي تنفرد بها وكالات الأنباء العربية كمصدر رئيس لا تتداولها وكالات الأنباء العالمية إلا بعد إضافة كلمة «الرسمية» بعد اسم الوكالة العربية المعنية، مثيرة بذلك الشعور نحو محتوى الأخبار بأنه إعلان رسمي عن موقف الدولة، وهي بذلك تكرس اعتبار الوكالات العربية مصدراً أساسياً للإعلام الرسمي فقط، دون ذلك. ومع ذلك فإن الأخبار العربية لا تجد مكاناً لها في وسائل الإعلام الأوروبية والأمريكية، في الوقت الذي تتكثف فيه المادة الإعلامية عن المظاهر السلبية للصورة النمطية عن العرب.

وحمّلت وكالات الأنباء العربية الوكالات الأوروبية والأمريكية مسؤولية ندرة الأخبار العربية في وسائل إعلام بلدانها. فهناك، كما يقول ابراهيم العابد، مدير عام «وام» الاماراتية، في

---

(٤٥) فولفكانك فاينن، «التعاون بين وكالات الأنباء العربية والأوروبية،» **دورية اتحاد وكالات الأنباء العربية** (آذار/مارس ١٩٧٨)، ص ٥٤.

(٤٦) Chin-Chuan Lee, *Media Imperialism Reconsidered: The Homogenizing of Television Culture*, foreword by Elihu Katz, People and Communication; 10 (Beverly, Hills, Calif.: Sage, ©1980), p. 133.

(٤٧) كرنجيك، **مشكلات تدفق الأخبار على المستوى الدولي وصور الأمم**، ص ٢٩.

اجتماع المائدة المستديرة بين وكالات الأنباء العربية والوكالات العالمية المنعقدة في لندن عام ١٩٨٥، هناك الآن من الصحف الأمريكية التي لم يكن لديها مراسلون في الشرق الأوسط والتي كانت تعتمد على الوكالات في الحصول على تغطيتها الصحفية[٤٨]. ويستند هذا الرأي إلى قاعدة متينة، فقد ذكر اندرونيل، رئيس تحرير صحيفة **منداي تايمز اللندنية الاسبوعية**، أنه قبل عشرين سنة كان لمعظم الصحف البريطانية شبكة واسعة من المراسلين في الخارج، أما الآن ـ ١٩٨٤ ـ فقد تغيرت أساليب التغطية الإعلامية البريطانية للإعلام الخارجي، فبعد أن أصبح كثير من الصحف غير قادر على الاحتفاظ بمراسلين في الخارج، لم يعد أمام الصحافة البريطانية سوى اتباع أسلوب «رجال الاطفاء» عن طريق إرسال صحفي إلى المنطقة المعنية للكتابة عن موضوع محدد أو تغطية حدث معين والخروج منها على عجل[٤٩].

أما الجانب الأوروبي والأمريكي، فيقصد بالتوازن في العملية الإعلامية التنوع في الأخبار لتشمل إضافة إلى السياسة، الأخبار الرياضية والاقتصادية والثقافية والتسلية، لإشباع حاجات المشتركين من وسائل الإعلام التقليدية والزبائن الخاصين. وتطالب بإغناء محتوى الخبر بإضافة الخلفية وتحديد المصدر لا مقتطفات ـ كما يقول بيلكايند، مدير عام وكالة أسوشييتد برس في لندن في الاجتماع الخامس للجنة التابعة للحوار بين وكالات الأنباء العربية والعالمية المنعقد في الدار البيضاء عام ١٩٩٣ ـ أو فقرات محددة: «لدينا مشتركون كثر من إذاعة وتلفزيون، ولدينا ١٦٠٠ جريدة يومية تشترك بنشراتنا، لذلك نريد أن تكون أخبارنا كاملة»[٥٠].

ونلاحظ أن مثل هذه الإشارات قد وردت في نتائج استبيان فانا ـ برس حول الخدمة العربية الموجهة إلى أوروبا، والتي يعيد توزيعها مركز التجمع في وكالة الأنباء الكويتية إلى فيينا منذ عام ١٩٨٥، ضمن برنامج اتحاد وكالات الأنباء العربية لإقامة مراكز بث الأخبار العربية في الخارج التي تستقبلها ٢٧ وكالة أنباء أوروبية تعيد توزيعها إلى وسائل الإعلام في بلدانها. أما في ما يتعلق بندرة التغطية الإخبارية عن البلدان العربية في وسائل الاعلام الأوروبية والأمريكية، فإننا نجد لها واقعاً معترفاً به فعلاً. يقول لكولم هيوز، المدير التنفيذي لوكالة يونايتد برس انترناشيونال بانه يُكتب القليل عن العالم الثالث في الصحافة الغربية. وبناء على تحليل أجري لمدة ثلاثة أسابيع، ظن أنه لا يُنشر في الصحافة الأمريكية سوى ٢٧ بالمئة من الأخبار والمعلومات يومياً من العالم، بما فيه العالم الثالث. وهذا يعني أن ٧٣ بالمئة من الأخبار التي تنشرها وسائل الإعلام الأمريكية هي تلك الصادرة عن الولايات المتحدة الأمريكية. وقال إن العديد من الصحفيين العاملين في الوكالة يشعرون بالأسى والاضطهاد لأن جهودهم غالباً لا تظهر في الصحافة[٥١].

أما فرانسيس دوردي أود، المسؤول عن قسم الشرق الأوسط في وكالة رويتر، فيثبت

---

(٤٨) **تقرير عن أعمال الأمانة العامة لاتحاد وكالات الأنباء العربية بين الدورتين العاديتين الثالثة عشرة حتى الرابعة عشرة** ([بيروت]: منشورات فانا، ١٩٨٥)، ص ٥٠.

(٤٩) اندرو نيل، «وجهة نظر نقدية»، ورقة قدّمت إلى: **ندوة الصحافة الدولية، باريس، ١٩٨٤، الخطوط المتداخلة: مشاكل العلاقات الاعلامية بين الوطن العربي والعالم الغربي**، ص ١٠٢.

(٥٠) محضر الاجتماع الخامس للجنة المتابعة للحوار بين وكالات الأنباء العربية والعالمية، الدار البيضاء، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣. (فانا).

(٥١) **تقرير عن أعمال الأمانة العامة لاتحاد وكالات الأنباء العربية بين الدورتين العاديتين الثالثة عشرة حتى الرابعة عشرة**، ص ٤٩.

النتيجة نفسها عن دراسة للصحف الغربية قام بها حول الشرق الأوسط، أشارت إلى أنه ما بين ٢٠ و٧٠ فقرة فقط من أخبار الشرق الأوسط قد نشرت فيها[٥٢].

وإزاء الأهمية الفائقة التي تضفيها وكالات الأنباء العربية على نشر التقارير الصحفية التي تتناول مظاهر الحياة الانسانية الغنية للمواطن العربي في وسائل الإعلام الأوروبية والأمريكية، وإلغاء الجوانب المشوهة للكاريكاتور العربي، يعترف الباحثون المهتمون ومسؤولو وكالات الأنباء الغربية بأنها عملية معقدة تتصل بالثقافة والعوامل التاريخية المضللة للفهم المتبادل بين العرب والغرب. ويقول يوجين بليبي، المدير العام لوكالة يونايتد برس في لندن إنه يشعر بأنه من الضروري أن يعاد تثقيف الأوروبيين في هذا الأمر، إلا أن العرب لم يقوموا إلا بعمل «نقير» في هذا الاتجاه[٥٣]. وهو يقصد العمل المنظم للإعلام الدولي خارج نطاق وكالات الأنباء والذي يرتبط بأشكال متعددة، أهمها العلاقات العامة، كما جنحت إلى ذلك الهند وتركيا واليابان وإسرائيل لتحسين صورتها في الغرب.

أما ميشائيل كونجيك، فيحلل العمليات المعقدة للتبادل الإخباري الدولي، بإرجاعها إلى عنصر «القرب»، وهو أقوى عناصر الأهمية الإخبارية، بناء على الدراسات الحقلية التي اثبتت أن الأخبار المحلية تحتل المكانة الأولى دائماً بالنسبة إلى كل وكالة أنباء. ويوضح السبب في قلة اهتمام وسائل الإعلام الالمانية بدول شمال افريقيا والشرق الأوسط، وتفضيل الأخبار السيئة عن هذه المنطقة، ويُرجع ذلك إلى كون هذه الدول لا تقع بالنسبة إلى المانيا في نطاق «عنصر المحلية» ولا ينطبق عليها، كذلك، عنصر القرب السياسي أو الاقتصادي، وأيضاً لا تُعتبر هذه الدول، إذا قورنت، مثلاً، بالاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية واليابان والدول الأوروبية الصناعية، من الدول ذات الأهمية الخاصة. وبهذا لا يبقى إلا عنصر واحد يدعو إلى الإخبار عن هذه المنطقة، ألا وهو عنصر الأزمات والأخبار السيئة، «مثل الحروب، والحروب الأهلية... الخ».

ومن ناحية أخرى، يلعب عنصر الشخصيات المشهورة دوراً في اختيار الأخبار، ولهذا فهناك تركيز على أخبار الأغنياء العرب وتبذير بعض حكامهم. ويضيف كونجيك أنه لم يبقَ للدول التي لا تنطبق عليها هذه العناصر وتسعى في الوقت نفسه لتحسين صورتها في إحدى الدول الأخرى لأسباب اقتصادية أو سياسية، إلا التركيز على النشاط في العلاقات العامة[٥٤].

وتنبثق من مثل هذه الآراء ضرورة مراجعة العوامل المؤثرة في التبادل الإخباري الدولي بعمق وشمولية، وأكثر تحديداً، العوامل المؤثرة فيه، سواء السياسية أو الحضارية أو التجربة الصحفية والإعلامية.

خاتمة

أصبحت التغطية الإعلامية الدولية التي تقوم بها وسائل الإعلام ووكالات الأنباء للأحداث ومظاهر الحياة الاجتماعية في مختلف دول العالم ومناطقه أحد الموضوعات الرئيسية التي تهتم بدراستها بحوث الاتصال والإعلام، وبالذات تلك التي تتعلق بدراسة الأبعاد السياسية والاقتصادية والثقافية للأوضاع الإعلامية الجارية، وانعكاساتها على العلاقات الدولية وتحقيق

---

(٥٢) المصدر نفسه، ص ٥١.

(٥٣) المصدر نفسه، ص ٥٠.

(٥٤) كونجيك، مشكلات تدفق الأخبار على المستوى الدولي وصور الأمم، ص ٣٢.

التعايش السلمي والتفاهم والمنافع المتبادلة بين الشعوب.

وتُعَد التغطية الإعلامية جوهر رسالة الاتصال وأكثر أدواره ووظائفه أهمية وخطورة، فهي تكفل حقاً أساسياً من حقوق الإنسان، وتُشبع عدداً من الاحتياجات الاجتماعية، وتقدم خدمات ثقافية ومعرفية متعددة، كما تلعب دوراً حيوياً في مختلف رسم السياسات وصنع القرارات باعتبارها مصدراً رئيسياً للمعلومات، وتتحمل قدراً كبيراً من المسؤولية في إدارة الصراع وحل النزاعات وإجراء المفاوضات وتحديد المواقف الرسمية والشعبية على حد سواء، وصياغة الصور الذهنية وتشكيل الاتجاهات وبلورة الأفكار والآراء(٥٥). وتتحمل وكالات الأنباء قسطاً كبيراً من مسؤولية تنفيذ هذه المهمات، سواء الدولية منها في ما يتعلق بمحيطها الجغرافي للقرية الصغيرة، أو الوكالات الإقليمية والوطنية، ومنها وكالات الأنباء العربية في تغطيتها المحلية والعربية وقائع التاريخ اليومي المعاصر بكل أحداثه ومظاهره وحركته المتغيرة، وبالشكل المناسب الذي يحتوي بعمق، المستلزمات العلمية والفنية والمهارات الاسلوبية كافة.

ونحن الآن نمر بمرحلة تضخم اتصالي أصبحت معه الرسائل أقل قيمة بسبب ارتفاع أعدادها، وسقطت حواجز اللغة، وتعرضت البنى الاجتماعية والفكرية إلى احتكاك اتصالي مباشر وفوري. وكلما تضخم عدد الرسائل، تضخم حجم المواد التافهة والفاسدة التي تحاول السيطرة على اهتمامات الجماهير(٥٦).

وأصبحت القدرة على الانتقاء وتغيير المضامين الإعلامية المتدفقة بغزارة كل يوم تفرض على الباحثين والقائمين على العملية الاتصالية، المزيد من البحث والاستكشاف للأبعاد الجوهرية لعمليات الاتصال وأشكالها الأكثر قوة وتأثيراً في العقول والميول العاطفية. ولن يسمح عصر الأقمار الصناعية وأشعة الليزر بأية قوة تمنع الإشارة القادمة بالكلمة والصوت والصورة، من اختراق التجمعات البشرية والانتقال بحرية تامة داخل المنازل والمكاتب عبر الكرة الأرضية. ولن نسلم من تأثيرها إلا في حالة واحدة فقط، هي القدرة على البناء الذاتي لخلق نوع من التحصين للمحلية، وذلك من خلال القدرة على صناعة المضمون الإعلامي المنافس(٥٧) □

---

(٥٥) *Foreign News in the Media: International Reporting in 29 Countries: Final Report of the «Foreign Images» Study*, Reports and Papers on Mass Communication; no. 93 (Paris: UNESCO, 1985), p. 7.

(٥٦) مي عبد الله سنو، «التأثير السياسي لوسائل الإعلام وإمكانيات الالتزام بالأخلاقيات والموضوعية»، منبر الحوار، السنة ٨، العدد ٢٧ (شتاء ١٩٩٣)، ص ١٢٢.

(٥٧) مساعد خضر العرابي الحارثي، **مقدمة الاعلام وسيلة ورسالة لجون بيرل ورالف لونيشتاين** (الرياض: دار المريخ للنشر، ١٩٨٩).

الاتصال التلفزيوني الفضائي الدولي الوافد واحتمالات تأثيره السياسي في الوطن العربي

هادي نعمان الهيتي

قسم الإعلام، كلية الآداب، جامعة بغداد.

بسبب غياب علم المستقبل عن الوعي الفكري في الوطن العربي وعدم الانتفاع من وظيفة العلم التي تتنبأ بالمستقبل، لم يتهيأ استخلاص حقائق علمية عن عالم الغد، ولم يتسن وضع ما يحتمل أن يقع لاحقاً في الحسبان... لذا تعتور حياة العرب أحداث تبدو لهم كالمفاجآت، وهم في تناولهم هذه الجوانب - بعد حلول النوازل - كثيراً ما يميلون إلى أساليب دفاعية نفسية لتبرير بعض المواقف أو إسقاطها على أطراف أخرى، في وقت لا يمكن القبول فيه بغير تعليل واحد في هذا المجال، هو أننا نتخلف عن المواكبة، وننشغل عنها بالمواجهة بوسائل فات أوانها، وحين ننظر حولنا نجد موقفنا قد تخلّف عن الركب بمراحل طويلة، وهكذا تطول المسافة بين ما نحن عليه وما ينبغي أن نكون.

ويعد التلفزيون الأجنبي الوافد عبر سواتل الفضاء ظاهرة جديدة، بعد أن كان موضوع هذه الظاهرة كثير التردد كموضوع مستقبلي، لذا فإن حلول هذه الظاهرة يعني أن المستقبل قد وصل!... ولكننا لم ندخله كمشاركين فعالين بقدر دخولنا فيه مستقبلين نفتح العيون والآذان قبالة الشاشة الصغيرة في دهشة.

وإزاء هذه الظاهرة يترتب الاتعاظ من الخبرات السابقة والعمل على مواكبة الحدث الجديد بروح جديدة ومنظور آخر يستند إلى التفكير العلمي من دون التفكير التسلطي، أو التفكير بعقول الآخرين، أو التفكير عن طريق المحاولة والخطأ، لأن هذه كلها تدفع بالإنسان إلى مزيد من التخلف في وقت يستدعي فيه نهوض الأمة تشكيل وعي جديد.

وينطلق هذا المفهوم من الإيمان بأن البشر هم صناع المستقبل... وهم وحدهم يستطيعون الاستباق وتيسير السبل إليه، وهم أيضاً يمكنهم أن يعجزوا عن ذلك ويتحولوا هم أنفسهم إلى عقبة في طريق المستقبل، بل هم قد يدفعونه بعيداً كلما اقترب منهم، ويصبحون كمن يساقون إلى الجنة بالسلاسل[1].

(١) قدري حفني، «التنشئة الاجتماعية للطفل العربي بين الوحدة والتعددية،» النيل، العدد ٢٨ (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦)، ص ٦١.

وفي هذا البحث محاولة للتنبؤ (prediction) بما يمكن للاتصالات التلفزيونية الفضائية الدولية الوافدة إلى الوطن العربي أن تحدثه من تأثيرات سياسية، بعد أن أصبح بوسع نسبة عالية من المواطنين العرب في جل الأقطار العربية استقبال تلك القنوات في منازلهم باللغة العربية، ومن المنتظر أن يتسع تعرض الجمهور العربي لقنوات أخرى فتراتٍ أطول... خصوصاً أن تاريخ البث التلفزيوني خلال السنوات الأخيرة يفصح عن كونه أداة تأثير قوي.

وكان سياسيون في قمة السلطة قد وصفوا التلفزيون بأنه كان في تسلله إلى الكتلة الشرقية قبيل التسعينيات قد فعل ما لم يكن بوسع السلاح النووي أن يفعله، وأن أزرار التلفزيون فتحت نوافذ إلى أحداث قادت إلى شيوع الرغبة في تغيير النظم السياسية في أوروبا الشرقية، ومن ثم الإطاحة بها.

واعترف قادة من الكتلة الشرقية نفسها بأن التلفزيون الوافد إلى بلدانهم قد ألهب مشاعر الناس وحوّل آمالهم إلى منعطفات جديدة، فكان ما كان.

وحين أخذ التلفزيون الدولي في مطلع التسعينيات ينقل صور الأحداث التي رافقت التغييرات في أوروبا الشرقية، كان، في واقع الأمر، يبرز إنجازات سياسية ساهم هو في صنعها... ولم يكن ذلك غريباً، حيث إن التاريخ السياسي للظاهرة التلفزيونية يوضح أن التلفزيون ارتبط بالحفاظ على ما هو قائم، قبل كل شيء، في وقت يمكننا النظر فيه إلى الظاهرة السينمائية على العكس من ذلك، حيث حرص كثير من أفلام السينما على الدفاع عن الحرية والتقدم والثورة وتمجيد حركات الشعوب.

ويتعامل كثير من البلدان في العالم الثالث اليوم بحذر مع الظاهرة التلفزيونية الفضائية الوافدة، فقد صدر قانون في إيران في مطلع عام ١٩٩٥ يمنع استخدام الأطباق اللاقطة، وتم على أساسه رفع آلاف الأطباق، وكانت العربية السعودية قد منعت استخدام الأطباق في أواخر عام ١٩٩٤. ولم يصدر أغلب الدول حتى الآن تشريعات في هذا المجال، إلا أن دولاً أخرى أخذت تعيد النظر في التنظيم البرامجي التلفزيوني، فقد أقرت إدارة البرامج التلفزيونية في القناة المصرية الأولى في النصف الثاني من عام ١٩٩٤ زيادة ساعات البث إلى ٢٢ ساعة يومياً، وذلك في محاولة لجذب المشاهدين إلى القنوات المصرية، نظراً إلى الانجذاب الجماهيري إلى مشاهدة محطات التلفزيون الأجنبية الوافدة، إذ انتشرت الأطباق اللاقطة في أحياء القاهرة، وبعض المدن المصرية الكبيرة.

ويلاحظ أن بلداناً أخرى، بما فيها بعض الأقطار العربية، قد أتاحت المجال لمواطنيها لاستخدام هذه الأطباق من دون قيود.

يستهدف هذا البحث تشخيص بعض الاحتمالات الناجمة عن التعرض لهذه القنوات. وإذا كانت الدراسات السابقة عن تأثيرات التلفزيون خلال العقود الأخيرة قد ركزت على التأثيرات السلبية للتلفزيون، فإن هذا البحث يعرض الاحتمالات الأكثر تردداً من دون الحكم على حدوده الإيجابية أو السلبية، خصوصاً أن بعض التأثيرات الظاهرة يقود إلى أخرى تبعاً لطبيعة الظروف المتجددة على المستويات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

وقد وضعنا في الاعتبار عند تحديد التنبؤات المحتملة قدرات التلفزيون في إحداث التأثير، وظروف المجتمع العربي، من دون إغفال العوامل الوسيطة التي تعني أن الرسالة الاتصالية ليست هي العامل الوحيد والأساسي للتأثير، وأن عملية التأثير في ذاتها تخضع لعوامل متعددة، من بينها اتجاهات الأفراد وولاءاتهم وجماعاتهم وأطرهم المرجعية، وهذه كلها ترتبط بتفسيرهم

ما يتعرضون له عبر التلفزيون، فضلاً عن عوامل أخرى، كالانتباه والإدراك والفهم والتذكر الانتقائي... أي ان تأثير وسائل الاتصال الجماهيري يتحقق بطريق غير مباشر، من خلال العوامل الوسيطة، وعلى هذا، حين تقل فاعلية العوامل الوسيطة، فإن فاعلية وسائل الاتصال تزداد.

والتمعن في طبيعة ظاهرة الاتصال الفضائي الأجنبي الوافد يفصح أن العوامل الوسيطة تقل فاعليتها إلى حد كبير في هذا النمط من أنماط الاتصال، الأمر الذي يجعل من احتمالات تأثير القنوات واضحاً في الوطن العربي، حيث إن ما يقلل من قوة العوامل الوسيطة يتمثل في تيسّر التعرض للقنوات التلفزيونية الوافدة على مدار اليوم، وتعدد القنوات الوافدة، وقوة طرق تقديم المواد التلفزيونية وجاذبيتها، وجدّة الموضوعات وحيويتها، وضعف مستوى المواد التلفزيونية المحلية، فضلاً عن عوامل لا علاقة لها بتلك القنوات، بل هي ترتبط بواقعنا الاجتماعي، منها ضآلة مجالات الترويح والنشاط الاجتماعي في فترات الفراغ، وشعور المواطن العربي بالقلق إزاء مستقبله وشدة تشبثه في الوقوف على ما يحيط به، الأمر الذي يدفعه إلى التعرض للمصادر الاتصالية التي تحقق له قدراً من الطمانينة.

ومع أن القنوات الوافدة تشكل لقاء الجمهور العربي بالفكر الغربي والحضارة والثقافة الغربيتين إلا أن هذا اللقاء لا يشكل حواراً بين طرفين، إذ يتحدث طرف واحد فقط، بينما يعد الجمهور العربي مجرد طرف مستقبل.

ويعد التقصي عن التأثيرات المحتملة لهذه الظاهرة خطوة أساسية لتبيّن خطوات المستقبل في مجال محدّد، إذ لا يمكن إلا مواكبة هذه الظاهرة وتهيئة أجهزة التنشئة والتثقيف والإعلام لأداء أدوارها في الظروف الجديدة.

ويحدد مجال البحث في تأثيرات القنوات التلفزيونية الأجنبية الوافدة الواصلة إلى الوطن العربي والناطقة باللغة العربية من دون إغفال القنوات الممولة عربياً والصادرة من استوديوهات في خارج الوطن العربي.

ويحدد موضوع البحث في التأثيرات السياسية وحدها[٢]، أي في ما يتعلق بالمواطن في سلوكه السياسي وفي علاقته بالسلطة.

والتلفزيون بفضل ظروفه الجديدة، وفي تجاوزه الحدود السياسية بين الدول، أصبح قوة ذات فاعلية سياسية باعتباره مصدراً لتكوين انطباعات الناس ومعاييرهم ووجهات نظرهم السياسية. وإذا كان التلفزيون قبل أن تتهيأ له ظروف البث الفضائي قد استطاع أن «يغير وجه الحياة السياسية، ويعدل العادات اليومية، ويكيّف أسلوب حياة الناس، ويجعل الأحداث المحلية ظواهر عالمية»[٣]، فإنه بفضل الاتصال الدولي الفضائي أصبح مهيأ لإحداث آثار انقلابية في حياة المجتمعات، وفي التفكير السياسي، والوعي به على مستوى شعوب العالم قاطبة.

---

(٢) تناول الباحث احتمالات تأثير القنوات الوافدة من جوانب عدة ضمن البحوث التالية:
أ ـ القنوات التلفزيونية الوافدة عبر الفضاء واحتمالات تأثيرها في الأسرة العربية.
ب ـ القنوات التلفزيونية الوافدة عبر الفضاء واحتمالات تأثيرها في المجتمع العربي.
ج ـ القنوات التلفزيونية الوافدة عبر الفضاء واحتمالات تأثيرها في الشباب العربي.
د ـ القنوات التلفزيونية الوافدة عبر الفضاء واحتمالات تأثيراتها النفسية والاجتماعية في الأطفال العرب.

(٣) عبد الغفار رشاد، **دراسات في الاتصال** (القاهرة: مكتبة نهضة الشرق، ١٩٨٤)، ص ١٦٩.

ويعد اللجوء إلى التنبؤ في تحديد التأثيرات المحتملة طريقة في البحث العلمي لا بديل منها بالنسبة إلى هذه الظاهرة الحديثة، خصوصاً أنه منذ وقت طويل كان يشار إلى افتقار الذخيرة العلمية إلى حقائق عن تأثيرات التلفزيون خارج حدود الدول. فقد كان ولبر شرام قد أشار منذ أوائل السبعينيات إلى أن نتائج علمية حول تأثيرات التلفزيون السياسية قد توفرت في الغرب من خلال قياس ما ينجم عن الاتصال السياسي (political communication) والحملات السياسية، وفي انتخابات القيادات وفي المجادلات واللقاءات السياسية المختلفة، إلا أن تأثير الاتصال السياسي، وخصوصاً خارج الحدود، لم يتوفر بالشكل الذي يشار فيه إلى أنه تراث علمي(٤).

ونعرض في ما يلي التأثيرات المحتملة:

أولاً: اتضاح حدود للمسايرة والمغايرة السياسية

واجه المجتمع العربي خلال العقود القليلة المنصرمة مواقف حرجة عديدة، منها ما تكرر وقوعه بحيث أصبح متواتراً، ويقود التواتر إلى نمط سلوكي اتباعي (conventional). هذا بينما تؤدي مواجهة الأفراد أو المجتمع لمثيرات جديدة، بسبب الصراع أو التوتر أو التنافس، إلى ظهور أنماط سلوكية فيها قدر من المسايرة (conformity) وقدر من المغايرة (variability)، وتتضح المسايرة حين يبدي الأفراد سلوكاً متفقاً مع المثيرات الواصلة، بينما تنطوي المغايرة على قدر من المقاومة.

وتبلور الحدود بين المسايرة والمغايرة أمر اعتيادي، إلا أن اتساع هذه الحدود يقود إلى المسايرة المفرطة أو المغايرة المفرطة، وهو ما يعدّ تطرفاً أو تعصباً.

وهذا يعني أن علاقات الاتصال التي تربط الأفراد بعضهم ببعض وبالبيئة تتنوع، وتتطور فيها كل من المسايرة والمغايرة وتثور جوانب عرقية، أو تاريخية، أو ايديولوجية، أو سياسية. فالقنوات الوافدة تقود إلى دعم بعض الاتجاهات وتعزيزها، كما تعمل على خلق اتجاهات جديدة، وقد يجد مفهوم، إما صديق أو بالضرورة عدو، وجوداً له لدى نسبة من المجتمع، وقد يتضاءل لدى نسبة أخرى، كما قد تلجأ نسب من المجتمع إلى شق طريقها إلى ساحة العمل السياسي، وقد تنكفئ أخرى.

ومن جانب آخر، تجد الميكانيزمات الدفاعية (defensive mechanisms) وجوداً لها من خلال قبول أو رفض هذا المنطلق أو ذاك تبريراً (rationalizing)، أو إسقاطاً (projecting)، أو تعويضاً (compensating)، أو اتخاذ مواقف الانسحاب (withdrawal)، أو الاستسلام (surrender).

وقد شهد التاريخ العربي المعاصر أمثلة مشابهة لهذه المواقف، إذ تبيّنت المسايرة في ظهور كثير من المفكرين، وهم يحاولون التوفيق بين أفكار وأنماط سلوكية شرقية وأخرى جديدة وافدة، وهم في محاولتهم هذه حرصوا على التقصّي عن أصول في التراث السياسي القومي لكثير من المفاهيم والأساليب السياسية الغربية، كالديمقراطية والحرية والاشتراكية... بل تجاوز الأمر ذلك إلى التقصي عن مفاهيم في العلوم الطبيعية والرياضية، وبعض جوانب العلوم

---

(٤) Wilbur Lang Schramm, *Men, Messages and Media: A Look at Human Communication* (New York: Harper and Row, 1973), pp. 203-290.

الإنسانية، كالقول إن للأمة العربية جهوداً في هذه المجالات أو ابداعات مبكرة... أما المغايرة فقد ظهرت في مواقف كثيرة، منها ما كان قد حال دون لحاقنا بمسيرة التقدم الإنساني، وجعل من الفجوة تتسع بين العالم المتقدم ووطننا العربي.

ثانياً: تحوّل الأنظار إلى موضوعات سياسية محددة

من بين ما ينطوي عليه التحويل (transfer) تركيز الانتباه على موضوعات بعينها في السياسة الدولية على مستوى أسباب الظواهر وعلاقاتها وحلولها.

وتسهم القنوات الوافدة في وضع ظواهر معينة في بؤرة الاهتمام السياسي أو تحويل أخرى عن مواقعها أو عن موضوعاتها الأساسية إلى مواقع وموضوعات بديلة، مع نقل مشاعر عاطفية ووجهات نظر معينة إزاء الموضوعات البديلة.

ويتأتى ذلك نتيجة إثارة القنوات الوافدة موضوعات سياسية والتركيز عليها مع التعتيم على أخرى، خصوصاً ان وكالات الأنباء العالمية وشبكات التلفزيون الدولية هي المصادر الأساسية للمعلومات السياسية بالنسبة إلى بلدان العالم المختلفة، بما فيها الوطن العربي.

وهذا يقود إلى الانشغال بمسائل سياسية معينة، منها ما يشغل عن الاهتمام بقضايا ذات ارتباط وثيق بحياة الوطن العربي السياسية.

ولا يقتصر الأمر على الأخبار فحسب، بل على مجمل التحليلات والانطباعات ووجهات النظر والمواقف التاريخية والذكريات السياسية.

ويلاحظ أن هذه القنوات كثيراً ما تلجأ إلى اختيار بعض الأحداث لوضعها بين قوائم الأخبار، ليس بسبب أهميتها كأخبار، بل بقصد عرض وترويج وجهات نظر وعواطف بعينها.

ويؤدي ذلك إلى انقياد الرأي العام إلى كثير من الطروحات الفكرية، خصوصاً ان هناك قطاعات تولي الموضوعات المثارة أهمية - بوعي أو من دون وعي - الأمر الذي يجعل منها أكثر ابتعاداً عن واقعها عند انشغالها بمسائل سياسية محددة.

ثالثاً: إثارة الشك السياسي

منذ وقت مبكر، كان يشار إلى أن التلفزيون يثير الشك السياسي (political cynicism) لدى المجتمع، على أساس أنه لا يبدي احتراماً كافياً للأعراف والتقاليد والرأي العام والأخلاق الشائعة، كما انه يسفّه العمل السياسي ويهز الثقة برجال الحركة السياسية[٥]، خصوصاً ان الزعماء السياسيين لم يعد في وسعهم ممارسة السلطة بالطريقة نفسها التي كانت تجري من قبل، بعد أن أتيح للناس، بمن فيهم أولئك الذين يعيشون في القرى النائية، أن يكوّنوا وجهات نظر خاصة بهم[٦].

وتكشف الملاحظات أن القنوات التلفزيونية الوافدة لا تنطوي على ما هو دعائي صريح وواضح، بينما تتضح الدعاية في المواد التلفزيونية المقدمة من القنوات التلفزيونية المحلية في الوطن العربي، كما أن هذه الأخيرة تركز على ما هو متوافق مع الخط السياسي للدولة، حيث

---

(٥) انشراح الشال، **مدخل إلى علم الاجتماع الإعلامي** (القاهرة: مكتبة نهضة مصر، ١٩٨٥)، ص ١٧٢.
(٦) رشاد، **دراسات في الاتصال**، ص ٩.

يعمل التلفزيون على إرضاء السلطة والدوران في الإطار الايديولوجي للنظام السياسي، مع استبعاد القنوات المحلية الموضوعات الحساسة، والتركيز على الموضوعات الفضفاضة التي لا تثير شكوكاً. ومع ذلك يغلب على القنوات التلفزيونية المحلية تكوينها - من دون وعي - انطباعات غير جادة عن السلطة. ومن المحتمل أن تزيد القنوات الوافدة هي الأخرى، من إثارة الشكوك بصورة غير مباشرة... فمثلاً تُبرز القنوات الفضائية سيادة الروح الديمقراطية في المجالات السياسية، بوجه خاص، وهذه الجوانب غير مألوفة لدى المواطن العربي، إلا في حدود. لذا فإن التعرض لتلك القنوات يخلق صوراً وانطباعات جديدة حول أنظمة الحكم العربية[٧].

وفي معرض تناوله موضوع التنافس بين دول العالم وما يؤول إليه ذلك من مخاوف، وخصوصاً عند استماع المجتمع إلى أصوات جديدة، يقول هارولد لاسكي (١٨٩٣ - ١٩٥٠) في كتابه عن الحريات في الدول الحديثة: «... الخوف يولّد الشكوك... وهنا يبدأ حكام هذا المجتمع والقائمون بأموره في النظر إلى الحرية باستياء، وانهم يدركون، في هذه الحالة، أن الشعب لم يعد على حالته الطبيعية، وأنه يشك في حكمة حكامه، وأنه شرع في الإنصات إلى أصوات جديدة، وأنه لا بد أن يطالب بتغييرات جديدة...»[٨].

رابعاً: الإغراق في الأخبار السياسية

تُعنى القنوات الوافدة بالأحداث والوقائع السياسية على مستوى العالم كله، وهي بهذا تستميل المشاهدين إلى التعرض للأخبار ومتابعتها.

وقد وجد أن الطرق الحية، أو شبه الحية، في تقديم الأحداث المصورة تحفز المشاهدين على إبداء اهتمام أكبر، فضلاً عن تزايد الاهتمام بالأحداث والوقائع شيئاً فشيئاً، وتزايد الرغبة في الاستزادة منها.

وعناية القنوات الوافدة بالأخبار السياسية تجعل نسبة من الجمهور تحيا في خضم أحداث منتقاة ومصوغة بلون محدّد، وهذه الأخبار ليست - في حقيقة الأمر - صورة للأحداث في العالم، لأن «الخبر» اليوم هو ما تنتقيه القناة التلفزيونية من بين الأحداث وتقدمه عبر شاشتها، وهو يمسي خبراً لأنه حدثٌ تمّ انتقاؤه من بين أحداث كثيرة.

وهذه القنوات تجعل نسبة من الجمهور لا تحيا أجواء أحداث العالم بقدر ما تحيا أجواء وجهات النظر التي تفصح عنها تلك الأخبار، حيث إن الأخبار لا تقتصر على الأحداث والوقائع فحسب، بل تشمل ما يطلقه القادة والسياسيون والمفكرون من تصريحات وآراء ووجهات نظر وتوقعات، كما أن الأخبار تشمل أنماطاً متعددة للسلوك السياسي الذي يحمل الكثير من الدلالات، كالانتخابات وطريقة إبداء الرأي السياسي، والمطالبة بالحقوق، وما إلى ذلك.

وهذا كله يعطي الخبر وظيفة دعائية حتى وإن حاول واضعوه التقيد بالحياد، حيث تكمن الدعاية في ما ينطوي عليه الخبر من أجواء وما يشيعه من أصداء.

والوظيفة الدعائية للخبر يمكن أن تكون مقصودة في بعض الحالات، لهذا كان موضوع حدود الصدق في الخبر من القضايا موضع الاهتمام على الصعيد السياسي منذ وقت طويل.

---

(٧) هادي نعمان الهيتي، «اتصالات الفضاء واحتمالات تأثيرها في الأسرة العربية»، مجلة الأسرة العربية (المنظمة العربية للأسرة، تونس)، العدد ٢ (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤).

(٨) هارولد ج. لاسكي، الحرية في الدولة الحديثة (القاهرة: شركة توزيع الجمهورية، [د.ت.])، ص ١٠.

وكان المفكر السياسي هارولد لاسكي قد أشار إلى هذه المسألة منذ وقت مبكر، حيث أكّد «ان من يبحث مشكلة الصدق في الاعلام في المجتمع الحديث يواجهه أمران: **أولهما**، تعقّد هذه المشكلة، **وثانيهما**، أن جمع الأخبار ونشرها عمل لا يراعى فيه العرض الموضوعي للوقائع. والأخبار سرعان ما تصبح دعاية عندما تتمكن مادتها من التأثير في السياسة، كما يميل مضمون الأخبار في المجتمع الحديث المتفاوت إلى فائدة من بيدهم مقاليد السلطة الاقتصادية»[٩].

وبالإضافة إلى ذلك، فإن إغراق الأفراد في خضم الأخبار السياسية يجعل نسبة من الجمهور ميالة إلى إبداء رأيها في الشؤون المطروحة استناداً إلى ما يتناهى لها من القنوات الوافدة، حيث وجد في دراسات سابقة أن كثيرين يهتمون بالأخبار كي يكوّنوا منها آراءهم الخاصة مستندين إلى المعلومات التي تصلهم، كما أن الرأي العام يتأثر بنوع الأخبار، وبالطابع الذي تتميز به في عرضها[١٠].

وهنا نشير إلى أن هناك ظواهر في الإعلام العربي كانت قد نجمت عن الآثار التي خلفها إنشاء الغرب بعض وسائل الإعلام العربية في البدايات الأولى، ومن هذه الظواهر محاولة بث أساليب عمل في الإعلام العربي تتسق في بعض سياقاتها مع الإعلام الغربي، حيث إن «السياسات الإعلامية في أغلب الأقطار العربية تعتمد مراحل زمنية قصيرة، لذا فإن تحليل الإعلام العربي يفصح عن أن الرسائل الإعلامية تركّز على ما هو آني - إلى حد ما - حيث تشغل الرسائل التي تدور حول الأحداث والوقائع الآنية حيزاً كبيراً في وسائل الإعلام العربية، وبذا ينشغل المتلقي بأحداث يومه أكثر من انشغاله بمستقبله، وأكثر من انشغاله بمقومات بناء الشخصية القومية، على رغم أن وظيفة الإعلام لا تقتصر على نقل الأخبار فحسب، بل تتعدى ذلك إلى العمل على الاسهام في مجمل مقومات الثقافة. وعليه، فقد كان تركيز الإعلام على الجانب الإخباري الآني على حساب التركيز على المقومات الثقافية يشكل قصوراً في أداء الإعلام وظائفه الاجتماعية[١١]. وهذا يزيد من فاعلية القنوات الوافدة في إبراز هذه الظواهر.

وبفضل القنوات الوافدة سيجد المواطن العربي نفسه أمام فيض من الأخبار، ابتداءً من أخبار البروتوكول إلى أخبار الأحداث السياسية الكبيرة، مروراً بأخبار على شاكلة عضة كلب لعابر سبيل... وبذا فإن المواطن العربي سيسمع دبيب الآخرين ووقع أقدامهم على الأرض، بل هو يشاهدهم بأم العين، قبل أن يتمعن في موطئ قدميه على الأرض.

خامساً: الوفرة الاتصالية السياسية

وُصف الإنسان بنعوت شتى، كالقول إنه كائن اجتماعي، أو كائن مدبّر، أو كائن ناطق، أو كائن سياسي، ويبدو أن صفة أخرى تتبلور ليلبسها البشر من خلال القول إن الإنسان يتحول رويداً رويداً إلى كائن تلفزيوني، حيث إنه يستمد من التلفزيون الكثير من المعلومات ووجهات النظر والانطباعات والأحكام.

---

(٩) هارولد ج. لاسكي، **مدخل إلى علم السياسة**، ترجمة عز الدين محمد حسين؛ مراجعة علي أدهم، الالف كتاب؛ ٥٤٥ (القاهرة: مؤسسة سجل العرب، ١٩٦٥)، ص ١٠٩.

(١٠) رايموند كارفيلد كيتل، **العلوم السياسية**، ترجمة فاضل زكي محمد، ٢ ج، ط ٢ (بغداد: مكتبة النهضة، ١٩٦٣ - ١٩٦٤)، ج ٢، ص ٥٦ - ٥٧.

(١١) هادي نعمان الهيتي، **الواقع الراهن للإعلام العربي في مواجهة الإعلام المعادي** (موسكو: المجلس المركزي للنقابات السوفيتية، ١٩٨٧)، ص ٥ - ٦.

وقبل سنوات قليلة، وقبل ظهور القنوات التلفزيونية الفضائية الدولية، كان يشار إلى أن المعرفة الإنسانية تتضاعف كل خمس سنوات، وهذا ما يجعل الإنسان في حالة تخلف بالغة الشدة عن زمانه وعصره إذا لم يعالج ذلك الأمر بسرعة.

واليوم تتخذ حركة الاتصال تياراً جارفاً لا يمكن لأحد أن يكون في معزل عنه، وإن هذه الحركة قد ازدادت واتسعت بفعل الاتصالات الفضائية، وبذا أصبح الناس أمام فيض من المعلومات والأفكار والمشاعر، بحيث أمكن القول إن الوفرة الاتصالية أصبحت أكبر ظواهر العصر، وخصوصاً في دول العالم الصناعية، لكن القنوات الوافدة عبر الفضاء تجعل بلدان العالم الثالث، بما فيها الوطن العربي، تحيا هذه الظاهرة، بشكل من الأشكال.

وتشكل الوفرة الاتصالية عبئاً على الإنسان في كثير من الأحيان، في الوقت نفسه الذي تجعله على إحاطة نسبية ببعض جوانب الحياة، إذ يجد الإنسان نفسه ـ بفعل الوفرة الاتصالية ـ في مواقف محيّرة أو مربكة، أو يجد أن عليه أن يكون من راكبي الموجة، أو من السائرين في الركب، أو كاطرش في زفة، أو كمن يفكر بعقل غير عقله، أو يفكر بعقلية القطيع.

وهكذا تدفع الوفرة الاتصالية بعضهم إلى العزلة وإلى عدم الاكتراث، أو إلى مزيد من المغالاة في الانشغال بها أو في وضع غاضب. وقد ينظر بعضهم إلى ذلك التدفق الاتصالي الواسع على أنه إثراء لفكر الإنسان، ويرى آخرون فيه اغتصاباً عقلياً وحرباً نفسية وتحويلاً عقائدياً.

وبوجه عام، فإن المواطن العربي يجد نفسه مضطراً إلى استهلاك غير قليل من المعلومات، بوعي أو بغير وعي، وهذا الأمر يجعل منه منشغلاً بها، بمن في ذلك أولئك الذين يصرّون على أنهم عازفين عنها غير آبهين بها.

سادساً: الاحساس بضعف الدور السياسي العربي

تتضح للمواطن العربي من خلال تعرضه للقنوات التلفزيونية الفضائية الوافدة حقائق كثيرة عن القوى التي تحرك الأحداث أو تلك التي تلعب دوراً مهماً في القرارات السياسية، ومنها يكتشف أن الدور السياسي للأمة العربية في السياسة الدولية هو دور عابر... إذ يتضح للمواطن العربي أن الوطن العربي ليس صانعاً للأحداث الحاسمة إلا بحدود قليلة ومحدودة، كما ان الوطن العربي يظهر ـ في الغالب ـ في أعمال التخريب والإرهاب والحروب والمصادمات وغيرها، مما يقع ضمن ما يسمى بالأخبار المبقعة، ويغيب العرب عن أخبار التقدم العلمي الذي يحياه العصر، وعن أخبار الانجازات الفكرية والسياسية، الأمر الذي ينعكس على تأثيره في النظرة إلى الذات، إذ يرى العرب أنفسهم عبر هذه القنوات في مواقف غير مرغوب فيها، بينما يرون إلى جانبها صوراً وأنماطاً للسلوك الحضاري والإبداع الإنساني.

ويقف الجمهور العربي على ضخامة المبالغة التي تطلقها وسائل الإعلام العربية عن دور العرب السياسي.

سابعاً: شيوع الأفق الغربي في النظرة السياسية

تعرض القنوات التلفزيونية أفكاراً سياسية شتى، إلا أن التقصي المتمعن والتحليل الموضوعي ينتهي إلى أن كل ما يعرض عبر هذه القنوات يظل في نطاق الأفق الغربي. وعلى هذا، فإن هذه القنوات ستسهم في إبقاء فكر الغرب حياً في نفوس الكثيرين، ليس في الغرب وحده، بل في العالم كله، إذ إن الغرب لدى الكثيرين في العالم الثالث هو المثل والنموذج.

وطغيان الفكر الغربي يقود إلى تشكل أطر مرجعية لنسبة عالية من المجتمع في تقديراتها وأحكامها السياسية، إذ يحتمل أن يميل كثيرون إلى التعرض للتلفزيون الوافد بقصد استيحاء وجهات نظرهم وتلقي حلول جاهزة حول المسائل السياسية.

ويزيد من تأثير ذلك أن طرح تلك الأفكار والحلول، عبر القنوات، يقود إلى انتقالها إلى المجالس واللقاءات الشخصية. وقد لاحظ الباحث في دراسات استطلاعية في القاهرة أجريت عام ١٩٧٩ أن كثيراً من الأحاديث الشخصية التي يتبادلها الموظفون تنطوي على وجهات نظر مستقاة من بعض وسائل الإعلام، إلا أن المتحدثين ينسبونها إلى أنفسهم باعتبارها آراءهم الشخصية، أو استنتاجاتهم الذاتية، وخصوصاً ما كان يتعلق بزيارة الرئيس أنور السادات للقدس وعقد اتفاقيتي كامب ديفيد... ولوحظ أن الآراء المستقاة من جريدة **الأهالي** كانت ترد في الغالب على شكل تساؤلات بريئة، إذ كان يرددها بعض الموظفين على أنها أسئلة ترد على الخاطر.

وعلى أية حال، يمكن القول إن التلفزيون الوافد، سيقود إلى بلورة أفق غربي في النظرة السياسية يجعل نسبة عالية من الأفراد تنظر إلى الأفكار بعيون غربية، ويقع الإنسان العربي في أسر الصيغ التي تسكب بها تلك الأفكار.

ثامناً: شيوع تسميات وتعميمات سياسية براقة

من المحتمل أن تقود فترات التعرض الطويلة للقنوات الوافدة إلى شيوع رموز لغوية صغيرة بديلة من مفهومات فكرية أو سياسية واسعة، من دون أن تكون الرموز اللغوية مفسرة أو معللة للموقف، بل هي أقرب إلى أن تكون إجابات مسكّتة عن تساؤلات سياسية حذرة أو معقّدة... وهذه الرموز شائعة بالأساس في الاتصال السياسي الدولي في بعض المواقف في ما يطلق عليه التعميمات البراقة (glittering generalities) أو تكرار تعابير أو مصطلحات في ما يطلق عليه التسميات (name calling)، وهذه التعميمات والتسميات توهم مستخدميها بأنهم يفهمون الموقف أو يفسرونه في الوقت الذي يشكل استخدامها تضليلاً للآخرين أو إيهاماً للذات.

ويحتمل أن يقود ظهور التعميمات والتسميات إلى إسقاط بعض المقولات والمفاهيم السياسية العربية، بما في ذلك بعض المصطلحات التي ارتفعت في الوطن العربي منذ الخمسينيات والستينيات، إذ يحتمل أن تنزوي لتحل بدلاً منها أفكار فيها قدر من السطحية.

تاسعاً: تكوّن صورة جزئية ومتحيزة عن وضع العالم السياسي

إن الصورة المتكونة بفعل القنوات التلفزيونية الوافدة عن خارطة العالم السياسية لدى المواطن العربي هي صورة جزئية، وهي لا تعبّر عما يعتور العالم من تناقضات وأوجه صراع.

وتحيز الصورة وجزئيتها يرجع إلى عوامل متعددة، منها أن التلفزيون في حد ذاته لا يدّعي أن مهمته هي إعطاء الصورة الكاملة، إذ هو يسهم مع سائر وسائل الاتصال في تشكيل الصورة المطلوبة، لكن المواطن العربي يتعرض للتلفزيون الوافد من دون أن يتاح له التعرض للوسائل الأخرى كالصحافة... كما ان التلفزيون الوافد يصبغ مواده بالعقلية الغربية التي يفرض تفردها تحيزاً، إضافة إلى عدم توفر أرضية كافية من المعلومات لدى المواطن، أو عدم كفاية الخبرات لديه، الأمر الذي يجعله يميل إلى تفسير بعض المواد التلفزيونية الوافدة بغير معناها الأساسي، أو هو يسيء فهم الهدف من وراء عرضها. يضاف إلى ذلك أن العمليات

كالانتماءات والولاءات والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والعوامل النفسية الأخرى تجعل الأفراد يفسرون كثيراً من الوسائل بغير معانيها، وبالتالي تكون صورة جزئية.

وليس مطلوباً أن يكون المواطن على وعي بكامل الصورة، إلا أن المشكلة التي قد تبدو هنا توهم المواطن بأنه «يعرف كل شيء عن دنياه»، وقد يسحره هذا الوهم ويبدي الرأي ويُصدر الحكم على أساس ذلك الوهم.

وكان بعض الدراسات قد انتهى إلى أن هناك من يتوهم أنهم يعرفون كل شيء... وقد ذهب بعضهم إلى وصف هؤلاء بالمستهترين... لتعذر التعامل معهم، إذ يظهر بعضهم وكأنهم يضعون أصابعهم في آذانهم إزاء ما ينطلق من أجهزة الإعلام والثقافة.

عاشراً: المقارنة والتطلع السياسي

يجد الأفراد من دون وعي - في الغالب - عند تعرضهم لصور ومشاهد جديدة، أنفسهم، وهم يجرون المقارنات بين واقعهم وما يتعرضون له. ولما كانت القنوات الوافدة تعرض أنماطاً للسلوك السياسي التي يمارسها الناس في المجتمعات الأخرى على مستوى القيادات السياسية والنخبة والمؤسسة السياسية، والتي تتضح فيها مستويات من التنظيم للحياة السياسية وتوزيعاً للأدوار بطريقة يبدو فيها الانتظام غالباً، لذا يكون المواطن العربي أمام نمط جديد للسلوك السياسي أو غير مألوف لديه... ويزيد من ذلك توافر حدود للحريات السياسية وطرق تعبير الناس عن أنفسهم وارتفاع شأن تقاليد العمل السياسي، وأساليب قيام مؤسسات التنشئة السياسية والإعلامية بأدوارها هناك.

وتشكل هذه الجوانب مثيرات لإجراء المقارنات والاحساس بتباين المستوى، والشعور ببعض تناقضات الواقع... وهذه المشاعر تقود إلى نتائج متباينة، كالتبرم، أو الانكفاء، أو الانبهار، أو الغضب، أو الشعور بالمرارة، الأمر الذي يرسم نظرة قاتمة إلى الواقع السياسي وإلى المستقبل. إلا أن أخطر المشاعر التي قد تنجم عن ذلك هي تلك التي تنطوي على شيوع الاعتقاد بأن الأمة لا يمكنها أن تتطور وتصل إلى مستوى أفضل، حيث إن ذلك يعني شيوع القنوط في الحياة وخمود التطلع.

ومما تعنيه هذه المؤشرات أن الناس يشعرون نتيجة التعرض للقنوات الوافدة بتخلف واقعهم السياسي. وهذا ما قد يشكل حوافز لدى بعضهم لتغيير ذلك الواقع، إلا أنه يثير في بعضهم الآخر يأساً. وكان ليزر سفيلد قد أطلق على الشعور باليأس والانكفاء نتيجة ذلك اسم «ثورة خيبة الآمال»، والتي تصيب بلدان العالم الثالث.

وكانت بحوث رائدة متعددة قد أشارت إلى حقيقة أن الأخطار لا تكمن في المواد التلفزيونية الأجنبية ذات المضمون الدعائي السافر، بل في مواد كثيرة قد لا يظهر فيها ما يتعارض مع وجهة النظر السائدة في هذا البلد النامي أو ذاك، ولا تتنافى مع الاتجاهات السياسية القائمة والمرغوب فيها، كتلك التي تقتصر على تقديم صور لعوالم أكثر تقدماً، وتبدو أفكارها مقبولة وغير متحيزة، ومع هذا فهي تقود الناس إلى الشعور بتخلف واقعهم □

في التجربة المغربية:
رهان المدنية بين المثقف والفاعل السياسي

أحمد جزولي

صحافي وكاتب روائي من المغرب.

ـ ١ ـ

قفزت لفظة المدنية بشكل مباغت إلى واجهة الاشتغالين الإعلامي والسياسي في الفترة الراهنة من وجودنا في أبعاده الرمزية والمادية، إذ أصبحت اللغة المتداولة تغير جلدها بعد انجلاء أسطورة «الشرق الاشتراكي المتقدم»، وانهيار الايديولوجيا كعنصر مهيمن في توجيه السياسة في ممارسة كل من الحزب[١] والدولة[٢]، وظهور «المصلحة» بدلاً منها كعنصر حاسم في تحديد الإقدام على شأن دون آخر من قضايا الشأن العام.

لقد كان الوطن العربي في عمق مساوقة هذا التحول ومجاراته، بدءًا من التداول المفرط أحياناً لمقولة «المجتمع المدني»[٣]، إلى إلغاء الايديولوجيا من قاموس أحزاب وحركات سياسية عدة، على رأسها الأحزاب الشيوعية الكلاسيكية[٤] التي أرفقت تغيير أسمائها بإعلان استبدال استراتيجيتها التي انتقلت من «النضال من أجل القضاء على الرأسمالية» إلى الإقرار بضرورة

---

(١) انظر: موريس ديفرجيه، **الأحزاب السياسية**، نقله إلى العربية عن الطبعة ٦ الفرنسية ١٩٦٩ علي مقلد وعبد الحسن سعد (بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٨٠).

(٢) مفهوم الدولة هنا نستعمله بمفهوم المؤسسة السياسية الحاكمة، وليس بمعنى الدولة التي تحتوي كافة «الأجهزة الايديولوجية للدولة» مثلما ذهب إلى ذلك الفيلسوف الفرنسي الراحل لويس التوسير، متخذاً من الماركسية مرجعاً على رغم أن منظرين ماركسيين عديدين ألفوا عن الفيلسوف ماركسيته بسبب تبنيه «مفهوم البنية»، وهذا ما رفضه التوسير. انظر: Louis Althusser, *Pour Marx*, collection théorie; 1 (Paris: Maspéro, 1980) انظر أيضاً مفهوم الدولة في: Henri Lefebvre, *De l'état*, 10/18; 1049 (Paris: Union générale d'éditions, ٥1976-), tome 3.

(٣) انظر: سعيد بنسعيد العلوي، «نشأة وتطور مفهوم المجتمع المدني في الفكر الغربي الحديث»، ورقة قدّمت إلى: **المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظّمها مركز دراسات الوحدة العربية** (بيروت: المركز، ١٩٩٢).

(٤) بعد سقوط «اشتراكية الدولة» في الاتحاد السوفياتي وأوروبا الشرقية تخلصت الأحزاب الشيوعية من أسمائها القديمة، وهذا ما ظهر اثره جلياً في أوروبا عموماً، وكان لكل هذا «انعكاس» أو تجلٍّ أيضاً في الوطن العربي.

التفاعل معها والاكتفاء بتوسيع هوامش الحرية الضيقة أصلاً ضمنها، فضلاً عن رفع مطالب اجتماعية تختلف أهمية المطالبة بها من بلد إلى آخر، وفق موازين القوى التي تحكم الصراع الاجتماعي. إلا أن المؤكد أن استعمال مقولة «المجتمع المدني» في شكله المعمم، وبالقدر الذي يعتبر ضرورة موضوعية مفرزة من صلب تجاوز مفهوم «الديمقراطية الشعبية» (هذا المفهوم الذي كان بدوره قد جاء تجاوزاً لـ «الديمقراطية الغربية» أو «البرجوازية» كما تم عليها الاصطلاح، التي حوت منذ بداياتها النظرية مفاهيم المواطنة والمدنية وغيرها)، هذا الاستعمال يبدو، على كثرته، مثيراً بشكل بالغ.

لقد امتازت «الديمقراطية الشعبية» بإذابة الفواصل بين اطارات المجتمع، وخصوصاً بين كل من النقابة والحزب والدولة والجمعيات الإنسانية وغيرها، وظهرت وفق هذا الخلط مقولات «الخرق المشروع لحقوق الإنسان» و«الاعتقال السياسي المشروع»[٥]، الذي كانت توقّعه من دون خجل شخصيات أو منظمات تؤكد أن «نضالها» من أجل عالم خال من القيود (هكذا) يعد أمراً لا رجعة فيه.

لم يكن حال الديمقراطية الغربية أقل افتضاحاً، إذ باسم الحرية والدفاع عن الشعوب تدخلت دول كبرى لإسقاط أنظمة منتخبة بطرق حرة ونزيهة، وباسم الحرية نصبت عوض تلك الأنظمة أبشع الدكتاتوريات في التاريخ (نظام الجنرال بينوشيت الذي عوضت به الولايات المتحدة الأمريكية من نظام سالفادور الليندي المنتخب في بداية السبعينيات). إلا أن الفاصل بين ما قامت به أنظمة «الديمقراطية الغربية» في هذا المجال، وأنظمة «الديمقراطية الشعبية»، هو أن هذه الأخيرة مارست الاضطهاد ضد شعوبها، بينما الأولى قامت بما قامت به لحماية مصالحها القومية في الدول الأخرى، بينما ظل مواطنوها، داخلياً، يتمتعون بحقوقهم الاقتصادية والمدنية والسياسية كاملة، بل إن تلك التدخلات في بعض البلدان كان الهدف من ورائها ـ بالإضافة إلى ضمان الهيمنة الاستراتيجية ـ ضمان استمرار رفاه مواطني الدول المتدخلة، وهذه الخلفية كانت ساطعة في وضوحها لدرجة أن عدداً من الاطروحات العالمثالثية في النظرية السياسية أقامت مرتكزاتها انطلاقاً من هذه المعطيات، حيث قالت بالصراع مركز/محيط كمقولة بديلة من مقولة حركية الصراع الطبقي أممياً، وما يتمخض عنها من تأكيد للتحالف الاستراتيجي بين «الطبقة العاملة في الغرب»، و«حركات التحرر الوطني والديمقراطي في العالم الثالث»، وعوضاً من هذا أكدت مقولة الصراع مركز/محيط (أو هامش) مقولة الاضطهاد القومي كوجه آخر لـ «الاضطهاد الطبقي»، لكن يتعداه ليصبح الاضطهاد موجهاً ضد أمم بأكملها[٦].

إذاً حين فرضت مقولة المجتمع المدني نفسها كان عالم بأكمله قد غاص في العدم، ومعه كل الشعارات التي زينت وجوده الهش، وهذا ما دفع عدداً من المحترفين السياسيين الذين فقدوا «مهنهم» في زحمة ذلك الانهيار، فوجدوا في لفظة المدنية ومشتقاتها معدناً ملائماً لصناعة أوهام جديدة، ولأن هذا «التبنّي» كان متعجلاً، أصبح الخلط مرئياً؛ وهكذا أصبح المجتمع المدني يترادف مع المجتمع الديمقراطي، والمجتمع المدني مع دولة الحق والقانون، وكأنني بالفاعل السياسي (acteur politique)، الذي قد يكون فرداً أو حزباً أو دولة، يقوم بعملية اختلاس في

---

(٥) هذا ما أمكن تسجيله في المرحلة المكارثية في الولايات المتحدة الامريكية، وأيضاً في مرحلة حكم الحزب الواحد في الاتحاد السوفياتي، وبالخصوص عندما كان اتحاد «الكتاب» السوفيات يدافع، مثلاً، عن مشروعية استمرار حظر تداول رواية **الدكتور جيفاغو** أو استمرار إبعاد «المنشق» سلجنتسين.

(٦) أطروحات المنظّر العربي سمير أمين.

واضحة النهار لسد حاجة ملحة، أو لإغلاق ثقب ظهر فجاة في سفينة أفكاره من دون أن يدري أنه فقط يتوهم استمرار إبحاره، بينما هو وسط واقع تلاطمت أمواج شمسه الحارقة، وأتت على كل لغة متخشبة، وحتى سفينة الوهم تلك صارت رأسية، ولظى اللهب الملموس لم يوفر أيًّا من أجزائها، بما في ذلك ما استبدل في اللحظات الأخيرة، وإن كان فوات الأوان قد صار مدركاً من قبل أغلبية شعوب العالم، وضمنها الشعوب العربية التي على رغم ضعف بنيتها المدنية فعلامات تجليها بادية بداياتها الصاعدة.

إن المجتمع المدني هو، بكل اختصار خلاف المجتمع السياسي[٧]، أي ان المجتمع المدني ليس هو المجتمع السياسي ولا يعد هذا الأخير حتى جزءًا منه. **الأول** تحتاج عملية تحديد مكوناته إلى تحديد الإطار الذي ينظم هذه المكونات ويؤطرها في مقولة المجتمع المدني. أما **الثاني** فتشكله الأحزاب (كل الأحزاب) ومؤسسات الدولة أساساً.

ـ ٢ ـ

من الممكن تحديد كل المؤسسات «غير السياسية» ضمن المجتمع المدني، لكن ما هي المؤسسات «غير السياسية»، أي التي لا تمارس الفعل السياسي الواضح والمشهود كما تقوم به الدولة والحزب السياسي؟

هل يمكننا ضمن الحالة المغربية (مثلاً) أن نضع في خانة المجتمع المدني كلاًّ من النقابات، وجمعيات حقوق الإنسان، واتحاد الكتّاب، ونقابة الصحافيين، وجمعية هيئات المحامين، وجمعيات وطنية وجهوية أخرى تهتم بالتربية وإشاعة المعرفة؟

وللفاعل السياسي في المغرب حضوره القوي في كل هذه الإطارات، بل يمكن الجزم من دون منازع أن لهذا الفاعل السياسي الفضل في وجودها واستمرارها في ظروف قهرية بالغة التجلي، بل هو الذي حال دون تحولها إلى كائن رخو مشوّه عديم القيمة والقامة في آن، بل عديم الصورة والتصور أيضاً.

هذا الفاعل السياسي لا زال حاضراً يمارس سياسته، كما كان الشأن بالأمس، من دون أن يدري أن المدى الممتد بين الأمس واليوم صار يحبل بقطيعة ممكنة، هي القطيعة بين التوظيف السياسي المباشر للإطارات المذكورة من جهة، وتجاوب تلك الإطارات مع ميادين اشتغالها من جهة أخرى. لكن هذا لا يمنع من التاكيد على أن نوعاً من التراجع ـ وإن لا زال طفيفاً ـ قد أصبح مرئياً، الأمر الذي يجسد في ذاته مقدمة لتحول ما هو ممكن إلى كائن (وقائم)، وهذا تراجع (أو تقدم!) لصالح تاكيد استقلال تلك الإطارات، استقلال هو الوحيد (أو الأساس) الذي يمكّننا من اعتبار هذه الإطارات قابلة فعلاً لتمثل مقولة المجتمع المدني.

هذا المجتمع المدني لا يمكنه أن يكون شكلياً، إذ هو ضمير الأمة الذي لا يمكنه أن يكون ضميراً إلا إذا كان حياً. أما الضمير الميت، أو حتى المعلول، فليس ضميراً، ولا يمكنه أن يكون

---

(٧) «يمكننا تحديد طابقين اثنين في البنى الفوقية. الأول نطلق عليه «طابق» المجتمع المدني أو جملة المؤسسات التي تسمى تداولاً «مؤسسات خاصة». أما الطابق الثاني فطابق المجتمع السياسي أو الوظيفة القيادية التي تعبر عنها الدولة أو الحكومة «القانونية»»، وردت في:

Antonio Gramsci, *Gramsci dans le texte*, recueil réalisé sous la direction de François Ricci en collaboration avec Jean Bramant; textes traduits de l'italien par Jean Bramant, Gilbert Moget, Armand Monjo et François Ricci (Paris: Editions sociales, 1975), p. 606.

كذلك على الاطلاق. وما يصدم الضمير العالمي هو أن تقوم حركات تدّعي المدنية بمساندة أعمال بالغة العنف. وهذا يحيلنا إلى المراحل الصعبة من الصراع العربي ـ الاسرائيلي، حيث كانت (ولا تزال) حركات ثقافية وحقوقية تساند سفك دماء الفلسطينيين الأبرياء تحت شعار «ضرورة الحفاظ على الأمن الاسرائيلي».

يكمن دور المجتمع المدني في مراقبة السير الطبيعي للأشياء على مستوى المجتمع والحيلولة دون حدوث الاختلال في العلاقة بين المواطن والدولة، أو بالأحرى دون طغيان الدولة وتسلطها ضد المواطن (سواء كان هذا مواطنها أو مواطن دولة أخرى، كما هو الشأن في الصراع العربي ـ الاسرائيلي).

قد يعيق عملية المراقبة هذه الفاعل السياسي من داخل المجتمع السياسي، كما أن إمكانية الإعاقة تصبح مضاعفة إن كان لهذا الفاعل حضور داخل إحدى هيئات المجتمع المدني أو داخل أغلبها.

لماذا هذا التأكيد؟

بكل اختصار، لأن الممارسة المدنية تتناقض في الكثير من أوجهها مع الممارسة السياسية. فهذه الأخيرة ـ في صيغها الأكثر تألقاً ـ تعتمد على الارتهان للممكن، بها يعنيه هذا بالضرورة من أخذ بعين الاعتبار للتوازنات السياسية بين الأطراف المتصارعة. وهذا الأمر يجعل العنصر الرئيسي (ولو تعلق الأمر بالقانون المهيكل للبلد بأكمله) ينتقل إلى الدرجة الثانية من حيث الاعتبار، ولو باستعمال لغة «التجاوز» و«غض الطرف». وهذا ما يتعارض مع الممارسة الممكنة لأطراف المجتمع المدني التي تحتل القوانين في سلوكها وضعاً مرجعياً مطلقاً.

ـ ٣ ـ

إن مسألة وجود الفاعل السياسي في قلب مؤسسة مدنية ما، تؤهله ليقوم بعملية تطويع المؤسسة المدنية من خلال ممارستها الممكنة لصالح الحساب السياسي الذي لا يكون إلا ظرفياً، ولا يمكنه أن يكون إلا كذلك مهما توهم وضع استراتيجيات قصيرة أو متوسطة أو بعيدة المدى، ومهما كانت هذه الاستراتيجيات تعتمد على الإقرار بدور المجتمع المدني وأهميته في الاستمرار المتوازن للمجتمع.

ويعتبر إلحاق مؤسسات المجتمع المدني بمؤسسات المجتمع السياسي أمراً مألوفاً، بل كثيراً ما تم خلق مؤسسة مدنية للتنفيس عن انحسار مجال فعل الفاعل السياسي، لكن على الرغم من هذا الأمر، يمكننا أن نسجل الآن منحى الاستقلال المشار إليه أعلاه، وهذا المنحى يعد بمثابة البدايات الأولى لشرخ قد تأتي مناسبته.

وهناك نمط آخر من الفاعلين السياسيين تتراوح علاقتهم بمقولة المجتمع المدني بين التنكر أصلاً (من دون مبرر) لمشروعية المقولة ومشروعية تداولها من جهة، وبين تجاهلها من جهة ثانية. وهذا قد يكون من موقع جحود يرتقي إلى درجة المعاداة من موقع اعتبار خاطئ يقوم على أساس أن ممارسة السياسة تتوازى بالضرورة مع الدفاع، إما عن الطبقات الشعبية أو المجتمع (هكذا)، وإما عن الدولة.

يصبح تعزيز المجتمع المدني من منظور الفاعل السياسي ضمن تعزيز سلطة الحركة أو الحزب أو مؤسسة الدولة التي ينتمي إليها، في إطار إلغاء أي فاصل، مهما كان نسبياً بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي، وفي أحسن الأحوال ـ التي لا تقل سوءاً عن الأولى ـ يصبح

كل ما هو خارج عن «الدولة» منتمياً بالضرورة إلى المجتمع المدني، وهذا أمر خاطئ أيضاً، لأن الدولة على رغم مؤسساتها المختلفة، قد تتماهى مع الحزب السياسي (أيًّا كانت طبيعته)، ولأن مشاركة أي حزب في السلطة، أو عدم مشاركته، هي في الأصل مسألة وقت فقط، أو ظروف في أقصى الحالات، وخصوصاً عندما تكون آلية الدستور (في نصه على الأقل) تبيح ذلك (أي حتى وإن لم تكن تفرضه علانية).

إن الفعل الذي يدمج بين المجتمع السياسي والمجتمع المدني يقوم بعملية إقحام لمجتمع (كمؤسسات) في آخر (كمؤسسات مختلفة)، أو على الأصح يقوم بانتزاع المفهوم من حقله، الذي هو المجتمع المدني ذاته، ونقله خفية إلى حقل آخر هو المجتمع السياسي، أو لنقل إنه يقوم بتمطيطه كحجاب لإضفاء الشرعية على مؤسسته.

هذا الخلط يظهر برضوح أكبر في المجتمعات التي لم يترسخ فيها كل من المؤسسات السياسية والمؤسسات المدنية بشكل كبير، وهو موجود في مجتمعات نجد ديمقراطيتها (إن وجدت) هشة، وقوانينها فضفاضة قابلة لكل تأويل. هنا يصعب الحديث عن أية فعالية ممكنة للمجتمع المدني، لأن هذا الأخير لا يمكنه القيام بدور المراقبة إلا في وضع مستقر، أو وضع يسوده حد أدنى من الاستقرار الذي يصبح بمقتضاه الخرق السافر للقانون أمراً مرفوضاً، والعودة عن الخرق بعد كشفه تُعد عملاً مضموناً.

ـ ٤ ـ

يسود الحالة المغربية الآن وضعان:

أ ـ وضع سابق حيث كان الخرق السافر للقانون يتم من دون حسيب أو رقيب.

ب ـ وضع لم تلجه الحالة المغربية بعد بما يكفي، على رغم العلامات الايجابية كلها، وهو وضع يتحول فيه الخرق الواضح للقانون مداناً بالاجماع، ولا تكون هذه الإدانة في حاجة إلى القانون كي تتحقق من كشف الخرق والتشهير به.

قد يقول قائل: ما سرّ «التهجم» في مستهل الحديث على فاعلين «ذنبهم» الوحيد أنهم تبنّوا أفكاراً في فترات أصبحت سالفة من دون منازع؟ الجواب هو أن السقوط المدوّي لتجربة «اشتراكية الدولة» بالشكل الذي تمظهرت به كان مؤسساً، في نظرنا، لوعي جديد، كما كان مجرى التاريخ في تمظهراته المختلفة، في مراحل سابقة، مؤسساً لأشكال من الوعي (والمعرفة أيضاً).

ومما يشكل هذا الوعي ـ في نظرنا ـ اعتبار المجتمع العربي كفيلاً بلعب دور حاسم في صيانة الاستقرار السياسي، هذا الاستقرار المشروط بعدالتين: الأولى، عدالة سياسية، والثانية، عدالة اقتصادية، فضلاً عما يتفرع عنهما.

تتمثل العدالة الأولى ـ من حيث جوهرها ـ في صيانة حق التصويت كجوهر لأية ديمقراطية تستحق هذه التسمية؛ بما يعني هذا من إكساب التصويت قوته المادية المؤثرة في المسار السياسي للبلاد.

أما العدالة الثانية، فلا يمكن الحديث عنها اطلاقاً في حالتين:

أ ـ حالة احتكار فئة بيروقراطية السوق (حتى لا نقول الدولة).

ب ـ حالة تتمثل في انهيار الحد الأدنى للمعيشة، والتي لا يمكن الحديث أثناء وجودها عن

أية ديمقراطية، ما دامت هذه الأخيرة لا تضمنها القوانين وحدها، بل يضمنها، بالإضافة إلى القوانين، رقي المواطن. ورقي المواطن هذا مشروط بدوره، بالضرورة، بترقية حالته الاجتماعية.

أما بالنسبة إلى النقطة (أ)، فبالاجمال لا يمكن الحديث عن حرية سياسية من دون حرية اقتصادية، وخلاف هذا لا يخلف في الحقل الاقتصادي إلا ترسانة من «الآلهة» العاجزين تماماً عن الخلق، وكل ما ينجحون فيه بامتياز هو استعباد الأفراد وامتصاص قوة عملهم.

تكتسب المدنية فاعليتها، إذاً، عندما يتم تجاوز التعاطي معها وفق منطق الاستثمار السياسي، بمعنى التوظيف اللحظي في إطار صراعات آنية على السلطة (أو أجزاء منها). إن المدنية لا تتأسس وتتجذر إلا في إطار الثبات؛ ثبات مرجعياتها، بما يؤهل قوانينها وضوابطها لتصبح حكماً من دون منازع؛ حاكمية لا يمكنها أن تتأتى إلا حين تصبح القوانين في السلوك العام بمثابة قيم أخلاقية.

ونظراً إلى كون أي مشروع أو تفكير يفتقد أساسه، إن لم يكن واضحاً، من حيث مرجعيته الاجتماعية (ولنقل الطبقية)، فإن الفئات التي نراها مؤهلة كي تعمل من أجل تثبيت المجتمع المدني من خلال تثبيت أدواته، هي في الأساس مجموع الفئات والشرائح التي تشكل «الطبقة الوسطى» ممن تؤهلهم وضعيتهم للانفتاح المعرفي على مكونات الفكر الإنساني الكوني في حركيته وتنويع محطاته، والمؤهل للارتقاء نحو تحقيق المزيد من المكتسبات لصالح الإنسانية. أما الفئات الشعبية، فلا يمكن الرهان عليها اطلاقاً في هذا الاطار، نظراً إلى أساسين، مهما بدا تعارضهما، فإنهما يوصلان إلى الغاية نفسها، وهما: **أولاً**، النبل الطبيعي، **وثانياً**، غياب المناعة الثقافية.

يتمظهر النبل الطبيعي من خلال سلوك طهراني أساسه التسامح (الانهزامي)، وهذا «النبيل» يكون قصير النظر، وكل ما يأمل أو يسعى للانخراط فيه هو ما يستجيب لمصلحته الاقتصادية المباشرة بشكل فوري (كتوفير الأكل واللباس والسكن أو ما يؤدي إلى توفير هذه الحاجيات كالعمل، أو المال من دون عمل). كما ان غياب المناعة الثقافية الناتج من انتشار الأمية والجهل، فضلاً عن انهيار أحوال المعيشة، يجعل الفئات الشعبية عديمة القدرة على التطلع، حتى نحو العالم الكامن خلف أسوار المنازل التي تسكنها. هنا تكمن مسؤولية من آل على عاتقه مهمة تأطير المجتمع، وهنا نذكر الحزب السياسي بالخصوص، أو لنقل الفاعل السياسي عموماً من داخل مؤسسة «الحزب» ومن خارجه. وما أشرنا إليه لا يعني بالمطلق ضرورة ترك هذه الفئات فريسة للواقع لينخرها على هواه.

ـ ٥ ـ

إن مؤسسات المجتمع المدني، في نظرنا، يمكنها أن تشمل، بالإضافة إلى الاطارات المستقلة عن الدولة وعن أي حزب سياسي، بعض مؤسسات «الدولة» كمؤسسة القضاء (وهي مؤسسة أساسية)، وخصوصاً المؤسسة الموكول إليها مراقبة دستورية القوانين.

إن التطور الممكن لأي مجتمع من المجتمعات يعد ذا صلة بالتطورات العالمية، إن لم نقل إن انعكاس أحوال العالم على أي بلد بعينه يعدّ أمراً مرئياً منذ الوهلة الأولى. ونعتبر أن انجلاء الغبار الذي ظل يغمر، ولمدة طويلة، مقولة المجتمع المدني (ومفهوم المواطنة) نتيجة للتحول المشهود عالمياً الآن، والذي نشهد على انعكاساته العربية، قد يؤهل لتطور ايجابي لصالح تأكيد استقرار سياسي قائم على انتصار مقولة «دولة الحق والقانون» ومؤسستها. وهنا يجب على المثقف العربي أن يعلن الرهان.

وعلى الرغم من الاضطرابات الظاهرة التي تشهدها دول عربية عدة، نظراً إلى تعثر تحولها الديمقراطي، يعمل أغلب الأقطار وفق دساتير تحتوي - في أسوأ الأحوال - على «جينات» التناوب على السلطة، وعندما يُضمن التناوب يغيب شرط العنف كأداة للتنافس على السلطة، كما ان المدنية لا يمكنها أن تتأسس وتتجذر إلا في وضع يعرف نوعاً من الاستقرار، حيث يمكن الأفكار الداعية إلى الفكر المدني أن تثبت بعيداً عن تقلبات اللحظات العاصفة.

أما الرهان الذي قد يعلنه المثقف دفاعاً عن المدنية وتاسيساً لها، فإنه يمتد من محاربة الأمية إلى احترام الحرية، وجوهر تأكيدنا على المثقف يعود في الأساس إلى صلته بالطبقات الوسطى وانتمائه، في الغالب الأعم، إليها، ومن حيث اعتبارها هي المؤهلة الأولى - موضوعياً - نحو ضمان توازن المجتمع، بما يعنيه هذا التوازن من استمرار واستقرار في إطار التقدم، لا ضده أو خارجه □

صدر حديثاً

مجلس التعاون لدول الخليج العربية من التعاون إلى التكامل

(سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٢٨)

د. نايف علي عبيد

يتناول هذا الكتاب تأثير العوامل الإقليمية ومصالح القوى العظمى، واتجاهات الأنظمة السياسية الحاكمة قبل قيام المجلس، وتأثير التجارب الوحدوية على توجهات دول المجلس إضافة إلى مراحل تشكيله مشيراً إلى ردود الفعل الإقليمية والدولية، ودور المجلس في تحقيق التكامل في شتى مجالاته السياسية والاقتصادية والأمنية، كل ذلك تمهيداً لإمكانية انتقال المجلس من طور التعاون إلى طور التكامل في ظروف المستقبل المنظور.

٤٠٧ صفحات

الثمن: ١٤ دولاراً

عبد الرزاق الفارس

هدر الطاقة: التنمية ومعضلة الطاقة في الوطن العربي

(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٥)، ٣٧٥ ص.

راجية عابدين خير الله

مستشار في مركز التخطيط الصناعي،
معهد التخطيط القومي - القاهرة.

- ١ -

استطاع قطاع الطاقة في الوطن العربي خلال العقدين الماضيين أن يترك بصمات واضحة على المستوى القطري والإقليمي والعالمي. ويبرز الدور المحوري لقطاع الطاقة في الاقتصادات العربية، فهو يسهم بحصة كبيرة من الدخل القومي وعائدات الميزانية والحصيلة من النقد الأجنبي. انطلاقاً من هذا، فإن القرارات الخاصة بحجم الاستهلاك المحلي من الطاقة في الدول العربية لها انعكاسات عميقة على المتغيرات الاقتصادية الكلية. وفي ظل محدودية مصادر الطاقة الأولية (وأهمها النفط والغاز الطبيعي)، فإن أية زيادة في حجم الاستهلاك المحلي ستؤثر في المقدار المخصص للصادرات، ومن ثم في حصيلة الدولة من العوائد النفطية. كما أن الاسراف والهدر المتمثل في الاستهلاك التبديدي للطاقة سيؤدي حتماً إلى ارتفاع معدلات استنزاف موارد طبيعية ناضبة، مما سيؤثر في مستقبل الاقتصادات العربية.

وفي سياق الحاجة إلى بناء المناقشات المتصلة بقطاع الطاقة في الدول العربية والقرارات المتعلقة به المبنية على دراسات علمية وإحصائية كمية، فإن صدور كتاب **هدر الطاقة: التنمية ومعضلة الطاقة في الوطن العربي** لا بد من أن يكون محل ترحيب، ومن المتوقع أن يحظى باهتمام كبير من جانب المتخصصين والمهتمين بقضايا التنمية في الوطن العربي في ظل المتغيرات الإقليمية والعالمية.

والكتاب الذي نقدمه إلى القارئ يتضمن دراسة علمية لأنماط استهلاك الطاقة وتقديراً إحصائياً كمياً لدوال الطلب والمرونات الدخلية والسعرية في كل قطاع ولكل نوع من أنواع الوقود على حدة، ولكل دولة عربية. وهذه الدراسة المقارنة بين الدول العربية من حيث مصادر الطاقة وأنماط تطورها ستسمح للقارئ بالتعرف إلى التحولات في هيكل الطلب والفروق الجوهرية بين الدول ومسبباتها، ومن ثم محاولة استخلاص التجارب المتعلقة بالسياسات العامة وآثارها في المديين القصير والطويل.

- ٢ -

يُقسم الكتاب إلى ثمانية فصول،

بالإضافة إلى تمهيد ومقدمة وخاتمة. وقد تم تناول الفصول في تسلسل منطقي متسق، وهو ما ساعد على إلقاء الضوء على الأفكار الرئيسية دونما التطرق إلى الاشكالات النظرية في التقدير الإحصائي وصياغة النماذج أو في تقدير التوقعات المستقبلية للطلب على الطاقة في الدول العربية.

يتناول **الفصل الأول** من الكتاب بعض أوجه الترابط بين الاقتصاد والطاقة في الوطن العربي، مع إلقاء الضوء على العوامل المحددة لتطور استهلاك الطاقة في الدول العربية ضمن الطلب العالمي. كذلك يركز على معاملات الارتباط بين نمو استهلاك الطاقة ومعدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي. ويستعرض هذا الفصل الطرق الأساسية للمقارنة بين معدلات استهلاك الطاقة والكفاءة في استخدامها. وقد اتضح من نتائج التحليل المقارن أن مؤشر كثافة الطاقة منفرداً لا يصلح لأن تبنى عليه سياسات اقتصادية أو سعرية، على الرغم من أن هذا المؤشر هو أحد أكثر المؤشرات استخداماً في دراسات الطاقة المقارنة. ولوضع الكفاءة في استخدام الطاقة في إطارها الصحيح، فقد تم احتسابها في هذه الدراسة بجانب مؤشرات أخرى هي: نصيب الفرد من الدخل القومي، ونصيب الفرد من استهلاك الطاقة، وكثافة استخدام النفط، والكمية المستخدمة من النفط لإنتاج وحدة واحدة من الناتج المحلي الإجمالي.

وقد استعرض المؤلف، مع التحفظ، بعض الدراسات التي أجريت لتقدير مرونة الطلب على الطاقة في الدول العربية خلال السبعينيات ومنتصف الثمانينيات.

أما **الفصل الثاني** فيتناول بالتحليل التفصيلي أنماط استهلاك الطاقة في الدول العربية ومكوناته ومصادره. وقد تم التركيز على مصادر الطاقة التجارية (النفط والغاز والفحم) مع إغفال مصادر الطاقة التقليدية غير التجارية نظراً إلى محدودية البيانات والمعلومات بخصوصها، لأن معظم الإنتاج والاستهلاك يجري خارج نطاق السوق المنظم. كما تم في هذا الفصل إلقاء الضوء على التوزيع القطاعي لاستهلاك الطاقة في الدول العربية لإيضاح علاقة الارتباط بين أنماط النمو الاقتصادي وأنماط الطلب على الطاقة.

ونظراً إلى أهمية النفط في تلبية احتياجات الطاقة، فإن الفصل الثاني يحوي في جزئه الأخير مناقشة تفصيلية لتطور الطلب على المشتقات النفطية الرئيسية (غاز البترول المُسال، والغازولين، والكيروسين، ووقود الطائرات، وزيت الديزل، وزيت الوقود).

ويتضمن **الفصل الثالث** مناقشة تفصيلية ومقارنة لمستويات أسعار الطاقة بين الدول العربية والتطورات التي طرأت عليها خلال الفترة (١٩٧٠ ـ ١٩٩١)، وذلك لدورها المحوري في تحديد حجم الطلب على الطاقة وعلاقات الإحلال بين المصادر المختلفة. كما يُلقي الضوء على الاعتبارات الأساسية في تحديد أسعار الطاقة. ويتضمن هذا الفصل أيضاً محاولة تلمس أهم الخصائص المشتركة للاتجاه العام لتطور أسعار المنتجات النفطية، وكذلك محاولة قياس مقدار الدعم الذي يقدم إلى قطاع الطاقة وآثاره في الاقتصاد الكلّي في الدول العربية.

وتعتبر الفصول الثلاثة التالية (**الرابع والخامس والسادس**) أهم فصول الكتاب، حيث تناقش بعمق أنماط الطلب على الطاقة في القطاعات الرئيسية (القطاع الصناعي، وقطاع المواصلات، والقطاع المنزلي والتجاري). وتوضح هذه الفصول كيفية تقدير مرونات الطلب الدخلية والسعرية في كل قطاع ولكل نوع من أنواع الوقود على حدة. كما تتضمن هذه الفصول أيضاً مناقشة للمضامين الاقتصادية لهذه المرونات ومدى إمكانية صياغة سياسات اقتصادية على أساسها.

ونظراً إلى الدور المحوري لقطاع الكهرباء

كهيكل ارتكازي لمشروعات التنمية كافة، فقد تم إفراد فصل خاص به هو **الفصل السابع**. يُلقي هذا الفصل الضوء على تطور إنتاج الطاقة الكهربائية واستهلاكها في الدول العربية، ومصادر الوقود المستخدمة في توليد الكهرباء. كما يتناول هذا الفصل دراسة تطور استهلاك الكهرباء وفق القطاعات المختلفة في الدول العربية. كذلك يحوي مناقشة تفصيلية ومقارنة لمستويات الأسعار (التعريفة الكهربائية) المطبقة في الدول العربية والتطورات التي طرأت عليها خلال الفترة (١٩٧٠ ـ ١٩٩١). ويستعرض الجزء الثاني من الفصل السابع أهمية ربط الشبكات الكهربائية بين الدول العربية. وتجدر الإشارة إلى أن هذا الجزء لا يهدف إلى تقديم عرض شامل لإمكانات هذا الربط، والمزايا أو العقبات التي تنتج منه، وإنما يهدف إلى استعراض أهم الفوائد الاقتصادية التي تتأتى من هذا الربط، وكذلك إلى تقديم عرض موجز ومبسط لدراستين عن ربط الشبكات الكهربائية بين دول الخليج العربي ودول المشرق العربي.

وتطرق **الفصل الثامن** والأخير إلى جوانب منهجية لبناء توقعات للطلب على الطاقة بمصادرها المختلفة في الدول العربية حتى عام ٢٠١٠. وقد بنيت هذه التوقعات على النماذج الرياضية التي تم استخدامها في تقدير دوال الطلب على أنواع الوقود، وفي ظل سيناريوهات مختلفة عن المسارات المستقبلية لكل من النمو الاقتصادي والأسعار المحلية للوقود.

ـ ٣ ـ

من الممكن أن نلقي الضوء على بعض الاستنتاجات والنقاط التي خلصت إليها الدراسة، وعلى وجه الخصوص تلك التي لها مضامين عملية:

النقطة الأولى هي أن الدول العربية جميعها قد شهدت معدلات نمو عالية في استهلاك الطاقة تفوق مثيلتها في العالم خلال العقدين الماضيين. ويرجع ذلك إلى عوامل عدة، منها حركة التصنيع الواسعة من أجل السعي لتنويع مصادر الدخل وتعزيز جهود التنمية، ومنها أيضاً الجهود الرامية إلى التحول من مصادر الطاقة التقليدية (على وجه الخصوص الطاقة الإحيائية) إلى مصادر الطاقة التجارية. يضاف إلى ذلك زيادة معدلات التحضر والهجرة الداخلية والخارجية.

وقد بدأت الدول العربية تواجه مشاكل حقيقية بدءاً من منتصف الثمانينيات. وفاقم من هذه المشاكل الانخفاض الكبير في أسعار النفط في السوق الدولية.

النقطة الثانية التي برزت من الدراسة، هي أن الوطن العربي، ككل، يتمتع باحتياطيات هائلة من موارد الطاقة. ويلاحظ أن الدول العربية، في مجملها، لا يشكل استهلاكها من الطاقة سوى ٢٤ بالمئة من جملة إنتاجها. لكن الصورة ستختلف كثيراً لو أُخذت كل دولة عربية على حدة. وكان بالامكان معالجة الخلل على المستوى القطري من خلال التنسيق العربي في سياسات الطاقة، إلا أن هذا التنسيق لا يزال غائباً، الأمر الذي يؤدي إلى هدر كبير في الموارد على مستوى الوطن العربي. وقد لا يقتصر التنسيق على جوانب التكامل في تلبية احتياجات الأقطار العربية من مصادر الطاقة، وإنما من الممكن أن يمتد ليشمل تبادل الخبرات والتقنيات، وتنسيق سياسات التصدير والتسويق، وربط الشبكات الكهربائية أو أنابيب النفط والغاز الطبيعي. وقد يشمل ذلك أيضاً تبني سياسات سعرية متقاربة من أجل تخفيض الضغوط الاقتصادية والسياسية.

النقطة الثالثة هي أن معظم الدول العربية لم يستخدم آلية الأسعار كأداة للتحكم في الطلب خلال عقد السبعينيات ومطلع الثمانينيات. إلا أنه خلال عقد

الثمانينيات اتجه العديد من الحكومات العربية إلى رفع الأسعار المحلية للطاقة، وذلك لتعويض الانخفاض في عوائد النفط، والحد من الاستهلاك المحلي. وقد ساعد ذلك على ترشيد إنتاج الطاقة واستخدامها، كما ساعد أيضاً على تسريع معدلات الإحلال بين النفط ومصادر الطاقة الأخرى.

النقطة الرابعة هي أن كلاً من نتائج التحليل الاقتصادي والتوقعات المستقبلية يشير إلى أن النفط والغاز الطبيعي سيظلان من المصادر الأساسية للطاقة في جميع الدول العربية. ويتطلب ذلك سياسات تعمل على ثلاثة محاور رئيسية هي:

- تكثيف الجهود لزيادة الاحتياطيات المؤكدة من كلٍّ من النفط والغاز الطبيعي.
- تشجيع السياسات الرامية إلى المحافظة على مصادر الطاقة عن طريق ترشيد الاستهلاك والاستخدام الأمثل لها، وتخفيض مقدار الفاقد في عمليات تحويل الطاقة (خصوصاً في عمليات توليد الكهرباء وفي القطاع الصناعي).
- اتباع سياسات تشجيع مصادر الطاقة البديلة وتطويرها (مثل الطاقة الشمسية أو الرياح)، أو زيادة استغلال الإمكانات غير المستخدمة من الطاقة الهيدرولية □

صدر حديثاً

الأزمة الجزائرية: الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية

(سلسلة كتب المستقبل العربي)

مجموعة من المؤلفين

يقدم هذا الكتاب محاولة مستفيضة لتحليل جذور الأزمة الجزائرية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، إذ يتناول زواياها المختلفة بأكثر من عشرين دراسة تعالج أوضاع الجزائر منذ كانت رمزاً للبطولة والتضحية من خلال الثورة الوطنية التحررية والتجربة الاستقلالية إلى حين أضحى هذا القطر، بعد الانتخابات النيابية عام ١٩٩١، بلداً مأزوماً تتخذ أزمته أبعاداً خطيرة.

٤٩٢ صفحة

الثمن: ١٥ دولاراً

Conor Cruise O'Brien
On the Eve of the Millennium: The Future of Democracy through an Age of Unreason
(New York: Free Press, 1994), 166 p.

على مشارف الألفية: مستقبل الديمقراطية في عصر اللاعقلانية

أحمد شوقي

جامعة الزقازيق، مصر.

شهدت السنوات الأخيرة ظاهرة تتمثل في صدور العديد من الكتب والدراسات، التي يمكن أن تشكل في مجموعها ما أسميه بـ «الأدبيات الألفية». هذه الظاهرة المرشحة للتزايد في السنوات القادمة يبررها أن سكان الكوكب يعيشون الآن لحظة لم تحدث منذ أجيال عديدة ماضية، ولن تحدث قبل أجيال عديدة قادمة. وتتمثل هذه اللحظة في نهاية قرن وألفية معاً: القرن العشرون والألفية الميلادية الثانية. وإذا كان بعضهم قد رصد ما يسمى بروح «نهاية القرن» (fin de siècle)، وما يصاحبها من تفاؤل يتعلق باحتمالات التقدم العلمي والرفاهية، أو تشاؤم يربط النهايات بالكوارث والحروب، فما شأننا، والبشرية لم تخبر منذ قرابة الألف عام روح نهاية الألفية؟ ويزيد من كثافة اللحظة أن النهايات تتصل بالبدايات، فنحن في الوقت نفسه على مشارف قرن جديد وألفية جديدة، القرن الحادي والعشرون والألفية الميلادية الثالثة.

يمسك كونور أوبراين في كتابه **على مشارف الألفية: مستقبل الديمقراطية في عصر اللاعقلانية** بتلابيب هذه اللحظة المكثفة، منتفعاً بخبرته الطويلة كرجل دولة ايرلندي انتخب في البرلمان ومثّل بلاده في الأمم المتحدة، وبقدرته كمفكر وكاتب قادر على استحضار الأمثلة التاريخية القديمة والمعاصرة وتفكيكها، ثم طرحها بما يناسب سياق موضوع الكتاب وتوجّهه المستقبلي. وإذا كان العمر قد امتد بأوبراين منذ العقد الثاني حتى العقد الأخير من القرن العشرين، فإنه يقتبس عبارة من إدموند بيرك ليصف محصلة رحلة العمر، بأحداثها التي حركته ووضعت بصماتها على تفكيره الذي جعله يشعر دائماً بأنه طفل للتنوير، وإن كان طفلاً منهكاً كنتيجة ميكانيكية لطول العمر. يصف بيرك ذلك بـ «الثمرة الناضجة المتأخرة للخبرة المحضة». ومن حق القارئ أن يتساءل: أي تنوير يعنيه أوبراين؟ وما هي العوامل التي يرى المؤلف بخبرته الطويلة أنها تتهدده؟

هذا هو موضوع الكتاب الذي نستعرضه، والذي يعدّ إضافة متميزة إلى قائمة كبيرة من مؤلفاته، تضم كتاباً عن حكومات ايرلندا وكتاباً عن بيرك، الذي يرى فيه نموذجاً للرؤية المستقبلية الواعية، فضلاً عن كتاباته العديدة في صحيفتي **الإندبندنت** البريطانية و**الإندبندنت** الايرلندية ورئاسة

تحرير صحيفة لندن أوبزرفر، وأخيراً المشاركة في تحرير مجلة الأتلانتك الشهرية، التي لا أجد مفراً وأنا أكتب في المستقبل العربي من ذكر الإعلانات الاستفزازية الثابتة التي تنشرها هذه المجلة تحت عنوان «اللهب»، منددة بالحق الفلسطيني وداعية إلى التبرع لمواجهته بمزيد من الأكاذيب ولوي الحقائق.

أولاً: التنوير وأعداؤه

يتكوّن الكتاب من خمسة فصول، يدور كل منها حول فكرة محورية، يثريها المؤلف بكثير من الأمثلة التاريخية المعبّرة عن ثقافةٍ موسوعية عميقة، وبأسلوب يجنح إلى السخرية في كثير من المواضع، بحيث يشكل في النهاية «لوحة فكرية» تدعو إلى الاعجاب والتأمل.

يحمل الفصل الأول عنوان «التنوير وأعداؤه»، ويمارس منذ أول كلمة فيه المعالجة الثقافية للموضوع، التي تظهر عبر صفحات الكتاب كله، على شكل الاستشهاد بالشعر أو الربط العضوي بين المادة من جهة، والفن والأدب وحصاد الفكر من جهة أخرى. وكانت البداية مع شعر ييتس وأشهر قصائده: «المجيء الثاني» التي يتوقف فيها أمام تساؤل شديد الإيحاء تقول كلماته:

أي وحش قاس حانت ساعة مولده،
يتهادى متجهاً نحو المذبح؟

إن هذا التساؤل الذي جاء على لسان ييتس قرب نهاية الحرب العالمية الأولى، يمكن أن يعد إشارة مبكرة إلى الشيوعية أو الفاشية، اللتين فقدتا سيطرتهما على عالم اليوم. ومع ذلك، لم يفقد التساؤل أهميته. فقد شهد منتصف العقد الأخير من الألفية الثانية أكثر من خمسين حرباً دموية. ولكن قبل الاسترسال في وصف الوحش المتوقع الجديد، يذكر لنا أوبراين ما قاله عالم التاريخ الفرنسي الشهير ميشليه في كتابه تاريخ فرنسا عن نهاية الألفية الميلادية الأولى، تحت عنوان: «عام ١٠٠٠». لقد شعر البشر آنذاك بأنهم يعيشون في فوضى تنذر بنهاية العالم. وكانت هذه النهاية مصدراً للأمل والرعب معاً. فالخروج من الفوضى إلى النظام يكون بالموت، الذي يعد الحياة بعينها، لأنه لا موت بعده، أما حياة الفوضى فهي موت نظنه حياة.

لقد جعلت أحزان العصور الوسطى الناس ينتظرون شيئاً ما... شيئاً تنويرياً بالأساس. ولا يعتقد المؤلف أن هذا الشيء قد حدث تماماً. لقد مضت قرون عشرة منذ الوقت الذي يصفه ميشليه، وهذه فترة هائلة تاريخياً، وإن كانت غير محسوسة بيولوجياً. فصفاتنا البيولوجية لم تتغير. كل ما في الأمر أننا قد نكون أكبر حجماً، بسبب تحسن التغذية والرعاية الصحية. لكن التناقض الحقيقي يكمن في كوننا أكثر خبرة ومعلومات بشكل هائل، وإن كان لا يمكن الجزم بكوننا أكثر استنارة، كما قد يتصور بعضهم. ففي أمريكا الشمالية اليوم أعداد أكبر من البشر يؤمنون حرفياً بما جاء في «سفر الرؤيا» الذي تأسس حديث ميشليه عليه. وإذا كان «سفر الرؤيا» يحكي لنا عن المجيء الثاني للمسيح عليه السلام، ليحكم ألف عام ويقضي على الشر ويمسح الدموع، وتظهر بذلك أورشليم الجديدة، بل يصير العالم كله جديداً، فمن حق أي إنسان أن يؤمن بذلك. ولكن، هل من الاستنارة أن يتوقع حدوثه عام ٢٠٠٠، بعد أن ضاعت فرصة عام ١٠٠٠، كما يتوقع الأصوليون المسيحيون؟ وهل من الاستنارة أن تلبس القناعات الدينية ثوباً سياسياً مؤكداً، تدفع الأصوليين المسيحيين إلى التقارب مع الأصوليين الإسلاميين، رغبة في القضاء على المخالفين، كما يلمّح إليه المؤلف؟

يشن أوبراين هجوماً مكثفاً على بابا الفاتيكان، إلى درجة تصل إلى إعلان الكراهية، وتمنّي غيابه عن الساحة. ويشير إلى التنسيق الذي حاول أن يقوم به بالنسبة إلى وثيقة مؤتمر القاهرة للسكان. ويستعرض نكسات الكنيسة الكاثوليكية منذ عام ١٥٠٠، بظهور

البروتستانتية، وخسارة فرنسا، وانفراط العائلة الكاثوليكية، فضلاً عن خروج الكثيرين على الطاعة التقليدية بخصوص أخلاقيات الجنس والإنجاب، واتخاذهم قرارات عقلانية حرة تخص حياتهم الشخصية في هذه الأمور. وإذا كان أوبراين يحذر من خطر التلاقي بين الكاثوليكية الرسمية والأصولية الإسلامية على استمرار التنوير حتى نهاية القرن الحادي والعشرين، لاستحالة الإبحار أكثر من ذلك في الألفية الثالثة، فهو يحلل حدود وتناقضات هذا الخطر الذي يبسطه بعضهم باعتباره موقفاً موحداً لبليونين من البشر (بليون مسلم وبليون مسيحي). فالتطرف غير شائع بينهم، بل الموقف الأصلي من قضايا الإنجاب، مثلاً، لا يتسم بأي تشدد في الإسلام، الأمر الذي يجعل أوبراين يشير إلى استيراد الإسلام المتطرف هذا التشدد من روما. وإن كان يعترف بنجاح البابوية في إقامة محور روما - الرياض (أو البابا - بن باز)، فهو يتساءل عما إذا كان من الممكن أن يصل التحالف إلى تحول البابا إلى الإسلام، ودعوة أتباعه إلى الصلاة في جامع القديس بطرس!!

ويهمنا هنا أن نؤكد أن حرصه الأساسي (وحرصنا نحن أيضاً، بعيداً عن أية قضايا خلافية ذات حساسية دينية كبيرة) هو على التنوير بمعناه البسيط، ومستقبله الذي تتوق إليه البشرية، والذي هو في الوقت نفسه: مستقبل الديمقراطية وحرية التعبير وحكم القانون، مع التأكيد على عدم إساءة استخدام المبدأ الأخير بشكل يناقض التنوير، كما تحكي لنا وقائع التاريخ. والخلاصة أن التنوير لا يمكن أن يعادي الدين، لكنه يرفض أن يفرض أي من المتدينين فهمه وتفسيراته الدينية على المخالفين، ويقرر معاقبتهم باسم الرب. هذه هي رسالة **الفصل الأول** من الكتاب وفكرته المحورية.

ثانياً: الديمقراطية والشعبية

أما **الفصل الثاني**، المعنون «الديمقراطية والشعبية»، فيحدد أوبراين فيه هدفه منذ الجملة الأولى، بأنه توضيح العلاقة بين الديمقراطية والشعبية والحرية ومستقبلها، في هذه اللحظة التي وصفناها بأنها «على مشارف الألفية»، لذلك يتوقف ملياً أمام عبارة «على مشارف» هذه. لقد كتب تورغنييف رواية بهذا العنوان في ستينيات القرن الماضي، خلبت ألباب الروس وكانت مصدراً لاقتباساتهم. لقد كانوا فعلاً على مشارف شيء ما، لكنه لم يتم - أو يتطور - بالصورة التي يتمنونها. كانوا على مشارف الثورة البلشفية، لكنهم كانوا أيضاً على مشارف الحرب العالمية الأولى، التي تمناها لينين لتحرك القوى الثورية في روسيا المتخلفة عن قريناتها الأوروبيات، وإن كان لم يتوقعها، بل خاف من عدم حدوثها، واصفاً إياها بأنها «سعادة» يتمنى ألا يفقدها. وهنا يتعجب أوبراين من قائد يرى سعادته في قيام حرب عالمية مدمرة.

وبسيادة الثورة البلشفية في العشرينيات، كتب شاعر منسي عن «أهوال اليوم»، الذي تصور بعضهم أنه الحلم الذي كانوا على «مشارفه». هذا المثال يعد درساً لكل من يستخدم هذه العبارة لإعطاء أوصاف وأحكام قيمية متفائلة للآتي الذي يجهله، أو لا يستطيع استشراف كل ملامحه. كما أن علينا أيضاً إدراك لاعقلانية أصحاب الاقتناع بسحر الأرقام الألفية، وتحميلها الكثير من الآمال أو التخوفات، وإن كنت أظن أن أوبراين لا يستبعد تماماً خصوصية اللحظة الحاضرة في تاريخ البشرية، بصرف النظر عن علاقتها الألفية الواضحة. فإذا كنا نقول إننا على مشارف عام ٢٠٠٠، فهذه هي الحقيقة المؤكدة التي يمكن ذكرها، من دون أن يعني ذلك أية قدرة على استشراف كل ما تأتي به!، وإن كان من المنطقي أن نذكر في الوقت نفسه، إمكانية استشراف «ما يحدث» في فترة زمنية معقولة، بناء على تأثير القوى الفاعلة في الساحة.

لقد أسهبت في الحديث عن النقطة السابقة، لأنها تحمل الكثير من الأهمية بالنسبة إلى الخط الفكري للكتاب، بما جعل عبارة «على مشارف» تتصدر عنوانه. إن ما يفصلنا عن عام ٢٠٠٠ الآن أقل من خمس سنوات، ويمكن أن نتوقع عالماً شبيهاً بعالم اليوم. لكننا قد نكون مخطئين. ولنتذكر الفارق بين أحوال العالم عام ١٩٠٩ وعام ١٩١٤ مثلاً، على رغم أن كل نذر الحرب العالمية الأولى كانت موجودة في العام الأول. صحيح أننا لا نخشى كثيراً قيام حرب أوروبية كبيرة بسبب الأوضاع في البلقان، على رغم أن تلك الأوضاع أسوأ مما كانت عليه قبل الحرب العالمية الأولى. وإذا كان أوبراين يعزو استبعاد الحرب إلى انهيار الاتحاد السوفياتي، فإنه يحذر من مخاطر أخرى قد تحدث في الفترة القصيرة القادمة:

١ ـ الابتزاز النووي من قبل روسيا، بسبب الأوضاع الاقتصادية والثغرات القومية.

٢ ـ تسرب الأسلحة النووية إلى دول غير مسؤولة، ويحدد بالاسم ليبيا وإيران، من دون أن يذكر شيئاً عن الدول التي ترفض أصلاً توقيع المعاهدة النووية.

٣ ـ وصول هذه الأسلحة إلى أيدي الارهابيين.

وعلى رغم أن المؤلف يتمنى أن تكون الحكومات الغربية على وعي بأبعاد المخاطر وعلى استعداد لمواجهتها، إلا أنه من ناحية أولى، يخشى أن يكون اندفاعها نحو نزع التسلح مؤشراً على العكس، ومن ناحية أخرى، يرى أن تجربة السنوات الأخيرة لا تدعو أيضاً إلى الاطمئنان. ويذكر في هذا الصدد ما حدث مع صدام حسين من تراخ أدى إلى غزو الكويت، ثم يسهب في إدانة الموقف حيال الجيش الجمهوري الايرلندي، الذي يرى أنه يهدد بلاده. وبالتركيز على جداول عمل السياسة الخارجية الأمريكية حيال مشاكل العديد من الدول الصغرى والمتوسطة في النصف الثاني من القرن العشرين (كوبا، فييتنام، لبنان، غواتيمالا، السلفادور، نيكاراغوا، غرانادا، بنما، هايبتي)، يرى أوبراين أن تأثر اتفاقات وقف اطلاق النار يعطي الارهاب نموذجاً للحصول على مكاسب عديدة، ويدفع إلى الحروب الأهلية واستمرار خطرها، بما يحقق الشعار الذي ذكره أورويل في روايته بعنوان ١٩٨٤: وهو **السلام يعني الحرب**!! فعام ١٩٩٤ كان في رأيه أقرب إلى عام ١٩٨٤ الذي تصوره أورويل في روايته.

إن حكاية أصوات الناخبين وحبهم السلام قديمة، فقد كانت وراء مواقف ساسة انكلترا وفرنسا من هتلر وموسوليني، جرياً وراء الشعبية. والعملة الديمقراطية ما هي إلا سلسلة من التسابق نحو الحصول على أكبر قدر من الشعبية. ولا يمكن اتهام أوبراين هنا بأنه ضد السلام، فمواقف هؤلاء الساسة دعمت هتلر وموسوليني وقادت إلى حرب بشعة. ومما يؤكد توازنه في هذا الشأن، المثال الذي ساقه عن أيزنهاور كقائد أصر على اتخاذ القرار السليم، من دون الالتفات إلى الشعبية. لقد أدان العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦، ولم يعبأ بأصوات اليهود، وأعيد انتخابه بسهولة. والحقيقة أن المؤلف يركّز على علاقة الديمقراطية والشعبية في الرئاسة الأمريكية، لقناعته بأن التنوير ممتد الجذور في أمريكا بالذات، نظراً إلى عدم تناقضه مع القومية والدين، كما سنرى في ما بعد. وفي معرض ذلك توقف بإعجاب أمام شخصية جورج واشنطن الذي لا يعبأ بالشعبية، وجيفرسون المراوغ، الذي يرسل الإشارات التقدمية والرجعية كما يريد، طبقاً لحسابات الشعبية التي ينشدها.

وأود أن أنهي عرضي لهذا الفصل بحديثه عن «إفطار الصلاة القومي» الذي بدأ مكارثياً معارضاً التنوير، ولكنه استوعب في مناخ الدين الأهلي لأمريكا (American Civil Religion) الذي يحتضن التنوير.

صحيح أن العبارة التي سمعها من أحد أعضاء الكونغرس، عندما دعي إلى حضور الإفطار في عهد ريغان، والتي يقول فيها هذا العضو: «ربي، ساعدني مع الانبهار بوجود رئيس الولايات المتحدة بيننا، أن أتذكر أيضاً وجود ابنك يسوع المسيح»، تبدو ممجوجة جداً بالنسبة إلينا، إلا أن اطمئنان أوبراين إلى أهمية عدم التناقض بين الدين وإيقاع الحياة الأمريكي لاستمرار التنوير، جعله يكاد يتمتم مع العضو المحترم قائلاً: «آمين»!!

ثالثاً: انفراط العالم

بعد ذلك، يحدثنا أوبراين في **الفصل الثالث** عن «انفراط العالم»، مؤكداً أن من الخطأ أن نعتبره أمراً قابلاً للاستمرار بلا نهاية في الألفية القادمة. وعلى رغم ما شهدته الأعوام الأخيرة من انفراط هائل في دول الكتلة الشرقية، فهذا الأمر ليس جديداً. لقد كتب الشاعر هوراس عن هذه الظاهرة منذ أكثر من ألفي عام، عندما وصف انفراط الامبراطورية الرومانية، ثم توحّدها بفضل عزيمة الامبراطور أوغسطوس ومهارته. وهنا يمكن استخلاص عبر تاريخية عدة: إن الكيانات التي تنفرط يمكن أن تجتمع من جديد، وانها تترك بصمتها الثقافية، حتى لو اختفت سياسياً. لقد وحّد أوغسطوس الامبراطورية بعد انفراطها، ثم انهارت ثانية على أيدي خلفائه. لكنها نقلت ثقافتها اليهودية ـ الهيلينية إلى الدول التي أعقبتها، بما في ذلك الولايات المتحدة وكندا واستراليا، التي لم يعرف عنها أوغسطوس أو معاصروه شيئاً. والخلاصة أن انفراط العالم لا يعني نهايته.

يشرح أوبراين ذلك بالشعر، حيث يذكر عبارات بيتس عن الانفراط، وهوراس عن دور البطل في بعث الأمم من جديد. ثم يتساءل، باعتبار الشعر فناً ادائياً: هل يمكن أن تكون السياسة كذلك أيضاً؟ ويجيب بأنها كانت كذلك دائماً. فعلى المسرح السياسي كان ريغان متألقاً دائماً، بينما يبدو في غير ذلك نعساناً أو مستعيداً ذكريات الأفلام القديمة. وكتأكيد للطبيعة الخاصة للسياسة كفن أدائي يحتاج إلى الاحتفاء بالنص والإخراج، يذكر أوبراين تحول ريغان من الحديث عن امبراطورية الشر إلى لعب دور صانع السلام «بناء على طلب الجماهير». وبالمقارنة، يوضح فشل بوش في فن الاستعراض الانتخابي، وفي اختيار موضوع خلافي، مثل «قيم العائلة» المرتبطة بحق الاجهاض والموقف بين أفراد المجتمع الأمريكي، كمحور من محاور حملته الانتخابية الفاشلة.

ويمضي المؤلف في ذكر العلاقة بين السياسة والفنون الأدائية في كثير من النواحي السلبية. فالتضحية بالبشر كانت ضمن الفنون الادائية في كثير من الثقافات، وقد مورست في ثوبها الجديد في الثورة الفرنسية وعصر ستالين. أما ما هو أطرف من ذلك، أن نجد علاقة بين فاغنر والنازية. إن هتلر لم يتأثر بنيتشه فقط، لكن شخصية سغفريد في إحدى أوبرات فاغنر يمكننا، بتسييسها، الحديث عن ألمانيا التي لم تهزم، ولكنها طعنت في ظهرها، وكانت ضحية لحثالة من الشيوعيين واليهود. وجاء المخلص، الذي سيبدأ طريق الخلاص بالتخلص من هؤلاء، حتى تشرق شمس الرايخ الذي يبقى ألف عام. حتى الأمم المتحدة تُمارس على خشبتها السياسة كفن ادائي مؤكد.

هذا ما حدث بالنسبة إلى المشكلة المجرية عام ١٩٥٦، وفي عملية استعادة الديمقراطية في هاييتي، التي يدينها أوبراين بشدة، ويؤكد اعتماد حساباتها على انتخابات الكونغرس عام ١٩٩٤. لم تكن هاييتي خطراً على أمن العالم، لكن وصول قوارب أبناء هاييتي إلى شواطئ فلوريدا كان خطراً على أصوات الناخبين. ويعد أوبراين بالعودة إلى الحديث عنها في الفصل الأخير من الكتاب، وإن كان من المفيد أن ننهي الحديث

عن هذا الفصل بالتفرقة بين التطبيقات المشروعة وغير المشروعة للفن السياسي الذي نتناوله. إن استخدامه في تفادي تدهور أوضاع مشكلة ما، أو الحد من الآثار السلبية الناجمة عنها، أو احتوائها، يعد مشروعاً تماماً. أما استهداف الحسابات الانتخابية وحدها، من دون اعتبار أية جوانب أخرى للمشكلة، فهذا هو غير المشروع.

رابعاً: لجنة الألفية

وفي نقد لاذع «للتعامل المظهري مع المستقبل» لو صحّ التعبير، يحدثنا أوبراين في **الفصل الرابع** عن «لجنة الألفية» التي شكلتها الحكومة البريطانية، وتمّ تمثيل المعارضة بعضو واحد من أعضائها العشرة، وذلك بهدف «تقديم مقترحات ذات طبيعة استثنائية تتعلق بالألفية». هذه اللجنة التي تشكلت في شباط/فبراير ١٩٩٤، أجمع أعضاؤها على عدم وضوح الهدف منها، وبالذات على غموض عبارة «تتعلق بالألفية». وبصرف النظر عن الانتقاد الذي يورده المؤلف بالنسبة إلى خلفية الأعضاء، فهو يذكر أهمية معالجة دورها بالنسبة إلى ما يجب أن تقدمه من رؤية مستقبلية للجوانب الروحية والثقافية، مؤكداً على عنصر «التخمين»، حتى وإن كنا ندرس الماضي معتمدين على وثائقه، فما بالك إذا ما تعلق الأمر بالمستقبل؟

إن المؤرخين، الذين يحتفون بدراسة الوثائق وتحليلها، يدركون جيداً أن التاريخ المكتوب لا تظهر فيه بلايين البلايين من الأفعال والعلاقات التي قد يفيد تخمين الكثير منها في التحليل التاريخي، وأن الوثائق التي يحتفون بها لم تكتب للأجيال اللاحقة، بل لحاجات عاجلة، وتم الاحتفاظ بالكثير منها بالصدفة، كما هو الحال بالنسبة إلى وثائق الفترة الأولى من الألفية الحالية. أما في النصف الثاني، وبالذات منذ منتصف القرن التاسع عشر، فالمشكلة تتمثل في كثرة الوثائق، وليس في ندرتها (من دون أن يعني ذلك انعدام الحاجة إلى التخمين لتفسيرها، والربط بينها، والحكم على مصداقيتها).

وعندما يحدثنا المؤلف عما يجري على مشارف الألفية، فإنه يقرر أن الأمر لا يحتاج إلى أن نقدر على التنبؤ، وإنما علينا أن ننظر عبر الضباب المتراكم الذي يحيط بالسنوات الافتتاحية للألفية القادمة، ونعود إلى التاريخ المكتوب للألفية التي صارت على وشك الانتهاء، حتى نفهم في ضوء ذلك معطيات اللحظة الحاضرة، وذلك حتى نتمكن من تدقيق صورة المستقبل ونقلل من ضبابيتها. إنه يتّبع المنهج المذكور للمقارنة بين البابوية في ايطاليا والملكية في بريطانيا، متوقعاً رجحان استمرار البابوية، وعدم قدرة الملكية على الاستمرار إلى نهاية القرن القادم. ويظهر في مقارنته أن المؤسسات ذات الطابع الروحي، والتي تتمتع بولاء الكثيرين في العديد من الدول، تكون أكثر قابلية للبقاء من المؤسسات السياسية المحدودة في دولة واحدة بالدرجة الأولى. ترى، هل يعد ذلك انجازاً كان على «لجنة الألفية» أن تقوم به وتقدمه إلى القصر الملكي؟

يذكرني ذلك باستغلال أوبراين فرصة الحديث عن عوامل ضعف الملكية، ومن بينها تأثير ثورة الاتصالات، وتنافس وسائل الاعلام بالكلمة والصورة - والصورة بالذات - في تتبع خصوصيات أفراد العائلة المالكة وفضح أسرارهم، بما يقلل من درجة توقيرهم، أقول يذكرني ذلك باستغلاله هذا الحديث لمناقشة العلاقة بين السياسة والإباحية، مؤكداً خطورة الأخيرة كسلاح لتشكيل الرأي العام حيال الساسة وتدمير الخصوم. ولا تفوته السخرية من لجنة الألفية، التي تصور أحد أعضائها ضرورة قيامها بعمل «مدهش ومثير»، متسائلاً ما إذا كانت الإباحية تقدم إليهم شيئاً محدداً يتعلق بالألفية القادمة، يخرجهم من غموض المعنى الذي يعانونه؟!

بالإضافة إلى ذلك، نرى في ثنايا هذا الفصل حديثاً لافتاً للانتباه عن نماذج للقادة والمفكرين الذين أبدوا قدرة ما على التنبؤ والاستشراف. وانتقاء النماذج يثير التفكير. لقد تحدث عن ثلاثة من أتباع ماركس (لينين وتروتسكي وستالين) مؤكداً أنهم قد أصابوا في أمور وأخطأوا في أمور أخرى. وذكر قدرة ملهمه الكبير إدموند بيرك على التنبؤ، موثقاً كلامه بكتابات بيرك عن الثورة الفرنسية وتوقعه مسيرتها الدموية، بما في ذلك «حكايات المقصلة» وإعدام الملك والملكة. ووضع على طريق القادرين على التنبؤ هتلر وتشرشل. ولعل الخلاصة الممكنة من هذه النماذج، أن تنبؤات المدى القصير تعتمد على قدر غير قليل من البراغماتية والجسارة، حيث يزيد ذلك من فرصة نجاحها. أما التنبؤات لما هو بعد ذلك، فتحتاج إلى رؤية أشمل ووعي تاريخي أكبر.

خامساً: القصر المحروس

أما **الفصل الخامس** والأخير من الكتاب، فيُعد، على رغم قصره، من أهم الفصول بالنسبة إلينا، لأنه يتناول العلاقة بين أغنياء الكوكب وفقرائه. لقد اختار له أوبراين عنوان «القصر المحروس»، إشارة إلى أن العالم المتقدم يحاول أن يتصرف وكأنه بسكانه قصر يحتاج إلى أن يظل محروساً ومنيعاً، لوجوده وسط مدينة يجتاحها وباء مدمر. والأمر يحتمل تشبيهات أخرى، مثل نموذج «قارب النجاة» الذي يحاول أهل الجنوب التعلق به، لكنه لا يتسع إلا لركابه الشماليين، وحتى لا يغرق الجميع يجب إنقاذ الركاب بقطع أيدي المتعلقين بالقارب. وفي معرض ذلك، يقدم لين بياو نظرية أخرى لثورة العالم، معتمدة على ثنائية الريف والمدينة، حيث يجمع سكان الريف (الجنوب) قواهم لغزو سكان المدينة (الشمال). وهي نظرية تحتاج إلى تعديل، لكن خلاصتها هي وجود تهديد خارجي من العالم المتخلف، وعلى أبناء العالم المتقدم أن يحسبوا حسابه.

ويستفيض أوبراين، بالطبع، في تفصيل التهديد الذي تمثله الأصولية الإسلامية، كما يستفيض أيضاً ـ وإحقاقاً للحق ـ في شرح لاأخلاقية مواقف الغرب حيال الجنوب، مستشهداً، كما ذكرنا في موضع لاحق، بعملية استعادة الديمقراطية في هاييتي، التي كان هدفها الوحيد التخلص من راكبي القوارب الآتية إلى أمريكا. ويحذرنا من نشأة النخبات الإرهابية، التي تتعرض لـ «الانتخاب الطبيعي» لأكثر عناصرها شراسة وإجراماً، في أي «غيتو» جنوبي أو شمالي، في جنوب افريقيا أو دول الاتحاد السوفياتي السابق، أو مدن الغرب الكبرى، مثل لوس أنجلس.

وبما أن الهدف الرئيسي للكتاب هو ذكر مستقبل الديمقراطية في إطار مستقبل التنوير، فإن أوبراين يحذّر من معاداة التنوير داخل الشمال. إن مقولة مثل «التعددية الثقافية» نشأت في حضن التنوير، لكن بعض الأمريكيين يستخدمها الآن للمطالبة بالتخلص من ثقافة الغرب. ويتساءل: هل لديهم بديل؟ كما أنه يحذر من ظلال نيتشه، والتحرر الذي دعا إليه بعد ما أسماه بـ «موت الإله». فالتنوير في حاضنته الرئيسية ـ أمريكا ـ علاقة ودية، ليس بالدين فقط، ولكن بالقومية أيضاً.

وأخيراً، يحذرنا أوبراين من ظواهر قد نراها عديمة الأهمية، مؤكداً أن تنامي النخبات المتطرفة يجب أن يؤخذ بالجدية الكافية، لأن آثاره السلبية مرشحة لأن تصاحبنا في الجزء الأول من الألفية القادمة. ومع تقديرنا آراء مفكر مخضرم مثله، إلا أننا نتساءل بالنسبة إلى ثقافة الغرب بالذات، ألا يرى أن مستقبل البشرية سيكون أفضل لو قللت من مركزيتها وغلوائها؟ وهل يمكن، ونحن على مشارف الألفية، توقّع حدوث ذلك؟

أرجو ـ من باب التفاؤل ـ أن تكون الإجابة بـ «نعم»!! □

جميل مطر

تأملات في السياسة الدولية

(القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٩٥)، ٢٨٣ ص.

السيد يسين

مستشار مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ـ القاهرة.

مؤلف هذا الكتاب الذي يضم مجموعة منتقاة من المقالات البارزة في السياسة الدولية سبق نشرها في عدد من الجرائد والمجلات العربية، هو جميل مطر، خبير العلاقات الدولية المعروف. وهو يكاد ينفرد بين كتّاب السياسة الدولية العرب بكونه عمل دبلوماسياً من قبل في وزارة الخارجية المصرية، حيث أتيح له عن كثب أن يطّلع على خبايا صنع القرار الدبلوماسي. واستطاع بعد ذلك من خلال دراساته الأكاديمية في جامعة ماكجيل في كندا أن يكتسب الأساس العلمي الذي يسمح له بالبحث والتنظير في مجال العلاقات الدولية. ويشهد على ذلك كتابه المهم **النظام الاقليمي العربي** الذي كان فيه مؤلفاً مشاركاً مع علي الدين هلال، وهو من الإصدارات البارزة المبكرة لمركز دراسات الوحدة العربية. فإذا أضفنا إلى ذلك إسهاماته في الفترة الأخيرة بنشر مقالات منتظمة عن السياسة الدولية في الجرائد العربية، لأدركنا أننا أمام مؤلف عميق الخبرة، يتسم، بالإضافة إلى ذلك، بالخيال السياسي الذي يسمح له بأن يصل إلى نتائج ملفتة للنظر في تحليلاته المتنوعة في مجال السياسة الدولية. ولا يُردّ ذلك فقط إلى اطّلاعه المستمر على الأدبيات الحديثة، ولكن بالإضافة إلى ذلك، إلى قدراته التحليلية البارزة.

ـ ١ ـ

ينقسم الكتاب إلى مقدمة وأربعة فصول رئيسية. يتتبع في **المقدمة** تطور الاهتمام بموضوعات السياسة الدولية وكثرة من يكتبون في ميادينها في الوقت الراهن، بعد أن انتقلت من مجال ذوي الخبرة الخاصة إلى ميدان يهتم بالتفكير فيه أصناف شتى من المثقفين والكتّاب. غير أن أهم ما تشير إليه المقدمة هو التنوع المذهل في مجال موضوعات السياسة الدولية وانتقالها من الشؤون الكبرى التي تتعلق أساساً بالعلاقات بين الدول إلى الشؤون الصغرى التي تتصل بالمجال الخاص بالأسرة والفرد.

وهو يقرر في هذا الصدد: «وقد لا أكون مغالياً حين أقول إن بعض الشؤون الفردية بالغة الخصوصية أصبحت أيضاً شؤوناً دولية. فما تفعله المرأة بجسدها أو بزوجها أو بأطفالها لم يعد قضية خاصة. فمن أجل هذه الخصوصيات الفردية تصاغ حالياً

منظومة قيم دولية وتتشكل جمعيات دولية، وتعقد مؤتمرات، مثل مؤتمر القاهرة للسكان ومؤتمر بكين للمرأة» (ص ٩).

ويتتبع بدقة سقوط الحواجز بين السياسة الخارجية والداخلية. فقد مضى الوقت الذي كان فيه النظام السياسي شأناً داخلياً. واليوم لم تعد عقيدة النظام السياسي أو أدواته أو أساليبه شؤوناً داخلية. ولم يعد الأمن الداخلي شأناً داخلياً. فقد أصبح مألوفاً أن تتعرض الدولة لتنديدات دولية إذا تجاوزت أجهزة الأمن فيها صلاحياتها. ولم يعد الاقتصاد الوطني كذلك شأناً داخلياً، إذ أصبح وجود دولة لا يعتمد اقتصادها في كثير أو قليل على المعونات والقروض الدولية ـ كما يقرر المؤلف ـ من الظواهر النادرة.

ولعل سقوط الشمولية في الاتحاد السوفياتي ودول الكتلة الشرقية، ونهاية الحرب الباردة، والحديث عن بزوغ نظام عالمي جديد، قد جذب إلى ميدان السياسة الدولية مثقفين وكتّاباً لم يكونوا يهتمون من قبل بمتابعة التطورات الدولية.

ويختم المؤلف مقدمته المهمة بفكرة نراها بالغة الأهمية، وهي أننا في العالم الثالث عموماً، وفي الوطن العربي خصوصاً، لا يصح أن ننظر إلى أنفسنا باعتبارنا «موضوعات» للسياسة الدولية التي تهيمن عليها الدول الكبرى، بكل ما تحفل به من مراكز أبحاث ومفكرين استراتيجيين، ذلك أننا نستطيع أيضاً من موقع الاقتدار أن تكون لنا رؤانا الخاصة للسياسة الدولية، التي ندافع عنها في المحافل الدولية، لأن من حقنا ـ لو استطعنا أن نرتفع إلى مستوى التفكير العالمي ـ أن نسهم في صياغة نسق القيم الذي يشتد الصراع العالمي في الوقت الراهن حول ترسيخه ليكون هو المرجع في السلوك الدولي في القرن الحادي والعشرين.

وقد صنّف الكاتب مقالاته ضمن الفصول الأربعة للكتاب: الأول منها بعنوان «معانٍ جديدة لمفاهيم قديمة»، والثاني «البحث عن الذات»، والثالث «تحديات جديدة»، والرابع «الولادة الثانية».

والواقع أنه تقع على عاتق من يعرض لهذا الكتاب مسؤولية إبراز الخطوط البارزة لفكر المؤلف بشكل عام، ذلك أن القضايا التي يعالجها بالغة التنوع، وبعضها مجرد تعليق ساخن على حدث سياسي معين بحكم أنه يُنشر في جريدة سيارة، وفي إطار مساحة محدودة، ولكن بعضها الآخر، على الرغم من كونه مقالاً صحفياً محدود المساحة، استطاع أن يثير موضوعات نظرية بالغة الأهمية وإن كان التركيز الشديد لم يكن يسمح للمؤلف في بعض الأحيان بالبلورة الكاملة لطروحاته.

ـ ٢ ـ

إذا أخذنا **الفصل الأول**، على سبيل المثال، نجد بعض المقالات التي تندرج فيه تناقش عدداً من القضايا البارزة. في مقال بعنوان «التنظير والتفكير في مشكلات ما بعد الحرب الباردة»، يتعرض ـ في صدر المقال ـ إلى تحليل جوزيف ناي، المفكر الاستراتيجي الأمريكي المعروف، للتطورات الدولية الراهنة. ويقرر أنه تحليل ينضم به إلى فئة المفكرين الذين يعتقدون أن العالم يتدحرج نحو عصر «القبلية الجديدة»، كما يقرر: «مثل هذا التحليل جدير بالدراسة والمتابعة [...] لأن «القبلية الجديدة» إذا أصبحت أساساً نظرياً لسياسة أمريكية أو لممارسات سياسية أمريكية فإنها تعني احتمال التركيز على انقسامات وخلافات الطوائف والأعراق والأديان داخل المجتمع الواحد وبين المجتمعات داخل الإقليم الواحد» (ص ٣١). ويقنع المؤلف بهذه الإشارة الخاطفة إلى موضوع القبلية الجديدة.

وينتقل في إشارة خاطفة أخرى إلى مقال صموئيل هنتنغتون الشهير «صدام الحضارات»، وإلى رأي لستانلي هوفمان عن

انكفاء أوروبا على ذاتها في الحقبة القادمة.

وفي تقديرنا، ان المؤلف الذي وضع يده على هذا المصطلح الجديد المهم «القبلية الجديدة» الذي استخدمه جوزيف ناي، لم يركز عليه ويعالجه تفصيلاً باعتباره مصطلحاً بالغ الأهمية أخذ يشيع استخدامه في أدبيات العلاقات الدولية. وكان يمكن له لو فصّل في نشأته واستخداماته أن يفيد القارئ المهتم وأن يضيف إلى رصيد مفاهيمه مفتاحاً جديداً لفهم ألغاز السياسة الدولية في الوقت الراهن. ذلك أن هذا المصطلح ليس له وظيفة وصفية فقط، بحيث يسمح لنا بوصف ما نراه أمامنا من تفاعلات محلية وإقليمية ودولية، ولكن له قيمة تفسيرية أيضاً، وقد تكون له وظيفة تنبؤية أيضاً تسمح لنا باستكشاف آفاق العلاقات الدولية في المستقبل.

إن الوقوف عند هذا المصطلح بنظرة تاريخية وتحليلية في الوقت نفسه كان جديراً بأن يضع يد القارئ على صميم العمليات التفاعلية التي تشكل مسرح السياسة الدولية في الوقت الراهن. ولو رجعنا في هذا الصدد إلى أحد المراجع المهمة في الموضوع، وهو كتاب ماتيو هورسمان وأندرو مارشال **بعد الدولة القومية: المواطنون والقبلية والفوضى العالمية** الصادر عام ١٩٩٤ عن دار نشر هاربر كولينز، لوجدناه يحدد بدقة بالغة العمليتين الأساسيتين اللتين تحكمان التفاعلات الدولية اليوم وهما: التكامل والتفكك في الوقت نفسه على صعيد الدول والمجتمعات.

يقرر هذا الكتاب في المقدمة: «فلنتأمل التناقض الظاهر بين اتجاهين ملحوظين في العالم حولنا. فنجد أولاً دولاً يظهر أنها تتخلى عن سيادتها في غمار اندفاعها لتوقيع اتفاقيات إقليمية، تجارية كانت أو سياسية. ومن ناحية أخرى نجد جماعات يجتاحها الهيجان سعياً وراء سيادة أكبر داخل الدول الموجودة لتحقيق نوع من أنواع الاستقلال.

وهكذا يطرح السؤال: هل العالم في طريقه لكي يصبح أكثر تكاملاً، أم أكثر تفككاً؟ هل سنصبح أكثر عالمية أو أكثر قبلية؟ الإجابة في كلتا الحالتين هي بـ«نعم»! فاتفاقية شمال أمريكا للتجارة الحرة، والسوق الأوروبية، والاتفاقية العامة للتجارة كلها يمكن اعتبارها خطوات نحو درجة أكبر من التكامل. وحركة الاقتصاد الدولي في اتجاه الكونية لا شك فيها. ذلك أن الرأسمالية الاستهلاكية تحتاج إلى أسواق تتسع باستمرار، وإلى أساليب أكثر كفاءة في إنتاج وتوزيع السلع والخدمات. والشركات دولية النشاط أصبحت أكثر نشاطاً في استكشاف الطرق الكفيلة لها بأن تغزو الحدود القومية بحثاً عن العمالة الرخيصة، وعن البحث المنتج عن المواد الخام والمصنعة. وفي نفس الوقت نجد أن أهل جورجيا، وأوكرانيا، وصربيا، وسلوفينيا، وكرواتيا، والشيشان وغيرها عديداً من الجماعات والشعوب تناضل في سبيل الحصول على استقلال أكبر في حدود الدول القائمة، حتى لو دفعت ثمناً لذلك الحرمان الاقتصادي المؤقت.

ونجد كذلك صوراً أخرى من القبلية في بريطانيا، وفرنسا، وكندا، واسبانيا، وحتى في الولايات المتحدة الأمريكية».

ويعرّف هورسمان ومارشال القبلية بكونها «انسحاب الأفراد إلى مجتمعات محلية لا تحدد حدودها الرابطة السياسية أو حدود الدول التي تحدد كل دولة سياسياً، ولكنها تتسم بأوجه شبه دينية أو ثقافية أو سلالية أو أي خبرة أخرى مشتركة. وهذا الانسحاب وقوده الخوف والارتباك، وتدفع إليه أوجه الشبه مع الآخرين في نفس الجماعة».

وهكذا يمكن لنا، عن طريق مثل هذا التحليل، أن نضع ظاهرة القبلية الجديدة في موضعها في إطار الظواهر البارزة على المسرح الدولي في الوقت الراهن.

هذا مجرد مثل على الأفكار المهمة التي يطرحها جميل مطر في ثنايا مقالاته اللامعة.

والتي كانت تحتاج إلى وقفة أو وقفات أكثر تانياً، وذلك على الرغم من إدراكنا أن طابع المقال الصحفي لا يسمح ـ للأسف ـ للكاتب بمساحة كافية للتحليل المتعمق.

وعلى الفسق نفسه نجد الكاتب يعالج مجموعة مهمة من القضايا المثارة: حرب الحضارات التي أثارتها مقالة هنتنغتون الشهيرة عن صدام الحضارات، والسيادة العابرة، والتي يناقش فيها التغيرات الجوهرية التي طرأت على مفهوم السيادة الوطنية، وخصوصاً أننا ـ في الوطن العربي ـ ما زلنا متشبثين بمفهومنا القديم بغير إدراك للتطورات الخطيرة التي طرأت. وهو يقرر بحسم شديد: «الواقع يقول إن مفهوم السيادة الوطنية بمضمونه القديم، لم يعد مناسباً أو قادراً على الصمود في وجه مفهوم السيادة العابرة للحدود أو مفهوم السيادة متعددة الجنسية».

وينتقل المؤلف بذكاء واقتدار إلى معالجة بعض القضايا الثقافية المهمة، فنجده في مقال «أزمة الثقافة: طغيان الكوني وتمرد المحلي» يعالج موضوع الكونية (globalism) في جانبها الثقافي ويرصد ردود الفعل المحلية علمياً.

وهو يرصد صعود الكونية كمفهوم وعملية تاريخية في الوقت نفسه، وينتقد الآراء المتطرفة في الميدان، سواء لدى المنبهرين بالكونية أو الرافضين إياها، غير أنه يقرر: «وأيًا كانت الآراء والمواقف فنحن أمام واقع جديد لا يمكن تجاهله أو التقليل من شأنه وأهميته. وظواهر هذا الواقع متعددة. فنحن مثلاً أمام ظاهرتين متناقضتين: ظاهرة تقلص مساحة ثقافة وطنية وإقليمية لحساب ثقافة وافدة بقوة اكتساح هائلة، وظاهرة بروز أو تصاعد ثقافة «المحليات» على حساب ثقافات الأمة والإقليم».

وهكذا يستطيع الكاتب مسلحاً بقراءات واسعة في مجال العلاقات الدولية وبقدرة تحليلية بارزة، صياغة نتائج حاسمة بالغة الأهمية في الموضوعات الخلافية التي يتعرض لها.

ويعالج الكاتب في الفصل الأول نفسه موضوعات مهمة كأزمة النخبات السياسية والبث المباشر: هَمٌّ كبير أم خير عظيم، والمعايير المزدوجة في الشرق كما في الغرب، وحقوق الانسان وحقوق الشعوب والدول، وبين الواقعية والوقوعية.

وهكذا نرى كيف أن المؤلف يلتقط ببراعة أبرز الموضوعات الخلافية في ساحة التفكير العالمي لمناقشتها نقدياً: هل هناك خلاف في أن أزمة المحكومية التي تكشف عنها أزمة النخبات السياسية في العالم كله من بين أهم المشكلات الراهنة، وكذلك آثار ثورة الاتصال، وحقوق الإنسان، وحدود الواقعية في مجال السياسة؟، وإن كان المؤلف قد ترك نفسه في هذا المقال الأخير لإغراءات التلاعب اللفظي الذي برع فيه بعض الكتّاب العرب ممن يسخرون من الواقعية العربية الراهنة، وخصوصاً في مجال حل الصراع العربي ـ الاسرائيلي من دون أن يقدموا أي بديل صالح للتطبيق!

وأيًا ما كان الأمر، يطول بنا الحديث لو تعرضنا لفصول الكتاب كلها، لأن الكاتب يغري بمعالجاته الثرية المعلق والقارئ لكي يختلف أو يتفق معه. فلنقل إن استعراضنا بعض موضوعات الكتاب المهمة كان مجرد استعراض لعيّنة غير ممثلة للموضوعات التي عالجها الكاتب في فصول الكتاب المتعددة التي غطت موضوعات: «القيادة الدولية: البحث عن الذات»، و«الغرب والآخرون: تحديات جديدة»، وأخيراً «المؤسسات الدولية: الولادة الثانية».

* * *

هذا كتاب مهم يستحق أن يقرأ، وإن فات المؤلف أن يحدد تاريخ نشر كل مقال، لأن بعض المقالات ردود فعل لأحداث دولية ساخنة، والتاريخ من شأنه أن يحدد الإطار الزمني لنوعية المعالجة □

كتب مختارة (موجز)

أولاً: الكتب العربية والمترجمة

(١)

السيد يسين. **الوعي التاريخي والثورة الكونية: حوار الحضارات في عالم متغير**. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٩٥. ٢٤٤ ص.

يقدم هذا الكتاب تحليلاً ثقافياً للخطاب الاستراتيجي العربي، وذلك من خلال قسمين اثنين: يعالج **الأول** جذور هذا الخطاب وخصائصه مقارناً بنظائره في المجال الاستراتيجي، ويقترح **الثاني** مشروعاً فكرياً بديلاً يستفيد من النقد الثقافي للخطاب الاستراتيجي العربي السائد.

(٢)

بشرى قيس. **المرأة في التاريخ والمجتمع**. بيروت: أمواج للنشر والتوزيع، ١٩٩٥. ١٨٦ ص.

تناقش الكاتبة في هذا الكتاب وضع المرأة في العصور [القديمة] والوسطى والحديثة، وذلك من خلال ثلاثة فصول أساسية: يتعرض **الفصل الأول** لوضع المرأة المتزوجة على المستويين الأسري والاقتصادي. ويتناول **الفصل الثاني** نضال المرأة الغربية والعربية للحصول على حقوقها السياسية وما أنجزته بالفعل في هذا المجال. أما **الفصل الثالث** فيدرس وضع المرأة في العصور الحديثة وتأثير ظاهرة العلمانية التي عرفها العرب في عصر النهضة، في موقف بعض المفكرين من قضايا المرأة.

(٣)

بهي الدين حسن. **حرية الصحافة من منظور حقوق الانسان**. القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان، ١٩٩٥. ١٦٤ ص.

يقع هذا الكتاب في فصلين رئيسيين: يتناول **أولهما** ضرورة المواءمة بين حرية الرأي والتعبير والصحافة من ناحية، وحقوق الانسان من ناحية أخرى، فيما يختص **الثاني** بدراسة تحليلية مقارنة لقوانين الصحافة في الديمقراطيات الأوروبية وغير الأوروبية.

(٤)

عبد العزيز الدخيل. **رؤية خليجية لقضايا**

عربية. القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٥. ١٦٠ص.

يحدد المؤلف هدف كتابه بانه تحقيق التواصل الفكري بين مثقفي الخليج ونظرائهم في الدول العربية الأخرى على أساس أن الوحدة الفكرية تمهد الطريق للوحدة السياسية. وفي هذا الإطار فإنه يعالج مجموعة كبيرة من القضايا تمثل في رأيه موضوعات للاهتمام العربي المشترك، كالديمقراطية والخطاب السياسي الاسلامي، وعلاقة الفرد بالدولة والأمة، ومستجدات ما بعد عاصفة الصحراء، ودروس انتفاضة أوروبا الشرقية.

(٥)

علي زيعور. **قطاع الفلسفة الراهن في الذات العربية: تيارات المدرسة العربية في الفلسفة إبان القرن العشرين**. بيروت: مؤسسة عز الدين للنشر، ١٩٩٤. ٧٢٤ ص. (الفلسفة في العالم والتاريخ)

يهتم هذا الكتاب ليس فقط بقراءة التيارات الفلسفية المعاصرة، بل أيضاً بمحاكمتها نقدياً، كما يهتم بالبناء الفكري للفلسفة العربية وتحليل مبلغ التعامل بين التيارات الغربية والاسلامية في تكوين البناء الفكري.

(٦)

غازي أبو شقرا. **الطاقة والبيئة: مدخل للعلوم المتكاملة**. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٩٥.

ينشغل هذا الكتاب بمشكلة مهمة هي مشكلة الانفجار السكاني وتآكل الموارد الطبيعية في مواجهته. ومن خلال استعراض المؤلف أبرز الانجازات التقانية التي توصل إليها العلم الحديث في مجال البيئة، فإنه يسعى إلى توضيح ما يمكن أن يساعد عليه هذا التطور في مواجهة آثار الزيادة الديموغرافية.

(٧)

لستر ثارو. **الصراع على القمة: مستقبل المنافسة الاقتصادية بين أمريكا واليابان**. ترجمة أحمد فؤاد بلبع. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٩٥. ٣٨٢ ص. (سلسلة عالم المعرفة؛ ٢٠٤)

يثير المؤلف في هذا الكتاب سؤالاً يتعلق بكيفية استعادة الولايات المتحدة الأمريكية زيادتها الاقتصادية بحلول القرن الحادي والعشرين في ظل تعاظم التهديد الذي تمثله أوروبا الموحدة واليابان. ومن خلال تشريح مكونات الاقتصاد الأمريكي والعوامل المؤثرة فيه كنظام التعليم والثقافة السياسية، يحاول ثارو أن يقترح ما يتصوره معيناً للولايات المتحدة على مواجهة هذا التحدي.

(٨)

لطفي الخولي. **البحث عن ستالين ديمقراطي: التراجيديا الروسية**. القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٥. ١١٤ ص.

يتناول هذا الكتاب وقائع رحلتين قام بهما المؤلف إلى العاصمة الروسية. وعلى امتداد أربعة عشر فصلاً هي مجمل المتن، يقدم المؤلف تحليلاً نقدياً للتغيرات الاقتصادية التي شهدتها البلاد بعد انهيار الشيوعية، ويستعرض أهم القوى السياسية والاجتماعية الموجودة على الساحة، ويحاول أن يستشرف المستقبل الروسي على ضوء ذلك.

(٩)

محمود عبد الفضيل. **الشرق أوسطية: الواقع والوهم**. القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٩٥. ١٠٨ ص.

يقدم هذا الكتاب رؤية نقدية لمشروع النظام الشرق أوسطي الذي تطرحه إسرائيل وينحاز إليه بعض المثقفين العرب تحت وهم الواقعية السياسية، ويجتهد في تقديم

استراتيجيا عربية بديلة ترشد تلك الواقعية الموهومة وتقيمها على أسس سليمة.

(١٠)

هشام جعيط. أوروبا والاسلام: صدام الثقافة والحداثة. بيروت: دار الطليعة، ١٩٩٥. ١٢٨ ص. (سلسلة السياسة والمجتمع)

إذا كان التاريخ قد سجل بعض وقائع الصدام بين الحضارتين الأوروبية والاسلامية، وإذا كان بعض الكتّاب المحدثين يرشحون استمرار هذا التفاعل الصدامي الحضاري نمطاً للعلاقات الدولية في القرن القادم، فإن هشام جعيط يركز في المقابل على ضرورة الحوار بين المسلمين والأوروبيين وإمكانية قيامه. وفي تصوره، ان نقطة البداية لمثل هذا الحوار تتمثل في إصلاح الخلل الإدراكي في رؤية كل من الحضارتين الحضارة الأخرى.

(١١)

المعهد التونسي للدراسات الاستراتيجية. **الاستشارات الوطنية حول تونس ـ القرن ٢١: قراءات استراتيجية.** تونس: المعهد التونسي للدراسات الاستراتيجية، ١٩٩٥. ١٩٠ ص بالعربية، و٢٥٠ ص بالفرنسية.

يتناول هذا الكتاب التوجهات الاقتصادية في العالم، واستخلاص الدرس من التجربة اليابانية في الممارسة التونسية، مع ملخصات لمجموعة أوراق حول ذلك والتعقيبات عليها، وآفاق التنمية في تونس حتى عام ٢٠٢٥.

ثانياً: الكتب الأجنبية

(١)

Chalmers A. Johnson. *Japan: Who Governs? The Rise of the Developmental State.* New York: W. W. Norton, ©1995. 384 p.

يهتم هذا الكتاب بالتعرف إلى ابعاد عملية صنع القرار في اليابان، وذلك من خلال مجموعة من المقالات تغطي الجوانب الاقتصادية، والسياسية، والبيروقراطية، والتفاعلات الخارجية اليابانية.

(٢)

Eghosa Osaghae. *Between State and Civil Society in Africa.* Dakar: Council for Development and Social Science Research in Africa, 1994. 281 p.

يتخذ الكتاب من دول افريقيا جنوب الصحراء ساحة لاختبار المقولات الخاصة بالتحول الديمقراطي من حيث أساليبه، ومضمونه، والتحديات التي تواجهه.

(٣)

U.N. Conference on Trade and Development. *Foreign Direct Investment in Africa.* New York; Geneva: U.N. Publications, 1995. 119 p.

يعرض الكتاب لقضية الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي ترتبط بعملية التحول إلى اقتصاد السوق في العديد من دول القارة الافريقية.

(٤)

Mohamed Rabie. *U.S.-PLO Dialogue: Secret Diplomacy and Conflict Resolution.* Jacksonville: University Press of Florida, 1995. 203 p.

يتناول الكتاب المباحثات السرية بين الولايات المتحدة الأمريكية ومنظمة التحرير الفلسطينية، والتي ساهمت في تهيئة الأجواء لتوقيع اتفاق أوسلو للسلام مع إسرائيل.

(٥)

Sara Roy. *The Gaza Strip: The Political Economy of De-Development.* Washington, D.C.: Institute for Palestine Studies, 1995. xiv, 372 p.

تشكك المؤلفة في ثمار عملية السلام من خلال تسليط الضوء على معاناة سكان قطاع غزة آثارَ السياسات الاسرائيلية.

(٦)

Stephan Haggard and Robert R. Kaufman. *The Political Economy of Democratic Transitions*. Berkeley, Calif.: University of California, 1995.

يحلل هذا الكتاب العلاقة بين التغير السياسي والتغير الاقتصادي في إطار دول امريكا اللاتينية وآسيا. ويثير في هذا الخصوص مجموعة من التساؤلات حول العلاقة بين هذين المتغيرين، بمعنى إلى أي مدى تؤدي الأزمة الاقتصادية إلى التحول الديمقراطي؟ وهل يمكن مواجهة التحديات السياسية بإجراء مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية أم لا؟

(٧)

The U.N. and the Advancement of Women (1945 - 1995). New York: U.N. Department of Public Information, 1995.

يتناول هذا الكتاب مجهودات الأمم المتحدة في مجال حقوق المرأة، ويتعرض لتاصيل هذه الحقوق من خلال المعاهدات. وفي هذا الخصوص ينطلق الكتاب من مفهوم محوري هو دور المرأة المركزي في بناء السلام والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

(٨)

Thomas Risse-Kappen. *Cooperation among Democracies: The European Influence on U.S. Foreign Policy*. Princeton, N. J.: Princeton University Press, 1995.

يتناول المؤلف في كتابه تأثير أوروبا الغربية وكندا في بعض القرارات التي تتعلق بالأمن القومي الأمريكي، وذلك بالتطبيق على مرحلة الحرب الباردة. ومن النماذج التي اختارها الكتاب لاختبار هذا التأثير الحرب الكورية والأزمة الكوبية □

صدر حديثاً

المثقف العربي

همومه وعطاؤه

إعداد: انيس صايغ

هذا الكتاب هو تكريم للمفكر العربي البارز قسطنطين زريق الذي وهب حياته للعلم والفكر القومي.

ويعالج هذا الكتاب في فصوله المسائل التي تتصل بقضية الهم الثقافي في وطننا العربي من جوانب متعددة.

٣٢٦ صفحة

الثمن: ١٠ دولارات

■ مؤتمرات

تقرير عن:

ندوة إعادة الإعمار والتنمية في فلسطين

القاهرة، ٧ ـ ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥

سليمان المنذري

باحث اقتصادي من العراق.

بالتعاون والتنسيق بين الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ومؤسسة التعاون (الفلسطينية)، عقدت ندوة «إعادة الإعمار والتنمية في فلسطين» خلال الفترة بين السابع والتاسع من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ في مقر الأمانة العامة في القاهرة، بمشاركة نخبة من الشخصيات الاقتصادية والفكرية الفلسطينية من داخل الوطن الفلسطيني وخارجه، فضلاً عن عدد من الشخصيات العربية والدولية المعنية بقضايا التنمية.

شارك في الجلسة الافتتاحية رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية، وممثل عن وزير خارجية جمهورية مصر العربية، وممثل عن أمين عام جامعة الدول العربية، ورئيس مؤسسة التعاون.

ناقشت الندوة، على مدى ثلاثة أيام، ثلاثة عشر بحثاً وزعت على خمس جلسات عمل، فضلاً عن ورقة العمل التي قدمها أحمد يوسف أحمد في الجلسة الأولى عن الإطار العربي للتنمية بتكليف من الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، وذلك بحسب المحاور التالية:

المحور الأول: التنمية في فلسطين: الفرص، والمعوقات، والأهداف، والأداء. ونوقشت في هذا المحور ثلاث أوراق عمل:

١ ـ التنمية في فلسطين بين الفرص الاحتمالية والمعوقات الفعلية، قدمها يوسف صايغ.

٢ ـ التنمية في فلسطين، المنظور الحكومي، قدمها أحمد قريع.

٣ ـ التنمية في فلسطين، منظور غير رسمي، قدمها جورج عيد.

المحور الثاني: الإطار الفلسطيني للتنمية. ونوقشت في هذا المحور ثلاث أوراق عمل:

١ ـ مركزية قضية القدس، قدمها فيصل الحسيني.

٢ ـ الاطار الفلسطيني للتنمية وخصوصية قضية القدس، قدمها سري نسيبة.

٣ ـ خصوصية العلاقات الفلسطينية ـ الأردنية وأبعادها التنموية، قدمها خليل الشقاقي ومصطفى الحمارنة.

المحور الثالث: تقييم ومراجعة، ونوقشت

في هذا المحور أربع أوراق عمل:

١ ـ تقييم ومراجعة أداء القطاع الخاص منذ انطلاقة فترة الحكم الذاتي، قدمها نبيل قسيس.

٢ ـ تقييم ومراجعة مسيرة إعادة الإعمار والتنمية منذ انطلاقة فترة الحكم الذاتي، قدمها سمير عبد الله.

٣ ـ الإطار القانوني للنشاط الاقتصادي في فلسطين، قدمها أنيس فوزي قاسم.

٤ ـ استراتيجية التخطيط التنموي من منظور السلطة الفلسطينية، قدمها نبيل شعث.

المحور الرابع: الاستراتيجيات والآليات. ونوقشت في هذا المحور ثلاث أوراق عمل:

١ ـ استراتيجيات التنمية وأولويات السياسات التنموية، قدمها طاهر كنعان.

٢ ـ الآليات التخطيطية والتمويلية لإعادة الإعمار والتنمية إلى فلسطين، قدمها عبد المحسن القطان.

٣ ـ الشبكة المرجعية في ما بين المؤسسات والأفراد المعنيين بإعادة الإعمار والتنمية في فلسطين، قدمها مهدي عبد الهادي.

تناولت مناقشات الندوة بحث الواقع الاقتصادي في فلسطين، وفرص التنمية، والدور العربي والدولي في هذا المجال، كما تناولت دراسة الأولويات التي يجب أن تتركز عليها طبيعة الجهود التنموية، فضلاً عن الاستراتيجيات والسياسات والسبل المثلى لتحقيقها. وكانت آمال المشاركين في الندوة أن يفضي النقاش إلى خطوة فعالة باتجاه تطوير برامج وأجهزة وأنظمة ومؤسسات وتشريعات صالحة للعمل والتطبيق، تساهم بفعالية في الإسراع في إعادة بناء دولة عصرية قادرة على أخذ مكانها الصحيح، وهذا ما عبّر عنه عبد المجيد شومان، رئيس مؤسسة التعاون، في ختام أعمال الندوة التي انتهت إلى إقرار التوصيات التالية:

ـ تكوين وحدة دراسات استراتيجية قائمة بذاتها ومنتسبة إلى مؤسسة التعاون تقوم على إعداد وتطوير الدراسات العلمية والبرامج الانمائية المنبثقة منها، ووضع خطط العمل اللازمة لتحقيقها. وإدراكاً لأهمية المرحلة المقبلة بالنسبة إلى مستقبل القضية الفلسطينية، يكون من أولويات هذه الوحدة تجنيد القدرات والكفاءات الفلسطينية، وحشد المساندة العربية لعملية إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، وعاصمتها القدس، وذلك من خلال إيجاد شبكة تعاون وتنسيق بين مراكز الأبحاث الفلسطينية في الداخل والخارج، ودعمها في إعداد الدراسات العلمية الهادفة، وبلورة التوصيات المحددة بشأن القضايا المصيرية التي ستواجه الشعب الفلسطيني في المرحلة المقبلة، ووضع إنتاجها تحت تصرف أصحاب القرار والمعنيين.

ـ تكوين لجنة تنسيق ومتابعة بين الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ومؤسسة التعاون لتنشيط العمل من أجل إعادة الإعمار والتنمية في فلسطين من كل جوانبها، بالتنسيق مع السلطة الوطنية الفلسطينية في مجالات التنمية.

ـ التعاون بين الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ومؤسسة التعاون، لتنظيم لقاءات دورية، تشارك فيها مختلف الفعاليات الفلسطينية والعربية المعنية بالتنمية في فلسطين.

ـ دعوة الدول والمؤسسات العربية، الخاصة منها والعامة، إلى تكثيف دعمها عملية إعادة الإعمار والتنمية في فلسطين، تأكيداً للبعد العربي لقضية فلسطين، وتوثيقاً لروابطها مع محيطها العربي.

وإدراكاً من الندوة للفرصة التاريخية المتاحة للشعب الفلسطيني لإعادة تنظيم نفسه على أسس عصرية وحضارية، ومفاهيم نابعة من تراثه وانتمائه القومي،

أوصت الندوة أيضاً بما يلي:

- ضرورة توفير الأسس الدستورية القانونية التي تضمن سيادة القانون والعدالة الاجتماعية وحرية الأفراد، ضمن مفاهيم ديمقراطية واضحة.

- توثيق العلاقة بين قطاعات الشعب الفلسطيني في الداخل وفي الخارج، تأكيداً لهويته ووحدة مصيره، والعمل على تنظيم هذه العلاقة بين الداخل والخارج.

- التأكيد على ضرورة تبنّي مفاهيم تنموية تقوم على تطوير النظام التربوي وتهيئة الانسان الفلسطيني للتعامل مع العلوم والتقانة (التكنولوجيا) المتطورة. وفي هذا الإطار رحّبت الندوة بمقترح الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بإنشاء فرع للأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا في قطاع غزة.

- إبراز أهمية اعتماد نمط اقتصاد السوق في النشاط الاقتصادي الداخلي، وفي تنظيم علاقاته الاقتصادية مع الخارج، وتحديد الأهمية الخاصة بدور رجال الأعمال الفلسطينيين في الداخل والخارج في تعزيز مسار التنمية وترشيده في فلسطين □

صدر حديثاً

تنمية للضياع! أم ضياع لفرص التنمية؟ (محصلة التغيرات المصاحبة للنفط في بلدان مجلس التعاون)

د. علي خليفة الكواري

في هذا الكتاب عرضٌ لآفاق التنمية في بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية في محاولة لفهم محصلة التغيرات التي صاحبت عصر النفط فيها. فيقدم المؤلف دراسات مختلفة عن الخلل السكاني في البلدان المذكورة، وعن الاعتماد على العمالة غير العربية، فظاهرة تآكل ريع النفط بمشتقاته المتنوعة، كل ذلك تمهيداً للتوصل إلى محصلة التغيرات الجارية.

٣٠٠ صفحة

الثمن: ١٠ دولارات

موجز يوميات الوحدة العربية(*)
كانون الثاني (يناير) ١٩٩٦

إعداد: قسم التوثيق
في مركز دراسات الوحدة العربية

١ ـ العمل العربي المشترك

ـ اختتم وزراء الداخلية العرب اجتماعات دورتهم الثالثة عشرة في تونس بإصدار بيان ختامي تعهدوا فيه التعاون والتنسيق وتبادل المعلومات لمكافحة الإرهاب وعدم إيواء إرهابيين أو مجموعات مسلحة تقوم بأعمال العنف والإرهاب (**النهار**، بيروت، ٦/١/١٩٩٦).

ـ حذر عصمت عبد المجيد، الأمين العام لجامعة الدول العربية، في كلمة ألقاها أمام ندوة «الأمن العربي» التي نظمها مركز الدراسات العربي ـ الأوروبي في الدار البيضاء، من محاولات تذويب الهوية العربية من خلال مشاريع تطرح في إطار ما يسمى «بالسوق شرق أوسطية» (**الاتحاد الاشتراكي**، الدار البيضاء، ١٠/١/١٩٩٦).

ـ أصدر وزراء الزراعة العرب في ختام اجتماعات الدورة الرابعة والعشرين للمنظمة العربية للتنمية الزراعية في تونس «إعلان تونس للأمن الغذائي العربي» الذي أكد أهمية الاعتماد على الذات في توفير الغذاء كهدف استراتيجي تجنباً للسقوط تحت تأثير الضغوط السياسية والاقتصادية المختلفة. وشدّد الإعلان على ضرورة إقامة المشاريع العربية المشتركة في إطار منظور قومي واضح المعالم يأخذ في عين الاعتبار أن موضوع الاكتفاء الذاتي من الغذاء وإن كان هدفاً قطرياً فلا يمكن تحقيقه إلا من خلال التعاون العربي في مجال تكامل الموارد الزراعية والثروة الحيوانية والمشروعات الهادفة إلى الاستغلال الأمثل للموارد المائية وتأمين رأس المال اللازم (**الأهرام**، القاهرة، ١٧/١/١٩٩٦).

ـ قدم الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي قرضاً لموريتانيا قيمته ٣٣ مليون دولار بفائدة قدرها ٣ بالمئة ومدته ٢٥ عاماً منها خمس سنوات فترة سماح. ويستخدم القرض لتمويل مشروع للمياه (**الحياة**، لندن، ٣١/١/١٩٩٦).

٢ ـ الصراع العربي ـ الاسرائيلي

ـ أشادت السلطات الاسرائيلية بأجهزة الأمن التابعة لسلطة الحكم الذاتي الفلسطيني لنجاحها في منع ٨٠ هجوماً انتحارياً على أهداف إسرائيلية في

(*) حرصاً من مركز دراسات الوحدة العربية على أن تشكّل هذه اليوميات مشروعاً توثيقياً شاملاً يعتمده الباحث العربي كمرجع أساسي، فقد تمّ توسيع أطارها ليضم ستة أبواب رئيسية هي: **العمل العربي المشترك، الصراع العربي ـ الاسرائيلي، العلاقات العربية ـ الدولية، العلاقات العربية ـ العربية، المجتمع المدني العربي** (الاتحادات العربية والمنظمات الشعبية والمؤتمرات القومية) **وشؤون قطرية** (التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الاقطار العربية وفق تسلسلها الزمني ومكان الحدث).

العام الماضي كانت عناصر من حركة حماس تنوي تنفيذها وفقاً للتقارير الصادرة عن السلطات الأمنية الاسرائيلية (العلم، الرباط، ١٩٩٦/١/٤).

- اغتيال يحيى عياش، أحد كبار قادة حركة المقاومة الاسلامية (حماس) في انفجار هاتف خليوي مفخخ. وقد أجمعت المصادر الفلسطينية على اتهام جهاز المخابرات الداخلي الاسرائيلي (شين بيت) بالوقوف وراء عملية الاغتيال التي وقعت في مخيم جباليا بخاصة أن رئيس جهاز المخابرات الاسرائيلية أعلن في أكثر من مناسبة أن الوصول إلى عياش حياً أو ميتاً هو الهدف الأول لإسرائيل (الأهرام، القاهرة، ١٩٩٦/١/٦). وقد توعدت حركة حماس بالانتقام لاغتيال عياش (الحياة، لندن، ١٩٩٦/١/٧).

- أعلن وليام بيري، وزير الدفاع الأمريكي، عن استعداد الولايات المتحدة لنشر قوات في هضبة الجولان بعد انسحاب إسرائيل منها وذلك في إطار اقتراح أمريكي لتامين ترتيبات أمنية مقبولة لدى السوريين والاسرائيليين (الحياة، لندن، ١٩٩٦/١/٩).

- قام فاروق الشرع، وزير الخارجية السوري، بزيارة إلى لبنان اطلع خلالها الياس الهراوي، الرئيس اللبناني، ورفيق الحريري، رئيس الوزراء، ونبيه بري، رئيس مجلس النواب، على تطورات المفاوضات المتعلقة بعملية السلام على المسار السوري - الاسرائيلي. وصرح الشرع بأن المسارين اللبناني والسوري مترابطان وأي تقدم على المسار السوري سيتبعه فوراً تقدم على المسار اللبناني (السفير، بيروت، ١٩٩٦/١/١٦).

- وقعت حكومتا الأردن وإسرائيل أربعة اتفاقات أخرى للتعاون الثنائي، في احتفال رسمي أقيم في العقبة وحضره الأمير حسن، ولي العهد الأردني، والشريف زيد بن شاكر، رئيس الوزراء الأردني، وشمعون بيريز، رئيس الوزراء الاسرائيلي. والاتفاقات الأربعة هي الأخيرة في سلسلة اتفاقات وقعت تنفيذاً لمعاهدة السلام بين الجانبين، تتعلق بالاتصالات وترسيم الحدود البحرية وتطوير مدينتي العقبة الأردنية وإيلات الاسرائيلية والتعاون في مجال العلوم والثقافة والتكنولوجيا (النهار، بيروت، ١٩٩٦/١/١٩).

- فاز ياسر عرفات، رئيس سلطة الحكم الذاتي الفلسطيني، بالانتخابات الفلسطينية ورئاسة السلطة الفلسطينية بأغلبية ٨٨,١ بالمئة من الأصوات في مقابل ٩,٠٣ بالمئة لمنافسته الوحيدة سميحة خليل. كذلك حصلت حركة فتح ومناصريها على غالبية مقاعد المجلس الفلسطيني الـ ٨٨ إذ فازت بـ ٦٥ مقعداً منها ٢٦ مقعداً في الضفة الغربية و٢٤ مقعداً في غزة الى ١٥ مقعداً للمستقلين المتعاطفين معها. واعتبر شمعون بيريز، رئيس الوزراء الاسرائيلي، ان الانتخابات الفلسطينية دليل على تاييد عملية السلام، لكنه أشار إلى أن السلطات الاسرائيلية قد توقف عملية السلام إذا لم ينفذ عرفات تعهده بإلغاء بنود الميثاق الفلسطيني التي تدعو إلى إزالة اسرائيل من الوجود (النهار، بيروت، ١٩٩٦/١/٢٢).

- أعلن في ختام اجتماع ثلاثي في واشنطن ضم وارن كريستوفر، وزير الخارجية الأمريكي، والحبيب بن يحيى، وزير الخارجية التونسي، وايهود باراك، وزير الخارجية الاسرائيلي، عن اتفاق بين تونس واسرائيل لإقامة مكتبين لرعاية المصالح بين البلدين (السفير، بيروت، ١٩٩٦/١/٢٣).

- أعلنت وزارة الخارجية العُمانية أن سلطنة عمان واسرائيل وقعتا في مسقط اتفاقاً لإنشاء مكاتب لتبادل التمثيل التجاري. واعتبر الجانبان «أن هذا الاتفاق يهدف إلى تعزيز فرص السلام في المنطقة» (الحياة، لندن، ١٩٩٦/١/٢٨).

- اجتمع وارن كريستوفر، زير الخارجية الأمريكي، مع كل من وليد المعلم، رئيس الوفد السوري، ويوري سافير، رئيس الوفد الاسرائيلي، في محاولة لتقريب وجهات نظر الجانبين في المفاوضات الجارية بين الوفدين في مريلاند بالقرب من واشنطن حول الترتيبات الأمنية في الجولان السورية. وأكدت التقارير «أن الجانب السوري يتمسك بالانسحاب الاسرائيلي الكامل من الجولان، فيما يثير الجانب الاسرائيلي موضوع المياه والتطبيع مع سوريا من دون تحديد خطوط الانسحاب الاسرائيلي من الجولان» (الأهرام، القاهرة، ١٩٩٦/١/٣١).

٣ - العلاقات العربية - الدولية

- وافقت الولايات المتحدة وبريطانيا على اقتراح فرنسي بإيفاد مجلس الأمن بعثة لتقصي الأوضاع الإنسانية في العراق شرط أن يتطرق التقرير الذي ستصدره البعثة إلى تقويم الأسباب الكامنة وراء تدهور الأوضاع بما في ذلك «تاثير سياسات الحكومة العراقية على الحال الاقتصادية والاجتماعية» (الحياة، لندن، ١٩٩٦/١/١٦).

- استقبل حسني مبارك، الرئيس المصري، البرت غور، نائب الرئيس الأمريكي، وبحث الجانبان في أعمال المجلس الرئاسي المصري - الأمريكي الذي انعقد في القاهرة لزيادة التعاون الاقتصادي بين البلدين وإزالة العقبات التي تحول دون زيادة

الاستثمارات الأمريكية في مصر (الاهرام، القاهرة، ١٦/١/١٩٩٦).

- نفت طهران الاتهامات الصادرة عن الصحف الرسمية في البحرين حول دعمها لأعمال العنف في البحرين. واعتبرت «أن هذه الاتهامات من ابتكار السياسة الأمريكية لتبرير الوجود غير المشروع للقوات الأمريكية في الخليج» (النهار، بيروت، ٢٣/ ١/١٩٩٦).

- أعلن بيل كلينتون، الرئيس الأمريكي، ان واشنطن قررت تمديد الحظر المفروض على ليبيا لمدة عام آخر بالإضافة إلى تجميد ارصدتها المالية في الولايات المتحدة. واعتبر «ان ليبيا لا تزال تشكل تهديداً خاصاً للأمن القومي والسياسة الخارجية الأمريكية» (الاهرام، القاهرة، ٢٤/١/١٩٩٦).

- ذكرت الانباء في دمشق أن سوريا ابلغت الولايات المتحدة، رداً على استيضاح أمريكي حول الاتصالات السورية - العراقية، أن حركتها السياسية لا تخضع لقيد من أحد وأن هذه الاتصالات «لتنسيق المواقف حول تقاسم المياه مع تركيا» ليست أمراً جديداً. واوضحت الانباء أن دمشق عملت على إشاعة بعض الدفء في علاقاتها المتأزمة مع بغداد بعد ظهور توجهات أردنية لاحتواء الوضع العراقي (القبس، الكويت، ٢٦/١/١٩٩٦).

- تبادلت اريتريا واليمن الاتهامات بتعزيز قواتهما العسكرية في ارخبيل حنيش المتنازع عليه في البحر الأحمر، الأمر الذي يشير إلى تعثر الوساطات الفرنسية والأثيوبية والمصرية بين البلدين لتسوية النزاع بينهما في القريب المنظور (النهار، بيروت، ٢٩/١/١٩٩٦).

٤ - العلاقات العربية - العربية

- قال عبد الكريم الكباريتي، وزير الخارجية الأردني، في حديث لصحيفة الخليج، ان لا اطماع للأردن في العراق وان الأردن يدعو كل البلدان العربية المعنية للالتقاء والتفاهم ومتابعة ما يجري في العراق (الخليج، الشارقة، ٩/١/١٩٩٦). من جهة أخرى، دعا محمد سعيد الصحاف، وزير الخارجية العراقي، الأردن إلى عدم التدخل في شؤون العراق الداخلية (النهار، بيروت، ٩/١/١٩٩٦).

- أجرى الأمير سعود الفيصل، وزير الخارجية السعودي، محادثات في عمان مع الملك حسين، العاهل الأردني، تناولت سبل تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين (الاهرام، القاهرة، ١٠/١/١٩٩٦).

- بث التلفزيون القطري مقابلات مع شخصيات بحرينية معارضة، الأمر الذي دفع وزارة الإعلام البحرينية إلى توجيه انتقادات إلى قطر واعتبار المسألة «هجوم مفاجئ على البحرين التي تشترك مع قطر في عضوية مجلس التعاون الخليجي» (القبس، الكويت، ١٥/١/١٩٩٦).

- عقد حسني مبارك، الرئيس المصري، ومعمر القذافي، الرئيس الليبي، اجتماعاً في منطقة «براني» بالقرب من الحدود المصرية - الليبية، وبحث الجانبان في الصعوبات التي تواجه تنقية العلاقات العربية. وصرح القذافي بأن السودان يتبع سياسات «غير مفيدة» لتحسين علاقاته مع مصر (الاهرام، القاهرة، ١٩/١/١٩٩٦).

- قرر الأردن خفض صادراته إلى العراق إلى النصف لدوافع اقتصادية تتمثل بتراكم الديون العراقية المستحقة للأردن والتي تقدر بنحو مليار دولار (النهار، بيروت، ٢٤/١/١٩٩٦).

- اختتمت في دمشق اجتماعات المجلس الأعلى اللبناني - السوري التي ترأسها حافظ الأسد، الرئيس السوري، والياس الهراوي، الرئيس اللبناني، بحضور رؤساء حكومتي البلدين ومجلسي النواب ووزراء الخارجية وعدد من الوزراء المعنيين. وقد تم خلال الاجتماعات التوقيع على مشروع اتفاقية لتشجيع الاستثمارات بين البلدين في المجالات الانمائية والزراعية لتعزيز التعاون الاقتصادي، فيما أكد الجانبان مواصلة التنسيق بينهما في المجال السياسي والمفاوضات المتعلقة بعملية السلام في المنطقة (السفير، بيروت، ٢٩/١/١٩٩٦).

- تدين العربية السعودية باعمال العنف التي تسود البحرين وأكدت وقوفها إلى جانب البحرين لمواجهة الاضطرابات الهادفة إلى تقويض الأمن العربي والإقليمي (القبس، الكويت، ٣١/١/١٩٩٦).

٥ - المجتمع المدني العربي

- أكد المشاركون في ندوة حول «التسوية السلمية للصراع العربي - الاسرائيلي وتأثيراتها على الوطن العربي» التي نظمها مركز البحوث العربية في القاهرة أهمية متابعة عمليات التطبيع بين بعض البلدان العربية واسرائيل ومواجهة هذه العمليات من خلال التعاون والتكامل العربي. وحذر المشاركون من الدخول في علاقات اقتصادية مع اسرائيل في الظروف السياسية والاقتصادية العربية الراهنة (الأهالي، القاهرة، ٣/١/١٩٩٦).

- قرر المكتب التنفيذي للجمعية المغربية لمساندة

الكفاح الفلسطيني رفع دعوى قضائية من أجل منع النشاط الثقافي المزمع تنظيمه في المغرب من قبل مكتب الاتصال الاسرائيلي وعدد من المؤسسات السياحية المغربية (العلم، الرباط، ١٢/١/١٩٩٦).

- نظمت غرفة تجارة وصناعة الكويت حلقة حوار حول «الانعكاسات المتوقعة لاتفاقيات السلام على اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي». وقد أجمع المشاركون في الحوار على «أن عملية السلام صارت حتمية لأسباب دولية» وان المطلوب إعادة ترتيب البيت الخليجي من الداخل وإزالة الاختلالات الهيكلية في اقتصادات المنطقة وتعزيز التكامل الاقتصادي الخليجي لتطويق الآثار السلبية التي يمكن أن تنجم عن المشروع الشرق أوسطي (القبس، الكويت، ١٧/ ١/١٩٩٦).

- نظمت «الهيئة الوطنية لمقاومة التطبيع» بدار الندوة في بيروت لقاء تحت عنوان «استراتيجية اسرائيل المائية ونموذج المفاوضات مع الأردن». ورأى المشاركون في الندوة أن مسار المفاوضات الأردنية - الاسرائيلية اكد مدى اهتمام اسرائيل بالمياه وسعيها المتواصل خلال المفاوضات المتعددة الأطراف للدخول في مشاريع مائية مع العرب (السفير، بيروت، ١٨/١/١٩٩٦).

٦ - شؤون قطرية

الرياض

- عهد الملك فهد بن عبد العزيز، العاهل السعودي، إلى الأمير عبد الله بن عبد العزيز، ولي العهد السعودي والنائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني، بإدارة أعمال الدولة أثناء فترة الراحة والاستجمام التي يقضيها الملك فهد حالياً اثر الوعكة الصحية التي ألمت به الشهر الماضي (القبس، الكويت، ٢/١/١٩٩٦).

- أعلن الديوان الملكي السعودي الميزانية العامة الجديدة لعام ١٩٩٦ التي قدرت فيها الإيرادات بنحو ١٣١,٥ مليار ريال والنفقات بنحو ١٥٠ مليار ريال أي بعجز يقدر بنحو ١٨,٥ مليار ريال (الاهرام، القاهرة، ٢/١/١٩٩٦).

عمان

- أعلنت اللجنة المالية لمجلس النواب الأردني أن العجز في موازنة الأردن العامة للسنة الجديدة يصل إلى نحو ٢٧٠ مليون دينار اردني إذا تم احتساب القروض الداخلية والخارجية. وأوصت اللجنة بترشيد الانفاق وتحديث قانون المحاسبة (الحياة، لندن، ٤/ ١/١٩٩٦).

بيروت

- أجاز مجلس الوزراء اللبناني للقوى العسكرية اللبنانية دخول مخيم «عين الحلوة» لاعتقال أحمد عبد الكريم السعدي الملقب بـ «أبو محجن» بعد اتهامه بالتورط باغتيال الشيخ نزار الحلبي، رئيس جمعية المشاريع الخيرية الإسلامية السابق. وقد نشطت الاتصالات بين القيادات الفلسطينية في المخيم والسلطات اللبنانية لمعالجة الموقف (النهار، بيروت، ٤/١/١٩٩٦).

- أعلن الإعلاميون في لبنان عن اعتصامهم أمام مجلس النواب احتجاجاً على قانون تنظيم الإعلام الذي يدعو «إلى تقليص عدد محطات الإذاعة والتلفزيون» (النهار، بيروت، ٢٦/١/١٩٩٦).

القاهرة

- تم تشكيل حكومة مصرية جديدة برئاسة كمال الجنزوري طاولت التغييرات بموجبها بعض الوزارات المتعلقة بالإنتاج والخدمات (الاهرام، القاهرة، ٤/١/ ١٩٩٦).

- قدر المصرف المركزي المصري ديون مصر الخارجية مع نهاية حزيران/يونيو الماضي بنحو ٣٣ مليار دولار (الحياة، لندن، ٢٢/١/١٩٩٦).

- وافق مجلس الشعب المصري على رفع الحصانة عن ستة نواب من الحزب الوطني الحاكم حتى تتاح لهم الفرصة للادلاء باقوالهم أمام النيابة العامة حول الاتهامات الموجهة إليهم بالحصول على قروض من المصارف بطرق «غير قانونية» (الحياة، لندن، ٢٩/ ١/١٩٩٦).

- وافق مجلس الشعب المصري بالاجماع على مشروع قانون دعوى الحسبة في مسائل الأحوال الشخصية الهادف إلى وقف استغلال أحكام الدين في التشهير والانتقام وترويع الآمنين من أصحاب الرأي والفكر. وبذلك القانون تصبح النيابة العامة هي وحدها المسؤولة عن رفع الدعوى أو حفظها (الاهرام، القاهرة، ٣٠/١/١٩٩٦).

مسقط

- أعلنت سلطنة عمان عن موازنتها العامة للعام ١٩٩٦ التي يقدر فيها العجز بنحو ٥٥٠ مليون دولار اي بانخفاض قدره ٢٦١ مليون دولار عن العجز في

موازنة العام الماضي (الحياة، لندن، ١٩٩٦/١/٥).

الجزائر

- تم تشكيل حكومة جزائرية جديدة برئاسة أحمد اويحيى خلفاً لحكومة مقداد سيفي. وقد ضمت الحكومة الجديدة بعض العناصر من التيارات الإسلامية (المعتدلة) وتميزت بتعيين أحمد عطاف، وزيراً جديداً للخارجية، محل محمد صالح دمبري (الاهرام، القاهرة، ١٩٩٦/١/٦). وقد احتفظ الامين زروال، الرئيس الجزائري، بحقيبة الدفاع (العلم، الرباط، ١٩٩٦/١/٦).

- اقالت اللجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني الجزائري (الحزب الحاكم سابقاً) عبد الحميد مهري، الامين العام للحزب، واختارت بوعلام بن حمودة خلفاً له، وذكرت بعض الانباء أن ابعاد مهري تم بدعم من المؤسسة العسكرية (السفير، بيروت، ١٩٩٦/١/١٩). وقد اعتبر بوعلام أن وثيقة «العقد الوطني» التي وقعت عليها احزاب المعارضة في روما العام الماضي تجاوزها الزمن بعد انتخاب الامين زروال، رئيساً للجمهورية (الاهرام، القاهرة، ١٩٩٦/١/٢٣).

الكويت

- وافقت لجنة الشؤون التشريعية في مجلس الامة الكويتي على إنشاء الهيئة الكويتية الحكومية للدفاع عن حقوق الإنسان. وستتمتع الهيئة بالاستقلال المادي والشخصية الاعتبارية (القبس، الكويت، ١١/١/١٩٩٦).

أبو ظبي

- اعلن الشيخ حميد بن احمد المعلا، وزير التخطيط في الإمارات العربية المتحدة، ان إجمالي سكان الإمارات بلغ في نهاية كانون الأول/ديسمبر الماضي ٢,٧٣ مليون نسمة ٦٦,٤٤ بالمئة منهم من الذكور (الحياة، لندن، ١٩٩٦/١/١١).

صنعاء

- اقر مجلس الوزراء اليمني موازنة العام ١٩٩٦ التي قدرت فيها الواردات بنحو ١٥٥,٨٨ مليار ريال (١,١٩ مليار دولار) والعجز في حدود ٢٣,٥٣ مليار ريال (١٩٢,٣ مليون دولار) (النهار، بيروت، ١٦/١/١٩٩٦).

الدوحة

- قال حمد بن جاسم آل ثاني، وزير الخارجية القطري، أن الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني، امير قطر السابق، لن يعود إلى قطر اميراً للبلاد لأن الأمور لا تعود إلى الوراء (القبس، الكويت، ١٩٩٦/١/٢٤).

المنامة

- اعلنت سلطات الأمن البحرينية أن قوات الأمن سيطرت على اعمال العنف التي تسود البلاد منذ اسبوع. وذكرت الانباء أن عدد المعتقلين المتهمين بالتحريض على العنف والشغب وصل إلى ٥٤٤ شخصاً بمن فيهم الشيخ عبد الأمير الجمري وسبعة من رفاقه في المعارضة (النهار، بيروت، ١٩٩٦/١/٢٦).

بغداد

- اثار الإعلان عن حوار مرتقب بين السلطات العراقية والأمم المتحدة حول السماح للعراق ببيع كميات من نفطه لتمويل شراء حاجات إنسانية اساسية، انعكاساً ايجابياً تمثل بانخاض الاسعار (النهار، بيروت، ١٩٩٦/١/٢٦).

الرباط

- أقال الملك الحسن الثاني، العاهل المغربي، محمد زيان، وزير حقوق الإنسان، من منصبه في اعقاب انتقاده للحكومة المغربية خلال حملتها الأخيرة على مهربي المخدرات (الحياة، لندن، ١٩٩٦/١/٢٧).

مقديشو

- قتل اكثر من ٤٠ شخصاً وجرح نحو ٨٥ آخرين في اشتباكات في العاصمة الصومالية بين قوات موالية لـ محمد فارح عيديد، رئيس التحالف الوطني الصومالي، وميليشيات مسلحة مناوئة له (النهار، بيروت، ١٩٩٦/١/٢٩).

موروني

- اعلن في موروني وباريس أن الانتخابات الرئاسية في جزر القمر ستجري في آذار/مارس المقبل وستنسحب القوات الفرنسية من الجزر بعد انجاز هذه الانتخابات. وكان محمد سعيد جوهر، رئيس جزر القمر السابق، الذي اطيح في انقلاب منذ أربعة اشهر، عاد امس الأول إلى جزر القمر وتعهد الاعتراف بحكومة الوحدة الوطنية الانتقالية التي تشكلت في اعقاب الانقلاب برئاسة كمبي اليشرطي حتى يحين موعد الانتخابات (الحياة، لندن، ١٩٩٦/١/٣١).

ببليوغرافيا الوحدة العربية

إعداد: قسم التوثيق
في مركز دراسات الوحدة العربية

أولاً: المصادر العربية

فكر قومي وسياسة

كتب

١ ـ الاسلام وفلسطين: حوار شامل مع السيد محمد حسين فضل الله. أجرى الحوار محمود سويد. ط ١. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٥. xviii، ١٢٥ ص. (مرجعيات؛ ١)

٢ ـ الحامدي، عمر خليفة. نحو تجديد المشروع القومي. الرباط: المجلس القومي للثقافة العربية، ١٩٩٥. ١١٤ ص. (سلسلة الدفاتر القومية؛ ٦)

٣ ـ خربوش، محمد صفي الدين. المصالحة العربية: الرؤى ـ الآليات ـ احتمالات النجاح. القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٥.

٤ ـ سعيد، ادوارد. «أوسلو ٢»: سلام بلا ارض. القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٩٥. ٢١٣ ص.

٥ ـ السيد، محمود وهيب. الإدارة الأمريكية لأزمة الخليج الثانية. القاهرة: [د. ن.]، ١٩٩٥.

٦ ـ شاش، طاهر. المواجهة والسلام في الشرق الأوسط. القاهرة: دار الشروق، ١٩٩٥.

٧ ـ مجموعة من المؤلفين. الأزمة الجزائرية: الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية. ط ١. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٦. ٤٩٢ ص. (سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ١١)

٨ ـ مرسي، مصطفى عبد العزيز. العرب في مفترق الطرق: بين ضرورات تجديد المشروع القومي ومحاذير المشروع الشرق اوسطي. القاهرة: دار الشروق، ١٩٩٥. ١٨٣ ص.

٩ ـ مواعدة، محمد. المغرب العربي: واقع وآفاق. الرباط: المجلس القومي للثقافة العربية، ١٩٩٥. (سلسلة الدفاتر القومية؛ ٥)

١٠ ـ هيكل، محمد حسنين. أزمة العرب ومستقبلهم. ط ١. بيروت؛ القاهرة: دار الشروق، ١٩٩٥. ٦٣ ص.

دوريات

١١ ـ ابن عنتر، عبد النور. «الأطلسية الجديدة في المتوسط وانعكاساتها على الأمن العربي.» شؤون الأوسط: السنة ٥، العدد ٤٧، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥. ص ٩٣ ـ ١٠٤.

١٢ ـ أبو طالب، حسن. «التعاون الإقليمي في الشرق الأوسط: حدوده وآفاقه.» السياسة الدولية: السنة ٣٢، العدد ١٢٣، كانون الثاني/يناير ١٩٩٦. ص ٧٠ ـ ٧٤.

١٣ ـ إمام، إمام عبد الفتاح. «أزمة الفكر العربي المعاصر في ضوء المتغيرات الجديدة [ندوة]، فندق المريديان ـ الكويت، من ٣ ـ ٥ أبريل ١٩٩٥.» المجلة العربية للعلوم الانسانية: السنة ١٣، العدد ٥٢، صيف ١٩٩٥. ص ٣٥٨ ـ ٣٨٣.

١٤ ـ أمين، سمير. «القومية العربية: ظاهرة طبيعية أم

ظاهرة تاريخية؟ الديمقراطية: شرط المشروع المستقبلي للوحدة.» **الطريق:** السنة ٥٤، العدد ٦، تشرين الثاني/نوفمبر ـ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥. ص ٢٢ ـ ٢٦.

١٥ ـ البغدادي، أحمد مبارك. «الفكر العربي وحقوق الإنسان.» **المجلة العربية للعلوم الانسانية:** السنة ١٣، العدد ٥٢، صيف ١٩٩٥. ص ١٥٢ ـ ١٧٩.

١٦ ـ حمادي، سعدون. «السياسة والأخلاق.» **المستقبل العربي:** السنة ١٨، العدد ٢٠٤، شباط/فبراير ١٩٩٦. ص ٨٢ ـ ٩١.

١٧ ـ الدسوقي، مراد ابراهيم. «المؤتمر الدولي حول امن البحر المتوسط: قضايا وتحديات جديدة، بروكسل/بلجيكا، ١٥ ـ ١٧ اكتوبر ١٩٩٥.» **السياسة الدولية:** السنة ٣٢، العدد ١٢٣، كانون الثاني/يناير ١٩٩٦. ص ٢٩٠ ـ ٢٩١.

١٨ ـ سالم، علاء. «اتفاق توسيع الحكم الذاتي الفلسطيني: المضامين السياسية والمدلولات الواقعية.» **السياسة الدولية:** السنة ٣٢، العدد ١٢٣، كانون الثاني/يناير ١٩٩٦. ص ٢٢٠ ـ ٢٢٦.

١٩ ـ سليمان، محمود عبد الحميد. «مؤتمر فاليتا للأمن والتعاون في البحر المتوسط، مالطة، نوفمبر ١٩٩٥.» **السياسة الدولية:** السنة ٣٢، العدد ١٢٣، كانون الثاني/يناير ١٩٩٦. ص ٢٩٥ ـ ٣٠٠.

٢٠ ـ شحاتة، سمير محمد. «مؤتمر» نموذج جامعة الدول العربية الدولي السادس، القاهرة، ٨ ـ ١٢ أكتوبر ـ ٨ ـ ١١ نوفمبر ١٩٩٥.» **السياسة الدولية:** السنة ٣٢، العدد ١٢٣، كانون الثاني/يناير ١٩٩٦. ص ٢٨٨ ـ ٢٩٠.

٢١ ـ الشيشيني، عمرو فاروق. «النخبة السياسية في العالم العربي، القاهرة، ١١ ـ ١٣ نوفمبر ١٩٩٥.» **السياسة الدولية:** السنة ٣٢، العدد ١٢٣، كانون الثاني/يناير ١٩٩٦. ص ٣٠٠ ـ ٣٠٢.

٢٢ ـ عبد الله، اسماعيل صبري. «وحدة الأمة العربية: المصير والمسيرة [مقتطفات].» **الطريق:** السنة ٥٤، العدد ٦، تشرين الثاني/نوفمبر ـ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥. ص ٦ ـ ٢١.

٢٣ ـ عبد اللطيف، خالد. «مستقبل العلاقات بين دول شمال وجنوب البحر المتوسط.» **السياسة الدولية:** السنة ٣٢، العدد ١٢٣، كانون الثاني/يناير ١٩٩٦. ص ٢٥٠ ـ ٢٥٣.

٢٤ ـ الغبرا، شفيق ناظم. «الجذور التاريخية للسلام العربي الاسرائيلي: النقد الذاتي للتجربة.» **السياسة الدولية:** السنة ٣٢، العدد ١٢٣، كانون الثاني/يناير ١٩٩٦. ص ٥٢ ـ ٦٩.

٢٥ ـ القرعي، أحمد يوسف. «القدس ١٩٩٥.. وتحديات السنوات الثلاث القادمة.» **السياسة الدولية:** السنة ٣٢، العدد ١٢٣، كانون الثاني/يناير ١٩٩٦. ص ٢١٠ ـ ٢١٢.

٢٦ ـ محمود، أحمد ابراهيم. «إسرائيل ما بعد رابين: دوافع الاغتيال واحتمالات تطور العنف المسلح.» **السياسة الدولية:** السنة ٣٢، العدد ١٢٣، كانون الثاني/يناير ١٩٩٦. ص ٢١٣ ـ ٢١٩.

٢٧ ـ مرهون، عبد الجليل. «الخلاف السعودي ـ اليمني والعلاقات الخليجية ـ اليمنية.» **شؤون الأوسط:** السنة ٥، العدد ٤٧، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥. ص ١١٧ ـ ١٢١.

٢٨ ـ ـــــ. «العلاقات الخليجية ـ العراقية: بنية الوزن الجيوبوليتيكي.» **شؤون الأوسط:** السنة ٥، العدد ٤٧، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥. ص ٧٥ ـ ٩١.

٢٩ ـ مروة، كريم. «الوحدة العربية: نحو مفهوم جديد معاصر وصيغة واقعية.» **الطريق:** السنة ٥٤، العدد ٦، تشرين الثاني/نوفمبر ـ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥. ص ٢٧ ـ ٣٣.

٣٠ ـ مطر، جميل. «مستقبل التسوية السلمية للصراع العربي ـ الاسرائيلي: نظرة عامة.» **المستقبل العربي:** السنة ١٨، العدد ٢٠٤، شباط/فبراير ١٩٩٦. ص ٥٥ ـ ٦٨.

٣١ ـ ممتاز، جمشيد. «الوضع القانوني لبعض جزر الخليج: أبو موسى وطنب الكبرى والصغرى.» **شؤون الأوسط:** السنة ٥، العدد ٤٧، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥. ص ٥٥ ـ ٧٤.

٣٢ ـ «ندوة الوحدة العربية... والمستقبل: حوار حول الكتاب ـ الأفكار ـ الأسئلة.» شارك في الندوة اسماعيل صبري عبد الله [وآخرون]؛ أدار الندوة والنقاش طانيوس دعيبس. **الطريق:** السنة ٥٤، العدد ٦، تشرين الثاني/نوفمبر ـ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥. ص ٣٤ ـ ٥١.
انظر أيضاً: ٤٠، ٤٦، ٦٣

مراجعة كتب

٣٣ ـ أبو شنب، حسين. «الاتفاق الفلسطيني ـ الاسرائيلي: الرأي والرأي الآخر.» **المستقبل العربي:** السنة ١٨، العدد ٢٠٤، شباط/فبراير ١٩٩٦. ص ١٥٨ ـ ١٦٣. (صفية النجار)

٣٤ ـ سيد أحمد، محمد. «سلام... أم سراب؟» **القاهرة:** العدد ١٥٧، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥. ص ١١٠ ـ ١١٨. (عمرو كمال حموده)

٣٥ ـ شلق، الفضل. «الأمة والدولة.» **المجلة العربية**

للعلوم الانسانية: السنة ١٣، العدد ٥٢، صيف ١٩٩٥. ص ٢٩٦ ـ ٣٠١. (حياة ناصر الحجي)

٣٦ ـ الكواكبي، عبد الرحمن. «الأعمال الكاملة للكواكبي.» إعداد وتحقيق محمد جمال طحّان. **دراسات عربية:** السنة ٣٢، العددان ٣ ـ ٤، كانون الثاني/يناير ـ شباط/فبراير ١٩٩٦. ص ١٣٧ ـ ١٤٢. (عامر الدبك)

اقتصاد

كتب

٣٧ ـ الكواري، علي خليفة. **تنمية للضياع! أم ضياع لفرص التنمية؟ (محصلة التغيرات المصاحبة للنفط في بلدان مجلس التعاون).** ط ١. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٦. ٣٠٠ ص.

دوريات

٣٨ ـ أردكاني، علي شمس. «العلاقات الاقتصادية العربية ـ الإيرانية: الواقع وآفاق التطوير.» **شؤون الأوسط:** السنة ٥، العدد ٤٧، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥. ص ٢٩ ـ ٣٧.

٣٩ ـ البياتي، عدنان هزّاع. «أزمة المياه في الوطن العربي.» **المستقبل العربي:** السنة ١٨، العدد ٢٠٤، شباط/فبراير ١٩٩٦. ص ٦٩ ـ ٨١.

٤٠ ـ الجبالي، عبد الفتاح. «قمة عمّان: بين أوهام السلام وطموح التسوية.» ورقة عمل ندوة قمة عمّان الاقتصادية. **المستقبل العربي:** السنة ١٨، العدد ٢٠٤، شباط/فبراير ١٩٩٦. ص ٤ ـ ٢٧.

٤١ ـ جوده، قاسم. «أثر السلاح على القطاع الصناعي الأردني: فلسطين والأردن ـ مشاركة أم منافسة...؟» **اليرموك:** العدد ٤٩، تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٥. ص ٤ ـ ٨.

٤٢ ـ السعدني، نرمين. «قمة عمّان والتعاون الاقتصادي الإقليمي في الشرق الأوسط.» **السياسة الدولية:** السنة ٣٢، العدد ١٢٣، كانون الثاني/يناير ١٩٩٦. ص ٢٤٧ ـ ٢٤٩.

٤٣ ـ السعدون، جاسم خالد. «العلاقات الاقتصادية العربية ـ الإيرانية: واقع الحال وآفاق التطوير.» **شؤون الأوسط:** السنة ٥، العدد ٤٧، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥. ص ٧ ـ ٢٧.

٤٤ ـ العريان، محمد. «أسواق الأسهم العربية: كيف يمكن أن تدعم التنمية؟» **الاقتصاد والأعمال:** السنة ١٧، العدد ١٩٣، كانون الثاني/يناير ١٩٩٦. ص ٧٤ ـ ٧٦.

٤٥ ـ العلكيم، حسن حمدان. «أزمة الغذاء في الوطن العربي: التحديات وآفاق المستقبل.» **السياسة الدولية:** السنة ٣٢، العدد ١٢٣، كانون الثاني/يناير ١٩٩٦. ص ٨ ـ ٢٦.

٤٦ ـ «قمة عمّان الاقتصادية (ندوة): حلقة النقاش.» شارك في الندوة ابراهيم العيسوي [وآخرون]؛ أدار الحوار محفوظ الأنصاري. **المستقبل العربي:** السنة ١٨، العدد ٢٠٤، شباط/فبراير ١٩٩٦. ص ٣٨ ـ ٥٤.

٤٧ ـ الكواري، علي خليفة. «تنمية للضياع ـ أم.. ضياع لفرص التنمية؟» **الدراسات الاعلامية:** العدد ٨١، تشرين الأول/اكتوبر ـ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥. ص ٢٢٧ ـ ٢٣٨.

٤٨ ـ المصري، شفيق. «مؤتمر برشلونة: الهروب إلى المتوسط بين الألغام الأميركية.» **الاقتصاد والأعمال:** السنة ١٧، العدد ١٩٣، كانون الثاني/يناير ١٩٩٦. ص ٣٦ ـ ٣٨.

٤٩ ـ منصور، سامي. «العرب وحرب التجارة الإقليمية.» **العربي:** السنة ٣٩، العدد ٤٤٦، كانون الثاني/يناير ١٩٩٦. ص ٣٤ ـ ٣٦.

مراجعة كتب

٥٠ ـ العيسوي، ابراهيم. «الغات وأخواتها: النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية.» **المستقبل العربي:** السنة ١٨، العدد ٢٠٤، شباط/فبراير ١٩٩٦. ص ١٤٥ ـ ١٥١. (فادية محمد عبد السلام)

اجتماع

كتب

٥١ ـ بركات، حليم. **الديمقراطية والعدالة الاجتماعية في سبيل إغناء التجربة العربية.** رام الله: مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ١٩٩٥.

دوريات

٥٢ ـ حسيكي، سليمان. «المرأة العربية: أدب ومواقف نهضوية/تحرّرية.» **الفكر العربي:** السنة ١٦، العدد ٨٢، خريف ١٩٩٥. ص ٨١ ـ ٩٩.

٥٣ ـ غباش، موزة. «التقرير الختامي للندوة العلمية الثانية والثالثة: نحو إطار حضاري للمجتمع العربي في القرن الحادي والعشرين، دبي، ٦ ـ ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥.» **المستقبل العربي:** السنة ١٨، العدد ٢٠٤، شباط/فبراير ١٩٩٦. ص ١٧٧ ـ ١٨٢.

٥٤ ـ قنديل، أماني. «المنظمات غير الحكومية والفئات الهشة في المجتمعات العربية.» **المنتدى:** السنة ١٠، العدد ١٢٣، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥. ص ١٢ ـ ٢٠.

٥٥ ـ كريم، ثائر. «مساهمة نحو تنظير واقعي للبيئة الاجتماعية في العالم العربي.» **الطريق:** السنة ٥٤، العدد ٦، تشرين الثاني/نوفمبر ـ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥. ص ٥٢ ـ ٦٣.

٥٦ ـ «ندوة «التغير الاجتماعي والمجموعات الهشة في الشرق الأوسط»، ١٨ ـ ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، عمّان، الأردن.» **المنتدى:** السنة ١٠، العدد ١٢٣، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥. ص ٥ ـ ١٠.

٥٧ ـ «ندوة المرأة في بكين: خلفياتها وأهدافها.» حلقة نقاشية شارك فيها أماني قنديل [وآخرون]؛ أدارت الحوار شهيدة الباز. **المستقبل العربي:** السنة ١٨، العدد ٢٠٤، شباط/فبراير ١٩٩٦. ص ٩٢ ـ ١٢٠.

٥٨ ـ وطفه، علي. «الشواخص الاجتماعية لوضعية المرأة الاغترابية في الوطن العربي.» **الفكر العربي:** السنة ١٦، العدد ٨٢، خريف ١٩٩٥. ص ٥ ـ ١٤.

انظر أيضاً: ٦١

مراجعة كتب

٥٩ ـ دي أوليفيرا، ميجيل دراسي وراجيش تاندون (منسّقان). «مواطنون: دعم المجتمع المدني في العالم.» ترجمة أحمد هيكل المحامي [وآخرون]. **المستقبل العربي:** السنة ١٨، العدد ٢٠٤، شباط/فبراير ١٩٩٦. ص ١٦٤ ـ ١٦٨. (أيمن السيد عبد الوهاب)

تربية وتعليم

كتب

٦٠ ـ **الحرية الأكاديمية في الجامعات العربية.** تحرير علي أومليل. عمّان: منتدى الفكر العربي، ١٩٩٥. ١٤٠ ص. (سلسلة الحوارات العربية)

دوريات

٦١ ـ شاهين، زينب. «تعليم الإناث في الوطن العربي.» **الفكر العربي:** السنة ١٦، العدد ٨٢، خريف ١٩٩٥. ص ١٥ ـ ٢٨.

مراجعة كتب

٦٢ ـ نصر، مارلين. «صورة العرب والإسلام في الكتب المدرسية الفرنسية.» **نور:** العدد ٦، شتاء ١٩٩٦. ص ١٥ ـ ١٧. (أمينة رشيد)

ثقافة

دوريات

٦٣ ـ السيد، رضوان. «إشكالية الثقافة العربية في زمن التسوية.» **العربي:** السنة ٣٩، العدد ٤٤٦، كانون الثاني/يناير ١٩٩٦. ص ٢٦ ـ ٣١.

علوم وتقانة

دوريات

٦٤ ـ علوي، ياسر. «التكنولوجيا في الخطاب التنموي العربي المعاصر: قراءة أولية في الأدبيات.» **السياسة الدولية:** السنة ٣٢، العدد ١٢٣، كانون الثاني/يناير ١٩٩٦. ص ١٩٤ ـ ١٩٦.

انظر أيضاً: ٦٦

إعلام واتصال

دوريات

٦٥ ـ حيدر، أحمد. «مشاكل التسويق والتوزيع في الوطن العربي.» **الدراسات الإعلامية:** العدد ٨١، تشرين الأول/أكتوبر ـ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥. ص ١٩٠ ـ ١٩٥.

٦٦ ـ الشيمي، حسن. «جامعة الدول العربية وقضية المعلومات.» **السياسة الدولية:** السنة ٣٢، العدد ١٢٣، كانون الثاني/يناير ١٩٩٦. ص ١٦٠ ـ ١٦٥.

٦٧ ـ «القنوات التلفزيونية الفضائية لدول الخليج العربي: واقعها ومستقبلها.» ندوة خاصة شارك فيها أحمد العساف [وآخرون]؛ أدار الندوة وأعدّ لها محمد معوض ابراهيم. **المجلة العربية للعلوم الإنسانية:** السنة ١٣، العدد ٥٢، صيف ١٩٩٥. ص ٢٢٦ ـ ٢٧٦.

مراجعة كتب

٦٨ ـ عبد الرحمن، اسماعيل ابراهيم. «صحافة المرأة والأسرة في الوطن العربي المعاصر: دراسة

تاريخية فنية». رسالة دكتوراه. **الدراسات الإعلامية:** العدد ٨١، تشرين الأول/أكتوبر - كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥. ص ٢٠٩ - ٢١٨. (سمير محمود)

تاريخ وجغرافيا

كتب

٦٩ - زرقة، محمد علي. **قضية لواء الاسكندرونة (وثائق وشروح)**. بيروت: دار العروبة، ١٩٩٥. ج ٢، ٥٥٧ ص.

دوريات

٧٠ - الدوري، عبد العزيز. «العلاقات العربية - الإيرانية: نظرة تاريخية حضارية». **شؤون الأوسط:** السنة ٥، العدد ٤٧، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥. ص ٣٩ - ٥٤.

٧١ - عبيد، إسحق. «البعد التاريخي لأزمة الفكر العربي المعاصر». **المجلة العربية للعلوم الانسانية:** السنة ١٣، العدد ٥٢، صيف ١٩٩٥. ص ١٣٤ - ١٥١.

مراجعة كتب

٧٢ - زياده، نقولا. «عربيات: حضارة ولغة». **المستقبل العربي:** السنة ١٨، العدد ٢٠٤، شباط/فبراير ١٩٩٦. ص ١٥٢ - ١٥٧. (رياض قاسم)

ثانياً: المصادر الأجنبية

Reference, General & Bibliography

Books

1 - Korbani, Agnes. *The Political Dictionary of Modern Middle East*. Lanham, Maryland: University Press of America, 1995. 258 p.

National Thought & Politics

Books

2 - *The Arab Strategic Report 1994*. 1st ed. Cairo: Al-Ahram Center for Political and Strategic Studies, 1995. 518 p.

3 - Aruri, Naseer. *The Obstruction of Peace: The U. S., Israel and the Palestinians*. [U.S.A.]: Common Courage Press, 1995.

4 - Ayubi, Nazih N. *Over-Stating the Arab State: Politics and Society in the Middle East*. London; New York: I. B. Tauris, 1995. xiii, 514 p.

5 - Heikal, Mohamed. *Secret Channels: The Inside Story of Arab-Israeli Peace Negotiations*. London: Harper Collins Publishers, 1996. xiii, 572 p.

Periodicals

6 - Anderson, Lisa. «The Prospects for Democracy in the Arab World.» *Middle Eastern Lectures:* no. 1, 1995. pp. 59-71.

7 - Al-Azmeh, Aziz. «Nationalism and the Arabs.» *Arab Studies Quarterly:* vol. 17, nos. 1-2, Winter-Spring 1995. pp. 1-17.

8 - Ben-Meir, Alon. «Israel and Syria: The Search for a «Risk-Free» Peace.» *Middle East Policy:* vol. 4, nos. 1-2, September 1995. pp. 140-155.

9 - Curtis, Richard H. «1996 Is Fateful Year for Middle East Peace.» *Washington Report on Middle East Affairs:* vol. 14, no. 6, January 1996. pp. 9 and 72.

10 - Davis, Uri. «Jinsiyya versus Muwatana: The Question of Citizenship and the State in the Middle East: The Cases of Israel, Jordan and Palestine.» *Arab Studies Quarterly:* vol. 17, nos. 1-2, Winter-Spring 1995. pp. 19-50.

11 - Deng, Francis M. «Egypt's Dilemmas on the Sudan.» *Middle East Policy:* vol. 4, nos. 1-2, September 1995. pp. 50-56.

12 - Feldman, Shai. «L'Extension du TNP et la maîtrise des armements nucléaires au Moyen-Orient.» *Politique étrangère:* vol. 60, no. 3, automne 1995. pp. 609-619.

13 - Karem, Mahmoud. «La Conférence d'extension du TNP vue du Tiers-Monde.» *Politique étrangère:* vol. 60, no. 3, automne 1995. pp. 621-632.

14 - Kedourie, Elie. «I Would Use the Term Despotism.» Interviewed by Frits Bolkestein. *Middle Eastern Lectures:* no. 1, 1995. pp. 73-84.

15 - Klein, Théo. «La Marche vers la paix continuera.» *Confluences Méditerranée:* no. 16, hiver 1995-1996. pp. 133-134.

16 - Lewis, Bernard. «The Other Middle East Problems.» *Middle Eastern Lectures:* no. 1, 1995. pp. 45-58.

17 - Power, Paul F. «Middle East Nuclear Issues in Global Perspective.» *Middle East Policy:* vol. 4, nos. 1-2, September 1995. pp. 188-209.

18 - «Roundtable Discussion of an Interim Proposal: A Palestinian State with Sovereignty over Gaza/Jericho and Administrative Authority over the West Bank.» *Middle East Policy:* vol. 4, nos. 1-2, September 1995. pp. 110-139.

19 - Satterfield, David, James Zogby and Ian S. Lustick. «Symposium: Reexamining the Arab-Israeli Peace Process.» *Middle East Policy:* vol. 4, nos. 1-2, September 1995. pp. 87-109.

20 - Shad, Tahir I., Steven Boucher and Jennifer Gray Reddish. «Syrian Foreign Policy in the Post-Soviet Era.» *Arab Studies Quarterly:* vol. 17, nos. 1-2, Winter-Spring 1995. pp. 77-94.

Book Reviews

21 - Ali, Omar. «Crisis in the Arabian Gulf: An Independent Iraqi View.» *Washington Report on Middle East Affairs:* vol. 14, no. 6, January 1996. pp. 77 and 94. (Raymond Habiby)

22 - Bin Sultan, Khaled with Patrick Seale. «Desert Warrior: A Personal View of the Gulf War by the Joint Forces Commander.» *Middle East Policy:* vol. 4, nos. 1-2, September 1995. pp. 240-242. (Robert G. Neumann)

23 - Shalev, Aryeh. «Israel and Syria: Peace and Security on the Golan.» *Middle East Policy:* vol. 4, nos. 1-2, September 1995. pp. 230-232. (Bruce Stanley)
See also: 32

Economics

Books

24 - Khader, Bichara. *Le Partenariat Euro-Méditerranéen.* Cairo: Economic Research Forum for the Arab Countries, Iran & Turkey, [1994]. 68 p. (Working Paper; 9523)

25 - Al-Sadiq, Abdulla M. *Employment Policy and Technology Choice of Joint Ventures and Local Establishments in Manufacturing in the GCC: The Case of Bahrain.* Cairo: Economic Research Forum for the Arab Countries, Iran & Turkey, 1994. 31 p. (Working Paper; 9527)

Periodicals

26 - Ismail, Ibrahim A. H. «Raising Oil Output in Major Producing Regions: The Financial Implications.» *OPEC Bulletin:* vol. 26, no. 10, November-December 1995. pp. 14-19.

27 - Le Vine, Mark. «The Discourses of Development in Mandate Palestine.» *Arab Studies Quarterly:* vol. 17, nos. 1-2, Winter-Spring 1995. pp. 95-124.

28 - Lederman, Jim. «Economics of the Arab-Israeli Peace Process.» *Orbis:* vol. 39, no. 4, Fall 1995. pp. 549-566.

29 - Richards, Alan. «Economic Roots of Instability in the Middle East.» *Middle East Policy:* vol. 4, nos. 1-2, September 1995. pp. 175-187.

Book Reviews

30- Brand, Laurie A. «Jordan's Inter-Arab Relations: The Political Economy of Alliance Making.» *Middle East Policy:* vol. 4, nos. 1-2, September 1995. pp. 236-240. (Robert J. Bookmiller)

Sociology

Periodicals

31- Fargues, Philippe. «L'Urbanisation du Monde Arabe: Un éclairage démographique.» *Egypte-Monde Arabe:* no. 22, 2ème trimestre 1995. pp. 43-62.

Book Reviews

32 - Barakat, Halim. «The Arab World: Society, Culture and State.» *Arab Studies Quarterly:* vol. 17, nos. 1-2, Winter-Spring 1995. pp. 151-153. (Janine Clark)

Information & Communication

Books

33 - Ayalon, Ami. *The Press in the Arab Middle East: A History*. New York; Oxford: Oxford University Press, 1995. xi, 300 p. (Studies in Middle Eastern History)

History & Geography

Books

34 - Chevallier, Dominique. *Les Arabes et l'histoire créatrice*. Paris: Presses de l'Université de Paris-Sorbonne, 1995. 230 p. (Collection Mondes Contemporains)

Periodicals

35 - Humphreys, Stephen. «Modern Arab Historians and the Challenge of the Islamic Past.» *Middle Eastern Lectures:* no. 1, 1995. pp. 119-131.

36 - Neff, Donald. «The Palestinians and Zionism, 1897-1948.» *Middle East Policy:* vol. 4, nos. 1-2, September 1995. pp. 156-174.

37 - Wasserstein, Bernard. «The British Mandate in Palestine: Myths and Realities.» *Middle Eastern Lectures:* no. 1, 1995. pp. 29-43.

38 - Yapp, Malcolm. «The Making of the Palestine Mandate.» *Middle Eastern Lectures:* no. 1, 1995. pp. 9-27.

Book Reviews

39 - Cleveland, William L. «A History of the Modern Middle East.» *Arab Studies Quarterly:* vol. 17, nos. 1-2, Winter-Spring 1995. pp. 136-146. (Adel Safty)

40 - Eisenberg, Laura Zittrain. «My Enemy's Enemy: Lebanon in the Early Zionist Imagination, 1900-1948.» *Middle East Policy:* vol. 4, nos. 1-2, September 1995. pp. 232-236. (Robert Brenton Betts)

صدر حديثاً

المثقفون في الحضارة العربية
محنة ابن حنبل ونكبة ابن رشد

د. محمد عابد الجابري

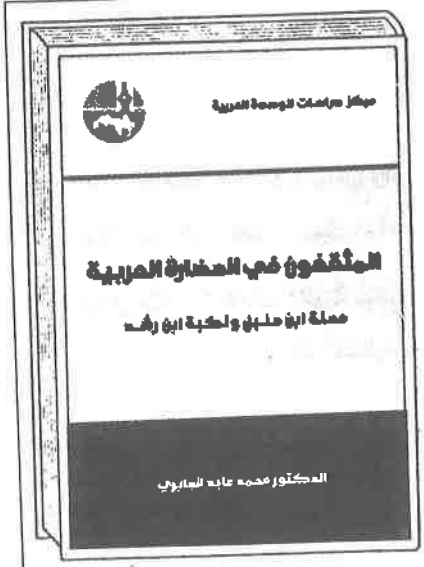

يتناول هذا الكتاب مفهوم المثقف ونشأته في القرون الوسطى الاوروبية، وظهور المثقفين في الإسلام، ويبحث في محن العلماء المسلمين ويختار منها أولاً محنة ابن حنبل الخاصة بمسألة خلق القرآن، وثانياً نكبة ابن رشد في الاندلس، ويقدم تفسيراً جديداً لهما.

١٥٦ صفحة

الثمن: ٦ دولارات

حول الإعلان في مجلة المستقبل العربي

يسرُّ مركز دراسات الوحدة العربية أن يعلن بأنه قد قرّر فتح باب الإعلان على صفحات مجلته الشهرية المستقبل العربي، وتشمل هذه الإعلانات:

١ ـ إعلانات عن الكتب الجديدة العربية والأجنبية؛

٢ ـ إعلانات عن المجلات العربية؛

٣ ـ إعلانات عن الوظائف في الجامعات والمنظمات والمؤسسات العربية والدولية والشركات؛

٤ ـ إعلانات شركات الطيران والنقل البري والبحري والجوي؛

٥ ـ إعلانات المعارض العربية والدولية؛

٦ ـ إعلانات المصارف العربية وبطاقات الائتمان (Credit Cards)؛

٧ ـ إعلانات عن الحاسب الآلي (الكومبيوتر) والبرامج الخاصة به، والآلات الحاسبة للشركات المختلفة؛

٨ ـ إعلانات عن آلات الطباعة والتصوير، والأجهزة المكتبية المختلفة؛

٩ ـ إعلانات عن الاختراعات والابتكارات الجديدة؛

١٠ ـ إعلانات الجامعات العربية؛

١١ ـ إعلانات الجمعيات والنقابات والمؤسسات العربية؛

١٢ ـ إعلانات منظمات الأمم المتحدة؛

١٣ ـ أية إعلانات أخرى يتفق مع المركز عليها وتتناسب مع طبيعة المجلة.

الأسعار:

إعلان صفحة واحدة (أبيض واسود) ١٠٠٠ دولار أميركي

إعلان نصف صفحة (أبيض واسود) ٥٠٠ دولار أميركي

اما في حال الإعلانات الملونة فيصار إلى الاتفاق بشأنها مع المركز.

لمزيد من التفاصيل والاستفسار يرجى الاتصال بـ:

قسم التوزيع والإعلان

مركز دراسات الوحدة العربية

ص. ب ٦٠٠١ ـ ١١٣

هاتف: ٨٦٩١٦٤ فاكس: ٨٦٥٥٤٨ (١ ـ ٩٦١)

٨٠١٥٨٢

AL MUSTAQBAL AL ARABI

(The Arab Future)

No. 205 March 1996
ISSN 1024 - 9834
Published Monthly by Centre for Arab Unity Studies
Address: ''Al Mustaqbal Al Arabi''
''Sadat Tower'' Bldg. - Lyon Street - P.O. Box: 113-6001
Beirut - Lebanon
Tel: 869164 - 801582 - 801587 - Cable: MARARABI - Beirut
Fax: (9611) 865548

Annual Subscription

- Individuals:

- Arab Countries	$ 60
- Europe	$ 80
- U.S.A. & Elsewhere	$ 90

- Institutions:

- Arab Countries	$100
- Elsewhere	$120

Lifetime Subscription:

- Individuals	$500
- Institutions	$750

سعر العدد :

● لبنان ٣٠٠٠ ل.ل. ● سوريا ٧٥ ل.س. ● الأردن ٢,٥٠ دينار ● العراق دينار واحد ● الكويت ١,٥ دينار
● الامارات العربية ٢٠ درهماً ● البحرين ١,٥ دينار ● قطر ٢٠ ريالاً ● السعودية ١٥ ريالاً
● الجمهورية اليمنية ١٥٠ ريالاً ● مصر ٤ جنيهات ● السودان ٦٠٠ جنيه ● الصومال ٢٠ شلناً ● ليبيا ٢ دينار
● الجزائر ٥٠ ديناراً ● تونس ٢ دينار ● المغرب ٢٠ درهماً ● موريتانيا ٢٥٠ أوقية ● قبرص ٣ جنيهات
● اليونان ٣٠٠ دراخما ● فرنسا ٤٠ فرنكاً ● المانيا ١٠ ماركات ● ايطاليا ٥٠٠٠ ليرة ● بريطانيا ٤ جنيهات
● سويسرا ١٤ فرنكاً ● هولندا ١٠ قلورن ● اميركا وسائر الدول الاخرى ١٠ دولارات.